

المقدمة : Introduction

وتشمل:

أولاً : الإطار المنهجي

ثانياً : الدراسات السابقة

أولاً : الإطار المنهجي Methodical framework

تمهيد: Preface

يعتبر الهيكل المالي تركيب المصادر أو مكونات الأموال التي تمثل الجانب الأيسر من الميزانية العمومية للمنشأة، التي بموجبها يتم تمويل الأصول المتمثلة في الجانب الأيمن للميزانية العمومية، حيث يمكن تمويلها من مصادر الأصول المملوكة المتمثلة في رأس المال، الإحتياطيات، الفائض غير الموزع وكذلك يمكن تمويلها من الأموال الدائنة المتمثلة في القروض بأنواعها المختلفة والخصوم.

إن التطورات الإقتصادية التي يشهدها العالم فرضت على ملاك المنشآت عدم الإعتماد فقط على إمكاناتهم الخاصة المتمثلة في حقوق الملكية، وواكبت العديد من المنشآت التطورات الإقتصادية ولجأت للاقتراض من البيوتات المالية التي تمتلك سيولة نقدية كشركات التأمين أو التقاعد والضمان الإجتماعي أو الاقتراض من المصارف، ومن هنا نتج ما يعرف بالإئتمان المصرفي. يعتبر الإئتمان المصرفي الوظيفة الرئيسية والمهمة التي تقوم بها المصارف لتحقيق أهدافها، وهو عملية تسويقية للأموال المتوفرة للمصارف بما يؤدي إلى تحقيق الربحية والأمان ضمن ضوابط وقواعد سليمة مع توفر الضمانات التي تضمن تدفق الأموال وعودتها للمصارف مرة أخرى. تعد وظيفة الإئتمان المصرفي أدق وأخطر الوظائف التي تمارسها المصارف، ويحتاج تنفيذها إلى توفير ضمانات تقدم من المنشآت طالبة الإئتمان، وحتى يتم إتخاذ قرارات الإئتمان بفاعلية لابد من قراءة مكونات الهيكل المالي ومعرفة مدى إعتماد المنشأة على القروض أم الأسهم أو المزيج بينهما.

إن التطور في الصناعة المصرفية أدى لزيادة الخدمات المصرفية وتنوعها وبالتالي ظهور المخاطر المصرفية، التي تعتبر من الموضوعات التي تؤرق المصرفيين والمالين. وأتضح أن المخاطر المصرفية وعدم إدارتها بصورة جيدة من مسببات الأزمات المالية والمصرفية، إذ تحكم عملية الإئتمان المصرفي إعتبارات كثيرة ومتعددة تهدف إلى الحد من المخاطر المصرفية المصاحبة لقرارات الإئتمان إلى أدنى حد ممكن؛ ولذا لم تختصر وظيفة الإدارة المالية على الوظائف التقليدية المتمثلة في مسك الدفاتر المحاسبية وتحديد نتائج المركز المالي بل أصبح دورها ينصب في التخطيط والتحليل. وهذا التوجه أدى إلى توليد ما يعرف بهيكلية التمويل (Financing Structuring) مما دعا لدراسة مكونات الهيكل المالي. لذلك فإن هذه الدراسة تبحث في مكونات الهيكل المالي وأثرها في قرارات الإئتمان المصرفي للحد من المخاطر المصرفية.

مشكلة الدراسة: Study problem

بالنسبة لمكونات الهيكل المالي وباستقراء الدراسات السابقة ذات العلاقة بالمتغير المستقل مكونات الهيكل المالي التي تحصل عليها الباحث كدراسة (السيدة عبد الفتاح عبد السلام، 2004م) التي تناولت العلاقة بين هيكل الملكية والأداء والهيكل المالي في البنوك التجارية المصرية. وتناولت دراسة، (جميل جابر علاونه، 2004م) بناء وهيكل رأس مال الشركات المساهمة العامة الفلسطينية غير المالية، واختبرت دراسة (سليمان شلاش وآخرون، 2006م) العوامل المحددة للهيكل المالي في شركات الأعمال حالة تطبيقية في الشركات المساهمة العامة الأردنية المدرجة في سوق عمان المالي. وتناولت دراسة، (دادن عبد الوهاب، 2006م) تحليل المقاربات النظرية حول أمثلية الهيكل المالي - الإسهامات النظرية الأساسية بالجزائر، وأختبرت دراسة (ابتهاج مصطفى عبد الرحمن، 2008م) تأثير حجم البنك على خصائص الهيكل المالي وأداء البنوك التجارية في القطاع البنكي المصري. ودراسة (محمود محمد أحمد سالم، 2009م) تناولت مصادر التمويل وأثرها على قيمة شركات المساهمة العامة بالسودان وتناولت دراسة، (شعبان محمد، 2010م) نحو إختيار هيكل تمويلي أمثل للمؤسسة الاقتصادية، دراسة حالة المجمع الصناعي صيدال خلال الفترة 2004م-2007م بالجزائر. دراسة (وليد إبراهيم حسن، 2010م) تناولت إختيار نموذج الترتيب الانتقائي في هيكل رأس المال بالتطبيق على شركات المساهمة المصرية وأختبرت دراسة (علاء محمد عبد الله، 2011م) العلاقة التأثيرية بين هيكل رأس المال وحجم الشركة ومعدل نمو المبيعات وتعظيم قيمة الشركة في شركات المساهمة بالمملكة العربية السعودية. وأختبرت دراسة (إسلام فيصل أحمد، 2011م) الهيكل التمويلي على ربحية الشركات المساهمة الأردنية وعلى سياساتها في توزيع الأرباح. وتناولت دراسة (غازي فلاح المؤمني وعلى محمود حسن، 2011م) محددات إختيار الهيكل المالي بشركات الأعمال دراسة تحليلية لشركات قطاع الخدمات المدرجة في بورصة عمان ودراسة (Abbasali and Esfandaiar Makian, 2012) تناولت العلاقة بين هيكل رأس المال والأداء في بورصة طهران ودراسة (نظير رياض الشحات وهاجر أحمد فهمي أبو القمصان، 2012م) بمصر إختبرت العلاقة بين الاختلالات في هيكل التمويل والقيمة السوقية لأسعار الأسهم. وتناولت دراسة (سمية لزغم، 2013م) أثر الهيكل المالي على القرارات المالية في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، دراسة ميدانية لعينة من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ولاية ورقلة بالجزائر. وحللت دراسة (عبد المجيد قدي وعبد الوهاب دادان، 2013م) خصوصيات الهيكل المالي والمردودية في مقاولات البناء والأشغال العمومية بالجزائر - تحليل إحصائي متعدد الأبعاد لعينة من المؤسسات في الفترة ما بين 2003-2010م. دراسة (Khalaf Taani, 2013) تناولت العلاقة بين هيكل رأس المال والأداء بالأردن. دراسة (جميل حسن النجار، 2013م) إختبرت مدى تأثير الرفع المالي على الأداء المالي للشركات

المساهمة العامة المدرجة في بورصة فلسطين دراسة (عمر السر الحسن محمد، 2013م) تناولت أثر مؤشرات الرفع المالي في اختيار هيكل تمويل الشركات بالتطبيق على الشركة السودانية للاتصالات ودراسة (LucyWamugoand other, 2014) في كينيا تناولت العلاقة بين هيكل رأس المال والأداء للشركات غير المالية المدرجة في بورصة الأوراق المالية بنيروبي. دراسة (سامي نصر أبو شمالة وآخرون، 2017م) بالسودان تناولت أثر هيكل المديونية على الأداء المالي بعض الأدلة من الشركات المدرجة في بورصة فلسطين. إختبرت دراسة (إبراهيم آدم عربي على، 2017م) أثر هيكل التمويل في الأداء المالي للمنشآت الصناعية السودانية. أما دراسة (زياد محمد سالم زريقات، 2018م) تناولت أثر الانحراف عن المستوى الأمثل لهيكل رأس المال في الشركات الأردنية على قراراتها الاستثمارية.

من خلال الدراسات السابقة تبين للباحث قلة الدراسات السابقة ذات العلاقة بموضوع مكونات الهيكل المالي وأثرها على قرارات الائتمان المصرفي للحد من المخاطر المصرفية عموماً ولم تختبر بصورة مباشرة مكونات الهيكل المالي وأثرها على قرارات الائتمان المصرفي للحد من المخاطر المصرفية خاصة في بيئة الأعمال السودانية.

أما الدراسات التي تتعلق بالمتغير التابع قرارات الائتمان المصرفي وبلينقراء الدراسات السابقة المتوفرة ذات الصلة بموضوع الدراسة كدراسة (منير موسى لظفي، 2002م) مصادر المعلومات المستخدمة من قبل مسئوليا لاقتراض والائتمان في البنوك التجارية العاملة في الأردن ودراسة، (خضرة حسن على صديق، 2004م) التي تناولت دور الائتمان المصرفي في الإقتصاد السوداني، وتناولت دراسة، (عبد العزيز الدغيم وآخرون، 2006م) التحليل الائتماني ودوره في ترشيد عمليات الإقتراض المصرفي بالتطبيق على المصرف الصناعي السوري، تناولت دراسة (إبراهيم محمد على الجزاوي ونادية شاكرا النعيمي، 2010م) تناولت تحليل الائتمان المصرفي بإستخدام مجموعة من المؤشرات المالية المختارة دراسة نظرية تطبيقية في مصرف الشرق الأوسط العراقي للاستثمار، دراسة (أسامة محمود موسى، 2010م) تناولت دور المعلومات المحاسبية في ترشيد القرارات الائتمانية دراسة تطبيقية على البنوك التجارية العاملة في قطاع غزة. واختبرت دراسة (عصام محمد البحيصي، 2011م) دور المعلومات المحاسبية في ترشيد السياسات الائتمانية دراسة تطبيقية على البنوك التجارية العاملة في فلسطين بينما دراسة (بشير بكري عجيب، 2014م) بالسودان اختبرت أثر جودة معلومات قائمة التدفقات النقدية في إتخاذ القرارات الإستثمارية والتمويلية. دراسة (عبدالوهاب أحمد عبد الله مسعود عياش وهلال يوسف صالح، 2016م) بالسودان تناولت مخاطر صيغ التمويل الاسلامي وأثرها على قرار

التمويل. أما دراسة (هنادي عبد المنعم أحمد الأحمر، 2018م) فتناولت أثر مكونات هيكل رأس المال في القرارات التمويلية والاستثمارية بقطاع التأمين السوداني.

يلاحظ الباحث قلة الدراسات السابقة ذات العلاقة بموضوع قرارات الائتمان المصرفي عموماً، حيث بعض الدراسات إختبرت العلاقة بين التحليل الائتماني ودوره في ترشيد عمليات الإقراض المصرفي والبعض الآخر إختبر العلاقة بين المعلومات المحاسبية ودورها في ترشيد القرارات الائتمانية وتناول البعض الآخر دور الائتمان المصرفي في الإقتصاد السوداني. ومن ثم فإن الدراسات السابقة لم تختبر بصورة مباشرة مكونات الهيكل المالي وأثرها على قرارات الائتمان المصرفي.

أما الدراسات التي تتعلق بالمتغير التابع المخاطر المصرفية وباستقراء جميع الدراسات السابقة المتوفرة داخل الدراسة وجد الباحث إن هنالك فجوة فيها، حيث تناولت دراسة (غير علنا لشيخ محمد، 2009م) دور الديون المتعثرة وأثرها في التمويل المصرفي بالسودان وتناولت دراسة (علي عبدالله أحمد شاهين، 2010م) مدخل عملي لقياس مخاطر الائتمان المصرفي في البنوك التجارية في فلسطين دراسة تحليلية تطبيقية، بينما تناولت دراسة (صالح ظاهر الزرقان، 2010م) التحليل المالي وأثره في مخاطر الائتمانية دراسة تطبيقية على عينة من البنوك التجارية الأردنية دراسة (علي عبدالله شاهين وبهيه مصباح صباح، 2011م) تناولت أثر إدارة المخاطر على درجة الامان في الجهاز المصرفي الفلسطيني وتناولت دراسة (Suleiman M. and sharif M., 2013) طرق تقييم مخاطر الائتمان المصرفي في البنوك التجارية بفلسطين وتناولت دراسة (عماد الدين الصافي محمد، 2013م) مدى كفاءة استخدام التحليل المالي في الحد من مخاطر التمويل الأصغر دراسة ميدانية على المصارف التجارية العاملة بولاية النيل الأزرق ودراسة (الفتاح الشريف يوسف الطاهر ونور الهدى محمد، 2013م) بالسودان تناولت الترميز الائتماني ودوره في الحد من مخاطر الائتمان المصرفي في السودان دراسة (سامية إبراهيم حسين باسي، 2013م) بالسودان ناقشت أثر تطبيق معيار الإفصاح المحاسبي الدولي رقم "30" للمصارف في الحد من مخاطر الائتمان المصرفي ودراسة (محمد أحمد إبراهيم وإبراهيم فضل المولى البشير، 2016م) بالسودان تناولت دور المخاطر في العلاقة بين عناصر منح التمويل والأداء المالي للمصارف. وناقشت دراسة (طارق أبو القاسم أحمد، 2016م) دور بطاقة الأداء المتوازن في قياس مخاطر الائتمان المصرفي في المصارف السودانية ودراسة (عائشة مخلوفي، 2017م) بالجزائر تناولت إدارة مخاطر الائتمان المصرفي وأثرها على الأداء المالي للبنوك التجارية. أما دراسة (مجاهد الصديق عبد القادر، 2017م) بالسودان تناولت التخطيط المالي ودوره في خفض مخاطر الائتمان المصرفي.

يلاحظ الباحث أن الدراسات السابقة معظمها تناول مشكلة التعثر حيث إختبر بعضها أثر الديون المتعثرة على موارد الجهاز المصرفي السوداني والديون المتعثرة وأثرها في التمويل المصرفي، وأسباب الديون المتعثرة وأثرها على الاستثمار، وتناول بعضها قياس مخاطر الائتمان المصرفي وأثر التحليل المالي في المخاطر الائتمانية ومدى كفاءة إستخدام التحليل المالي في الحد من المخاطر المصرفية، ووضح بعضها طرق تقييم مخاطر الائتمان المصرفي، بينما تناولت واحدة من الدراسات دور الترميز الائتماني في الحد من مخاطر الائتمان المصرفي، وأخرى ناقشت أثر تطبيق معيار الإفصاح المحاسبي الدولي رقم "30" للمصارف في الحد من مخاطر الائتمان المصرفي.

بناءً على ما تقدم فإن مشكلة الدراسة تكمن في ضعف إهتمام المصارف بتشكيلة الهيكل المالي وقراءة مكوناته والظروف المحيطة بالمنشأة المراد تمويلها عند إتخاذ قرار اتالائتمان وقد يؤثر ذلك على المخاطر التي يتعرض لها المصرف عليه يمكن صياغة مشكلة الدراسة في التساؤلات الآتية:

السؤال الرئيس الأول: ما أثر مكونات الهيكل المالي في قرار اتالائتمان المصرفي؟ وتتفرع منه الأسئلة التالية:

أ. ما أثر التمويل الذاتي (حقوق الملكية) في قرار اتالائتمان المصرفي؟.

ب. ما أثر التمويل غير الذاتي (حقوق الغير) في قرار اتالائتمان المصرفي؟.

جها أثر الهيكل المالي الأمتثل في قرار اتالائتمان المصرفي؟.

السؤال الرئيس الثاني: ما أثر مكونات الهيكل المالي في المخاطر المصرفية؟ وتتفرع منه الأسئلة التالية:

أ. ما أثر التمويل الذاتي (حقوق الملكية) في المخاطر المصرفية؟.

ب. ما أثر التمويل غير الذاتي (حقوق الغير) في المخاطر المصرفية؟.

جها أثر الهيكل المالي الأمتثل في المخاطر المصرفية؟.

السؤال الثالث ما أثر قرار اتالائتمان المصرفي في المخاطر المصرفية؟.

السؤال الرابع: ما أثر مكونات الهيكل المالي في قرار اتالائتمان المصرفي للحد من المخاطر المصرفية؟.

أهمية الدراسة: Study importance:

تتمثل أهمية الدراسة في الآتي:

الأهمية العلمية "النظرية":

أ. تساهم الدراسة في لفت إنتباه الأكاديمين ومراكز الأبحاث لمشكلة المخاطر المصرفية وأثر مكونات الهيكل المالي في الحد منها لإجراء مزيد من الدراسات في هذا المجال.

ب. مواكبة التطور العالمي والوقوف على المفاهيم الحديثة كإدارة المخاطر وربطها بالجانب المالي والمحاسبي لتصبح نواة لبحوث مستقبلية.

ج. إثراء المكتبة الأكاديمية وخدمة المهتمين بالمعرفة المرتبطة بدراسة مكونات الهيكل المالي وبين قرارات الائتمان المصرفي.

الأهمية العملية "التطبيقية":

أ. دراسة قرارات الائتمان المصرفي والقنوات التي تمر عبرها عملية اتخاذ القرار ومعالجتها يساهم في الحد من المخاطر المصرفية التي قد تواجه المصارف مانحة الائتمان، إضافة إلى أن تفسير سلوكيات متخذي القرارات الائتمانية يساعد في الخروج بنماذج رشيدة لمعالجة المشاكل المصاحبة لعملية اتخاذ القرار الائتماني بالمصارف. ب. تحليل الهيكل المالي في المصارف يساعد عملاء المصارف في تقييم الأداء ومعرفة المخاطر التي تحيط بهم من خلال مكونات الهيكل المالي ومدى اعتمادهم على الدين أو التمويل الذاتي.

ج. توضيح الدور الحيوي والمهم الذي يلعبه الائتمان المصرفي من خلال تنمية وجذب المزيد من المدخرات وكيفية استخدامها في تمويل المشروعات الإنتاجية الحيوية.

أهداف الدراسة: Study Objectives

تهدف هذه الدراسة إلى عكس الدور الحقيقي لمكونات الهيكل المالي للمنشأة وأثرها في قرارات الائتمان المصرفي للحد من المخاطر المصرفية وذلك من خلال:

1. إختبار أثر مكونات الهيكل المالي في قرارات الائتمان المصرفي.
2. توضيح أثر مكونات الهيكل المالي في المخاطر المصرفية.
3. توضيح أثر قرارات الائتمان المصرفي في المخاطر المصرفية.
4. بيان أثر قرارات الائتمان المصرفي في الحد من المخاطر المصرفية.
5. دراسة مدى كفاءة وفاعلية تحليل مكونات الهيكل المالي وأثرها في الحد من المخاطر المصرفية.

فرضيات الدراسة: Study Hypothesis

تختبر الدراسة الفرضيات الآتية:

الفرضية الأولى والرئيسية: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لمكونات الهيكل المالي في قرارات الائتمان المصرفي. وتتفرع منها الفرضيات التالية:

- أ. يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للتمويل الذاتي (حقوق الملكية) في قرارات الائتمان المصرفي.
- ب. يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للتمويل غير الذاتي (حقوق الغير) في قرارات الائتمان المصرفي.

ج. يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للهيكل المالي الأمتلفي قرارات الائتمان المصرفي.
الفرضية الثانية الرئيسية: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لمكونات الهيكل المالي في المخاطر المصرفية. وتتفرع منها الفرضيات التالية:

- أ. يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للتمويل الذاتي (حقوق الملكية) في المخاطر المصرفية.
 - ب. يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للتمويل غير الذاتي (حقوق الغير) في المخاطر المصرفية.
 - ج. يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للهيكل المالي الأمتل في المخاطر المصرفية.
- الفرضية الثالثة: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لقرارات الائتمان المصرفي في المخاطر المصرفية.
الفرضية الرابعة يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لمكونات الهيكل المالي في قرارات الائتمان المصرفي يحد من المخاطر المصرفية.

منهجية الدراسة: Study Method

يعتمد الباحث على المناهج التالية:

1. المنهج التاريخي لتتبع الدراسات السابقة التي لها علاقة بموضوع الدراسة.
2. المنهج الاستنباطي لتحديد محاور الدراسة وصياغة فرضياتها.
3. المنهج الإستقرائي لإختبار فرضيات الدراسة.
4. المنهج الوصفي التحليلي القائم على دراسة الحالة لمعرفة مكونات الهيكل المالي وأثرها في قرارات الائتمان المصرفي للحد من المخاطر المصرفية.

مصادر الدراسة: Study Sources

تتمثل مصادر جمع بيانات الدراسة في ما يلي:

1. البيانات الأولية: عن طريق الملاحظة والاستبانة.
2. البيانات الثانوية: الإستعانة بالكتب والمراجع، والدوريات والأبحاث والرسائل العلمية، المؤتمرات والندوات، اللوائح، التقارير، المطبوعات ذات العلاقة بموضوع الدراسة، والإنترنت.

حدود الدراسة: Study Limits

- حدود مكانية: عينة من المصارف المدرجة بسوق الخرطوم للأوراق المالية.
حدود زمانية: تغطي الدراسة العام 2017م.
حدود موضوعية: أثر مكونات الهيكل المالي في قرارات الائتمان المصرفي للحد من المخاطر المصرفية.

هيكل الدراسة: Structure study

يقسم الباحث دراسته إلى مقدمة، وأربعة فصول وخاتمة، كل فصل يحتوي على ثلاث مباحث. المقدمة تناولت: الإطار المنهجي والدراسات السابقة وذلك من خلال أولاً الإطار المنهجي، ثانياً الدراسات السابقة.

الفصل الأول: بعنوان الهيكل المالي، يتناول مفهوم ومكونات ونظريات الهيكل المالي ومحدداته، المبحث الأول مفهوم الهيكل المالي، والمبحث الثاني مكونات الهيكل المالي والمبحث الثالث نظريات ومحددات الهيكل المالي.

الفصل الثاني: بعنوان الإئتمان المصرفي، يتناول الباحث في هذا الفصل مفهوم ونشأة الإئتمان المصرفي وصفة قراراته وقواعد وإجراءات منحه، المبحث الأول مفهوم ونشأة وأهمية وأنواع الإئتمان المصرفي، المبحث الثاني مفهوم وطبيعة القرار الائتماني والعوامل المؤثرة فيه، المبحث الثالث أسس وسياسة وإجراءات منح الائتمان المصرفي.

الفصل الثالث: بعنوان المخاطر المصرفية، يتناول الباحث في هذا الفصل ماهية ومفهوم ونشأة وتطور المخاطر المصرفية وأسبابها وأنواع وطرق قياس المخاطر المصرفية وكيفية إدارتها ووسائل الحد منها المبحث الأول مفهوم ونشأة وتطور المخاطر المصرفية وأسبابها، المبحث الثاني أنواع وطرق قياس المخاطر المصرفية، المبحث الثالث إدارة المخاطر المصرفية ووسائل الحد منها.

الفصل الرابع: بعنوان الدراسة الميدانية، المبحث الأول نبذة تعريفية عن نشأة عينة الدراسة، المبحث الثاني إجراءات الواسة الميدانية وتحليل البيانات، المبحث الثالث اختبار فرضيات الدراسة.

الخاتمة: تشتمل على النتائج والتوصيات.

التعريف الإجرائي لمتغيرات الدراسة:

المتغير المستقل (مكونات الهيكل المالي): هو تشكيلة المصادر التي حصلت منها المنشأة على الأموال المطلوبة لغرض تمويل استثماراتها، ويتضمن جميع الفقرات المكونة لجانب الخصوم وحقوق الملكية في الميزانية العمومية⁽¹⁾ وذلك من خلال الآتي:

1. التمويل الذاتي: عن طريق (الأسهم، الأرباح المحتجزة، الإحتياطيات، المخصصات)⁽¹⁾

(1) د. عدنان تايه النعيمي ود. أرشد فؤاد التميمي، الإدارة المالية المتقدمة، (عمان: دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، 2009م) ص 349 .

(1) د. طارق عبد العال حماد، دليل المستثمر في بورصة القيم المنقولة، (القاهرة: الدار الجامعية للنشر، 2006م) ص 20.

2. التمويل غير الذاتي: عن طريق الإقتراض المصرفي القصير أو الطويل الأجل وبإصدار سندات دين⁽²⁾

3. تشكيلة التمويل: المزيج التمويلي المناسب من المصادر الطويلة الأجل والقصيرة الأجل والذي يؤدي الى تدنية التكلفة الكلية للأموال والوصول للهيكل المالي الأمثل.⁽³⁾

المتغير الوسيط (قرارات الائتمان المصرفي): الائتمان المصرفي هو الثقة التي يوليها المصرف لعميله بمنحه قروضاً، يضعها تحت تصرفه لفترة محددة وبشروط يتفق عليها بينهما؛ وذلك لقاء عائد معين يحصل عليه المصرف من العميل، يتمثل في العوائد والعمولات للمدين⁽⁴⁾ والقرار هو البت النهائي واختيار أفضل بديل بين البدائل المتاحة وتكون الحالة التي تتخذ فيها القرارات الائتمانية هي حالة الخطر فمتخذ القرار الائتماني في المصرف لا يستطيع أن يتنبأ بنتائج قراره بدقة كاملة⁽⁵⁾.

المتغير التابع (المخاطر المصرفية): من خلال (مخاطر الائتمان، ومخاطر التشغيل، ومخاطر السيولة) المخاطر في العرف المصرفي هي الإنحراف عن لعائد المتوقع نتيجة أي عملية أو قرار ائتماني ينطوي على حالة من عدم التأكد فيما يتعلق بذلك العائد أو حالة عدم التأكد من حتمية حصول العائد، من حجمه، زمنه، انتظامه، أو من جميع هذه الأمور مجتمعة⁽⁶⁾.

⁽²⁾ محمد السيد سرايا، عبد الله عبد العظيم هلال، محاسبة شركات الأموال، (الاسكندرية: الدار الجامعية، 2004م)، ص 193.

⁽³⁾ د. عبد الغفار حنفي، تقييم الأداء المالي ودراسات الجدوى، (القاهرة: الدار الجامعية للنشر والتوزيع، 2005 م)، ص 375.

⁽⁴⁾ د. عدنان تايه النعيمي، إدارة الائتمان منظور شمولي، (عمان: دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، 2009م)، ص 21.

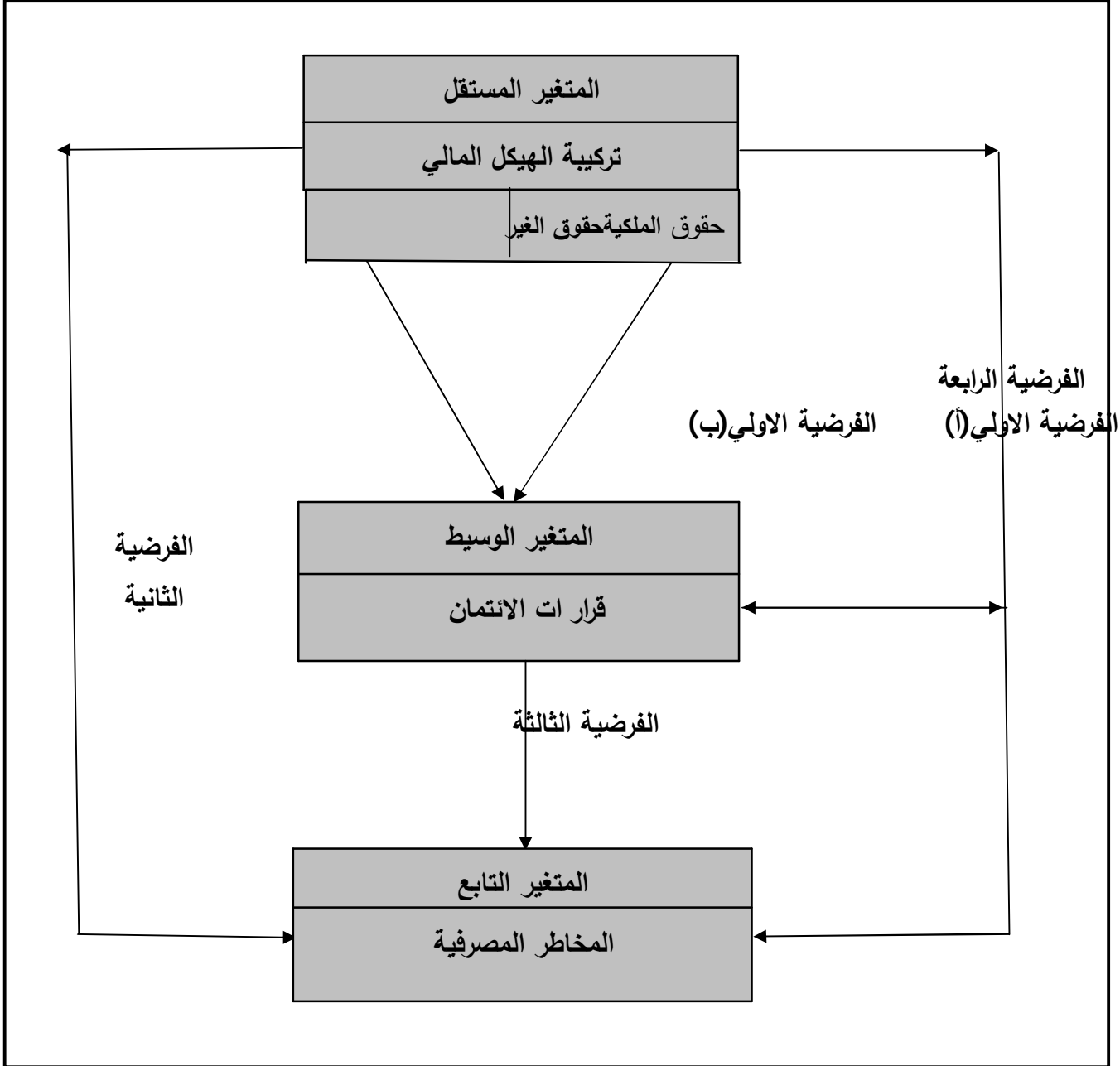
⁽⁵⁾ محمد مطر، الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي والائتماني، (عمان: دار وائل للنشر، 2003م)، ص 353.

⁽⁶⁾ Vaughan, Emmett J., and And others "Fundamentals of Risk & Insurance". Reading, Mass. Adison-Wesely, 1999, P7.

النموذج التصوري للدراسة: *study model*

يوضح الشكل (أ) النموذج التصوري لمتغيرات الدراسة:

الشكل (أ)



المصدر: إعداد الباحث، 2018م

ثانياً: الدراسات السابقة Previous Studies

يعرض الباحث عدد من الدراسات السابقة ذات العلاقة بمتغيرات الدراسة وفقاً للمنهج التاريخي كما يلي:

المجموعة الأولى الدراسات ذات العلاقة بالمتغير المستقل (مكونات الهيكل المالي):

1. دراسة د. السيدة عبد الفتاح عبد السلام، 2004م (العلاقة بين هيكل الملكية والأداء والهيكل المالي في البنوك التجارية المصرية)⁽¹⁾.

هدفت الدراسة لتحديد علاقة هيكل الملكية وبصفة خاصة درجة تمرکز الملكية بكل من الأداء والهيكل المالي و معرفة التأثير المتبادل بينها في ضوء عدد من المتغيرات الرقابية وذلك في مجال البنوك التجارية المصرية تمثلت مشكلة الدراسة في تفسير ما إذا كان تمرکز الملكية يعتبر حل لمشاكل الوكالة في البنوك ويؤدي إلى تحسين الأداء وتفسير ما إذا كان الهيكل المالي أداة رقابية يمكن إستخدامها لحل مشاكل الوكالة، وتفسير طبيعة العلاقة العكسية بين الهيكل المالي وتمرکز الملكية وبين الأداء وتمرکز الملكية. افترضت الدراسة انه لا يتوقع أن يكون هنالك تأثيراً لتمرکز الملكية على الأداء في البنوك التجارية المصرية، يتوقع أن يكون هنالك تأثيراً موجباً من الأداء على تمرکز الملكية من البنوك ذات معدلات الأداء الأعلى يتوقع أن يكون هنالك تأثيراً سالباً من تمرکز الملكية على الهيكل المالي للبنوك التي لديها نسبة تمرکز ملكية أكبر يكون لديها معدل ديون اقل يتوقع أن يكون هنالك تأثيراً سالباً للديون على تمرکز الملكية، البنوك التي لديها معدل ديون أكبر يكون لديها نسبة تمرکز أقل يتوقع أن يكون هناك تأثيراً موجباً للهيكل المالي على الأداء، البنوك ذات معدلات الديون الأكبر يكون لديها معدلات عائد أعلى، يتوقع أن يكون هناك تأثيراً موجباً للأداء على الهيكل المالي، البنوك ذات معدلات العائد الأعلى يكون لديها معدلات ديون أكبر. اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي الإحصائي. توصلت الدراسة إلى عدة نتائج منها، عدم وجود تأثيراً لتمرکز الملكية على الأداء، الإشارة السالبة لمعامل الانحدار رغم عدم معنوياتها تشير إلى المخاطر التي قد تنتج من تمرکز الملكية نتيجة لعدم التنوع والتي يمكن أن تؤثر عكسياً على الأداء، هنالك تأثيراً سالباً للأداء على تمرکز الملكية، وجود علاقة موجبة وذات دلالة إحصائية لتأثير تمرکز الملكية على معدل الديون وتأثيراً سالباً للمخاطر على تمرکز الملكية وتأثيراً موجباً على كل من الأداء والديون وتأثيراً سالباً ذو دلالة إحصائية لهيكل الأصول على الهيكل المالي. أوصت

(1) د. السيدة عبد الفتاح عبد السلام إسماعيل، العلاقة بين هيكل الملكية والأداء والهيكل المالي في البنوك التجارية المصرية، (مصر: دراسة منشورة، المجلة المصرية للدراسات التجارية، كلية التجارة، جامعة المنصورة، المجلد 28، العدد الثاني، 2004م) ص ص 175-214.

الدراسة بالحاجة إلى دراسة تأثير عوامل أخرى في موضوع تمرکز الملكية مثل العوامل القانونية أو المؤسسية، محاولة تطبيق مقياس واسع لهيكل الملكية يتضمن هوية المالك بالإضافة إلى تمرکز الملكية.

يرى الباحث أن هذه الدراسة تناولت العلاقة بين هيكل الملكية والأداء والهيكل المالي، وهدفت إلى تحديد علاقة هيكل الملكية والأداء والهيكل المالي وركزت الدراسة بصفة خاصة على درجة تمرکز الملكية بكل من الأداء والهيكل المالي والتأثير المتبادل بينها. وتتميز دراسة الباحث عنها في تناولها مكونات الهيكل المالي وأثرها على قرارات الائتمان المصرفي للحد من المخاطر المصرفية.

2. دراسة جميل جابر علاونه، 2004م (بناء وهيكل رأس مال الشركات المساهمة العامة الفلسطينية غير المالية)⁽¹⁾.

هدفت الدراسة إلى التعرف على الكيفية التي يتم فيها بناء وهيكل رأس مال الشركات المساهمة العامة غير المالية الفلسطينية. اهتمت بالتعرف على أهم الأمور المؤثرة في عملية البناء والهيكلية، التعرف على المعلومات التمويلية التي تواجهها الشركات المساهمة والتعرف على بناء واتخاذ القرار التمويلي. تمثلت مشكلة الدراسة في أهم الجوانب التي تؤخذ بعين الاعتبار في عملية بناء وهيكل رأس مال الشركات المساهمة العامة غير المالية الفلسطينية وهل توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوي الدلالة (ألفا=0.05) في كيفية بناء وهيكل رأس مال شركات المساهمة العامة غير المالية لفلسطينية تعزى لمتغيرات الدراسة. افترضت الدراسة عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوي الدلالة (ألفا=0.05) في بناء وهيكل رأس مال الشركات المساهمة العامة غير المالية الفلسطينية تعزى لمتغيرات الدراسة (مصدر التمويل، وقرارات بناء التمويل، استخدامات التمويل، ومعوقات التمويل، وهيكل رأس مالي سليم، وسياسة توزيع الأرباح المتبعة). توصلت الدراسة إلى نتائج منها هنالك أساليب وضوابط تنتهجها بعض الشركات المساهمة العامة غير المالية الفلسطينية غير ملائمة لعملية بناء وهيكل رأس مال مثالي للشركات المساهمة العامة غير المالية الفلسطينية. خرجت الدراسة بعدة توصيات منها العمل على إنشاء سوق سندات فعال للشركات وذلك من أجل إصدار شركات المساهمة العامة لسندات دين لتمويل استثماراتها، العمل على إيجاد مزيج تمويلي مناسب يحتوي على قدر مناسب من أموال الملكية وأموال الدين ويكون ذا تكلفة متوسطة مناسبة و الاهتمام بقرار التمويل المتبع

⁽¹⁾ جميل جابر علاونه، بناء وهيكل رأس مال الشركات المساهمة العامة الفلسطينية غير المالية، (السودان: دراسة دكتوراه في الإدارة، غير منشورة، جامعة النيلين، كلية الدراسات العليا، 2004م).

ومدي ارتباطه بطبيعة الاستثمار وأثره على هيكل رأس المال. وزيادة الاهتمام من قبل الأكاديميين والمهنيين بموضوع التمويل في الشركات بشكل عام وموضوع هيكل رأس المال بشكل خاص وأثاره على عمل الشركات. يرى الباحث ان هذه الدراسة تناولت بناء وهيكل رأس مال الشركات المساهمة العامة الفلسطينية غير المالية، إنحصرت مشكلتها في كيفية بناء وهيكل رأس مال الشركات المساهمة العامة غير المالية الفلسطينية. وتتميز بدراسيتها في تركيزها على مكونات الهيكل المالي وأثرها على قرارات الائتمان المصرفي.

3. دراسة، سليمان شلاش وآخرون، 2006م (العوامل المحددة للهيكل المالي في شركات الأعمال حالة تطبيقية في الشركات المساهمة العامة الأردنية المدرجة في سوق عمان المالي)⁽¹⁾.

هدفت الدراسة إلى التعرف على العوامل المحددة للهيكل المالي للشركات المساهمة العامة الأردنية. تمثلت مشكلة الدراسة في أن هنالك عدة عوامل تتحكم في الهيكل المالي تتمثل في درجة المخاطرة التي ترغب إدارة الشركة في تحملها عند التمويل بالدين سعياً وراء ربحية أكبر بالإضافة إلى حساسية الجهات المقرضة لارتفاع نسبة المديونية في الشركة وطبيعة النشاط الذي تمارسه الشركة، ومعدلات النمو والاستقرار في المبيعات والمنافسة وحجم الأصول، وعليه فإن التعرف على هذه العوامل وغيرها يسهم بدرجة كبيرة في تحديد الطاقة الاستيعابية للديون في الشركات. وحتى تكون المنشأة مؤهلة للحصول على أموال الآخرين فيجب أن تتوفر بعض المتطلبات التي تتمثل في محددات الهيكل المالي، والتي يجب على المدير المالي أن يختار الهيكل المالي الأنسب، الذي ينبغي أن تعتمد عليه المنشأة في تمويل مجوداتها ونسبة كل عنصر فيه مع الآخذ بالاعتبار الموازنة بين العائد والمخاطر الناجمين من الهيكل المستهدف. افترضت الدراسة عدم وجود علاقة إحصائية بين السيولة والهيكل المالي للشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية، ولا توجد علاقة إحصائية بين الربحية والهيكل المالي للشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية، ولا توجد علاقة إحصائية بين النمو والهيكل المالي للشركات المساهمة العامة الأردنية. انتهجت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي توصلت الدراسة إلى عدة نتائج منها: أن هنالك علاقة هامة إحصائية بين نسبة الرفع المالي في السنة الحالية وكل من نسبته في السنة السابقة، والسيولة والربحية ومعدل النمو. شكلت نسبة الرفع المالي السابقة للشركة، والسيولة، والنمو، القدرة الأكبر في تفسير نسبة الرفع المالي الحالية والسيولة وأيضاً النمو وكانت العلاقة ايجابية مع نسبة الرفع

⁽¹⁾ سليمان شلاش وآخرون، العوامل المحددة للهيكل المالي في شركات الأعمال، حالة تطبيقية في الشركات المساهمة العامة الأردنية المدرجة في سوق عمان المالي للفترة 1997م، 2001م، (عمان: دراسة منشورة، مجلة المنارة، المجلد 14، العدد الأول، 2006م) ص ص 45-81.

المالي السابقة،العلاقة العكسية بين نسبة الرفع والربحية ناتجة عن أغلب الشركات الصناعية الأردنية تتسم بصغر حجمها، وعدم التنوع والاستقرار في مبيعاتها،إضافة لارتفاع تكلفة الاقتراض في الأردن.خرجت الدراسة بعدة توصيات منها:ربط مجال هذه الدراسة(محددات الهيكل المالي) بدراسات تتناول دراسة الهيكل المالي المستهدف للمنشأة وبأدائها المالي واتجاه الإدارة نحو الأرباح المحتجزة ضمن الهيكل المالي، تشجيع المنشأة للتوجه نحو الأرباح المحتجزة لأغراض النمو مما يحسن الهيكل المالي،ضرورة إجراء المزيد من الدراسات المتعمقة في مجال محددات الهيكل المالي،لن تشمل القطاعات الإقتصادية الأخرى من البنوك.

يرى الباحث إن هذه الدراسة تناولت العوامل المحددة للهيكل المالي وركزت على طبيعة النشاط الذي تمارسه الشركة ومعدلات النمو والاستقرار في المبيعات والمنافسة وحجم الأصول، وهدفت إلى التعرف على العوامل المحددة للهيكل المالي للشركات المساهمة العامة الأردنية.وتتميز دراستي عنها في بيان أثر مكونات الهيكل المالي في قرارات الائتمان المصرفي والحد من المخاطر المصرفية.

4.دراسة،دادن عبد الوهاب،2006م (تناولت الدراسة تحليل المقاربات النظرية حول أمثلية الهيكل المالي - الإسهامات النظرية الأساسية)⁽¹⁾.

هدفت الدراسة إلى محاولة إيجاد مقارنة جديدة لتحليل وتفسير المنطق المالي لنمو نسيج من المؤسسات الاقتصادية الصغيرة والمتوسطة انطلاقاً من الوحدات المكونة له، ومحاولة اختبار مدى تطابق وتلاؤم قواعد وقوانين النظرية المالية مع الواقع العملي ومحاولة إيجاد تفسيرات اقتصادية ومالية للعلاقات الخفية -الضمنية- بين بعض المتغيرات - نسب مالية مفسرة لسياسة الاستثمار، سياسة التمويل وسياسة توزيع الأرباح - باستخدام أسلوب التحليل الإحصائي متعدد الأبعاد. تمثلت مشكلة الدراسة في كيف يمكن المؤسسة أن تحصل على هيكل مالي أمثل.افترضت الدراسة إمكانية حصول المؤسسة على قدر معين من الموارد المالية مقدمة على شكل قروض،فإن نجاحها يتوقف على حسن استغلالها لتلك الموارد فضلاً عن كون هذه الأخيرة تتلاءم ومدى قدرة المؤسسة على تحقيق مستوي معين من المردودية يغطي تكلفة تلك الديون.انتهجت الدراسة المنهج الوصفي. توصلت الدراسة لعدة نتائج منها: في ظل تطور الأسواق المالية وبصفة خاصة بورصات الأوراق المالية وظهر سيناريوهات عدة وأشكال حديثة للتعامل في تلك الأوراق لاسيما اكتشاف وتطور ما يعرف باسم الأسواق المشتقة والأسواق الآجلة، أصبح لهذا الموضوع علاقة وطيدة بما يسمى باختبارات الشراء والبيع، وضوح الرؤى

(1) دادن عبدالوهاب، تحليل المقاربات النظرية حول أمثلية الهيكل المالي الإسهامات النظرية الأساسية،(الجزائر: دراسة منشورة، مجلة الباحث، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية، جامعه ورقله، العدد الرابع، 2006م) ص ص 107-113.

السابقة حول أمثلية الهيكل المالي يرجع إليها عند استعراض التطور والتسلسل التاريخي لهذا الموضوع. والهيكل المالي هو نتيجة لعدة تسويات معقدة لذلك توجد العديد من العوامل لاختيار المؤسسة لهيكلها المالي طالما لا يوجد هيكل مالي أمثل. خرجت الدراسة بعدة توصيات منها: محاولة الاحتفاظ بمرونة مالية ومراعاة الخصائص الاقتصادية للقطاع الذي تنتمي إليه المؤسسة ومدى تطوره ووضعيتها المساهمين فيما يتعلق بعنصر المخاطرة (التفاؤل، التشاؤم)، التحسب لوجود فرص أو قيود.

يرى الباحث إن الدراسة السابقة تناولت تحليل المقاربات النظرية حول أمثلية الهيكل المالي وركزت على الإسهامات النظرية وهدفت لإيجاد مقارنة جديدة لتحليل وتفسير المنطق المالي لنمو نسيج من المؤسسات الاقتصادية وحرصت مشكلتها في كيفية حصول المؤسسة على هيكل مالي أمثل. بينما أهتمت دراستي بمكونات الهيكل المالي واثرها على قرارات الإئتمان المصرفي للحد من المخاطر المصرفية.

5. دراسة، د. إبتهاج مصطفى عبد الرحمن، 2008م (تأثير حجم البنك على خصائص الهيكل المالي وأداء البنوك التجارية في القطاع البنكي المصري)⁽¹⁾.

هدفت الدراسة إلى تحديد مدى ملاءمة الهيكل المالي في القطاع البنكي مع حجم البنك، تحديد تأثير حجم البنك على نتائج الأداء بالبنوك التجارية في القطاع البنكي المصري في ضوء الخصائص المميزة لهيكلها المالية. اهتمت الدراسة بتحديد خصائص الهياكل المالية في البنوك التجارية في القطاع البنكي المصري. تمثلت مشكلة الدراسة في تفسير ما إذا كانت خصائص الهيكل المالي تختلف باختلاف حجم البنك في البنوك التجارية في القطاع البنكي المصري وهل يؤثر حجم البنك في أداء تلك البنوك. افترضت الدراسة اختلاف خصائص الهيكل المالي باختلاف حجم البنك، وجود علاقة ارتباط طردية بين حجم البنك والمؤشرات المالية لأدائه. انتهجت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي. توصلت الدراسة إلى عدة نتائج منها لم تظهر اختلافات جوهرية بين خصائص هيكل أصول البنوك باختلاف فئات الحجم، ظهرت اختلافات رئيسية في خصائص هيكل رأس المال خاصة ما يتعلق بمكونات حق الملكية. توصلت الدراسة إلى بعض التوصيات منها: إعطاء أولوية لمطلب السيولة يأتي على حساب الأرباح كما اتضح من خصائص الهياكل المالية، إعطاء أولوية لمطلب السيولة يحمي البنك من العديد من المخاطر على رأسها مخاطر السحب، نمو البنوك يتطلب مزيد من

(1) د. إبتهاج مصطفى عبد الرحمن، تأثير حجم البنك على خصائص الهيكل المالي وأداء البنوك التجارية في القطاع البنكي المصري، (القاهرة: دراسة منشورة، مجلة المحاسبة والإدارة والتأمين، كلية التجارة، جامعة القاهرة، العدد السابعون، 2008م) ص

الاهتمام باعتبارات الربحية، خاصة وأن العلاقات الهيكلية لمزيج هيكل رأس المال أوضحت أيضا ارتفاع نسبي لتكلفة التمويل أو لمخاطره في بعض الحالات في البنوك محل الدراسة.

يرى الباحث أن هذه الدراسة تناولت تأثير حجم المصرف على خصائص هيكله المالي وأداء البنوك التجارية العاملة في مصر، ركزت الدراسة على خصائص الهيكل المالي وحجم المصرف وخصائص الهيكل المالي وأداء البنوك التجارية العاملة في مصر، بينما تختلف دراستي عنها في تناولها مكونات الهيكل المالي للمنشآت طالبة الائتمان المصرفي وبيان مدى اهتمام المصارف بدراسة الهيكل المالي للعملاء.

6. دراسة، محمود محمد أحمد سالم، 2009م(مصادر التمويل وأثرها على قيمة شركات المساهمة العامة بالسودان دراسة تحليلية تطبيقية)⁽¹⁾.

هدفت الدراسة لمعرفة أهمية دور التمويل لشركات المساهمة المحدودة لتمويل أنشطتها الحالية ومشاريعها المستقبلية، ومواكبة التطورات التكنولوجية المستمرة ولفت الانتباه إلى المفاهيم الحديثة في الإدارة المالية. اهتمت الدراسة بالخروج بتوصيات لحل المشكلات المختلفة في التمويل وتزويد المكتبة الأكاديمية بدراسة في هذا المجال تمثلت مشكلة الدراسة في قصور النظام المحاسبي المطبق بشركات المساهمة المحدودة بالسودان، والخلل في هيكلها المالية، وعدم التوازن بين مصادر الأموال واستخداماتها، وصعوبة تحديد هيكلها المالي الملائم لأهدافها وسياساتها وإمكاناتها. افترضت الدراسة الفرضيات التالية: وجود نظام محاسبي بشركات المساهمة بجمهورية السودان يؤدي إلى إحكام الرقابة المحاسبية بتلك الشركات، تقوم عملية المفاضلة بين مصادر التمويل المختلفة على الموازنة بين الأرباح المتوقعة من كل مصدر والمخاطر الناجمة عنه، تؤدي زيادة نسبة الديون إلى حقوق الملكية في شركات المساهمة إلى التقلبات في الأرباح المحققة واحتمال العجز عن الوفاء بالدين ومواجهة مخاطر الإفلاس والتصفية، تؤثر التشكيلة التي يتكون منها الهيكل المالي لشركات المساهمة على الأداء المالي لتلك الشركات، عدم ثبات السياسات الاقتصادية في السودان يؤدي إلى ضعف السيولة وإحجام المستثمرين في شراء أسهم الشركات المساهمة المحدودة بسوق الخرطوم للأوراق المالية. إتجاه شركات المساهمة نحو التمويل من خلال رأس المال. انتهجت منهجية متعددة الجوانب تشمل أساليب إحصائية تحليلية ودراسة ميدانية لبعض الشركات المساهمة المحدودة العاملة بجمهورية السودان. توصلت الدراسة لعدة نتائج منها: إن النظام المحاسبي بشركات المساهمة المحدودة بجمهورية السودان غير قادر على إنتاج وتوفير

(1) محمود محمد أحمد سالم، مصادر التمويل وأثرها على قيمة شركات المساهمة العامة بالسودان، (دراسة دكتوراه، غير منشورة، في المحاسبة، جامعة وادي النيل، كلية الدراسات العليا، 2009م).

المعلومات المالية الضرورية التي تستخدمها الشركة،تنوع مصادر التمويل يتيح لشركات المساهمة المحدودة المقدره على تعديل مصادر الأموال تبعا للتغيرات الأساسية في الاحتياجات المالية مما يقلل من تكلفة الأموال الكلية ويمنح الشركة الفرصة للحصول على أكبر عدد ممكن من البدائل عندما تحتاج إلى التوسع أو الانكماش في مجموع الأموال التي تستخدمها،الخلل في الهياكل المالية لمعظم شركات المساهمة بسبب عدم تحقيق الملائمة بين مصادر الحصول على الأموال واستثمارات هذه الأموال من حيث التوقيت الزمني لها وعدم القدرة على تحقيق التوازن المالي وإتباع مبدأ التغطية في عملية التمويل،عند المفاضلة بين مصادر التمويل توازن شركات المساهمة المحدودة بين النفقات التي تتحملها مقابل استخدام المصدر والأرباح المحققة لها منه عند الاعتماد عليه في تمويل الأنشطة الاستثمارية، لا تعتمد شركات المساهمة المحدودة على سوق الخرطوم للأوراق المالية في تغطية احتياجاتها المالية الدائمة؛لأنه لا يسهم مساهمة فعالة في توفير التمويل اللازم لها.توصلت الدراسة إلى توصيات منها ضرورة وجود نظام مالي فعال يحدد السلطات والمسئوليات، ويستند على دليل عملي مكتوب وخطة تنظيمية واضحة،يكون قادرا على تزويد إدارة الشركة والمستثمر المرتقب بحاجتهم من بيانات ومعلومات عن الشركة ونشاطها،وان يشتمل الهيكل المالي الأمثل لشركات المساهمة على مزيج من مصادر التمويل بحقوق الملكية والتمويل بالديون،عند تحديد الهيكل المالي للشركة يجب أن يكون هناك توازن بين العائد المتوقع من استخدام هذا الهيكل والذي يحصل عليه حملة الأسهم العادية وبين المخاطر التي سوف يتعرض لها هذا العائد.

يرى الباحث أن هذه الدراسة تناولت مصادر التمويل وأثرها على قيمة شركات المساهمة العامة بالسودان،وركزت على عدم التوازن بين مصادر الأموال واستخداماتها وصعوبة تحديد هيكلها الملائم، بينما دراستي تهتم بمكونات الهيكل المالي واثرها على قرارات الائتمان المصرفي وتركز على دورها في الحد من المخاطر المصرفية.

7. دراسة د.شعبان محمد،2010م(نحو اختيارهيكل تمويلأمثل للمؤسسة الاقتصادية)⁽¹⁾.

هدفت الدراسة إلى التعرف على أهم المصادر التمويلية للمؤسسة الاقتصادية،إبراز أهمية وجود دراسة تهتم بالاختيار الأمثل للهيكل التمويلي للمؤسسة الاقتصادية لدي تحديدات أهم محددات اختيار الهيكل المالي للمؤسسة الاقتصادية، محاولة الاطلاع على سلامة قرارات التمويل في المؤسسة. نبعت أهمية الدراسة من

(1) د. شعبان محمد، نحو إختيار هيكل تمويلي أمثل للمؤسسة الاقتصادية، (الجزائر: دراسة ماجستير، غير منشورة ، في مالية المؤسسة، كلية العلوم الاقتصادية، 2010م).

أهمية الموارد المالية في نشاط واستمرارية المؤسسة الاقتصادية تمثلت مشكلة الدراسة فيكيف يمكن للمؤسسة الاقتصادية تقييم وتقويم هيكلها التمويلي وماهي أهم مصادر التمويل المتاحة أمام المؤسسة الاقتصادية، ماهي أهم النظريات التي تناولت الهيكل التمويلي للمؤسسة الاقتصادية، ما هي محددات الهيكل المالي للمؤسسة، ماهي أساليب تقييم تركيبة الهيكل التمويلي وفي ماذا تتمثل سبل تصحيحه. افتترضت الدراسة تنوع مصادر التمويل المتاحة للمؤسسة الاقتصادية بين مصدرين أساسيين هما أموال الملكية وأموال الاستدانة والتي تشكل مع بعضها البعض مايسمى بالهيكل التمويلي للمؤسسة الاقتصادية، تعتبر أمثلية الهيكل التمويلي للمؤسسة الاقتصادية من بين أهم النظريات التي تناولت الهيكل التمويلي، محددات الهيكل التمويلي للمؤسسة الاقتصادية هي مجموع العوامل التي تؤثر بشكل مباشر على قرارات التمويل، يمكن استخدام أسلوب التحليل المالي من أجل تحليل وتقييم تركيبة الهيكل التمويلي للمؤسسة الاقتصادية. انتهجت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي توصلت الدراسة لعدة نتائج منها قرارات التمويل تعد أداء هامة ضمن السياسة المالية التي تسعى من خلالها المؤسسة الاقتصادية الى تحقيق أهدافها، مجمع صيدال قد حقق نتائج ايجابية خلال الفترة المدروسة (2004م-2007م)، وان مكونات هيكلها التمويلي تتكون من أموال الملكية وأموال الاستدانة. غياب أساليب التمويل الحديثة مثل الأسهم الممتازة، سندات المساهمة، القرض الإيجاري، عامل المخاطر المالية الذي يشير إلى احتمال الإفلاس المجمع مرتفع خرجت الدراسة بعدة توصيات منها تفعيل دور الوظيفة المالية في المؤسسة ومنح صلاحيات أكبر للإدارة المالية لإخاذ قرارات التمويل، الإبتعاد عن فكرة مجانية التمويل بالأرباح المحتجزة، إصلاح الهيكل التمويلي للمجمع وتخفيض نسبة الإستهانة فيه.

يرى الباحث أن هذه الدراسة تناولت اختيار هيكل تمويلي لمثل للمؤسسة الاقتصادية وركزت على أهم مصادر التمويل المتاحة أمام المؤسسة الاقتصادية وأهم النظريات وأساليب تقييم تركيبة الهيكل التمويلي. أنها تختلف عن دراستي بعدم تناولها مكونات الهيكل المالي وأثرها على قرارات الائتمان المصرفي للخدمات المخاطر المصرفية، وتركيزها على محاولة الاطلاع على سلامة قرارات التمويل في المؤسسة بينما دراستي تهدف لتوضيح أثر الاعتماد على التمويل الذاتي وغير الذاتي في قرارات الائتمان المصرفي.

8.دراسة،وليد إبراهيم حسن،2010م(اختبار نموذج الترتيب الانتقائي في هيكل رأس المال بالتطبيق على شركات المساهمة المصرية)⁽¹⁾.

هدفت الدراسة إلىالمساهمة في النقاش العلمي الدائر حول نماذج تفسير وشرح قرارات هيكل رأس المال واختبار نموذج الترتيب الانتقائي بالتطبيق على سوق المال المصري ومدى صلاحيته لتفسير السلوك التمويلي في الشركات. تمثلت أهمية الدراسة في تحديد مدى صلاحية نموذج الترتيب الانتقائي في تفسير قرارات التمويل، والتعرف على أهم المتغيرات المفسرة للرفع المالي على مستوى الشركة.تمثلت مشكلة الدراسة في تفسيرها إذا كان نموذج الترتيب الانتقائي يصلح في شرح وتفسير قرارات هيكل رأس المال في الشركات المساهمة المصرية، ويعتبر بديلاً جيداً لنموذج التوازن الساكن لشرح وتفسير قرارات هيكل الشركات المساهمة المصرية، ويعتبر مدعماً لنموذج التوازن الساكن عند التنبؤ بالسلوك التمويلي في الشركات المساهمة المصرية.افترضت الدراسة الفرضيات الآتية: توجد علاقة عكسية ذات دلالة معنوية بين حجم الشركة ونسبة المديونية،توجد علاقة طردية ذات دلالة معنوية بين هيكل الأصول ونسبة المديونية،توجد علاقة طردية ذات دلالة معنوية بين فرص النمو ونسبة المديونية،توجد علاقة عكسية ذات دلالة معنوية بين ربحية الشركة ونسبة المديونية،توجد علاقة طردية ذات دلالة معنوية بين العجز التمويلي ونسبة المديونية،توجد علاقة ارتباط معنوية مشتركة في تأثيرها لكل المتغيرات المستقلة،(حجم الشركة،ربحية الشركة،هيكل الأصول،الثابتة،فرص النمو المتوقع،العجز التمويلي)على المتغير التابع نسبة المديونية.توصلت الدراسة لعدة نتائج منها أن متغير العجز التمويلي له دور كبير في اتخاذ قرارات التمويل بالشركات المصرية ولكن ليس وفقاً للتنبؤات النظرية لنموذج الترتيب الانتقائي،أوضحت الدراسة التطبيقية معنوية المتغيرات التفسيرية الأخرى ومنها حجم الشركة،هيكل الأصول، ربحية الشركة في بعض القطاعات،فرص النمو في قطاعات أخرى،وجود علاقة طردية بين حجم الشركة ونسبة المديونية،وجود علاقة عكسية بين ربحية الشركة ونسبة المديونية.

يرى الباحث أن هذه الدراسة حددت أهم المتغيرات المفسرة للرفع المالي على مستوى الشركة،وهدفتم إلى اختيار نموذج الترتيب الانتقائي بالتطبيق على سوق المال المصري ومدى صلاحيته لتفسير السلوك التمويلي في الشركات وأنها تختلف عن دراستي في عدم تناولها لمكونات الهيكل المالي للمنشآت طالبة الإلتزام المصرفي.

(1) وليد إبراهيم حسن إبراهيم، اختبار نموذج الترتيب الانتقائي في هيكل رأس المال،(مصر: دراسة منشورة، مجلة المحاسبة والإدارة والتأمين، كلية التجارة، جامعة القاهرة،العدد السابع والسبعون،2010م) ص ص 949-969.

9. دراسة، علاء محمد عبدالله، 2011م (دراسة العلاقة التأثيرية بين هيكل رأس المال وحجم الشركة ومعدل نمو المبيعات وتعظيم قيمة الشركة)⁽¹⁾.

هدفت الدراسة إلى قياس واختبار العلاقة بين هيكل رأس المال للشركات محل الدراسة وقيمتها، وقياس واختبار العلاقة بين حجم الشركة وقيمتها، تحديد أقوى العوامل تأثيراً على قيمة الشركة. نبعت أهمية الدراسة من اختيار المصادر التي تسهم في تقليل التكاليف وتعظيم قيمة الشركة وبيان المؤشرات المالية التي يمكن ان تستخدمها الشركات في دراسة هيكلها المالية. تمثلت مشكلة الدراسة في الوقوف على أهم العوامل المؤثرة في تعظيم قيمة المنشأة وهل هنالك علاقة بين هيكل رأس المال وقيمة المنشأة، وبين حجم الشركة وقيمة الشركة، وبين معدل نمو المبيعات وقيمة الشركة وذلك لأن بعض إدارات الشركات المساهمة المدرجة في سوق الأوراق المالية السعودي اصبحت تفضل المشاريع قصيرة الأجل بهدف تحقيق أرباح سريعة وجذب استثمارات ضخمة، دون النظر إلى المشاريع الاستثمارية طويلة الأجل والتي قد تكون أكثر نفعاً لزيادة قيمة الشركة على المدى الطويل. افترضت الدراسة أن هنالك علاقة تأثيرية ذات دلالة إحصائية بين هيكل رأس المال كمتغير مستقل وقيمة الشركة كمتغير تابع عند مستويات المعنوية المألوفة 5% أو 1%، وهنالك علاقة تأثيرية ذات دلالة إحصائية بين معدل نمو المبيعات كمتغير مستقل وقيمة الشركة كمتغير تابع عند مستويات المعنوية المألوفة 5% أو 1%. انتهجت الدراسة أسلوب الانحدار البسيط. توصلت الدراسة إلى عدة نتائج منها وجود علاقة ايجابية وذات دلالة إحصائية بين حجم الشركة وقيمتها، متغير معدل نمو المبيعات هو أقوى العوامل المؤثرة على قيمة الشركة. أوصت الدراسة بعدة توصيات منها ضرورة إجراء المزيد من الدراسات المتعمقة في مجال العوامل المؤثرة على قيمة الشركة لتشمل القطاعات الاقتصادية الأخرى كالبنوك، التأمين، والخدمات، ضرورة الإفصاح عن طرق التمويل وتكلفتها بالنسبة للمستثمرين الجدد والقدامى؛ وذلك لأهمية المحتوى الإعلامي لهيكل رأس المال لأصحاب المصالح، إنهم إجراء ينبغي المبادرة به لترشيد قرارات التمويل في الشركات الاقتصادية بشكل عام وشركات المساهمة في المملكة العربية السعودية بشكل خاص يتمثل في تفعيل دور الوظيفة المالية في هذه الشركات، وتحديد دورها التحليلي ومنح صلاحيات أكبر للإدارة المالية لاتخاذ قرارات التمويل بناءً على ما تسفر عليه نتائج الدراسة والتحليل العلميين لمختلف طرق التمويل المتاحة.

(1) علاء محمد عبد الله، دراسة العلاقة التأثيرية بين هيكل رأس المال وحجم الشركة ومعدل نمو المبيعات وتعظيم قيمة الشركة، (مصر: دراسة منشورة، مجلة التجارة والتمويل، كلية التجارة، جامعه طنطا، المجلد 1، العدد الثاني، 2011م) ص 299-326.

يرى الباحث أن هذه الدراسة ركزت على هيكل رأس المال، حجم الشركة ومعدل نمو المبيعات، كما هدفت إلى قياس العلاقة التأثيرية على قيمة الشركة والوقوف على أهم العوامل المؤثرة في تعظيم قيمة المنشأة ولم تتناول مكونات الهيكل المالي.

10.دراسة، إسلام فيصل أحمد، 2011م(أثرالهيكل التمويلي على ربحية الشركات المساهمة الأردنية وعلى سياساتها في توزيع الأرباح)⁽¹⁾.

هدفت الدراسة إلى التعرف على مفهوم ومكونات الهيكل التمويلي للشركات المساهمة العامة بشكل عام وأثره على أداء الشركة ، ممثلاً بحصة سهمها العادي من الأرباح، والتعرف إلى أنماط السياسات التي تتبعها الشركات المساهمة العامة في توزيع الأرباح، والتعرف إلى أثر الهيكل التمويلي للشركة على تحديد نمط السياسة التي ستتبعها في توزيع الأرباح ممثلاً بحصة السهم من التوزيعات.تمثلت أهمية الدراسة في أنها وضحت طبيعة العلاقة بين الهيكل التمويلي في الشركات المساهمة العامة الأردنية المدرجة في سوق عمان المالي وربحية تلك الشركات وسياساتها في توزيع الأرباح. تمثلت مشكلة الدراسة في هل توجد علاقة معنوية ذات دلالة إحصائية بين الهيكل التمويلي في الشركات المساهمة العامة الأردنية ممثلاً بمتوسط نسبة المديونية، وربحية تلك الشركات ممثلة بمتوسط حصة السهم العادي من الأرباح، وهل توجد علاقة معنوية ذات دلالة إحصائية بين الهيكل التمويلي في الشركات المساهمة العامة الأردنية ممثلاً بمتوسط نسبة المديونية وسياساتها في توزيع الأرباح ممثلة بمتوسط حصة السهم من التوزيعات. افترضت الدراسة لا توجد علاقة معنوية ذات دلالة إحصائية بين الهيكل التمويلي للشركات المساهمة العامة الأردنية العاملة في القطاع الصناعي ممثلاً بمتوسط نسبة المديونية وربحية تلك الشركات ممثلة بمتوسط حصة السهم العادي من الأرباح عند مستوى الدلالة ($a < 0.05$)، لا توجد علاقة معنوية ذات دلالة إحصائية بين الهيكل التمويلي للشركات المساهمة العامة الأردنية العاملة في القطاع المالي ممثلة بمتوسط نسبة المديونية وربحية تلك الشركات ممثلة بمتوسط حصة السهم العادي من الأرباح (EPS) عند مستوى دلالة ($a < 0.05$)، لا توجد علاقة معنوية ذات دلالة إحصائية بين الهيكل التمويلي للشركات المساهمة العامة الأردنية العاملة في القطاعالخدمي ممثلة بمتوسط نسبة المديونية وربحية تلك الشركات ممثلة بمتوسط حصة السهم العادي من الأرباح (EPS) عند مستوى دلالة ($a < 0.05$). انتهجت الدراسة المنهج الإحصائي الوصفي وأسلوب الانحدار البسيط. توصلت الدراسة لعدد من النتائج منها إن ما نسبته 42% من الشركات المساهمة العامة الأردنيةالمشمولة في الدراسة تعتمد على الرفع التمويلي في أعمالها ونشاطاتها، كما أن متوسط حصة السهم العادي من الأرباح (EPS) للشركات المساهمة العامة الأردنية في سوق عمان المالي والمشمولة بالدراسة يساوي 0.209 دينار، إن متوسط حصة

(1) إسلام فيصل أحمد خليل، اثر الهيكل التمويلي على ربحية الشركات المساهمة العامة الأردنية وعلى سياساتها في توزيع الأرباح، (الاردن: دراسة ماجستير في المحاسبة، غير منشورة، جامعة الشرق الأوسط، كلية الأعمال، 2011م).

السهم من توزيعات الأرباح (EPS) في الشركات الأردنية المساهمة العامة الأردنية في سوق عمان المالي والمشمولة بالدراسة يساوي 0.079، يأتي القطاع المالي في المرتبة الأولى من حيث نسبة المديونية (DR) وبوسط حسابي قدره (51.498)، يليه في ذلك القطاع الصناعي وبوسط حسابي قدره (35.503)، ثم القطاع الخدمي وبوسط حسابي قدره (34.54) خرجت الدراسة بعدة توصيات منها توخي مراعاة عامل الكفاءة في استثمار الأموال المقترضة وذلك من خلال الحرص عند اتخاذ القرار التمويلي في الشركة و الموازنة بين العائد المتوقع على الاستثمار بالنسبة للأموال المقترضة من جهة والفائدة المدفوعة على تلك الأموال أي تكلفة الدين من الجهة الأخرى، تنمية مهارات المديرين الماليين في الشركات المساهمة العامة الأردنية من خلال عقد دورات تدريبية ودورات عمل تنمي مهاراتهم في مجال دراسات الجدوى الاقتصادية وإدارة الموجودات والمطلوبات (ALM)، تشجيع أساليب تمويل نشاط الشركة من خلال زيادة رأس المال بدلاً من الاعتماد على القروض ذات الفوائد المرتفعة والمصحوبة بمخاطر مرتفعة.

يرى الباحث أن هذه الدراسة تناولت أثر الهيكل التمويلي على ربحية الشركات المساهمة العامة الأردنية وعلى سياساتها في توزيع الأرباح، وركزت على أثر الهيكل المالي على ربحية الشركات وعلى سياسات توزيعات الأرباح، اتفقت الدراسة مع دراستي في تناولها للمتغير المستقل الهيكل المالي بينما اختلفت دراستي عنها في تناولها أثر الهيكل المالي على قرارات الإئتمان المصرفي.

11. دراسة، غازي فلاح، 2011م (محددات اختيار الهيكل المالي بشركات الأعمال دراسة تحليلية لشركات قطاع الخدمات المدرجة في بورصة عمان)⁽¹⁾.

هدفت الدراسة إلى التعرف على السياسات التمويلية للشركات بقطاع الخدمات المدرجة بسوق عمان المالي، ومعرفة مدى قدرة الشركات على إدارة هيكلها المالي، تقييم مدى تناسب هيكل التمويل للشركة مع المتغيرات والنسب المالية الخاصة بها ومع ظروف وشروط سوق رأس المال الحالية، تمكين المديرين من اختيار نسبة الدين وفقاً لمجموعة من المتغيرات الخاصة بالشركة والسوق تمثلت مشكلة الدراسة في كيفية صياغة الهيكل المالي في شركات الأعمال، وهل يوجد أثر بين الهيكل المالي والمؤشرات المالية الخاصة بالشركة - حجم الشركة، العائد على الأصول، هيكل الأصول، ومعدل النمو - وهل يوجد أثر بين الهيكل المالي ومستوى كفاءة سوق رأس المال المتمثلة في (معدل الفائدة، معدل الضرائب، والقيمة السوقية للأسهم بسوق رأس المال). افترضت الدراسة الفرضيات التالية: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية بين حجم الشركة والهيكل المالي،

(1) غازي فلاح المؤمني، على محمود حسن، محددات اختيار الهيكل المالي بشركات الأعمال، (الاردن دراسة منشورة، مجلة دراسات العلوم الادارية، الجامعة الاردنية، المجلد 38، العدد الثاني، 2011م)، ص ص 367-378.

يوجد أثر ذو دلالة إحصائية بين نسبة الأصول الثابتة والهيكل المالي، يوجد أثر ذو دلالة إحصائية بين العائد على الأصول والهيكل المالي، يوجد أثر ذو دلالة إحصائية بين معدل النمو والهيكل المالي، يوجد أثر ذو دلالة إحصائية بين معدل الفائدة والهيكل المالي للشركات، يوجد أثر ذو دلالة إحصائية بين معدل الضريبة والهيكل المالي للشركات، يوجد أثر ذو دلالة إحصائية بين القيمة السوقية للأسهم المدرجة بسوق رأس المال والهيكل المالي للشركات. انتهجت الدراسة منهج تحليل الانحدار البسيط. توصلت الدراسة لعدة نتائج منها: وجود أثر ذو دلالة إحصائية بين العوامل الخاصة بالشركة والمتمثلة في (الحجم، وهيكل الأصول، والعائد على الأصول، ومعدل النمو) والهيكل المالي، عدم وجود أثر بين العوامل الخاصة بسوق رأس المال والمتمثلة في (معدل الضريبة، معدل الفائدة، القيمة السوقية للأسهم بسوق رأس المال) والهيكل المالي، وأن هذه العوامل لا تفسر التغيرات التي تحدث في الهيكل المالي وخزجت الدراسة بعدة توصيات منها: تحسين مستوى أداء شركات قطاع الخدمات بالتركيز على العوامل الخاصة بالشركات، وضع شركات قطاع الخدمات باعتبارها المؤشرات المالية المتعلقة بسوق رأس المال، لما لهذه المتغيرات من أهمية في تخفيض تكلفة رأس المال.

لاحظ الباحث ان هذه الدراسة بحثت محددات اختيار الهيكل المالي بشركات الأعمال وركزت على العوامل المؤثرة في اختيارات مديري الشركات المدرجة في سوق عمان المالي لنسبة الدين بالهيكل المالي في قطاع الخدمات بينما دراستي تهتم بمكونات الهيكل المالي وأثرها على قرارات الإئتمان المصرفي.

12. دراسة، Abbasali Pouraghajan , Esfandiar Malekian, 2012

(The Relationship between capital structure and firm performance valuation measures Evidence from the Tehran stock Exchange)⁽¹⁾

هدفت الدراسة الى التحقق من أثر هيكل رأس المال على الاداء المالي للشركات المدرجة في بورصة طهران تمثلت مشكلة الدراسة في تفسير ما إذا كان هيكل رأس المال للشركات المدرجة في بورصة طهران له تأثير على ادائها المالي. تمثلت أهمية الدراسة في أن هيكل رأس المال يعتبر من أهم الادوات الفعالة في تقييم ومعرفة اتجاه المؤسسات الاقتصادية في اسواق رأس المال. افترضت الدراسة ان هنالك علاقة سلبية وذات دلالة إحصائية بين نسبة الديون واداء الشركات، هنالك علاقة ايجابية ذات دلالة إحصائية بين معدل دوران الاصول واداء الشركات، هنالك علاقة ايجابية بين حجم الشركة واداء الشركة، وبين الاداء وعمر الشركة وان

⁽¹⁾ Abbasali Pouraghajan and Esfandiar Malekian, **The Relationship between capital structure and firm performance valuation** (Tahran: international journal of business and commerce, vol 1 NO 2 may 2012), pp166-181.

هنالك علاقة بين هيكل الاصول واداء الشركة. انتهجت الدراسة منهج ارتباط بيرسون وتقدير نماذج الانحدار المتعدد واختبار صحة الفروض. توصلت الدراسة لعدة نتائج منها ان هنالك علاقة سلبية بين نسبة الديون والاداء المالي للشركات، ووجود علاقة ايجابية ذات دلالة احصائية بين معدل دوران الاصول وحجم الشركة، وعلاقة ايجابية بين نسبة الاصول الملموسة ونمو الاداء المالي، نتيجة للحد من استخدام الديون يمكن للادارة زيادة نسبة ربحيات الشركة وبالتالي زيادة ثروة الساهمين.

يرى الباحث ان هذه الدراسة تناولت العلاقة بين هيكل راس المال وأداء الشركات في بورصة طهران، بينما دراستي تقوم على تناول مكونات الهيكل المالي للمنشأة طالبة التمويل وأثرها في الائتمان المصرفي للحد من المخاطر المصرفية.

13. دراسة، أ.د. نظير رياض الشحات وهاجر أحمد فهمي أبو القمصان 2012م (العلاقة بين الاختلالات في هيكل التمويل والقيمة السوقية لأسعار الأسهم) (1).

هدفت الدراسة إلى اختبار علاقة الاختلالات في هيكل التمويل والقيمة السوقية لأسعار الأسهم، وعلاج الاختلالات عن طريق مجموعة من التوصيات المحددة لتصحيح مسار السياسات المالية للشركات محل الدراسة تمثلت أهمية الدراسة في تركيزها على تحديد وتفسير العلاقة بين الاختلالات في هيكل التمويل والقيمة السوقية لأسعار الأسهم. تمثلت مشكلة الدراسة في تفسير العلاقة بين الاختلالات في هيكل التمويل والقيمة السوقية لأسعار الأسهم بقطاع التشييد ومواد البناء بسوق الأوراق المالية بجمهورية مصر العربية. افترضت الدراسة عدم وجود اختلاف بين الشركات محل الدراسة- المتعثرة والغير متعثرة- من حيث العلاقة بين الاختلالات في هيكل التمويل والقيمة السوقية لأسعار الأسهم وبين إجمالي الديون والقيمة السوقية لأسعار الأسهم، وبين العسر المالي والقيمة السوقية لأسعار الأسهم وبين الرافعة المالية والقيمة السوقية لأسعار الأسهم. ومن حيث العلاقة بين معدل التمويل بالديون قصيرة الأجل والقيمة السوقية لأسعار الأسهم ومن حيث العلاقة بين تكلفة الاقتراض والقيمة السوقية لأسعار الأسهم ومن حيث العلاقة بين معدل التمويل بالديون طويلة الأجل والقيمة السوقية لأسعار الأسهم. من حيث العلاقة بين تغطية الفوائد والأرباح والقيمة السوقية لأسعار الأسهم. انتهجت الدراسة أسلوب التحليل الاستدلالي الذي تمثل في معامل الارتباط البسيط، وتحليل الانحدار المتعدد المتدرج. توصلت الدراسة إلى عدة نتائج منها: وجود دلالة ارتباطية معنوية بين معظم

(1) أ.د. نظير رياض الشحات، هاجر أحمد فهمي أبو القمصان، العلاقة بين الاختلالات في هيكل التمويل والقيمة السوقية لأسعار الأسهم، (دراسة منشورة، المجلة المصرية للدراسات التجارية، كلية التجارة، جامعة المنصورة، المجلد 36، العدد الثاني، 2012م)، ص ص 245-273.

متغيرات الدراسة، أن أهم المتغيرات ذات الأثر على القيمة السوقية لأسعار الأسهم بالنسبة للشركات المتعثرة هي إجمالي الديون إلى إجمالي الأصول و العسر المالي ومعدل تغطية الفوائد بالأرباح. إن أهم المتغيرات ذات الأثر على القيمة السوقية لأسعار الأسهم بالنسبة للشركات الغير متعثرة هي: إجمالي الديون إلى إجمالي الأصول، العسر المالي، الرافعة المالية، معدل التمويل بالديون قصيرة الأجل ومعدل التمويل بالديون طويلة الأجل، توجد علاقة بين الاختلالات في الهيكل التمويلي والقيمة السوقية لأسعار الأسهم في قطاع التشييد ومواد البناء. خرجت الدراسة بعدة توصيات منها: وضع محددات للهيكل التمويلي المستهدف، وهي مؤشرات كفاءة استخدام مصادر الأموال، ومصادر العائد على حق الملكية لما لهما من تأثير جوهري على الحالة المالية. الحد من الاعتماد على الاقتراض وربط التوسع في الاقتراض بتكلفة القروض وكذلك احتجاز جزء من الأرباح لتدعيم مصادر التمويل الداخلية، إلزام الشركات بإصدار ونشر كافة المعلومات المالية الصحيحة المتعلقة بها وبأهميتها المتداولة في بورصة الأوراق المالية مع تمكين المتعاملين والباحثين من الحصول عليها في نفس الوقت وبأقل تكلفة ممكنة.

يرى الباحث أن هذه الدراسة تناولت الكشف عن العلاقة بين الاختلالات في هيكل التمويل والقيمة السوقية لأسعار الأسهم، وركزت على الاختلالات في هيكل التمويل والقيمة السوقية لأسعار الأسهم، بينما دراستي تناولت مكونات الهيكل المالي واثرا على قرارات الإئتمان المصرفي للحد من المخاطر المصرفية.

14. دراسة،سمية لزغم، 2013م(أثر الهيكل المالي على القرارات المالية في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة،

دراسة ميدانية لعينة من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ولاية ورقلة)⁽¹⁾.

هدفت الدراسة إلى معرفة الوضعية المالية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تقوم بسياسة الاستدانة في ولاية ورقلة محاولة لبناء نموذج يفسر العلاقة بين تركيبة الهيكل المالي-الاستدانة- والاستثمار وقرار توزيع الأرباح في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مدى اختلاف هذه العلاقة عن المؤسسات الكبيرة. نبعت أهمية الدراسة في دراسة الهيكل المالي والقرارات المالية في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. تمثلت مشكلة الدراسة في تفسير مدى تأثير الهيكل المالي على القرارات المالية في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بولاية ورقلة، وواقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بولاية ورقلة ودورها اقتصادياً، وتفسير مدى تأثير الهيكل المالي على قرار الاستثمار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بولاية ورقلة ومدى تأثير الهيكل المالي على قرار توزيع الأرباح في

(1) سمية لزغم، أثر الهيكل المالي على القرارات المالية في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة(الجزائر: دراسة ماجستير في العلوم المالية والمحاسبية، غير منشورة، جامعة قاصدي مرباح، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2013م).

المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بولاية ورقلة. افترضت الدراسة الفرضيات التالية: يعتبر الاهتمام بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ضرورة اقتصادية لابد منها، كلما ارتفعت نسبة الاستدانة في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أدى ذلك إلى زيادة نسبة الاستثمار. كلما ارتفعت نسبة الاستدانة في الهيكل المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ولاية ورقلة أدى هذا إلى زيادة الأرباح الموزعة وهذا بفضل ارتفاع نسبة الاستثمارات وبالتالي الأرباح. انتهج الدراسة المنهج الوصفي توصلت الدراسة لعدة نتائج منها: تعتبر القرارات المالية (قرار التمويل، قرار الاستثمار، قرار توزيع الأرباح) من أهم العناصر في المؤسسة، فكلما كان القرار المالي المتخذ رشيداً كلما أدى هذا إلى الوصول إلى الأهداف المراد تحقيقها من طرف المؤسسة، كما أن هذه القرارات متكاملة ويؤثر أحدهما على الآخر إذ أن قرار التمويل يحدد نوع قرار الاستثمار الذي سيتخذ، وهذا الأخير يحدد لنا سياسة توزيع الأرباح المتبعة من خلال النتائج التي يحققها، يعتبر قرار الاستثمار قراراً استراتيجياً ومهما يتطلب اتخاذه دراسة جيدة ومعقدة، لأن هذا القرار نتائجه غير أكيدة ومرتبطة بالمستقبل، هذا ما يجعله خطراً وأهم القرارات المالية، أصبح قرار توزيع الأرباح من أهم المعلومات التي ترفع من سعر سهم المؤسسة في السوق المالي، والعكس في حال قررت المؤسسة عدم توزيع إرباحها، يعتبر التمويل بشبه الأموال الخاصة أسلوب جديد في التمويل إذ جاء ليحل مشكلة الرقابة على المؤسسة في حال الرفع في رأس المال نقداً، يعتبر نموذج Modigliani & Miller سنة 1958 أهم النظريات التي درست الهيكل المالي على مر السنوات وهذا للمفاهيم الجديدة التي جاء بها، وكذا مختلف الافتراضات التي وضعها والتي أدت إلى ظهور مختلف النظريات الحديثة، التي اتخذت من نموذج Modigliani & Miller مرجعاً، وصلت من خلاله إلى مختلف نتائجها. خرجت الدراسة بعدد من التوصيات منها: إلغاء سعر الفائدة على القروض، إعادة النظر في الضمانات التي تطلبها البنوك على الاقتراض. توفير بدائل تمويل أخرى للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية. يرى الباحث أن هذه الدراسة تناولت أثر الهيكل المالي على القرارات المالية في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وركزت على قرارات الاستثمار والتمويل وتوزيع الأرباح، بينما تختلف عن دراستي بعدم تناولها لدور مكونات الهيكل المالي في الحد من المخاطر المصرفية.

15.دراسة, Khalaf Taani,2013,(The Relationship Between Capital Structure and Firm Performance Evidence From Jordan)

(1) Khlaf taani, *The relationship between capital structure and firm performance evidence from Jordan* (Irbid, global advanced Research journal, Faculty of finance and administrative sciences, irbid national university, vol.2(11), November, 2013), pp. 542-546.

هدفت الدراسة الى دراسة تأثير هيكل راس المال في أداء شركات المجموعة الصناعية والكشف عن أثر الهيكل المالي على الأداء المالي وتقييم العلاقة بين رأس المال والأداء. تمثلت مشكلة الدراسة في تفسير العلاقة بين هيكل راس المال والاداء. هدفت الدراسة الى دراسة تأثير هيكل راس المال في أداء شركات المجموعة الصناعية والكشف عن أثر الهيكل المالي على الأداء المالي وتقييم العلاقة بين رأس المال والأداء. وافترضت الدراسة وجود علاقة سلبية بين هيكل راس المال والاداء المالي، وأن هيكل راس المال يؤثر تأثيراً بالغاً على الاداء المالي. وافترضت الدراسة أيضاً وجود علاقة ايجابية بين هيكل راس المال والاداء المالي. إنتهجت الدراسة المنهج الإحصائي ومنهج الإنحدار المتعدد. توصلت الدراسة الى عدة نتائج منها عدم وجود دلالة إحصائية بين هيكل رأس المال وأداء الشركة. أوصت الدراسة المديرين بتوخي الحذر اثناء استخدام الدين كمصدر للتمويل، وعلى الشركات موضوع الدراسة تمويل انشطتها من الارباح المدورة مع البقاء على بعض الارباح واستخدام الدين باعتباره الخيار الاخير مدعوم من قبل نظرية الترتيب.

يرى الباحث ان هذه الدراسة تناولت تفسير هيكل راس المال وأداء الشركات بورصة الاردن. بينما دراستي تتناول مكونات الهيكل المالي للمنشآت طالبة التمويل وأثرها في قرار الائتمان المصرفي للحد من المخاطر المصرفية.

16. دراسة، جميل حسن النجار، 2013م (مدى تأثير الرفع المالي على الأداء المالي للشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة فلسطين)⁽²⁾.

هدفت الدراسة إلى اختبار أثر الرفع المالي على الأداء المالي للشركات المدرجة في بورصة فلسطين وذلك وفقاً لمقاييس الأداء المحاسبية التقليدية متمثلة في العائد على الأصول والعائد على حقوق الملكية، العائد على المبيعات، نمو المبيعات والقيمة السوقية للشركة ومعرفة أيهما أكثر تأثيراً بالرفع المالي، التحقق من مدى انسجام السلوك التمويلي لدى الشركات المساهمة العامة الفلسطينية مع نصوص نظريات التمويل، تقديم الاقتراحات المناسبة حول التطبيق الأفضل للرفع المالي لدى الشركات المساهمة العامة في فلسطين. نبعت أهمية الدراسة من أنها ربطت بين الرفع المالي وأثره على العوائد المالية وفقاً للمقاييس المحاسبية التقليدية ومقاييس الأداء السوقية وفقاً لنموذج Tobins. تمثلت مشكلة الدراسة في تفسير أثر الرفع المالي على الأداء المالي للشركات المدرجة في بورصة فلسطين وفقاً للمؤشرات المالية التقليدية مثل العائد على الأصول (ROA) والعائد

(2) جميل حسن النجار، مدى تأثير الرفع المالي على الأداء المالي للشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة فلسطين، (غزة: دراسة منشورة، مجلة جامعة الأزهر، سلسلة العلوم الإنسانية، المجلد 15 العدد الأول، 2013م)، ص ص 281-

على حقوق الملكية (ROE) والعائد على المبيعات (ROS) ومعدل نمو المبيعات وتفسير أثر الرفع المالي على القيمة السوقية للشركات المدرجة في بورصة فلسطين. افترضت الدراسة عدم وجود أثر ذو دلالة إحصائية للرفع المالي على العوائد السنوية العلية للشركات وفقاً لمؤشرات الأداء المحاسبية التقليدية مثل العائد على الأصول، العائد على حقوق الملكية، العائد على المبيعات، ونمو المبيعات لدى الشركات المدرجة في بورصة فلسطين. لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للرفع المالي على القيمة السوقية للشركات المدرجة في بورصة فلسطين باستخدام نموذج Tobin's. انتهجت الدراسة منهج نماذج الانحدارات لتحليل البيانات واختبار الفرضيات على أساس التباطؤ الزمني. توصلت الدراسة لعدة نتائج منها وجود أثر سلبي للرفع المالي على مقاييس الأداء المحاسبية - العائد على الأصول، العائد على حقوق الملكية، العائد على المبيعات، معدل نمو المبيعات - وأن هذا الأثر يمتد لعدة سنوات لاحقة، ووجود أثر سالب للرفع المالي على القيمة السوقية للشركة حسب نموذج Tobin's q ويمتد هذا الأثر لعدة سنوات. احتياجات الشركة من التمويل قصير الأجل تعتمد على نسبة النمو في المبيعات، بالإضافة إلى درجة كفاءة وفاعلية الشركة في إدارة رأس المال العامل. خرجت الدراسة بعدد من التوصيات منها على إدارات الشركات المساهمة العامة الفلسطينية القيام بدراسة وتقييم مالي للهيكل التمويلي بهدف الوصول إلى نسبة مثلى للرفع المالي ضمن الهيكل التمويلي وذلك لضمان التأثير الإيجابي للرفع المالي على الأداء المالي والقيمة السوقية لهذه الشركات. إقرار قوانين اقتصادية تتيح المجال للشركات المساهمة العامة في فلسطين استخدام قرض السندات وأدوات مالية أخرى تتيح المجال لبدائل متعددة أمامها أثناء استخدام الرفع المالي.

يرى الباحث أن هذه الدراسة تناولت العلاقة بين الرفع المالي والأداء المالي للشركة، هدفت إلى استقصاء وتحليل أثر الرفع المالي على الأداء المالي للشركات، بينما دراستي تهدف إلى عكس الدور الحقيقي لمكونات الهيكل المالي للمنشأة وأثره على قرارات الإئتمان المصرفي للحد من المخاطر المصرفية.

17. دراسة، عبد المجيد قدي وعبد الوهاب دادن، 2013م (دراسة وتحليل خصوصيات الهيكل المالي والمردودية في مقاولات البناء والأشغال العمومية بالجزائر - تحليل إحصائي متعدد الأبعاد لعينة من المؤسسات في الفترة ما بين 2003-2010م) (1).

(1) عبد المجيد قدي، عبد الوهاب دادن، دراسة وتحليل خصوصيات الهيكل المالي والمردودية في مقاولات البناء والأشغال العمومية بالجزائر - تحليل إحصائي متعدد الأبعاد لعينة من المؤسسات (الجزائر: دراسة منشورة، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد الثالث عشر، 2013م)، ص ص 115-140.

هدفت الدراسة إلى الكشف عن السلوك التمويلي للمؤسسات التي تنتمي لهذا القطاع، تحليل الهيكل المالي والأداء الاقتصادي والمالي لمقاولات البناء والأشغال العمومية باستعمال طريقتي التحليل إلى مركبات أساسية والتحليل العاملي المميز. تمثلت مشكلة الدراسة في كيفية تحديد العوامل المفسرة للمردودية الهيكل المالي في مقاولات البناء والأشغال العمومية الجزائرية وتفسير مدى تقارب هذه المؤسسات في مستويات مردوديتها. افترضت الدراسة كلا من طبيعة النشاط، حجم المؤسسة وتسييرها، و هيكل الأصول، وطبيعة الديون، ومستوى الاحتياج في رأس المال العامل، والمردودية الاقتصادية و المالية والسيولة، عوامل محددة لهيكل تمويل مقاولات البناء والأشغال، تعتمد مقاولات البناء والأشغال على فعالية أصولها الاقتصادية في تدعيم مردوديتها، يعتبر الهيكل المالي للمؤسسات متماثلاً، جميع المؤسسات التي تنشط في نفس القطاع متماثلة من حيث سلوكها في تحقيق المردودية. انتهجت الدراسة منهج التحليل الإحصائي. توصلت الدراسة لعدد من النتائج منها: تتشابه المؤسسات إلى حد كبير من حيث هيكلها المالي نظراً لتماثل الظروف الاقتصادية والقيود المالية والقانونية، تبين أن مقاولات البناء الجزائرية يمكن تصنيفها إلى أربع مجموعات استناداً إلى عدة خصائص مالية، هنالك ثلاثة عوامل متحركة في التميز وهي موارد الاستغلال، نمط التمويل والمردودية المالية.

يرى الباحث ان هذه الدراسة تناولت دراسة وتحليل خصوصيات الهيكل المالي والمردودية في مقاولات البناء والأشغال العمومية بالجزائر، ركزت الدراسة على العوامل المفسرة للمردودية والهيكل المالي وتماثل المؤسسات في قطاع المقاولات من حيث السلوك التمويلي والهيكل المالي والمردودية بينما تميزت دراستي عنها بهدفها لعكس الدور الحقيقي لمكونات الهيكل المالي للمنشأة وأثره على قرارات الإئتمان المصرفي.

18. دراسة، عمر السر الحسن محمد، 2013م (أثر مؤشرات الرفع المالي في اختيار هيكل تمويل الشركات) (1).

هدفت الدراسة إلى التعرف على أثر مؤشرات الرفع المالي في اختيار مكونات هيكل التمويل بالتطبيق على الشركة السودانية للاتصالات. تمثلت مشكلة الدراسة في ضعف اهتمام شركات المساهمة العامة السودانية بنسب الرفع المالي والاستفادة منها في تحديد مكونات هيكل التمويل لتوضيح المخاطر

(1) عمر السر الحسن محمد، مؤشرات الرفع المالي وأثرها في اختيار مكونات هيكل التمويل في الشركات (عدن: دراسة منشورة، مجلة العلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد 6، العدد الثاني عشر، ديسمبر 2013م)، ص 123-156.

المرتبطة بالتمويل (الذاتي، غير الذاتي) واختيار مصدر التمويل المناسب. توصلت الدراسة إلى أن الشركة السودانية للاتصالات تعتمد على التمويل غير الذاتي أكثر من التمويل الذاتي، وأن مؤشرات نسب المديونية توفر معلومات تساعد على اختيار التمويل المطلوب، فاعتماد الشركة على الديون يقيد حركة أصولها لارتباط الدين برهن الأصل. أوصت الدراسة بضرورة الأخذ في الاعتبار تحليل مؤشرات الرفع المالي لمعرفة المخاطر المرتبطة بمكونات هيكل التمويل حتى يمكن تجنبها، والاستفادة من التمويل غير الذاتي طويل الأجل في تمويل المشروعات طويلة الأجل لتتمكن الشركة من استغلال الفرص الاستثمارية المتاحة لها.

يرى الباحث أن دراسته تتميز عن هذه الدراسة بتناولها مكونات الهيكل المالي وأثرها على قرارات الإئتمان المصرفي بينما تناولت هذه الدراسة أثر مؤشرات الرفع المالي في اختيار هيكل تمويل الشركات.

19. دراسة، Lucy Wamugo Mwangi and another, 2014

(Relationship Between Capital Structure and Performance of Non-Financial Companies InTheNairobiExchange ,Kenya)⁽²⁾.

هدفت الدراسة الى معالجة العوامل التي تسهم في فشل العمل باستخدام استراتيجيات القرارات المالية التي تحقق الاهداف التنظيمية، واستبعدت الشركات المالية الحكومية بعناية البنك المركزي لازالة الشذوذ. تمثلت أهمية الدراسة في أهمية قرارات التمويل لإحياء الشركات المتعثرة بإعادة هيكلتها المالية تمثلت مشكلة الدراسة في أن فشل الشركات في كثير من الأحيان ما يرتبط بسلوك تمويل الشركة. افترضت الدراسة عدم وجود علاقة ذات دلالة احصائية بين الرافعة المالية واداء الشركات غير المالية المدرجة في بورصة نيروبي، لاتوجد علاقة ذات دلالة احصائية بين اجمالي المطلوبات المتداولة الى نسبة اجمالي الاصول واداء الشركات غير المالية المدرجة في بورصة نيروبي. انتهجت الدراسة المنهج العلمي الاحصائي الوصفي، وتحليل الارتباط، ولوحة تحليل الانحدار المتعدد. توصلت الدراسة لعدة نتائج منها ان زيادة النفوذ المالي له تاثير سلبي على الاداء مقاساً بالعائد على حقوق المستثمرين في الشركات غير المالية المدرجة في بورصة نيروبي، نظرية الوكالة غير قابلة للتطبيق بين الشركات غير المالية المدرجة في بورصة نيروبي، إن أداء الشركة تحسن على

(2) LucyWamugo Mwamugo and another ,**Relationship between capital sturacure and performance of Non-financial companies in the Nairobi exchange** (Kenya ,Global j ournal of contemporary research in accounting and business, vol 2014)pp72-89.

الارجح باستخدام اكثر للمطلوبات المتداولة لتمويل الاصول، وجدت الدراسة ان زيادة نسبة الاصول بالنسبة الى اجمالي الاصول يحسن الاداء مقاساً بالعائد على الاصول ROA والعائد على المساهمين ROE. أوصت الدراسة مديري الشركات غير المالية بنرويجي يجب عليهم تقليل الاعتماد على الديون طويلة الاجل كمصدر للتمويل.

يرى الباحث أن دراسته تتميز عن هذه الدراسة بتناولها مكونات الهيكل المالي وأثرها على قرارات الإئتمان المصرفي بينما تناولت هذه الدراسة العلاقة بين هيكل راس المال والأداء للشركات غير المالية المدرجة في بورصة الاوراق المالية بنرويجي.

20. دراسة، سامي نصر أبو شمالة، وآخرون، 2017م (أثر هيكل المديونية على الأداء المالي بعض الأدلة من الشركات المدرجة في بورصة فلسطين)⁽¹⁾.

هدفت الدراسة الى التعرف على أثر هيكل المديونية على الأداء المالي. تمثلت مشكلة الدراسة في أن زيادة الاعتماد على الأموال المقترضة دون أن تكون هنالك كفاءة في استخدامها يعرض الشركة الى عواقب غير محمودة خاصة إذا فاقت تكلفة هذه الأموال العائد المتوقع من الاستثمار. توصلت الدراسة الى أن التمويل بالديون طويلة الأجل له أثر سلبي على العائد على الأصول للشركات المدرجة تحت القطاع الخدمي، إن التمويل بالديون طويلة الأجل له أثر ايجابي على العائد على الأصول للقطاعات مجتمعة، مما يعني أن الشركات الفلسطينية تزيد من معدلات الربحية نتيجة اعتمادها على التمويل بالديون طويلة الأجل. أوصت الدراسة بضرورة الاعتماد على التمويل بالقروض طويلة الأجل وينسب مناسبة، لما لها من أثر ايجابي على ربحية الشركات المدرجة ضمن قطاعي الاستثمار والتأمين والقطاع الصناعي.

يرى لباحث ان هذه الدراسة تتشابهه مع دراسته في تناولها لهيكل المديونية وهو جزء من مكونات الهيكل المالي بينما تختلف عنها في عدم تناولها للمكون الآخر وهو هيكل الملكية.

21. دراسة، إبراهيم آدم عربي علي، 2017م (أثر هيكل التمويل في الأداء المالي للمنشآت الصناعية السودانية)⁽²⁾.

⁽¹⁾ سامي نصر أبو شمالة، وآخرون، أثر هيكل المديونية على الأداء المالي للمنشآت الصناعية الفلسطينية، (السودان: دراسة دكتوراه في إدارة الأعمال، غير منشورة، جامعة أم درمان الاسلامية، كلية العلوم الادارية، 2017م).

⁽²⁾ إبراهيم آدم عربي علي، أثر هيكل التمويل في الأداء المالي للمنشآت الصناعية السودانية، (السودان: دراسة دكتوراه في إدارة الأعمال، غير منشورة، جامعة أم درمان الاسلامية، كلية العلوم الادارية، 2017م).

هدفت الدراسة الى التعرف على مدى تأثير هيكل التمويل على الأداء المالي للمنشآت الصناعية السودانية. تمثلت مشكلة الدراسة في الاجابة على السؤال هل يؤثر هيكل التمويل على الأداء المالي للمنشآت الصناعية السودانية؟ أفترضت الدراسة عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين هيكل التمويل والأداء المالي للمنشآت السودانية مقاساً بنسبة الدين الى حقوق الملكية. افترضت الدراسة عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين هيكل التمويل والأداء المالي للمنشآت السودانية مقاساً بنسبة الدين الى إجمالي الأصول، عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين هيكل التمويل والأداء المالي للمنشآت السودانية مقاساً بنسبة صافي الربح الى المبيعات. توصلت الدراسة الى عدم صحة الفرضيات موضوع الدراسة وأكدت وجود علاقة بين هيكل التمويل والأداء المالي مقاساً بنسبة الدين الى حقوق الملكية، وبنسبة العائد على الاستثمار في الأصول وبنسبة الدين الى إجمالي الأصول وبنسبة صافي الربح الى المبيعات. أوصت بإعادة التوازن لهيكل تمويل شركة جياذ للصناعات الحديدية من خلال تقييم مصادر التمويل المكونة له (أموال الملكية، أموال الدين) وضرورة توجيه إهتمام شركة جياذ للصناعات الحديدية نحو التمويل الخارجي واستخدام أصولها كضمان للحصول على أموال الدين بشروط ميسرة.

يرى الباحث ان هذه الدراسة تتشابهه مع دراسته في تناولها لهيكل التمويل بينما تختلف عنها في قياس أثر هيكل التمويل في الأداء المالي.

22. دراسة، زياد محمد سالم زريقات، 2018م (أثر الانحراف عن المستوى الأمثل لهيكل رأس المال في

الشركات الأردنية على قراراتها الاستثمارية)⁽¹⁾.

هدفت الدراسة الى استقصاء أثر حجم الانحراف عن المستوى الأمثل لهيكل رأس المال ونوعيته على قرارات الشركة الاستثمارية. افترضت الدراسة وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين حجم الانحراف وقرارات الشركة الاستثمارية وجود أثر غير متجانس أو متماثل للانحراف عن المستوى الأمثل وقرارات الشركة الاستثمارية وأثر إيجابي ذو دلالة إحصائية لحجم الشركة على قراراتها الاستثمارية. توصلت الدراسة الى أن

(1) زياد محمد سالم زريقات، أثر الانحراف عن المستوى الأمثل لهيكل رأس المال في الشركات الأردنية على قراراتها الاستثمارية، (عمان: دراسة منشورة، المجلة الاردنية في إدارة الأعمال، المجلد 14، العدد الثاني، 2018م)، ص 317-

لقرارات الاستثمارية للشركات الصناعية الاردنية تتأثر ايجابياً بالانحراف الموجب لهيكل رأسمالها عن مستواه الأمثل وسلبياً بالانحراف السالب، وتتأثر قرارات التمويل بمخاطر الافلاس وتكاليف الوكالة وعدم تكامل المعلومات، توصي الدراسة بضرورة المحافظة على مستويات معقولة من الرفع المالي لرفع طاقتها الاقتراضية وزيادة مرونتها المالية لتجنب مخاطر التخلي عن الفرص الاستثمارية المربحة في المستقبل، ضرورة تطوير سوق رأس المال في الأردن وزيادة مستوى الشفافية والعمل على تطوير سوق السندات.

يرى الباحث أن هذه الدراسة تختلف عن دراستي بأنها تهدف لاستقصاء أثر حجم الانحراف عن المستوى الأمثل لهيكل رأس المال ونوعيته على قرارات الشركة الاستثمارية بينما دراستي تهدف الى معرفة مكونات الهيكل المالي وأثرها في قرارات الإئتمان المصرفي.

المجموعة الثانية الدراسات العلاقة بالمتغير الوسيط (قرارات الائتمان المصرفي):

23. دراسة، منير موسى لطفى، 2002م (مصادر المعلومات المستخدمة من قبل مسؤولي الاقتراض والائتمان في البنوك التجارية العاملة في الأردن)⁽²⁾.

هدفت الدراسة إلى اختبار ما إذا كان استخدام تلك المصادر يختلف باختلاف بعض العوامل الأخرى. تمثلت مشكلة الدراسة في التعرف على أهم مصادر المعلومات التي يعتمد عليها مسؤولي الاقتراض والائتمان في البنوك التجارية العاملة في الأردن عند اتخاذ قراراتهم الاقتراضية، وكذلك معرفة هل تختلف استخدامات مصادر تلك المعلومات باختلاف المؤهل العلمي للمقرض. تناولت الدراسة أهم مصادر المعلومات التي يعتبرها مسؤولي الاقتراض والائتمان ذات أهمية في تحليل الملاءة المالية لطالبي القروض في المصارف الأردنية. وقد بنيت الدراسة على فرضية عدم اهتمام مسؤولي الاقتراض في البنوك بشكل متكرر بالمصادر المتاحة للبنك دون الحاجة إلى الرجوع للمقرض، وكذلك فرضية عدم اهتمام مسؤولي الاقتراض في البنوك بالحسابات المدققة، وكذلك فرضية عدم اختلاف أهمية المصادر المتاحة للبنك دون الحاجة للرجوع إلى المقرض باختلاف المؤهل العلمي لمسؤولي الاقتراض. ولاختبار صحة الفرضيات التي تناولتها الدراسة فقد استخدمت الدراسة المنهج الوصفي من أجل معرفة أهم المعلومات المستخدمة من قبل مسؤولي الاقتراض، كما استخدمت الدراسة أسلوب الاستبانة في التعرف على أهم مصادر المعلومات التي يعتمد عليها مسؤولي الائتمان عند اتخاذ القرارات الائتمانية، وذلك من خلال دراسة حالة مسؤولي الاقتراض والائتمان في البنوك التجارية العاملة

(2) منير موسى لطفى، مصادر المعلومات المستخدمة من قبل مسؤولي الاقتراض والائتمان في البنوك التجارية العاملة في الأردن، (عمان: دراسة منشورة، مجلة دراسات للعلوم الإدارية، المجلد 29، العدد الأول، 2002م)، ص ص 97-88.

في الأردن. ومن نتائج هذه الدراسة أن مسؤولي الاقتراض والائتمان في البنوك التجارية العاملة في الأردن يهتمون ويستخدمون بشكل متكرر كافة مصادر المعلومات عند اتخاذ قرارات منح التمويل. وأوصت الدراسة بضرورة التزام البنوك ومدققي الحسابات بالمعايير الوطنية والدولية للمحاسبة والتدقيق من أجل ضمان حصول مستخدمي المعلومات على معلومات ذات مصداقية وموثوقية، وفقاً لمعايير المحاسبة الوطنية والدولية في آن واحد.

يرى الباحث أن الدراسة تناولتأهم مصادر المعلومات التي يعتبرها مسؤولي الاقتراض والائتمان ذات أهمية في تحليل الملاءة المالية لطالبي القروض في المصارف الأردنية وتعرضت الدراسة لأهمية التوسع في نشر المعلومات المالية في الحسابات الختامية والاهتمام بالبيانات المالية ودورها في اتخاذ القرارات التمويلية والاستثمارية بينما تتميز دراستي عنها بأنها تناولت أثر مكونات الهيكل المالي في قرارات الائتمان المصرفي.

24. دراسة، الدغيم وآخرون، 2006م (التحليل الائتماني ودوره في ترشيد عمليات الإقراض المصرفي بالتطبيق على المصرف الصناعي السوري)⁽¹⁾.

هدفت الدراسة إلى شرح مفهوم الائتمان واسسه، ومعاييره والكشف والتحقق من العميل و سلامة مركزه المالي وجدارته الائتمانية. تمثلت مشكلة الدراسة في أن التحليل الائتماني لا يحظى بالاهتمام الكافي حتى الآن، حيث أن الإجراءات والدراسات التي تجريها المصارف المحلية والتي تسبق عملية منح الائتمان غير كافية، ولا بد من التعرف على أوجه القصور التي تؤدي إلى ظهور مشكلة الديون والتسهيلات الائتمانية المتعثرة وتقديم بعض المقترحات التي تسهم قدر الإمكان في تطوير عمليات الإقراض المصرفي بناء على أسس سليمة وذلك للوقاية من أخطار الديون المتعثرة. افترضت الدراسة أن قرارات الائتمان يجب أن تتم في ضوء حسابات دقيقة وحساسة مرتفعة نظراً للتأثيرات المتشابكة والمتبادلة سواء بالنسبة للعميل أو المصرف أو التسهيل الائتماني الممنوح، وهذا يؤدي إلى تكوين محفظة قروض ذات جودة عالية. إن عدم قيام المصرف بالتحليل الائتماني والدراسات الكافية التي يجب أن تسبق عملية منح الائتمان تؤدي إلى تفاقم أزمة الديون والتسهيلات الائتمانية المتعثرة، الاعتماد على نموذج لتصنيف مخاطر الائتمان وكذلك وجود مراكز متخصصة لجمع البيانات عن الشركات والمنشآت يؤدي إلى قياس المخاطر الائتمانية بعيداً عن التحيز الشخصي. انتهجت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي. توصلت الدراسة إلى عدة نتائج منها عدم قيام المصرف بإجراء تحليلات دقيقة للمخاطر التي

(1) عبدالعزيز الدغيم وآخرون، التحليل الائتماني ودوره في ترشيد عمليات الإقراض المصرفي بالتطبيق على المصرف الصناعي السوري، (سوريا: دراسة منشورة، مجلة الدراسات والبحوث العلمية، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، جامعة تشرين، المجلد 28، العدد الثالث، 2006م)، صص 191-222.

ترافق عمليات منح الإقراض واحتساب تكلفتها بدقة، يتم التركيز على الضمانات المادية أكثر من اعتمادها على مصدر السداد كضمان لهذا الائتمان خرجت الدراسة بعدة توصيات منها ضرورة وضع استراتيجية يتم من خلالها مراقبة محفظة الائتمان ومتابعتها، تطبيق نموذج تحليلي مناسب يمكن من خلاله استقراء حالة العميل ورصد حالات الفشل بغرض تجنب المخاطر أو الحد منها.

لاحظ الباحث أن هذه الدراسة تناولت التحليل الائتماني ودوره في ترشيد عمليات الإقراض المصرفي، وكزت على عملية منح الائتمان والدراسة التي تجري على طلبات التسهيلات الائتمانية في المصرف الصناعي، وتختلف عن دراستي بعدم تناولها أثر مكونات الهيكل المالي على قرارات الائتمان المصرفي للحد من المخاطر المصرفية.

25. دراسة، إبراهيم محمد على الجزاوي ونادية شاكر النعيمي، 2010م (تحليل الائتمان المصرفي باستخدام مجموعة من المؤشرات المالية المختارة دراسة (نظرية - تطبيقية) في مصرف الشرق الأوسط العراقي للاستثمار)⁽¹⁾.

هدفت الدراسة إلى استخدام التحليل المالي في تحليل الائتمان المصرفي كأداة تحليلية للتخطيط والرقابة وتقييم الأداء واتخاذ قرارات المالية الرشيدة وإظهار أثر التحليل الائتماني على أداء أنشطة المصارف التجارية في العراق وبشكل خاص نشاط مصرف الشرق الأوسط العراقي للاستثمار. تمثلت أهمية الدراسة في كشف الجوانب السلبية في أنشطة الائتمان المصرفي بهدف دراستها ومعالجتها فضلاً عن الجوانب الإيجابية بهدف تعزيزها وتطويرها. تمثلت مشكلة الدراسة في عدم توجيه الاهتمام الكافي للتحليل الائتماني المصرفي باستخدام المؤشرات المالية المختلفة. افترضت الدراسة إجراء التحليل المالي على أنشطة مصرف الائتمانية سيوفر معلومات مفيدة لعملية التخطيط والرقابة وتقييم الأداء واتخاذ القرارات الرشيدة وكشف الفرص الاستثمارية الجديدة لإدارة المصرف. انتهجت الدراسة منهج استخدام أدوات التحليل المالي (المؤشرات المالية) لمصرف الشرق الأوسط العراقي للاستثمار. توصلت الباحثة لعدة نتائج منها يعد الائتمان المصرفي بمثابة علاقة مبنية على أساس الثقة المتبادلة بين الطرفين (المصرف) والمدين (المقترض)، إن المصرف كان حريصاً على تحقيق الأرباح (العوائد) الجيدة من خلال قيامه باستغلال الأموال المودعة لديه بطريقة جيدة مكنته من الحصول على الإيرادات الجيدة لصالح المصرف. خرجت الدراسة بعدة توصيات منها تعزيز الثقة بجمهور الزبائن حتى يتم

⁽¹⁾ إبراهيم محمد على الجزاوي، نادية شاكر النعيمي، تحليل الائتمان المصرفي باستخدام مجموعة من المؤشرات المالية المختارة دراسة نظرية تطبيقية في مصرف الشرق الأوسط (بغداد: دراسة منشورة، مجلة الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد، 2010م)، ص 1-33.

تنشيط الائتمان النقدي والاستثمارات أكثر فضلا عن الأنشطة المصرفية الأخرى التي يقوم بها المصرف، على إدارة المصرف إعطاء اهتمام أكبر للتحليل الائتماني لدى موظفي المصرف بشكل عام، وموظفي قسم الائتمان بشكل خاص، والاهتمام بتدريب العاملين في المصرف وإدخالهم في دورات تطويرية داخل العراق وخارجه لزيادة كفاءتهم وخبرتهم في مجال التحليل الائتماني.

يرى الباحث أن هذه الدراسة تناولت تحليل الائتمان المصرفي باستخدام مجموعة من المؤشرات المالية المختارة، وركزت على إظهار أثر التحليل الائتماني على أداء أنشطة المصارف التجارية في العراق وبشكل خاص نشاط مصرف الشرق الأوسط العراقي للاستثمار، بينما تهتم دراستي بأثر مكونات الهيكل المالي على قرارات الائتمان المصرفي للحد من المخاطر المصرفية.

26.دراسة، أسامة محمود موسى، 2010م(دور المعلومات المحاسبية في ترشيد القرارات الائتمانية دراسة تطبيقية على البنوك التجارية العاملة في قطاع غزة)⁽¹⁾.

هدفت الدراسة إلى التعرف على دور المعلومات المحاسبية في ترشيد السياسات الائتمانية. تمثلت مشكلة الدراسة في وجود تراجع في حجم التسهيلات الائتمانية والتمويلية المقدمة لدى المصارف العاملة في الأراضي الفلسطينية بصفة عامة وفي قطاع غزة بصفة خاصة وعدم الاعتماد على المعلومات المحاسبية في ترشيد قرارات التسهيلات الائتمانية. افترضت الدراسة عدم وجود علاقة ارتباطية بين تحليل القدرة الإيرادية النقدية لأنشطة العمل وترشيد القرارات الائتمانية و علاقة ارتباطية بين تحليل التدفقات النقدية لأنشطة العمل وترشيد القرارات الائتمانية، وكذلك لا توجد علاقة ارتباطية بين تحليل المؤشرات والنسب المالية لأنشطة العمل وترشيد القرارات الائتمانية، ولا توجد علاقة ارتباطية بين الاعتماد على المعلومات المحاسبية للعمل وترشيد القرارات الائتمانية، استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي. خلصت الدراسة لمجموعة من النتائج منها أن البنوك تقوم بالاستعلام عن العملاء من خلال برنامج الاخطار المصرفية، يتم الاعتماد على قائمة التدفقات النقدية في قياس أداء العمل عن فترات مالية سابقة، تقوم البنوك بإعداد نسب مالية تحليلية للمركز المالي للعمل للتعرف على مقدرته الإيرادية. اوصت الدراسة بعدة توصيات منها تأهيل كادر لديه الخبرة على تحليل المعلومات المحاسبية بالتدريب لترشيد السياسات الائتمانية، ضرورة إلزام البنوك والشركات بتقديم معلومات

(1) أسامة محمود موسى، دور المعلومات المحاسبية في ترشيد القرارات الائتمانية، (فلسطين: دراسة ماجستير في المحاسبة والتمويل غير منشورة، الجامعة الاسلاميه غزه، كلية الدراسات العليا، 2010م).

مدققة يمكن الاعتماد عليها والوثوق بها، ضرورة التحول من فلسفة السياسات الائتمانية القائمة على الشخصية إلى الاعتماد على المعلومات المحاسبية كأساس لترشيد السياسات الائتمانية.

يرى الباحث أن هذه الدراسة تناولت دور المعلومات المحاسبية في ترشيد القرارات الائتمانية، وركزت الدراسة على حجم التسهيلات الائتمانية والتمويلية المقدمة لدى المصارف العاملة في الأراضي الفلسطينية. هدفت الدراسة إلى التعرف على دور المعلومات المحاسبية في ترشيد السياسات الائتمانية، بينما دراستي تناولت أثر مكونات الهيكل المالي على قرارات الائتمان المصرفي.

27. دراسة، عصام محمد البحيسي، 2011م (دور المعلومات المحاسبية في ترشيد السياسات الائتمانية دراسة تطبيقية على البنوك التجارية العاملة في فلسطين)⁽¹⁾.

هدفت الدراسة إلى التعرف على أثر المعلومات المحاسبية للشركات طالبة الائتمان على قرار الائتمان في البنوك التجارية العاملة في فلسطين. تمثلت مشكلة الدراسة في تفسير اعتماد المصارف على التحليل المالي كأداة لترشيد قراراتها الائتمانية ومدى تفاوت نسبة اعتماد البنوك العاملة في فلسطين على المعلومات المحاسبية التي تقدمها الشركات طالبة الائتمان في اتخاذ قرار الائتمان وتفسير تجاهل بعض البنوك وجود مثل هذه المعلومات لعدم ثقته بها. تمثلت أهمية الدراسة في أنها تعالج أحد المواضيع الاقتصادية المتصلة بشكل مباشر بالمعلومات المحاسبية والوقوف على مدى فاعليتها في ترشيد السياسات الائتمانية، افترضت الدراسة وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين الاعتماد على المعلومات المحاسبية للعميل وقرار الائتمان في البنوك العاملة في فلسطين، ووجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين الاعتماد على المعلومات المحاسبية للعميل ونسبة استرداد القروض من الشركات في البنوك العاملة في فلسطين، استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي، قد خلصت الدراسة لمجموعة من النتائج منها معظم البنوك العاملة في فلسطين تطلب معلومات مالية من الشركات التي تتقدم إليها بطلب الحصول على ائتمان وتتركز المعلومات المطلوبة في القوائم المالية التقليدية مثل الميزانية العمومية وقائمة الدخل وقائمة التدفق النقدي، المعلومات المطلوبة لا يشترط دائما أن تكون مدققة وفي الغالب لا تغطي أكثر من سنة مالية واحدة، يعتمد قرار الائتمان بشكل كبير على تحليل القدرة الإيرادية والتدفقات النقدية وكذلك النسب المالية للشركات طالبة الائتمان. توصلت الدراسة لعدة توصيات منها زيادة قدرة موظفي الائتمان الحاليين على تحليل المعلومات المحاسبية عن طريق التدريب المستمر، زيادة الثقة في المعلومات المقدمة

⁽¹⁾ عصام محمد البحيسي، دور المعلومات المحاسبية في ترشيد السياسات الائتمانية دراسة تطبيقية على البنوك التجارية العاملة في فلسطين (غزة: دراسة منشورة، مجلة سلسلة الدراسات الانسانية، الجامعة الاسلاميه، المجلد 19، العدد الثاني)، ص 1349-1375.

للبنوك عبر زيادة فعالية تدقيق الحسابات والتزام المدققين أخلاقيات المهنة وتنظيم مهنة المحاسبة والمراجعة في فلسطين بشكل سليم وفعال .

يرى الباحث أن هذه الدراسة تناولت دور المعلومات المحاسبية التي تقدمها الشركات طالبة الائتمان للبنوك العاملة في فلسطين في قرارات التمويل وترشيد السياسات الائتمانية وهدفت الدراسة لتحديد المشاكل التي تحد من استخدام المعلومات المحاسبية للشركات طالبة الائتمان في قرار منح الائتمان لهذه الشركات في المصارف العاملة في فلسطين بينما دراستي تهدف إلى عكس الدور الحقيقي لمكونات الهيكل المالي للمنشآت طالبة التمويل وأثره على قرارات الائتمان المصرفي للحد من المخاطر المصرفية.

28.دراسة، بشير بكري عجيب، 2014م (جودة معلومات قائمة التدفقات النقدية وأثرها في إتخاذ القرارات الإستثمارية والتمويلية)⁽¹⁾.

هدفت الدراسة إلى عملية التنبؤ وفق أساليب إحصائية وعمليات التحليل المالي لقيم التدفقات النقدية للمساعدة في الحصول على نتائج جمة مستقاة من إصدار قائمة تدفقات نقدية وفقاً للقواعد المحاسبية المتعارف عليها، والاستخدام للأسس النقدية لتحقيق مصداقية القوائم المالية، اختيار أفضل الأساليب الإحصائية لعملية التخطيط والتقييم للتدفقات النقدية المستقبلية والتقليل من تعثر المشاريع خلال فترة عملها. تمثلت مشكلة الدراسة في عدم وجود آلية لتحليل قائمة التدفقات النقدية لبيان مدى كفاية هيكل التمويل وعدم وجود آلية لتحليل قائمة التدفقات النقدية للحد من مخاطر الفشل المالي، تؤثر المعلومات غير الجيدة لقائمة التدفقات النقدية سلباً على فاعلية القرارات الاستثمارية، وتؤثر سلباً على فاعلية القرارات التمويلية، عدم الاعتماد على معلومات قائمة التدفقات النقدية يسهم في زيادة المخاطر المالية. افترضت الدراسة إن تحليل مؤشرات قائمة التدفقات النقدية يؤثر في مدى كفاية هيكل التمويل ويسهم في الحد من مخاطر الفشل المالي، وأن معلومات قائمة التدفقات النقدية تؤثر في فاعلية القرارات الاستثمارية والتمويلية وتسهم في تقليل المخاطر المالية. استخدم الباحث المنهج التاريخي، والمنهج التحليلي الوصفي، والمنهج الاستنباطي. توصلت الدراسة الى الخلط في تبويب أغلب بنود قائمة التدفقات النقدية والادخال غير الصحيح لبنود غير نقدية في قائمة التدفقات النقدية. أوصت الدراسة بعدة توصيات منها عقد دورات تدريبية متقدمة لطرق تحليل قائمة التدفقات النقدية و ضرورة وجود جهات استشارية لبيان الفوائد المستقاة من قائمة التدفقات النقدية.

⁽¹⁾ بشير بكري عجيب، جودة معلومات قائمة التدفقات النقدية وأثرها في إتخاذ القرارات الإستثمارية والتمويلية (الخرطوم: جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، رسالة دكتوراه في المحاسبة والتمويل غير منشورة، 2014م).

يرى الباحث أن هذه الدراسة تناولت جودة معلومات قائمة التدفقات النقدية وأثرها في إتخاذ القرارات الإستثمارية والتمويلية وهدفت للتنبؤ وفق أساليب إحصائية وعمليات التحليل المالي لقيم التدفقات النقدية للمساعدة في الحصول على نتائج وفقاً للقواعد المحاسبية المتعارف عليها بينما دراستي تقوم على بيان أثر مكونات الهيكل المالي على قرارات الإئتمان المصرفي.

29.دراسة، عبد الوهاب أحمد عبد الله مسعود عياش ود.هلال يوسف صالح،2016م(مخاطر صيغ التمويل الإسلامي وأثرها على قرار التمويل)⁽¹⁾.

هدفت الدراسة الي التعرف على أثر المخاطر الناشئة عن تطبيق صيغ التمويل الاسلامي في قرار التمويل، والتعرف على العلاقة بين مستوى مخاطر صيغ التمويل الاسلامية وقرار منح التمويل.تمثلت مشكلة الدراسة في عدم وضوح العلاقة بين المخاطر المصرفية الناشئة عن صيغ التمويل الاسلامي وقرار منح التمويل.افتترضت الدراسة وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين مستوى مخاطر صيغ التمويل الاسلامية وقرار منح التمويل، وأن الكفاءة العلمية والمهنية للكادر الإداري للمصرف تؤثر في قرار التمويل.توصلت الدراسة الى أن المصارف الاسلامية اليمنية ماتزال تعتمد بصورة رئيسية على صيغة المراجعة في التمويل، وأن صيغ المضاربة والمشاركة والاستصناع والمزارعة والتمويل التأجيري من الصيغ المهمة ولكنها لا تحظى بالاهتمام من المصارف الاسلامية اليمنية.

تختلفهذه الدراسة عن دراستي بتناولها مجال متعلق بصيغ التمويل والعوامل والاسباب المتعلقة بتعثر سداد التسهيلات الائتمانية بينما تناولت دراستي قرارات الائتمان واثرها في الحد من المخاطر المصرفية.

30.دراسة،هنادي عبد المنعم أحمد الأحمر،2018م (أثر مكونات هيكل رأس المال في القرارات التمويلية والاستثمارية بقطاع التأمين السوداني)⁽¹⁾.

هدفت الدراسة الي التعرف على مكونات هيكل رأس المال وأثرها في القرارات الاستثمارية والتمويلية. نبعت أهمية الدراسة في أنها تقوم بمحاولة تضييق الفجوة بين النظرية والتطبيق من خلال تحليل قرار التمويل

(1) عبد الوهاب أحمد عبد الله مسعود عياش ود.هلال يوسف صالح، مخاطر صيغ التمويل الإسلامي وأثرها على قرار التمويل،(الخرطوم: دراسة منشورة، مجلة العلوم الاقتصادية، كلية الدراسات التجارية، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، المجلد 17،العدد الأول، 2016م)، ص ص 122-139.

(1) هنادي عبد المنعم أحمد الأحمر، أثر مكونات هيكل رأس المال في القرارات التمويلية والاستثمارية بقطاع التأمين السوداني،(الولايات المتحدة الأمريكية: دراسة منشورة، مجلة الأكاديمية الأمريكية العربية للعلوم والتكنولوجيا، المجلد 9، العدد الثامن والعشرون، 2018م)، ص ص 75-84.

لشركات التأمين بالاعتماد على معلومات من واقع هذه الشركات. تمثلت مشكلة الدراسة في الإجابة على التساؤلات التالية: هل يؤثر هيكل رأس المال في القرارات الاستثمارية والتمويلية؟ وهل القروض طويلة الأجل تؤثر في القرارات التمويلية والاستثمارية؟ اتبعت الدراسة المنهج الاستنباطي والاستقرائي والتاريخي والمنهج الوصفي التحليلي. توصلت الدراسة الي نتائج منها: إن اعتماد المستثمرين والمؤسسات المالية على نتائج ومؤشرات تحليل الهيكل التمويلي يمكن من تقويم كفاءة الأداء لقطاع التأمين ويوفر المعلومات المالية الملائمة للمتعاملين بالسوق المالي في اتخاذ القرارات التمويلية والاستثمارية. أوصت الدراسة بضرورة الاهتمام بعملية تحليل بيانات الهيكل التمويلي لشركات قطاع التأمين لما لها من دور في زيادة الوعي الإذخاري والاستثماري للمتعاملين، وتقدير التنبوءات بالمخاطر المالية المتوقعة، والاستفادة من مؤشرات التحليل المالي في ترشيد القرارات المالية.

تختلف هذه الدراسة عن دراستي بأنها تهدف الى التعرف على أثر مكونات هيكل رأس المال في القرارات التمويلية والاستثمارية بينما دراستيتهدف الى معرفة مكونات الهيكل المالي وأثرها في قرارات الإئتمان المصرفي.

المجموعة الثالثة الدراسات ذات العلاقة بالمتغير التابع (المخاطر المصرفية):

31. دراسة، الخير، علي الشيخ محمد، 2009 ظهور الديون المتعثرة وأثرها في التمويل المصرفي⁽²⁾.

هدفت الدراسة الى معرفة التأثير السلبي للديون المتعثرة الناتج من ضعف الضمانات و ضعف كفاءة أقسام المتابعة والتحصيل. تمثلت مشكلة الدراسة في ان الديون المتعثرة تعمل على إضعاف قدرة المصارف من القيام بدورها في الوساطة المالية حيث أنها تؤدي إلى تجميد جزء كبير من أموالها وبالتالي إضعاف القدرة التشغيلية وانخفاض الأرباح والتعرض للخسائر. افترضت الدراسة ضعف الضمانات يؤدي إلى الفشل في استرداد التمويل الممنوح، ضعف كفاءة أقسام المتابعة والتحصيل بالبنوك يزيد من معدل الديون المتعثرة، عدم وجود مركز معلومات متكامل. توصلت الدراسة لعدة نتائج منها الصيغ المصرفية الأكثر تعثراً التي بها ضعفاً بالضمانات ضعف دراسة الجدوى وعدم مطابقتها للواقع تعد سبباً من أسباب التعثر، زيادة حجم التمويل المتعثر يقلل من أرباح البنك وبالتالي يقلل من مقدرته على فتح التمويل. توصلت الدراسة لعدة توصيات منها نشر الوعي المصرفي بين عملاء المصارف والجمهور وذلك بقيام الندوات والسمنارات بمشاركة خبراء مصرفيين

⁽²⁾الخير علي الشيخ محمد، دور الديون المتعثرة وأثرها في التمويل المصرفي، (الخرطوم: دراسة ماجستير، في المحاسبة والتمويل غير منشورة ، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، كلية الدراسات العليا، 2009م).

وقانونين، تطبيق القوانين الرادعة على المتعثرين والمماطلين، تطوير قانون بيع الأموال المرهونة وتبسيط الإجراءات حتى يستطيع البنك استرداد حقه.

يرى الباحث أن هذه الدراسة تناولت دور الديون المتعثرة وأثرها في التمويل المصرفي، وركزت على التأثير السلبي للديون المتعثرة الناتج من ضعف الضمانات وضعف كفاءة أقسام المتابعة والتحصيبيما دراستي تميزت عنها بتناولها مكونات الهيكل المالي وأثرها على قرارات الإئتمان المصرفي للحد من المخاطر المصرفية.

32.دراسة، على عبدالله أحمد شاهين، 2010م(مدخل عملي لقياس مخاطر الائتمان المصرفي في البنوك التجارية في فلسطين دراسة تحليلية تطبيقية)⁽¹⁾.

هدفت الدراسة إلى تحليل معايير ومؤشرات قياس مخاطرة الائتمان المصرفي، تطوير مدخل مقترح يحدد مؤشرات قياس مخاطر الائتمان المصرفي، تطبيق المدخل المقترح على حالات ائتمان فعلية لتعميق فهم أبعاد المشكلة وحلولها. نبعت أهمية الدراسة من طبيعة الدور المهم والحيوي الذي يلعبه النشاط المصرفي في دعم وتنمية الاقتصاد الوطني. تمثلت مشكلة الدراسة في انكماش سوق الائتمان المصرفي في قطاع غزة وما صاحبه من ارتفاع حجم المخاطرة التي ترافق تلك العمليات قد أصبحت الحاجة ملحة لترشيد القرار الائتماني من خلال تطبيق أساليب عملية لقياس مؤشرات المخاطر المرافقة له ضمن إطار مقترح يأخذ في الاعتبار كافة المتغيرات المؤثرة فيه بهدف ترشيد القرار الائتماني واستقرار الأوضاع المصرفية في فلسطين والمحافظة على الودائع افتترضت الدراسة إن العمل وفقاً للإطار المقترح وتطبيقه على حالات الائتمان المصرفية يعد أداة نافعة لقياس تلك المخاطر وترشيد القرار الائتماني. اتبعت الدراسة المنهج الوصفي والاستقرائي توصلت الدراسة لعدد من النتائج منها أن من أوجه القصور التي تواجه إدارات الائتمان في البنوك غياب معايير محددة قابلة للتطوير يمكن من خلالها قياس مخاطر الائتمان بشكل موضوعي الأمر الذي يفرض تقديم صورة واضحة عن تلك المخاطر قبل اتخاذ قرار منح الائتمان، أن الإطار المقترح لقياس مخاطر الائتمان يعمل كمرشد للإدارة المصرفية لأغراض الوقوف على حقيقة الوضع المالي للمنشآت طالبة الائتمان. أوصت الدراسة بعدة توصيات منها: زيادة كفاءة وفعالية التقارير التي تعتمد عليها إدارة الائتمان لدي اتخاذ التوصية المناسبة بشأن قرارات

(1) على عبدالله أحمد شاهين، مدخل عملي لقياس مخاطر الائتمان المصرفي في البنوك التجارية (مصر: دراسة منشورة، مجلة الدراسات والبحوث التجارية، كلية التجارة، جامعة بنها، المجلد 2، العدد الثاني، 2010م)، ص 805-835.

الائتمان، ضرورة تطوير التنظيم والأداء المحاسبي والائتماني ليعكس بصورة صحيحة وواقعية المركز المالي للمنشآت طالبة الائتمان.

يلحظ الباحث أن الدراسة السابقة تناولت مدخل عملي لقياس مخاطر الائتمان المصرفي في البنوك التجارية في فلسطين، بينما دراستي تتناول كيفية الحد من المخاطر.

33. دراسة، صالح طاهر الزرقان 2010م (التحليل المالي وأثره في المخاطر الائتمانية دراسة تطبيقية على عينة من البنوك التجارية الأردنية)⁽¹⁾.

هدفت الدراسة إلى معرفة قدرة التحليل المالي بأنواعه على تقليل مخاطر الائتمان، الأهمية النسبية التي تعطيها المصارف لمجموعة من النسب المالية في اتخاذ القرار الائتماني، معوقات استخدام النسب المالية لإغراض اتخاذ القرار الائتماني، مدى توفر المعلومات المالية وملائمتها ومدى إفصاح المصارف عن النسب المالية التي يحتاجها المقرض. تمثلت أهمية الدراسة من خلال أهمية الربط بين السيولة والإقراض والقدرة على الاستمرار والنمو لهذه المنشآت وقدرتها على الوفاء بالالتزامات تمثلت مشكلة الدراسة في تفسير اعتماد المصارف التجارية على استخدام النسب المالية في اتخاذ القرار الائتماني من منطلق مسألة الوجود والاستمرار للمصارف فقط وتفسير قدرة المصارف التجارية على تسيير وتحريك الأنشطة من خلال قيامها بدور الوسيط بين جهات الادخار والإقراض وهل مسألة وجود واستمرار المصرف ونموه متوقفة على حجم السيولة الموجودة لديه وقدرته على استرداد أمواله، وهل يجب علينا اخذ آراء موظفي قسم الائتمان المصرفي في المصارف التجارية عن مدى استخدام النسب المالية في اتخاذ قرارات الائتمان. افترضت الدراسة عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين التحليل المالي وتقليل مخاطر الائتمان، وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين التحليل المالي وتقليل مخاطر الائتمان، لا توجد علاقة بين استخدام النسب المالية ومؤهلات رئيس القسم وبين قدرة البنك على اختيار الائتمان الأقل خطورة، توجد علاقة بين استخدام النسب المالية ومؤهلات رئيس القسم وبين قدرة البنك على اختيار الائتمان الأقل خطورة. توصلت الدراسة لعدة نتائج منها وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين التحليل المالي وتقليل مخاطر الائتمان، وأن أدوات التحليل المالي تؤثر على القدرة التنبؤية للبنك، والتحليل المالي يزيد من دقة القرارات الائتمانية أن القرارات الائتمانية تؤثر على الربحية أكثر من غيرها. خرجت الدراسة بعدة توصيات منها ضرورة أن تعتمد إدارة البنوك التجارية الأردنية على التحليل المالي في عمليات منح الائتمان

(1) صالح طاهر الزرقان، التحليل المالي وأثره في المخاطر الائتمانية، (العراق: دراسة منشورة، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، العدد الثالث والعشرون، 2010م)، ص ص 265-285.

المصرفي لان ذلك يقلل من نسب المخاطرة في البنك، العمل على وضع معايير محددة لمنح القروض في البنوك التجارية الاردنية والتأكد من قدرة العميل على الوفاء بالالتزامات المالية للبنك، العمل على زيادة الاهتمام بقسم الائتمان المصرفي في البنوك التجارية الاردنية لما له من تاثير على نشاط المصرف.

يرى الباحث أن هذه الدراسة تناولت التحليل المالي وأثره في المخاطر الائتمانية وتتميز دراستي عنها بتناولها مكونات الهيكل المالي وأثرها على قرارات الإئتمان المصرفي للحد من المخاطر المصرفية.

34. دراسة، على عبدالله شاهين وبهيه مصباح صباح، 2011م (أثر إدارة المخاطر على درجة الأمان في الجهاز المصرفي الفلسطيني)⁽¹⁾.

هدفت الدراسة إلى الوقوف على دور التحليل المالي في التنبؤ بدرجة الأمان المصرفي للمصارف التجارية العاملة في فلسطين، الوقوف على مخاطر الأداء المصرفي في البنوك العاملة في فلسطين، التنبؤ بدرجة الأمان المصرفي من خلال تحليل العوامل المؤثرة عليها. تمثلت مشكلة الدراسة في إيجاد إطار مقترح لقياس اثر إدارة المخاطر على درجة الأمان المصرفي في الجهاز المصرفي الفلسطيني. افترضت الدراسة عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين مخاطر السيولة ودرجة الأمان المصرفي، لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين مخاطر الائتمان ودرجة الأمان المصرفي، توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين مخاطر رأس المال ودرجة الأمان المصرفي، توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين مخاطر سعر الفائدة ودرجة الأمان المصرفي وتوجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين معدل العائد على الأصول ودرجة الأمان المصرفي. انتهجت الدراسة المنهج الاستقرائي توصلت الدراسة لعدة نتائج منها من أهم العوامل المؤدية إلى تعثر المصارف هو ارتفاع معدلات المخاطر في التسهيلات الائتمانية المتعثرة التي تقدمها المصارف لعملائها، حيث انه كلما زادت هوامش الائتمان بمقدار 10% تآثرت درجة الامان المصرفي بمقدار 1% سلباً، وكلما زادت درجة السيولة بمقدار 10% يترتب عليها زيادة في درجة الامان المصرفي بمقدار 48%. ايجاباً، هناك مخاطر تتعلق بتقلبات اسعار الفائده حيث اوضحت نتائج الدراسة التحليلية انه كلما زادت هوامش سعر الفائدة بمقدار 10% سيترتب عليه زيادة في درجة الامان المصرفي بمقدار 5%. ايجاباً. توصلت الدراسة لعدد من التوصيات منها ضرورة توفر اطار متكامل وفاعل لادارة المخاطر في كل مصرف، بحيث يغطي جميع المخاطر التي قد يتعرض

(1) د. على عبدالله شاهين، بهيه مصباح صباح، أثر إدارة المخاطر على درجة الأمان في الجهاز المصرفي الفلسطيني، (غزة: دراسة ماجستير في محاسبة وتمويل، غير منشورة، الجامعة الاسلامية، كلية التجارة، 2011م).

لها بحيث يتم من خلاله تحديد أنظمة ادارة المخاطر واجراءاتها بما يتلاءم مع التغيرات المستمرة في بيئة الاعمال المصرفية، ضرورة قيام الادارة المصرفية بمتابعة التطوير المستمر للضوابط الرقابية والمصرفية اللازمة لضمان حسن ادارة المخاطر وبيان قوة تأثيرها على درجة الامان المصرفي مع متابعة اجراء المراجعة المستمرة اللازمة لها، العمل على متابعة تطبيق نموذج الدراسة والذي تم اختباره عمليا في قياس أثر متغيرات المخاطر المصرفية على درجة الامان للاداء المصرفي والوقوف على المستجدات التي قد تطرأ عليها.

يرى الباحث أن هذه الدراسة تناولت بالتحليل أثر إدارة المخاطر على درجة الامان في الجهاز المصرفي الفلسطيني، ركزت الدراسة على المخاطر المرتبطة بالجهاز المصرفي الفلسطيني من خلال العوامل المؤثرة على درجة الامان والتحديات والصعوبات التي تواجهه، وتميزت دراستي عنها بتناولها مكونات الهيكل المالي وأثرها على قرارات الائتمان المصرفي للحد من المخاطر المصرفية.

35. دراسة، الفاتح الشريف يوسف الطاهر و نور الهدى محمد، 2013م (الترميز الائتماني ودوره في الحد من مخاطر الائتمان المصرفي في السودان)⁽¹⁾.

هدفت الدراسة إلى التعرف على دور تطبيق نظام الترميز الائتماني والمرتكزات التي يقوم عليها ودوره في الحد من مخاطر الائتمان وتحقيق سلامة قرارات التمويل المصرفية. تمثلت أهمية الدراسة في أن الترميز الائتماني يؤدي إلى تحقيق الاستقرار النقدي عموماً الشيء الذي ينعكس ايجاباً في الناتج القومي مما يزيد الثقة العالمية في الأقتصاد القومي وينعكس ايجاباً على عملية انتقال رؤوس الاموال الأجنبية إلى الداخل. تمثلت مشكلة الدراسة في تفسير ما إذا كان تطبيق نظام الترميز الائتماني يؤدي إلى تقليل مخاطر التعثر والتأخر والفشل في السداد في المصارف التجارية السودانية وهل يوفر معلومات وبيانات ائتمانية عن العميل والعملية الممولة ليساهم ذلك في اتخاذ قرار التمويل السليم وإلى أي مدى يساهم تطبيق نظام الترميز الائتماني في زيادة العائد من العمليات المصرفية في المصارف السودانية. افترضت الدراسة أن نظام الترميز الائتماني يوفر معلومات وبيانات شاملة عن العميل تقلل من مخاطر الائتمان المصرفي، نظام الترميز الائتماني يوفر معلومات وبيانات شاملة عن العملية الممولة تقلل من مخاطر الائتمان المصرفي. ونظام الترميز الائتماني

⁽¹⁾ الفاتح الشريف يوسف الطاهر، نور الهدى محمد عبد الرحمن ، الترميز الائتماني ودوره في الحد من مخاطر الائتمان المصرفي في السودان (الخرطوم: دراسة منشورة، مجلة العلوم الاقتصادية كلية الدراسات التجارية، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، المجلد 14، العدد الأول، 2013م)، ص ص 52-83.

يوفر معلومات ائتمانية تساعد في اتخاذ قرارات التمويل السليمة مما يساهم في الحد من مخاطر الائتمان المصرفي. اتبعت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي الإحصائي. توصلت الدراسة إلى عدد من النتائج منها أن المعلومات الشاملة التي يوفرها نظام الترميز الائتماني عن عملاء الجهاز المصرفي تقلل من مخاطر الائتمان المصرفي، والمعلومات الشاملة التي يوفرها نظام الترميز الائتماني عن العمليات الممولة بالجهاز المصرفي تقلل من مخاطر الائتمان المصرفي وتساعد في اتخاذ قرارات التمويل السليمة مما يساهم في الحد من مخاطر الائتمان المصرفي. اوصت الدراسة بعدة توصيات منها: على بنك السودان المركزي اتباع إستراتيجية شاملة لتطوير القطاع المالي باستخدام وكالات معلومات وتصنيف ائتمانية وإلزام المصارف السودانية بضرورة تقويم الضمانات المعروضة عليها لدى تلك الوكالات، وعلى المصارف السودانية تطبيق نظام الترميز الائتماني وجمع معلومات أكثر كفاءة عن العملاء والعمليات الممولة بصورة تمكن من اتخاذ القرار السليم مما يساهم في الحد من مخاطر الائتمان المصرفي.

يرى الباحث أن الدراسة تناولت الترميز الائتماني ودوره في الحد من مخاطر الائتمان المصرفي في السودان، ركزت على المرتكزات التي يقوم عليها الترميز الائتماني ودوره في الحد من مخاطر الائتمان المصرفي وتحقيق سلامة قرارات التمويل بينما تميزت دراستي عنها بهدفها لبيان مكونات الهيكل المالي واثرها على قرارات الائتمان المصرفي للحد من المخاطر المصرفية.

36. دراسة، Suleiman M. Abbad ,Sharif M. Abu Karsh 2013

(Methods of Evaluating CreditRisk used by Commerical Banks Palestin)⁽¹⁾.

هدفت الدراسة للعثور على ما اذا كانت البنوك تختلف في استخدامها لطرق تقييم العملاء للحصول على الائتمان باستخدام ال 5C وال 5P وما اذا كانت تفرق بين العملاء في استخدام هذه الاساليب. نبعت أهمية الدراسة في ان نتائج هذه البحوث تكون مفيدة لمديري البنوك وضباط الائتمان والخدمات المصرفية وسلطة النقد الفلسطينية. تمثلت مشكلة الدراسة في تفسير الوسائط المالية العاملة في فلسطين وكيف لم تتطور خلال الـ 60 عاماً الماضية، وكيف يمكن لها تقييم الجدارة الائتمانية للعملاء المقترضين. استخدمت الدراسة نوعين من الاختبارات متوسط النسب المئوية واختبارات ANOVA والاستبانة. توصلت الدراسة ان جميع البنوك تستخدم معظم الاساليب المذكوره أعلاه وتركز أكثر على الضمانات والسجلات الائتمانية والقدرة على الدفع بما

⁽¹⁾Suleiman M. Abbadi, Sharif M. Abukarsh, **Methods of evaluating credit Risk used by commercial bank in paklantine**, (international research of finance and Economics, issue 111, July 2013), pp. 46-152.

في ذلك السيولة والتدفق النقدي اي بانها تركز بدرجة اقل على الظروف والفرص والمنتج وتبين ايضاً من خلال اثبات الفرضية أنه ليس هنالك فرق بين البنوك في استخدام ال5P و LAPP لكنها تختلف في استخدام ال5C وال LAPE.

يرى الباحث أن هذه الدراسة تناولت طرق تقييم مخاطر الائتمان في البنوك التجارية في فلسطين بينما دراستي تناولت أثر مكونات الهيكل المالي لطالبي الائتماني قرارات الائتمان المصرفي الصادرة من المصارف في الحد من المخاطر المصرفية.

37.دراسة، سامية إبراهيم حسين باسي، 2013م(أثر تطبيق معيار الإفصاح المحاسبي الدولي رقم "30" للمصارف في الحد من مخاطر الائتمان المصرفي)⁽¹⁾.

هدفت الدراسة إلى التعرف على دور المعيار المحاسبي الدولي(30) في المصارف في الحد من مخاطر الائتمان المصرفي.تمثلت مشكلة الدراسة في استحوذ معايير الإفصاح في المصارف على اهتمام قليل وأن الإفصاح في القوائم المالية الخاصة بالمصارف محكوم ببعض القيود، تتمثل في بعض الأضرار المحتمل حدوثها في النظام المصرفي نتيجة الإفصاح الكامل عن المعلومات المالية في هذه المصارف.افتترضت الدراسة الالتزام بمعايير الإفصاح المحاسبي للمؤسسات المالية الإسلامية ومعايير بازل يساعد في التنبؤ بالمخاطر الاستثمارية والالتزام المصارف السودانية بتطبيق معايير المحاسبة الدولية عند إعداد قوائمها المالية يساعد في تقليل مخاطر الائتمان المصرفي، التزام المصارف والمؤسسات المالية المشابهة بتطبيق معايير المحاسبة الدولية يحد من مخاطر الائتمان المصرفي، توصلت الدراسة الى عدة نتائج تؤكد صحة الفرضيات حيث كان منها: إن المصرف يعد قائمة التدفقات النقدية على شكل قائمة مقارنة مع السنة المالية السابقة وتشتمل على صافي النقد من العمليات التشغيلية والاستثمارية والتمويلية، وكذلك توصلت الدراسة الى أن التساهل الكبير في شروط منح الائتمان وفي التحصيل وفي طلب الضمانات يؤدي الى زيادة مخاطر الائتمان المصرفي.

يرىالباحث أن الدراسة تناولت أثر تطبيق معيار الإفصاح المحاسبي الدولي رقم "30" للمصارف في الحد من مخاطر الائتمان المصرفي.بينما تركز دراستي على مكونات الهيكل المالي وأثرها في قرار الائتمان المصرفي للحد من المخاطر المصرفية.

⁽¹⁾سامية إبراهيم حسين باسي، أثر تطبيق معيار الإفصاح المحاسبي الدولي رقم "30" للمصارف في الحد من مخاطر الائتمان المصرفي،(الخرطوم:دراسة دكتوراه غير منشورةفي فلسفة المحاسبة والتمويل، جامعه السودان للعلوم والتكنولوجيا، كلية الدراسات العليا، 2013م).

38.دراسة، عمر محمد أحمد إبراهيم كرار ود.إبراهيم فضل المولى البشير،2016م (دور المخاطر في العلاقة بين عناصر منح التمويل والأداء المالي للمصارف)⁽¹⁾.

هدفت الدراسة الى التعرف على ماهية المخاطر ودورها في العلاقة بين عناصر منح التمويل والأداء المالي للمصارف.تتبع أهمية الدراسة في كونها من أوائل الدراسات التي تعمل على معرفة أثر عناصر منح التمويل. تمثلت مشكلة الدراسة في التساؤلات الآتية: هل يؤثر الالتزام بعناصر منح التمويل على تحسين الأداء المالي للمصارف التجارية السودانية؟ هل تؤثر المخاطر الائتمانية في كفاءة الأداء المالي للمصارف التجارية السودانية؟ وهل هناك علاقة بين عناصر منح التمويل وكفاءة الأداء المالي في وجود المخاطر الائتمانية؟.افتترضت الدراسة عدة فرضيات منها: هنالك علاقة بين الالتزام بعناصر منح التمويل وتحسين الأداء،هنالك علاقة بين عناصر منح التمويل وكفاءة الأداء المالي للمصارف التجارية السودانية. استخدمت الدراسة المنهج الاستقرائي، المنهج الاستنباطي، والمنهج التاريخي. توصلت الدراسة الى عدة نتائج منها: أن الالتزام بعناصر منح التمويل تحافظ على سلامة الأداء المالي للمصرف كما له أثر كبير في الحد من المخاطر الائتمانية في المصارف، مخاطر التمويل المصرفي يمكن تخفيضها الى المدى المقبول للمنشأة في حالة تحكّمها في نوعية وكمية عناصر منح التمويل التي تحتاجها لكل عملية تمويل مصرفي. أوصت الدراسة بعدة توصيات منها يجب على المصارف الالتزام بعناصر منح التمويل لتأثيرها في كفاءة الأداء ودورها في الحد من المخاطر الائتمانية، على المصارف التحكم في نوعية وكمية عناصر منح التمويل.

يرى الباحث أن الدراسة تناولت دور المخاطر في العلاقة بين عناصر منح التمويل والأداء المالي للمصارف.وركزت الدراسة على عناصر منح التمويل،بينما تناولت دراستي مكونات الهيكل المالي لطالبي الائتمان المصرفي وأثرها في قرار الائتمان المصرفي للحد من المخاطر المصرفية.

39.دراسة، طارق أبو القاسم أحمد،2016م (دور بطاقة الأداء المتوازن في قياس مخاطر الائتمان المصرفي في المصارف السودانية)⁽²⁾.

⁽¹⁾عمر محمد أحمد إبراهيم كرار ود.إبراهيم فضل المولى البشير، دور المخاطر في العلاقة بين عناصر منح التمويل والأداء المالي للمصارف،(الخرطوم : دراسة منشورة، مجلة العلوم الاقتصادية، كلية الدراسات التجارية، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، المجلد 17،العدد الأول،2016م)، ص ص16-30.

⁽¹⁾طارق أبو القاسم أحمد، دور بطاقة الأداء المتوازن في قياس مخاطر الائتمان المصرفي في المصارف السودانية،(الخرطوم: رسالة دكتوراه في المحاسبة، غير منشورة ، جامعه الرباط الوطني، كلية الدراسات العليا، 2016م).

هدفت الدراسة الى تحديد أهمية استخدام بطاقة الأداء المتوازن في تقليل مخاطر الائتمان للمصارف السودانية والتحقق من اهتمام إدارة المصارف التجارية السودانية باستخدام بطاقة الاداء المتوازن للأداء في تقليل مخاطر الائتمان. تمثلت مشكلة الدراسة في أن المصارف التجارية السودانية تواجه الكثير من التحديات والتي من أهمها تقليل وقياس مخاطر الائتمان، وعدم توافر المؤشرات المالية وغير المالية التي يمكن من خلالها الحكم على عمل هذه المصارف. اختبرت الدراسة عدة فرضيات منها يؤثر البعد المالي لبطاقة الاداء المتوازن وتقويم الأداء المالي على تقليل مخاطر الائتمان المصرفي، يؤثر بعد العمليات الداخلية لبطاقة الأداء المتوازن في تقليل مخاطر الائتمان المصرفي للمصارف التجارية السودانية. توصلت الدراسة لعدد من النتائج منها: الاعتماد على بطاقة الأداء المتوازن في تقويم أداء المصارف يسهم في الحد من المخاطر المصرفية لتركيزها على الجوانب المالية وغير المالية. وجود فكرة واضحة لدى الموظفين عن مخاطر الائتمان المهنية والثقافية بالإضافة للخسارة المادية يساعد على الحد من المخاطر المصرفية. أوصت الدراسة بعدد من التوصيات منها: تقويم الجوانب المالية وغير المالية للحد من المخاطر المصرفية باستخدام مقاييس الأداء المتوازن، مواكبة التطورات العالمية وابتكار خدمات جديدة تسهم في تطوير أداء المصرف وتستقطب عملاء جدد.

يرى الباحث أن الدراسة تناولت دور بطاقة الأداء المتوازن في قياس مخاطر الائتمان المصرفي في المصارف السودانية وركزت الدراسة على تحديد أهمية استخدام بطاقة الأداء المتوازن في تقليل مخاطر الائتمان للمصارف السودانية. بينما أهتمت دراستي مكونات الهيكل المالي لطالبي الائتمان المصرفي وأثرها في قرارات الائتمان المصرفي للحد من المخاطر المصرفية.

40. دراسة، عائشة مخلوفي، 2017م (إدارة مخاطر الائتمان المصرفي وأثرها على الأداء المالي للبنوك التجارية)⁽¹⁾.

هدفت الدراسة التوضيح كيفية تحسين الأداء المالي للبنوك في ظل الظروف والمخاطر المحيطة بها خاصة مخاطر الائتمان ومدى مساهمة إدارة مخاطر الائتمان في تحسين الأداء المالي للبنوك. نبعت أهمية الدراسة من ارتكازها على جانب مهم في مجال النشاطات المصرفية خاصة في ظل الأزمات التي عصفت

(1) عائشة مخلوفي، دور إدارة مخاطر الائتمان المصرفي وأثرها على الأداء المالي للبنوك التجارية، (الجزائر: دراسة ماجستير، في علوم المالية والمحاسبة، غير منشورة، جامعة قاصدي مرباح، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2017م).

بكافة البنوك والبيئة التنافسية المحيطة بها. تمثلت مشكلة الدراسة في محاولة معرفة تأثير إدارة مخاطر الائتمان في تحسين الأداء المالي للبنوك التجارية. استخدمت الدراسة المنهج الوصفي. افترضت الدراسة أنه يتم تحسين الأداء المالي للبنوك عن طريق تحسين إدارة مخاطر الائتمان، وأن العلاقة بين مؤشرات مخاطر الائتمان ونسب الأداء المالي للبنك علاقة طردية. توصلت الدراسة لجملة من النتائج منها إن مخاطر الائتمان من أكثر المخاطر التي يتعرض لها القطاع المصرفي كونها تأتي نتيجة عدة تراكمات لتعثرات مرتبطة بنشاط الاقتراض. أظهرت الدراسة أن مخاطر الائتمان تؤثر على الأداء من خلال نسب الربحية ونسبة السيولة.

يرى الباحث أن الدراسة تناولت إدارة مخاطر الائتمان المصرفي وأثرها على الأداء المالي للبنوك التجارية. وركزت الدراسة على مجال النشاطات المصرفية خاصة في ظل الأزمات التي عصفت بكافة البنوك والبيئة التنافسية المحيطة به. بينما تناولت دراستي مكونات الهيكل المالي لطالبي الائتمان المصرفي وأثرها في قرار الائتمان المصرفي للحد من المخاطر المصرفية.

41. دراسة، مجاهد الصديق عبد القادر، 2017م (التخطيط المالي ودوره في خفض مخاطر الائتمان المصرفي)⁽¹⁾.

هدفت الدراسة الى التعرف على مفهوم التخطيط المالي وأهميته ودوره في درء مخاطر الائتمان المصرفي. ومعرفة الأسباب والعوامل التي تؤدي الى عدم التزام المدين بسداد التمويل والتوصل الى مقترحات وحلول تعمل على خفض مخاطر الائتمان المصرفي حتى لا تؤثر على أداء وفاعلية الجهاز المصرفي ودوره في التنمية. تتبع أهمية الدراسة من أهمية التخطيط المالي ودوره في تقليل المخاطر وكذلك قلة البحوث في هذا المجال. تمثلت مشكلة الدراسة في إن التخطيط المالي للمصارف السودانية لايهتم بكافة أهداف التخطيط المالي حيث تقوم المصارف بإعداد خططها حول هدف الربحية وإغفال الأهداف الأخرى مثل هدف النمو أو زيادة القدرة التنافسية أو درء مخاطر التعثر والائتمان. افترضت الدراسة أن هنالك علاقة ذات دلالة إحصائية بين التخطيط المالي والتصنيف الائتماني للعميل وأن التخطيط المالي يساهم في توفير السيولة الكافية للمصارف. استخدمت الدراسة المنهج الوصفي وأسلوب دراسة الحالة. توصلت الدراسة لجملة من النتائج منها: إن للضمان المقدم من الزبون دور في خفض مخاطر الائتمان المصرفي، توجد علاقة ذات دلالة كبيرة بين مقدرة الزبون المالية وتخفيض مخاطر الائتمان المصرفي، تعتمد مقدرة المصارف في منح الائتمان على موارد

(2) مجاهد الصديق عبد القادر محمد، التخطيط المالي ودوره في خفض مخاطر الائتمان المصرفي (السودان: رسالة دكتوراه في إدارة الأعمال، غير منشورة، جامعه السودان للعلوم والتكنولوجيا، كلية الدراسات العليا، 2017م).

المصرف واستخداماته.أوصت الدراسة بعدد من التوصيات منها: ضرورة المشاركة لكافة العاملين في المصرف عند اتخاذ قرارات الاستثمار ومنح الائتمان المصرفي والعمل على تدريب العاملين في المصرف للتعرف على اجراءات منح الائتمان واتخاذ قرارات الاستثمار ووضع الخطط. مع ضرورة تقييم الوضع القانوني عند منح الائتمان للعميل.

يرى الباحث أن الدراسة تناولت التخطيط المالي ودوره في خفض مخاطر الائتمان المصرفي. وركزت الدراسة على ابراز أهمية التخطيط المالي ودوره في خفض مخاطر الائتمان. بينما تناولت دراستي مكونات الهيكل المالي لطالبي الائتمان المصرفي وأثرها في قرار الائتمان المصرفي للحد من المخاطر المصرفية
تعقيب الباحث على الدراسات السابقة:

من خلال إستعراض الدراسات السابقة التي لها صلة بموضوع دراسة الباحث،أتضح أن معظم الدراسات السابقة تناولت مواضيع،العلاقة بين هيكل الملكية والأداء والهيكل المالي في البنوك التجارية المصرية،وبناء وهيكل رأس مال الشركات المساهمة العامة الفلسطينية غير المالية،والعوامل المحددة للهيكل المالي في شركات الأعمال المساهمة العامة الأردنية،وتحليل المقاربات النظرية حول أمثلية الهيكل المالي بالجزائر،وأثر الهيكل المالي على قراري الاستثمار والتمويل بالتطبيق على شركات المساهمة العامة بالسودان،تأثير حجم المصرف على خصائص الهيكل المالي وأداء البنوك التجارية في القطاع المصرفي المصري،مصادر التمويل وأثرها على قيمة شركات المساهمة العامة بالسودان،والعلاقة التأثيرية بين هيكل رأس المال وحجم الشركة ومعدل نمو المبيعات وتعظيم قيمة الشركة بمصر وأثر الهيكل التمويلي على ربحية الشركات المساهمة الأردنية و على سياساتها في توزيع الأرباح،العلاقة بين الإختلالات في هيكل التمويل والقيمة السوقية لأسعار الأسهم دراسة تحليلية لشركات قطاع الخدمات المدرجة في بورصة عمان، العلاقة بين هيكل رأس المال وأداء الشركات في بورصة طهران بإيران وأثر الهيكل المالي على القرارات المالية في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ولاية ورقلة بالجزائر والعلاقة بين هيكل رأس المال والأداء في الشركات الصناعية بالأردن،والعلاقة بين هيكل رأس المال والأداء للشركات غير المالية المدرجة في بورصة نيروبي بكينيا،ومدي تأثير الرفع المالي على الأداء المالي للشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة فلسطين ودور الائتمان المصرفي في الإقتصاد السوداني،التحليل الائتماني ودوره في ترشيد عمليات الإقراض المصرفي بالتطبيق علىالمصرف الصناعي السوري،تحليل الائتمان المصرفي بإستخدام مجموعة من المؤشرات المالية المختارة في مصرف الشرق الأوسط العراقي للاستثمار، ودور المعلومات المحاسبية في ترشيد القرارات الائتمانية في البنوك التجارية العاملة في قطاع غزة،والتحليل المالي ودوره في إتخاذ قرارات منح التمويل بالمصارف السودانية ومؤسسة التمويل الأصغر

بولاية الجزيرة، وأثر الديون المتعثرة على موارد الجهاز المصرفي السوداني، ودور الديون المتعثرة وأثرها في التمويل المصرفي بالسودان، ومدخل عملي لقياس مخاطر الائتمان المصرفي في البنوك التجارية في فلسطين، والتحليل المالي وأثره في المخاطر الائتمانية في البنوك الأردنية، أثر إدارة المخاطر على درجة الأمان في الجهاز المصرفي الفلسطيني، طرق تقييم مخاطر الائتمان في البنوك التجارية في فلسطين، والترميز الائتماني ودوره في الحد من مخاطر الائتمان المصرفي في السودان.

يرى الباحث من خلال عرض الدراسات السابقة أن دراسته تختلف تماماً عن جميع الدراسات السابقة التي تم بلتعرضها سواء من حيث المشكلة أو الأهداف التي تسعى لتحقيقها، ومن حيث تناولها لمتغيرات الدراسة وكذلك مجال التطبيق، إلا أنها كونت لدى الباحث خلفية نظرية لمفهوم مكونات الهيكل المالي ولتخاذ قرارات الائتمان المصرفي ومشاكل المخاطر المصرفية. واتضح للباحث أن هذه الدراسات لها أهمية كبيرة في موضوع دراسته التي ستعرض مكونات الهيكل المالي وأثرها في قرارات الائتمان المصرفي للحد من المخاطر المصرفية من خلال إيجاد العلاقة بين مكونات الهيكل المالي وقرارات الائتمان المصرفي وأثرها في الحد من المخاطر المصرفية.

سوف يسعى الباحث من خلال هذا الدراسة الى الشرح الوصفي التحليلي لأثر مكونات الهيكل المالي في اتخاذ قرارات الائتمان والتعريف بمكونات الهيكل المالي للمنشأة وتوضيح دورها في اتخاذ قرارات الائتمان المصرفي وبيان أثر قرارات الائتمان في الحد من المخاطر المصرفية.

الفصل الأول الهيكل المالي

يتناول الباحث في هذا الفصل مفهوم ومكونات ونظريات الهيكل المالي ومحدداته وذلك من خلال:

المبحث الأول: مفهوم الهيكل المالي.

المبحث الثاني: مكونات الهيكل المالي.

المبحث الثالث: نظريات الهيكل المالي ومحدداته.

المبحث الأول

مفهوم الهيكل المالي

Linguistic definition of financial structure: أولاً ، التعريف اللغوي للهيكل المالي:

"الهيكل إسم مفرد الجمع هياكل، لغة يعني الضخم من كل شئىء ومجموعة قواعد تقيد أمراً أو شيئاً ما وإطار عام يحدد معالم الشكل أو الموضوع هيكل المشوع يعني أعد له إطاراً وجدولاً ، وهيكل خطة أو حبكة رئيسية،

وهيكل برونزي تمثال وهيكل الكنيسة يعني موضع مقدس في صدر المعبد أو الكنيسة تُقرب فيه القران⁽¹⁾ "الهيكل من النساء العظيمة، والهيكل من الخيل الكثيف العبل اللين والهيكل الفرس الطويل علواً وعدواً"⁽²⁾ هيكل الزرع نما وطال، والهيكل النبت الذي طال وعظم، والبناء المرتفع والضخم من كل حيوان، وبيت الأصنام"⁽³⁾. وعرف المال في اللغة "مَ لَكَتَهُ من جميع الأشياء، ومال إسم مفرد والجمع أموال المال في الأصل ما يملك من الذهب والفضة ثم أطلق على كل ما يُقتنى ويملك من الأعيان، وأكثر ما يطلق المال عند العرب على الإبل لأنها كانت أكثر أموالهم يقال تمول فلان مالاً إخذاً تُقْنِيَقَلُّ والرجل يمول ويملأ ولا ومؤلاً إذا صار ذا مال، ومالي إسم منسوب إلى مال والهيكل المالي هو هيكل يبين كل أشكال التمويل طويل الأجل وقصير الأجل"⁽⁴⁾.

ثانياً ، المفهوم المصطلحي للهيكل المالي: Concept Of Financial Structure

يعرف الهيكل المالي للمنشأة بأنه: "هيكل مصادر التمويل أو جانب الخصوم وحقوق الملكية في كشف الميزانية العمومية، وهو الأسلوب الذي يتم عن طريقه تمويل أصول المنشأة، ويتمثل في فقرات جانب الخصوم وحقوق الملكية من الميزانية العمومية، والذي يتضمن المديونية قصيرة الأجل -الخصوم المتداولة- والمديونية طويلة الأجل-الخصوم طويلة الأجل- وحقوق الملكية، وهو تشكيلة المصادر التي حصلت المنشأة منها على الأموال المطلوبة لغرض تمويل استثماراتها، ويتضمن جميع الفقرات المكونة لجانب الخصوم وحقوق الملكية"⁽¹⁾ وعرف بأنه: "يشير إلى الجانب الأيسر من الميزانية، ويعبر عن تركيب أو مكونات الأموال التي بموجبها يتم تمويل الأصول، أي الجانب الأيمن من الميزانية؛ فالأصول يمكن تمويلها من مصادر متعددة متمثلة في رأس المال، الفائض المحتجز، القروض طويلة الأجل القروض قصيرة الأجل (ائتمان مصرفي أو تجاري)"⁽²⁾ وتم تعريفه كذلك بأنه: "هيكل يتعلق بكيفية تمويل إجمالي الموجودات أو استثمارات المؤسسة ويتمثل ذلك في الجانب الأيسر

(1) أ.د. أحمد مختار عمر وآخرون ، معجم اللغة العربية المعاصرة، (القاهرة: عالم الكتب للنشر والتوزيع، 2008م، 1429هـ) ص 2384 - 2385

(2) الإمام العلامة جمال الدين أبي الفضل محمد بن مكرم ابن منظور الأنصاري الأفريقي المصري المتوفي 711 هـ، معجم لسان العرب، حققه ووضع حواشيه عامر أحمد حيدر، راجعه عبد المنعم خليل، الجزء الحادي عشر، (بيروت: منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، 2002م، 1424هـ)، ص ص 559-560.

(3) د. صلاح الدين الهواري وآخرون، المعجم الوسيط المدرسي، (بيروت: دار ومكتبة الهلال، 2010م)، ص 1775.

(4) الإمام العلامة جمال الدين أبي الفضل محمد بن مكرم ابن منظور، مرجع سابق، ص 1758 .

(1) د. عدنان تايه النعيمي ود. أرشد فؤاد التميمي، الإدارة المالية المتقدم، مرجع سابق، ص 349

(2) د. سيد محمد الهواري ود. سعيد توفيق عبيد، الإدارة المالية قرارات الأجل الطويل وقيمة المنشأة، (القاهرة: مكتبة عين شمس للنشر، 1998م) ص 45.

للميزانية أي جانب المطلوبات وحقوق المساهمين الذي يبين كافة وسائل التمويل التي تستخدمها الشركة.⁽³⁾ هو كذلك "الخليط التمويلي الذي يشمل تشكيلة المصادر التي حصلت منها الشركة على أموال بهدف تمويل إستثماراتها وهي كافة العناصر التي تتكون منها مكونات الخصوم سواء كانت تلك العناصر طويلة الأجل أم قصيرة الأجل، وهو مجموعة الأموال التي تم بواسطتها تمويل أصول الشركة ويشمل التمويل قُتلُض والتمويل المُمُتلك، وهما الجانب الأيسر من قائمة المركز المالي"⁽⁴⁾ ويعرف أيضاً "بالخطة المالية ويرجع ذلك إلى طبيعة تكوين مصادر التمويل طويلة الأجل مثل السندات، القروض طويلة الأجل، الأسهم الممتازة وحقوق الملكية التي يحدد قيمتها السوقية الإحتياطيات والفوائض المحجوزة بعد الضرائب والتوزيعات"⁽⁵⁾ ويقصد بالهيكل المالي أو التمويلي للشركة Financial Structure "توليفة مصادر التمويل التي إختارها الشركة لتغطية إستثماراتها، ويتكون الهيكل المالي للشركة من مجموعة العناصر التي تشكل جانب الخصوم في الميزانية العمومية سواء كانت هذه العناصر طويلة الأجل أم كانت قصيرة الأجل أو أموال دين أو أموال ملكية، وعرف أيضاً بأنه عبارة عن مجموعة القنوات التمويلية إما في شكل أموال قادمة للشركة من مصادر مختلفة سواء من مالكي الشركة أو من الغير في شكل قروض بكافة أنواعها، وأيضاً مجموعة استخدام قنوات الأموال من إستثمارات وأصول ثابتة ومستلزمات سلعية وغيرها وبقاء جزء على شكل أصول سائله"⁽⁶⁾ وعرف كذلك بأنه "يمثل جميع أشكال وأنواع التمويل سواء ملكية أو إقتراض وأيضاً سواء مصادر قصيرة الأجل أو طويلة الأجل"⁽¹⁾ وهو كذلك المزيج التمويلي الذي يتضمن كافة مصادر تمويل الأصول الطويلة والقصيرة.⁽²⁾

يرى الباحث أن هنالك العديد من التعريفات لمفهوم الهيكل المالي ويستطيع الباحث أن يعرف الهيكل المالي بأنه هيكل مصادر التمويل، أو الهيكل التمويلي ويعني مصادر التمويل التي إختارها المنشأة لتغطية كافة إستثماراتها وكافة موجوداتها وفق أسلوب تمويلي أرتضته المنشأة، ويعبر عن تركيباً ومكونات الأموال التي بموجبها يتم تمويل الأصول، ويبين كافة وسائل التمويل التي تستخدمها المنشأة.

(3) د. محمد أيمن عزت الميداني، الإدارة التمويلية في الشركات، ط3 (الرياض: مكتبة العبيكان، 1999م) ص 593.

(4) أ. حسن عيسى أبو حمام، د. جبر إبراهيم الداعور، أساليب المحاسبة الإدارية الإستراتيجية المطبقة من قبل الشركات المدرجة في بورصة فلسطين (PEX) وتأثيرها على الهيكل التمويلي لتلك الشركات، (القاهرة: مجلة الفكر المحاسبي، كلية التجارة، جامعة عين شمس، العدد الثالث، السنة 17، أكتوبر 2013م)، ص 71-87.

(5) د. سمير محمد عبد العزيز التمويل وإصلاح خلل الهياكل المالية، (القاهرة: مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، 1977م) ص 263.

(6) د. عرفات إبراهيم فياض، إدارة الأعمال الدولية، (عمان: دار البداية للنشر والتوزيع، 2011م) ص 249.

(1) عبدالغفار حنفي، رسمية تزكي قرياض، أساسيات التمويل الإداري المالية، (الاسكندرية: الدار الجامعية، 2004م)، ص 128.

(2) د. عدنان تايه النعيمي، د. أرشد فؤاد التميمي، الإدارة المالية المتقدمة، مرجع سابق، ص 346-347.

وهو تشكيلة المصادر التي حصلت منها المنشأة على الأموال سواء كانت تلك المصادر طويلة الأجل أم قصيرة الأجل، بهدف تمويل كافة موجودات المنشأة وكافة إستثماراتها وبالتالي فهو يمثل جميع مكونات الجانب الأيسر في الميزانية العمومية الذي يطلق عليه الخصوم وحقوق الملكية وهو عبارة عن مزيج من رأس المال الداخلي ورأس المال الخارجي .

ثالثاً ، مفهوم هيكل رأس المال: Capital Structure Concept

"هيكل رأس المال مصطلح يطلق على الطريقة التي تمول الشركة بها أصولها من خلال مزيج من حقوق الملكية والمديونة ⁽³⁾، ويعرف هيكل رأس المال بالمعنى الضيق بأنه تركيب الأموال المملوكة متمثلة في رأس المال، الإحتياجات، الفائض غير الموزع" ⁽⁴⁾. وتم تعريفه بأنه "يتعلق بمصادر التمويل طويلة الأجل والدائمة كالديون طويلة الأجل والأسهم الممتازة والأسهم العادية والأرباح المحتجزة، وعرف رأس المال بأنه مكونات التمويل الدائم وهو المعنى الأكثر شمولاً وشيوعاً باعتبار أن القروض طويلة الأجل مصدر مهم من مصادر التمويل" ⁽⁵⁾.

رابعاً، مفهوم رأس المال العامل: working capital Structure Concept

عرف رأس المال العامل بإصطلاحين شائعين هما:

أ. إجمالي رأس المال العامل:

"يمثل رأس المال العامل مجموع الأموال المستثمرة في الأصول المتداولة وأنه الأموال التي تستغلها الشركة في الاستثمارات قصيرة الأجل وهي تتكون من النقدية والأوراق المالية قصيرة الأجل، وحساب المدينين والمخزون، وعرف بأنه مجموع الأصول المتداولة التي عادةً ما تتحول الى سيولة نقدية خلال العام وهي

⁽³⁾ د. محمد الفاتح محمود بشير المغربي، الإدارة المالية، (القاهرة: دار النشر للجامعات، 2014م)، ص 84.

⁽⁴⁾ Malcolm Baker and Jeffrey wurgler, Market timing and capital structure (wiley online library, the journal of finance. vol. lv11, no. 1, feb. 2002), pp1 -32.

⁽⁵⁾ د. سيد محمد الهواري ود. سعيد توفيق عبيد، الإدارة المالية قرارات الأجل الطويل وقيمة المنشأة، مرجع سابق، ص 47.

تتضمن بالإضافة للنقدية الاستثمارات المؤقتة والذمم والمخزون السلعي⁽¹⁾. ويطلق عليه أيضاً رأس المال التشغيلي أو رأس المال الدائر ويعني الأصول المتداولة ناقصاً الخصوم المتداولة⁽²⁾.

ب. صافي رأس المال العامل:

عُرف بأنه الفرق بين الأصول المتداولة والخصوم المتداولة وغالباً ما يكون الفرق موجباً، فهو ذلك الجزء من الأصول المتداولة الذي تم تمويله بأموال طويلة الأجل⁽³⁾. ويعتبر رأس المال العامل مقياساً جيداً للسيولة وهو ذلك الجزء من الأصول المتداولة الذي تم تمويله عن طريق الخصوم غير المتداولة (طويلة الأجل) ويعني ذلك الجزء من الأصول المتداولة الممول بأموال دائمة وعُرف بأنه فائض الاستثمار في الأصول المتداولة على الخصوم المتداولة⁽⁴⁾.

يرى الباحث بأن هنالك ضرورة للتفرقة بين مفهوم هيكل رأس المال ومفهوم الهيكل المالي حيث يعني هيكل رأس المال تركيب الأموال المملوكة متمثلة في رأس المال والإحتياجات و الفائض غير الموزع، ويتعلق هيكل رأس المال بمصادر التمويل طويلة الأجل والدائمة فقط، ويعني رأس المال العامل مجموع الأموال المستثمرة في الأصول المتداولة؛ لذلك أطلق عليه رأس المال التشغيلي أو الدائر، وهو جزء من هيكل رأس المال بينما الهيكل المالي هو جميع المصادر التي حصلت منها المنشأة على الأموال سواء كانت تلك المصادر طويلة الأجل أم قصيرة الأجل بهدف تمويل كافة موجودات المنشأة وكافة إستثماراتها وبالتالي فإن هيكل رأس المال يعتبر جزء من الهيكل المالي.

خلص الباحث الى أن إجمالي رأس المال العامل يشتمل على:

1/ النقدية والحساب لدى المصرف.

2/ الأهم المدينة بما فيها أوراق القبض.

3/ المخزون السلعي.

(1) الجبيلي محمد الحسن بابكر، د. هلال يوسف صالح، تقويم كفاءة رأس المال العامل وأثره على قرارات الاستثمار والتمويل بالمصارف التجارية، (الخرطوم: دراسة منشورة، مجلة العلوم الاقتصادية، كلية الدراسات التجارية، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، المجلد 16، العدد الأول، 2015م)، ص 265.

(2) د. منير شاكر محمد وآخرون، التحليل المالي مدخل صناعة القرارات، ط3، (عمان: دار وائل للنشر والتوزيع، 2008م)، ص 112-113.

(3) فرد وستون ويوجين برجام، تعريب عدنان داغستاني، التمويل الإداري، (الرياض: دار المريخ للنشر، 2000م)، ص 245.

(4) زياد رمضان، الإدارة المالية في الشركات المساهمة، (عمان: دار صفا للنشر والتوزيع، 1998م)، ص 189.

ويستطيع الباحث تعريف صافي رأس المال العامل بأنه الفرق بين الأصول المتداولة والخصوم المتداولة ويعتبر صافي رأس المال العامل مقياساً للسيولة.

رابعاً، هيكل التمويل الأمثل: Optimal Financing Structure

يعرف الهيكل المالي الأمثل بأنه هيكل التمويل الذي يحقق أكبر قيمة للمنشأة، وبالتالي فهو يحقق أقصى قيمة سوقية للسهم، وعرف أيضاً بأنه المزيج التمويلي المناسب من المصادر الطويلة الأجل والذي يؤدي إلى تدنية التكلفة الكلية للأموال⁽¹⁾. ويمكن الوصول إلى الهيكل المالي الأمثل عندما تتساوى التكلفة الحدية الحقيقية لكل مصدر من مصادر الأموال. ويعتبر تحديد الهيكل المالي الأمثل مهمة صعبة، إذ يلعب الرأي الشخصي لمتخذ قرار تشكيل الهيكل المالي دوراً مهماً للغاية، وهيكل التمويل الأمثل هو الذي يحقق التوازن بين كل العوامل المؤثرة في الهيكل المالي بطريقة مناسبة، ومن السمات العامة له أنه يعود بالربح على المنشأة وأن لا يتجاوز إقتراض المنشأة الحد الذي يهدد قدرتها على الوفاء بالتزاماتها ويتضمن أقل مخاطرة ممكنة، وهو هيكل مرن يتميز بالمقدرة على تعديل مصادر الأموال⁽²⁾ وكذلك عرف بأنه: "الهيكل التمويلي الذي يعمل على تخفيض تكلفة رأس مال الشركة إلى الحد الأدنى مع تعظيم قيمة الشركة أو سعر السهم في نفس الوقت"⁽³⁾ "إن طريقة التمويل بالملكية أو بالقروض تؤثر في ربحية المشروع وربحية السهم الواحد، وأنه يمكن إختيار هيكل التمويل الذي يكبر هذا الربح إلى أقصى حد، ولما كانت المشكلة هي في إستمرار الربحية مستقبلاً، وهو ما يرتبط ارتباطاً مباشراً بالقيمة السوقية، فإن عامل المخاطرة الناتج من الإعتماد على القروض يؤثر على الربحية في المستقبل، وبالتالي فإنه من الأهمية بمكان إختيار هيكل التمويل الذي يحقق توازن بين الأرباح وبين المخاطر المرتبطة بهيكل التمويل أو المخاطرة المالية"⁽⁴⁾ و"يقصد بأمثلية الهيكل المالي للمؤسسة مدى إمكانية إختيارها لنسبة تمويل معينة بين كل الأموال الخاصة والديون بالشكل الذي يؤدي لتقليل تكلفة رأس المال إلى أقصى حد

(1) د. عبد الغفار حنفي، تقييم الأداء المالي ودراسات الجدوى، مرجع سابق، ص 375.

(2) د. سمير محمد عبد العزيز، مرجع سابق، ص 263-267.

(3) أ. حسن عيسى أبو حمام، د. جبر إبراهيم الداعور، مرجع سابق، ص 72.

(4) د. سيد محمد الهواري ود. سعيد توفيق عبيد، الإدارة المالية قرارات الأجل الطويل وقيمة المنشأة، مرجع سابق، ص 48.

ممکن، وبالتالي تعظيم قيمة المنشأة"⁽¹⁾.

يرى الباحث أن هيكل التمويل الأمثل هو خليط من الأموال الخارجية والداخلية والتي تحقق أقصى ربح ممكن للمنشأة وبأقل تكلفة، وهو بذلك الهيكل الذي يخفض تكلفة رأس المال في المنشأة إلى الحد الأدنى، ويحقق أكبر قيمة لها، ويعود عليها بالربح، ويحقق توازن بين الأرباح وبين المخاطر المالية ويمتاز بالمرونة، ويعتبر تحديد الهيكل المالي الأمثل مهمة صعبة جداً، ويمكن للمنشأة أن تصل إلى هيكل مالي أمثل عند مقدرتها لإختيار نسبة تمويل معينة بين كل الأموال الخاصة والديون بالشكل الذي يؤدي لتدنية تكلفة رأس المال إلى أقل حد ممكن مع تعظيم قيمة المنشأة، وإختيار هيكل التمويل المناسب للمنشأة توجد عدة عوامل تؤثر على القرار منها عوامل داخلية تتعلق بعلاقة التفضيل مابين الخطر والأرباح وعوامل خارجية تشمل حساسية الجهات المقرضة لإرتفاع مديونية المنشأة وطبيعة العمل التي تقوم به من حيث المنافسة والنمو واستقرار المبيعات والأرباح وبنية الموجودات، وكذلك الراي الشخصي لأصحاب القرار له أثر بالغ الأهمية في تكوين الهيكل المالي للمنشأة.

⁽¹⁾ عبد الوهاب دادان، تحليل المقاربات حول أمثلية الهيكل المالي، (الجزائر: مجلة الباحث، العدد4، جامعة ورقلة، 2006م)، ص

المبحث الثاني

مكونات الهيكل المالي

"تختار المنشأة هيكلها المالي في ضوء العديد من الاعتبارات، ومع تغير هذه الاعتبارات يتغير الهيكل المالي، غير أنه يجب أن يكون لدى إدارة المنشأة دائماً تصور محدد لهيكلها المالي في ضوء التغيرات"⁽¹⁾ كما هو معروف هنالك مصدران أساسيان للتمويل هما الدين والملكية ويتم التمويل بالملكية Equity Financing عن طريق إصدار الأسهم العادية أو إحتجاز الأرباح في الشركة، ويتم التمويل بالدين Debt Financing عن طريق الإقتراض المصرفي القصير أو الطويل الأجل وبإصدار سندات دين وهنالك مصدر آخر للتمويل بإصدار أسهم ممتازة Preferred Stock التي تجمع بين خصائص الأسهم العادية والدين⁽²⁾ ويتناول الباحث مكونات الهيكل المالي في الآتي:

أولاً، **حقوق الملكية** يمكن للمنشأة أن توفر ما تحتاجه من أموال عن طريق المصادر الداخلية أي حقوق الملكية في الهيكل المالي المتمثلة في (الأسهم، الأرباح المحتجزة، الإحتياطيات، المخصصات):

1، الأسهم العادية:

أ. تعريف الأسهم:

"يشير مصطلح السهم Stock إلى حصة معينة في ملكية الشركة"⁽³⁾ وعرفت الأسهم العادية بأنها "أسهم يحق لحاملها الحصول على الأرباح المقرر توزيعها بعد إستلام حملة الأسهم الممتازة الأرباح المحددة لهم، ويتمتع حاملها بحق التصويت في الجمعية العامة للمساهمين، وتنقسم هذه الأسهم من حيث قيود التداول إلى أسهم إسمية وأسهم لحاملها، ومن حيث التأثير على حقوق الملكية إلى أسهم لا تؤثر على مجموع حقوق الملكية في الميزانية العمومية، وتتمثل في أسهم التمتع أو الإنتفاع وأسهم المنحة وحصص تأسيس"⁽⁴⁾ وعرفت بأنها صك يثبت لصاحبه الحق في حصة شائعة في ملكية أصل ما من أصول شركة المساهمة ويضمن الحق في الحصول على حصة من أرباح الشركة يناسب ما يملكه من أسهم⁽⁵⁾، وتكون مسؤولية المساهم محدودة بمقدار

(1) د. عرفات إبراهيم فياض، مرجع سابق، ص 249.

(2) د. محمد أيمن عزت الميداني، مرجع سابق، صص 593 - 594.

(3) د. محمد يونس خان، د. هشام صالح غرابيه، الإدارة المالية، (عمان: جون وايلي وإبنائه، 1986م)، ص 196.

(4) د. محمد سمير الصبان ود. عبد الله هلال، المحاسبة في شركات الأموال، (الإسكندرية: الدار الجامعية للنشر، 2000م)،

ص 50-53.

(5) د. طارق عبد العال حماد، دليل المستثمر في بورصة القيم المنقولة، مرجع سابق، ص 20.

ما يملكه من أسهم⁽¹⁾. وعرفت كذلك بأنها "حصص متساوية تصدر عن الشركات وكل حصة تسمى سهم، وغالباً ما تكون قيمته عند الإصدار دينار واحد، وتعتمد الشركات المساهمة بشكل كبير على الأسهم العادية كمصدر طويل الأجل لتمويل رأس المال وخاصة في مرحلة تأسيسها، وتطرح الأسهم للإكتتاب العام أي بيعها للجمهور بسعر الإصدار، كما يجوز أن تطرح جزءاً من الأسهم لبيعها في السوق وتسمى في هذه الحالة بالأسهم المباعة أو الأسهم المصدرة Outstanding stock وتصبح بعد بيعها أسهم مصدرة أما إجمالي عدد الأسهم المصدرة والمباعة فتشكل ما يسمى برأس المال المصرح به"⁽²⁾.

ب. مزايا استخدام الأسهم العادية:

من مزايا الأسهم العادية أنها "تعتبر عن التمويل الممتك في أصول المنشأة، سهلة البيع والشراء، ولا تشكل إلزاماً مالياً يتوجب عليها تخصيص أقساط إطفاء كما هو الحال بالنسبة للسندات، ولا يوجد لها تاريخ إستحقاق، لا تلزم بتوزيع أرباح سنوية على المساهمين إذا كانت هناك حاجة لإحتجازها، وتستطيع ان تحصل على علاوة إصدار"⁽³⁾.

ج. القيم المختلفة للأسهم العادية:

يتخذ السهم العادي عدة قيم وفقاً لطبيعة ومفهوم كل قيمة وتتغير القيم بتغير ظروف المنشأة والأحوال الإقتصادية الأخرى في السوق ويمكن تقسيم الأسهم حسب الأنواع التالية:

- **القيمة الإسمية للسهم:** "هي القيمة المكتوبة على الصك وتتخذ هذه القيمة كأساس لتحديد إجمالي راس مال شركة المساهمة عن طريق إيجاد حاصل ضرب عدد الأسهم المصدرة من كل نوع في القيمة الإسمية للسهم وغالباً ما تتدخل الدولة في تحديد حد أعلى وحد أدنى لتلك القيمة"⁽⁴⁾.

- **سعر أو قيمة إصدار السهم:** "هي القيمة أو السعر الذي يصدر به السهم للإكتتاب، وقد يتساوى سعر الإصدار مع القيمة الإسمية للسهم؛ ولكن قد تصدر الأسهم بقيمة إصدار تزيد على القيمة الإسمية لها، وفي هذه الحالة يطلق على هذه الزيادة علاوة إصدار وغالباً ما يقتصر إصدار الأسهم بعلاوة إصدار على حالات زيادة

(1) د. عاطف محمد عبيد، مصادر تمويل المشروعات، (القاهرة: دار النهضة العربية للنشر، 1989م)، ص 86.

(2) د. علي عباس، الإدارة المالية، (عمان: إثراء للنشر والتوزيع، 2008م)، ص 276.

(3) د. طارق الحاج، مبادئ التمويل، (عمان: دار صفاء للنشر والتوزيع، 2010م)، ص 143.

(4) د. محمد سمير الصبان ود. عبد الله هلال، مرجع سابق، ص 53.

رأس مال شركات المساهمة القائمة، تعويضاً للمساهمين القدامى. ولكن لايجوز إصدار أسهم بقيمة إصدار تقل عن القيمة الإسمية لها"⁽¹⁾.

- **القيمة الدفترية:** "هي القيمة التي يستحقها السهم العادي حسب قيمته في السجلات المحاسبية للشركة ومعنى ذلك أنه إذا كان هنالك نوع واحد من الأسهم فإن القيمة الدفترية لهذه الأسهم تساوي إجمالي حقوق الملكية أي مجموع رأس المال المدفوع والأرباح المحتجزة والإحتياطيات الأخرى، وتتغير القيمة الدفترية بحسب الظروف الداخلية التي تمر بها فكلما زادت الأرباح زادت القيمة الدفترية للأسهم وتبعاً لذلك تقل كلما قلت الأرباح وزادت المديونية، وللقيمة الدفترية للسهم فوائد عديدة إذ أنها تساعد المدير المالي في إتخاذ القرار واعطائه فكرة واضحة عن القيم الحقيقية"⁽²⁾.

-**القيمة السوقية للسهم:** "هي القيمة التي يتم التعامل بها في السوق المالي، وتتغير هذه القيمة بفعل عوامل السوق، وقد تكون القيمة السوقية للسهم أعلى من القيمة الإسمية له في حال كون الشركة تحقق أرباحاً ومديونيتها منخفضة، وقد تكون أقل من القيمة الإسمية أو معادلة لها وذلك تبعاً للتغير في الظروف العامة للنشاط، وتحدد هذه القيمة وفقاً للمعلومات المتعلقة بالشركة مثل المركز المالي، أداء الشركة، الظروف الاقتصادية والسياسية وكذلك تتأثر القيمة بالعرض والطلب على الأسهم"⁽³⁾.

(1) د. منير إبراهيم هندي، الفكر الحديث لهيكل تمويل الشركات ، (الأسكندرية : منشأة المعارف، 2003م) ص 39.

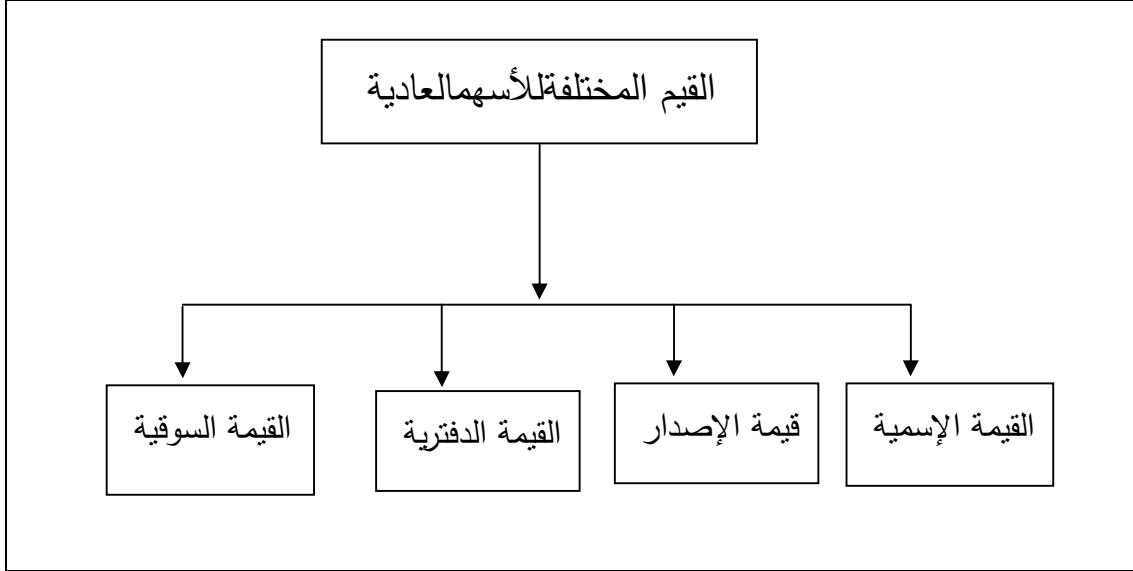
(2) صلاح السيد جودة، بورصة الأوراق المالية، (الأسكندرية: مكتبة الإشعاع، 2000م)، ص 158.

(3) سمية بلجبلية، أثر التضخم على عوائد الأسهم، (الجزائر: دراسة ماجستير في علوم التسيير، غير منشورة ، جامعة منتوري قسنطينة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، 2010م) ص 11.

شكل رقم (1/2/1) يوضح القيم المختلفة للأسهم:

شكل رقم (1/2/1)

القيم المختلفة للأسهم العادية



المصدر: إعداد الباحث، 2018 م

وفي الشكل رقم (1/2/1) قسم الباحث القيم المختلفة للأسهم العادية إلى (القيمة الإسمية، قيمة الإصدار، القيمة الدفترية، السوقية)

د. الأسهم تبعاً لنوع الحصة المدفوعة :

تقسم أنواع الأسهم تبعاً لنوع الحصة المدفوعة إلى⁽¹⁾:

- **السهم النقدي**: هو الحصة التي يكتب بها المساهم بشرط أن يدفع قيمتها نقداً .
- **السهم العيني**: هو الحصة التي يكتب بها المساهم ويدفع ثمنها عينياً، عقاراً أو منقولاً تقبله الشركة.
- **حصص التأسيس**: عبارة عن أسهم تعطى لمن أدى عملاً للشركة مثل القيام بوضع قانون لها أو عمل تصميم هندسي، ولا تعطي هذه الأسهم صاحبها الحق في التصويت.

هـ. **الأسهم تبعاً لقيود التداول**:

تقسم الأسهم تبعاً لقيود التداول إلى:

- **أسهم إسمية**: هي الاسهم التي تقترن بإسم مالكيها ، ويذكر هذا الإسم صراحة على الصك الممثل للسهم، ويستخرج من دفاتر الشركة ويدون به البيانات الخاصة بالمساهم وبيان المدفوع من قيمة السهم وعملية التنازل

(1) رسمية قرياقص، أسواق المال، (الاسكندرية: الدار الجامعية، 2003م)، ص148.

التي تمت وتاريخ حدوثها، ولا يجوز تداول هذه الأسهم الا بشروط معينة يحددها النظام الأساسي للشركة، والتأشير بما يفيد التنازل وتحديد إسم المشتري أو المساهم الجديد⁽¹⁾.

-**اسهم لحاملها:** وهي الاسهم التي لا يذكر فيها اسم مالکها ويذكر فيها كلمة لحامله، مما يسهل الكثير عند تداولها، حيث تنتقل ملكية بانتقال حيازته، وعلى ذلك فحيازته دليل ملكيته ويحصل تداوله بالتسليم من يد إلى أخرى⁽²⁾.

-**السهم الإذني أو للأمر:** يصدر بإسم صاحب الحق لأول مرة ويذكر فيه أسم صاحب الحق مسبقاً بعبارة لإذن أو لأمر فلان، ويتم تداوله بالتظهير دون الرجوع للشركة ويشترط في هذا النوع من الأسهم أن تكون قيمتها الاسمية قد دفعت بالكامل⁽³⁾.

و. الأسهم تبعاً للحقوق التي يتمتع بها مالکها:

تقسم الأسهم تبعاً للحقوق التي يتمتع بها مالکها إلى:

-**السهم العادي:** يمثل حصة متساوية في رأس مال الشركة وليس لحامل هذا السهم أي امتياز في الأرباح أو في استرداد قيمتها عند التصفية ويوزع عليها ما تبقى من أرباح بعد دفع نصيب الأسهم الممتازة⁽⁴⁾.

-**السهم الممتاز:** هو السهم الذي يختص دون غيره من الأسهم ببعض المزايا مثل منح صاحبه الأولوية في الأرباح ومنح حامله الأولوية في الحصول على قيمته عند التصفية حيث تستوفي قيمة الأسهم الممتازة قبل قيمة الأسهم العادية⁽⁵⁾.

-**سهم التمتع:** عبارة عن الوثيقة التي يتسلمها المساهم عن استهلاك قيمة سهمه. وليس لحامل هذا السهم الحق في موجودات الشركة عند تصفيتها إلا بعد الوفاء بالأسهم التي لم تستهلك، ويكون ذلك عادة في الشركات ذات الامتياز الحكومي كشركات الكهرباء والماء⁽⁶⁾.

(1) طارق عبد العال حماد، بورصة الأوراق المالية، (الاسكندرية: الدار الجامعية، 2002م)، ص20.

(2) طارق عبد العال حماد، بورصة الأوراق المالية، المرجع السابق، ص22.

(3) ضياء مجيد، البورصات، أسواق رأس المال وأدواتها، الأسهم والسندات، (الاسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة، 2003م)، ص39.

(4) د.سمية كمال محمد حسن، الإدارة المالية، (الخرطوم: المكتبة الوطنية، 2012م) ص156.

(5) حسني علي خربوش وآخرون، الأسواق المالية مفاهيم وتطبيقات، (عمان: دار زهران للنشر والتوزيع، 1998م)، ص56.

(6) ناظم محمد، أحمد زكريا، أساسيات الاستثمار العيني والمالي، (عمان: دار وائل للنشر، 1999م)، ص210.

2. الأرباح المحتجزة:

عرفت الأرباح المحتجزة بأنها "الأرباح التي يحتفظ بها ويعتبر توزيعها أو إحتجازها من المشكلات الرئيسية التي يواجهها المدير المالي، وأهم هذه المشكلات نسبة الأرباح التي يوزعها على المساهمين كل سنة والهدف من إحتجاز الجزء الآخر، فمن الناحية القانونية لايجوز للشركة توزيع الأرباح إذا كانت تواجه حالة من العسر المالي، أو إذا كان توزيع جزء من الأرباح يؤدي إلى عسر مالي لها، وعلى المدير المالي تجنب توزيع الأرباح إذا لم تحقق المنشأة أرباحاً كافية وعليه الإحتفاظ بسيولة نقدية للمحافظة على المركز المالي مع المعرفة التامة بالإحتياجات المالية على المدى الطويل".⁽¹⁾ وبالتالي فهي الأرباح التي حجت عن التوزيع على المساهمين في الشركة⁽²⁾ وهي القسم الرئيسي الثاني من حقوق المساهمين (أموال الملكية) المحتجز عن التوزيع على المساهمين في الشركة⁽³⁾. وعرفت أيضاً بأنها "أحد أهم مصادر التمويل الداخلي للمنشأة الذي تستخدمه في أحيان كثيرة كبديل عن إصدار أسهم عادية جديدة، وهذا النوع من التمويل لايمكن توفيره إلا إذا لم تقم المنشأة بتوزيع المقسوم النقدي على حملة الأسهم العادية، وبالمقابل فإن من مصلحة حملة الأسهم إستلام المقسوم بصورته النقدية إن قرار إحتجاز الأرباح هو ذلك القرار الذي يتم إتخاذه في ضوء كلفة مصادر التمويل الخارجية الأخرى، ومعدل النمو في العائد المتوقع تحقيقه من قبل المنشأة، فمن وجهة نظر حملة الأسهم فإن الأرباح المحتجزة تمثل إستثماراً جديداً في نفس المنشأة، الأمر الذي يجعلهم يطلبوا عائد يكون مساوياً للعائد الذي تحققه الأسهم، أما من وجهة نظر المنشأة، فإن كلفة التمويل عن طريق الأرباح المحتجزة هي مساوية لكلفة الأسهم العادية، على أقل تقدير، أو قد تكون أقل من ذلك، كون أن إحتجاز الأرباح لايرتب على المنشأة أية كلف إصدار وتسويق، التي قد تتحملها في حالة إصدارها لأسهم جديدة، كما أن حامل السهم قد يقبل بعائد عن الأرباح المحتجزة يقل عن عائد الأسهم العادية في حالة وجود ضرائب مرتفعة على مدخولاته الشخصية، أو وجود كلف عند إعادة إستثماره للأرباح في حالة توزيعها عليه"⁽⁴⁾.

⁽¹⁾ مالك حسين الحافظ، أثر كلفة التمويل على التشكيلة التمويلية، (الاسكندرية: مجلة المنصورون، العدد الثاني عشر، 2009م) ص 83.

⁽²⁾ د. طارق الحاج، مرجع سابق، ص 143.

⁽³⁾ د. زياد سليم رمضان، أساسيات في الإدارة المالية، (عمان: دار صفاء للنشر والتوزيع، 1996م)، ص 156.

⁽⁴⁾ د. عدنان تايه النعيمي ود. أرشد فؤاد التميمي، الإدارة المالية المتقدمة، مرجع سابق، ص 366.

تتمتع الأرباح المحتجزة بخصائص منها⁽¹⁾:

1. لا يؤثر استخدام الأرباح في تمويل الشركة على إدارة الشركة من حيث التصويت والترشيح.
2. لا تحتاج الشركة الى جهد للوصول الى هذا المصدر التمويلي.
3. تستطيع الشركة استخدامه في اي وقت إذا تحقق الربح.
4. غير مكلفه كالاقتراض الخارجي.

إستنتج الباحث أن الأرباح المحتجزة هي في الأصل أرباح المساهمين المعلن عنها، ولكن قامت المنشأة بإحتجازها كلها أو جزءاً منها ويجوز قانوناً إحتجازها، وهي قيمة ما احتجزه المساهمين من إيراداتهم السنوية من خلال السنوات السابقة ليحتفظوا به دون توزيع داخل المنشأة وتهدف الإدارة من إحتجاز الأرباح لإعادة إستثمارها، ويرى المساهمين إن إحتجاز الأرباح يعني زيادة الأرباح في المستقبل.

3. الإحتياطيات:

إن الإحتياطيات هي مبالغ تحتجز من صافي الربح بغرض الحماية من الخسائر المحتملة مستقبلاً وذلك الجزء المجنب من الأرباح الصافية التي حققتها الوحدة الاقتصادية خلال فترة زمنية معينة وعدم توزيعه، وذلك لتدعيم مركزها المالي من مخاطر عدم التأكد والتقديرات الحكيمة، أو لتحقيق مقاصد خاصة مفيدة للمنشأة في المستقبل⁽²⁾. وهي أموال يحتفظ بها تحوطاً وتنقسم الي قسمين⁽³⁾:

أ. **الإحتياطي الإجباري:** يحتفظ به لحماية الدائنين في حالة تعثر الشركة والقانون يلزم بذلك وهي الحد الأدنى من الإحتياطي الذي لابد للشركة من تكوينه، ووقد حدد قانون شركات المساهمة رقم 159 لسنة 1981م النسبة التي يجب تجنيبها كل عام لتكوين هذا الإحتياطي وتبلغ 5% من صافي الأرباح ويجوز للشركة التوقف عن التجنيب متى بلغ رصيد ذلك الإحتياطي نصف رأس المال المدفوع وإذا قل عن ذلك فيجب أن تبدأ الشركة في عملية التجنيب من جديد. ويستخدم الإحتياطي في تغطية خسائر الشركة وفي زيادة رأس المال.

ب. **الإحتياطي الاختياري:** يحتفظ به بقرار من المساهمين ويمكن للشركة أن تستخدم أموال الإحتياطي الاختياري كمصدر تمويلي داخلي.

(1) بشير بكري عجيب، مرجع سابق، ص 135.

(2) د. محمد محمود الكاوي، الإحتياط ضد مخاطر التمويل المصرفي الاسلامي، (المنصورة: دار الفكر والقانون للنشر والتوزيع، 2015م)، ص 39.

(3) د. محمد الفاتح محمود بشير المغربي، مرجع سابق، ص 38.

4.المخصصات:

هيمبالغ تحتجز أوتخصم من الإيرادات، لمواجهة انخفاض متوقع في قيمة أحد الموجودات فهي عبارة عن خسائر وأعباء لم يتم حصر قيمتها فعلاً، وهي تختلف عن المصروفات الدورية التي يتم تحديدها على وجه الدقة، ويتم تحميلها كاملة أو جزء منها على إيرادات الفترة، وحسب نصيبها منها⁽¹⁾. وتمثل هذه المخصصات مصدراً من مصادر التمويل الداخلي لرأس المال العامل وذلك خلال الفترة من تكوين المخصص حتى الفترة التي يستخدم فيها في الغرض الذي أنشئ من أجله، ويمكن أن تستثمر تلك المخصصات في الاستثمارات متوسطة وطويلة الأجل وترتبط هذه المخصصات بتقويم الأصول في قائمة المركز المالي⁽²⁾، وتتمثل المخصصات في الآتي⁽³⁾:

أ.المخصصات المتعلقة بالأصول:

-مخصصات استهلاك الأصول.

-مخصص مقابلة النقص في قيمة الاصول الذي يتضمن مخصص هبوط أسعار الأوراق المالية.

- مخصص الديون المشكوك في تحصيلها.

ب.المخصصات المتعلقة بالالتزامات:

-مخصص لمقابلة الالتزامات المؤكدة مثل مخصص الضرائب.

- مخصص لمقابلة الالتزامات المحتملة مثل مخصص مكافآت ترك الخدمة.

ويستطيع الباحث أن يفرق بين الاحتياطي والمخصص في النقاط الآتية:

1.إن مصدر الاحتياطي هو الأرباح، بينما مصدر المخصص هو الايراد.

2.الاحتياطي عبارة عن مبالغ محددة تقطع لأغراض محددة، أما المخصص فيتم استقطاعه لمواجهة التزامات

معلومة الحدوث مجهولة المقدار .

3 يعتبر الاحتياطي توزيعاً للربح، أما المخصص يعتبر تكلفة أو عبئاً تحملياً للايراد.

⁽¹⁾خميس محمد محمد، مخصص مواجهة مخاطر الاستثمار في البنوك الإسلامية، (دبي: مجلة الاقتصاد الاسلامي، بنك دبي الاسلامي، العدد الثامن والسبعون، 9 يناير 1989م)، ص 285.

⁽²⁾محمد سعيد أنور سلطان، إدارة البنوك ، (الاسكندرية: دار الجامعة الجديدة، 2005م)، ص 197.

⁽³⁾<https://www.almohasb1.com/2010/02/provisions-reserves.html> 7/8/2015.

استخلص الباحث مما سبق أن المخصص يعتبر تكلفة من تكاليف الإيرادات أوعبناً على الإيرادات مقابل النقص الفعلي في قيم الأصول أو مقابلة الائتزامات المؤكدة أو المحتملة الحدوث، أما الاحتياطي فيمثل كل مبلغ يحتجز من أرباح المنشأة القابلة للتوزيع لتحقيق أهداف معينة، ويعتبر الاحتياطي توزيعاً للريح، وبالتالي يتوقف تكوينه على شرط تحقيق المنشأة لأرباح، وتظهر المخصصات في قائمة المركز المالي أما في جانب الخصوم أو مطروحة من الأصول المتعلقة بها في جانباالأصول، أما الاحتياطيات فتظهر دائما في جانب الخصوم.

5. الأسهم الممتازة:

أ. تعريف الأسهم الممتازة:

تم تعريف الأسهم الممتازة بأنها أوراق مالية تتعهد الشركة المصدرة لها بأن تدفع للمستثمر فيها أو لحاملها توزيعات بمعدل محدد مقدماً و يترتب لأصحابها ميزة خاصة تتحدد مقدماً عند إصدارها، تتمثل هذه الميزة في أولوية أصحابها في الحصول على نسبة من أرباح الشركة محددة مقدماً ومضمونة مسبقاً وذلك قبل حصول حملة الأسهم الأخرى على أي أرباح وأولوية إسترداد قيمة الأسهم عند التصفية⁽¹⁾، وتمثل مستند ملكية له قيمة إسمية وقيمة دفترية وقيمة سوقية⁽²⁾. ويوجد لها مزايا عند التصويت في الجمعية العامة للمساهمين أو الحق في التمثيل بنسبة معينة في مجلس الإدارة، تنقسم الأسهم الممتازة الى أسهم مجمعة الأرباح و أسهم غير مجمعة الأرباح وأسهم متقاسمة الأرباح وأسهم قابلة للتحويل⁽³⁾، وعرفت أيضاً بأنها "هجين تشبه السندات في بعض الجوانب والأسهم العادية من جوانب أخرى، ومثلها مثل السندات لها قيمة إصدار، كما أن أرباحها تشبه أيضاً دفعات الفائدة من حيث أنها ثابتة ويتعين دفعها قبل أن يحصل حملة الأسهم العادية على أرباحهم وكذلك الحال عند التصفية، ولكن إذا لم تحقق الشركة أرباحاً لن تكون ملزمة بدفع عائد ثابت لحملة الأسهم الممتازة، لا يحق لحملة الأسهم الممتازة التصويت في مجلس الإدارة"⁽⁴⁾ وكذلك وصفت بأنها "تجمع بين خصائص الأسهم العادية والدين، ولأن هذه الأسهم لا تستحق فإنها شبيهة بالأسهم العادية، وكذلك فإنها تشبه

(1) Jay S. Rich and Others, **Cornerstones of Financial and Managerial Accounting**, (U.S.A: South-Western Cengage Learning, 2010), P508.

(2) د. طارق عبد العال حماد، التقارير المالية أسس الإعداد والعرض والتحليل، (القاهرة: الدار الجامعية، 2000م)، ص 326.

(3) د. محمد سمير الصبان ود. عبد الله هلال، مرجع سابق، ص 49-50.

(4) د. عبد الغفار حنفي، البورصات، (الأسكندرية: المكتب العربي الحديث، 1995م)، ص 41.

السندات لكونها توزع معدل ربح ثابتولها أولوية بعد الديون في الحصول على أرباح الشركة وعلى القيمة التصفوية للشركة في حال إفلاسها"⁽¹⁾.

ب.أنواع الأسهم الممتازة:

يمكن تقسيم الأسهم الممتازة اعتمادا على عدة معايير الى الأنواع الآتية:

-أسهم مجموعة الأرباحوأسهم غير مجموعة الأرباح:إن لحملة الأسهم الممتازة مجموعة الأرباح حق المطالبة بالأرباح المتأخرة، والتي لم تستلم في السنوات السابقة، إما لوجود خسائر أو عدم كفاية أرباح الفترة لسداد النسبة المتفق عليها من الأرباح، وتعني الأسهم غير مجموعة الأرباح أنه اذا لم يتم توزيع كويونات للأسهم (أرباح) في سنة معينة لعدم تحقيق الشركة لأرباح يسقط حق حملة الأسهم الممتازة في المطالبة بهذه الأرباح في الفترات التالية عندما تحقق الشركة أرباح⁽²⁾.

- أسهم ممتازة قابلة للتحويل وغير قابلة للتحويل:تكون الأسهم الممتازة قابلة للتحويل الى أوراق مالية أخرى كالأسهم العادية مثلاً، وتكون طريقة وأساس التحويل موضح في نشرة الإصدار، وهي الأسهم التي تعطي لحاملها الحق في إستبدالها بأنواع أخرى من الأسهم التي تصدرها الشركة وعادة ما تكون أسهم عادية وقد يرتبط حق التحويل بفترة زمنية محددة أو تكون غير محددة المدة، وتكون الأسهم غير قابلة للتحويل عندما لا يتم النص على هذا الشرط عند إصدارها، وبذلك تبقى الأسهم الممتازة غير قابلة للتحويل⁽³⁾.

-أسهم الممتازة متقاسمة الأرباح وغير متقاسمة الأرباح:

وهي الأسهم التي تتضمن حصول حملة الأسهم الممتازة على النسبة المحددة للأرباح وبعد ذلك يحق لهم مشاركة حملة الأسهم العادية في اي ارباح توزع بعد ذلك، وفي المقابل اصحاب الاسهم الممتازة غير المشاركة في الأرباح لا يحصلون إلا على توزيعاتهم السنوية الثابتة بغض النظر عن الأرباح التي تحققها الشركة⁽⁴⁾.

- أسهم ممتازة قابلة للاستدعاء وغير قابلة للاستدعاء:

يعني أن تكون الأسهم الممتازة قابلة للاستدعاء أن تقوم الشركة المصدرة لها بوضع جدول زمني يوضح تواريخ استحقاقها بدقة في نشرة الإصدار، وتكون بذلك هذه الأسهم شبيهة بالقرض، وعند حلول تاريخ استحقاقها تقوم الشركة باستدعائها أو شرائها من حملتها بقيمة تفوق قيمتها الاسمية ويسمى الفرق بين قيمة الاستدعاء والقيمة

(1) د. محمد أيمن عزت الميداني، مرجع سابق، ص 594.

(2) محمد نوري الشمري، طاهر البياتي، اساسيات الاستثمار العيني والمالي ، (الاردن: دار وائل للنشر، 1999م)، ص 208.

(3) طاهر حيدر حردان، مبادئ الاستثمار، (الاردن: دار المستقبل للنشر، 1997م)، ص 110.

(4) د. محمود صبح، الإدارة المالية طويلة الأجل، (القاهرة: البيان للطباعة والنشر ، 2000م)، ص 83.

الاسمية بعلاوة الاستدعاء، كما تقوم بدفع الأرباح المستحقة عن السنوات التي لم تقرر فيها إجراء توزيعات هذه الأسهم عادة ماتكون مجمعة الأرباح⁽¹⁾.

ج. خصائص الأسهم الممتازة:

من بين الخصائص التي تتميز بها هذه الأسهم عن غيرها من مصادر التمويل طويل الأجل الأخرى الأسبقية في الحصول على حصتها من الأرباح قبل الأسهم العادية، يحدد العائد بنسبة معينة ثابتة من قيمة الأداء ومن الأرباح المحققة، إمكانية جميع أرباحها وتراكمها على عكس الأسهم العادية، حق تحويلها لأسهم عادية، وأنها ذات قيمة إسمية ثابتة في حالة تصفية المنشأة على خلاف الأسهم العادية التي تكون قيمتها غير محددة⁽²⁾.

د. مزايا استخدام الأسهم الممتازة: Advantages of using Preferred Shares:

تتميز الأسهم الممتازة كمصدر من مصادر التمويل بالمزايا التالية⁽³⁾:

- على عكس السندات، لا تلتزم الشركة بدفع فوائد ثابتة للأسهم الممتازة.
- تستطيع الشركة التي ترغب في التوسع نتيجة ارتفاع قدرتها الإيرادية أن تحصل على مكاسب أكثر ارتفاعاً للمالك الرئيسيين من خلال بيع أسهم ممتازة بعائد محدود بدلاً من بيع الأسهم العادية.
- يستطيع المدير المالي عن طريق بيع أسهم ممتازة أن يتجنب شرط المساهمة المتساوية في المكاسب والذي يتطلبه بيع أسهم عادية إضافية.

- تسمح الأسهم الممتازة للشركة تجنب المشاركة في الرقابة على الشركة من خلال المساهمة في التصويت.

- على عكس السندات، فإن الأسهم الممتازة تمكن الشركة من الحفاظ على أصولها القابلة للرهن.

- الأسهم الممتازة ليس لها تاريخ استحقاق، ولا تخصص أموال لإستردادها، وهي أكثر مرونة من السندات.

هـ. عيوب الاسهم الممتازة: Disadvantages of Preferred Shares:

تتمثل عيوب الاسهم الممتازة فيما يلي⁽⁴⁾:

- تباع الاسهم الممتازة على اساس عائد أعلى من السندات.

(1) طاهر حيدر حردان، مرجع سابق، ص 110.

(2) د. عدنان تايه النعيمي ود. أرشد فؤاد التميمي، الإدارة المالية المتقدمة، مرجع سابق، ص 362.

(3) د. محمد عوض عبد الجواد، علي إبراهيم الشديفات، الاستثمار في البورصة أسهم - سندات - أوراق مالية، (عمان: دار حامد للنشر والتوزيع، 2006م)، ص ص 100-101.

(4) مروان عطون، الأسواق النقدية والمالية والبورصات ومشكلاتها في عالم النقد والمال، (الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2003م) ص 23.

- ان العوائد على الاسهم الممتازة لاتخضم كمصروف ضريبي، ممايجعل تكلفتها مرتفعة بالمقارنة مع السندات.

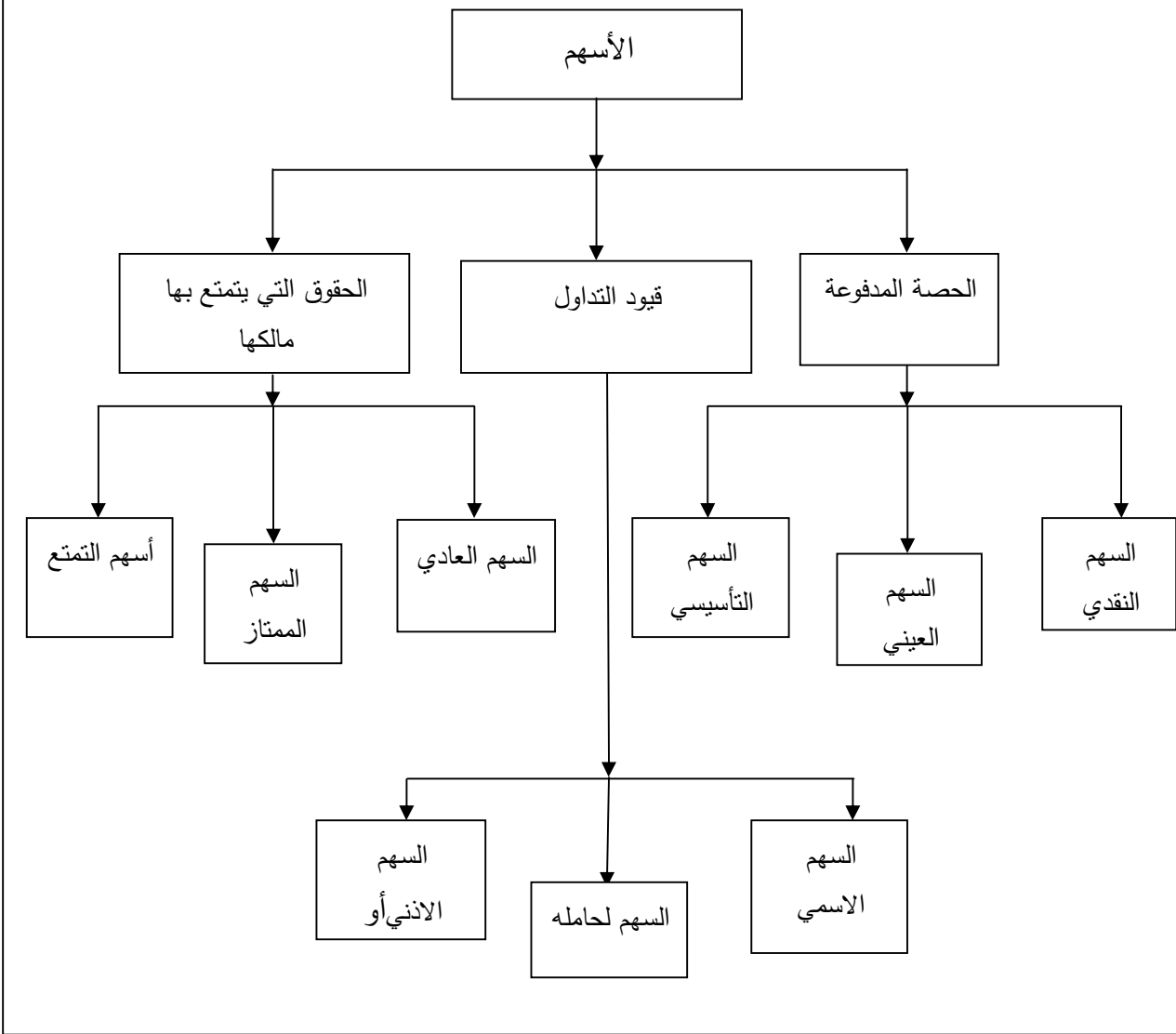
- يتعرض حملة الأسهم الممتازة لمخاطر أكبر من تلك التي يتعرض لها المقرضين.

يرى الباحث أن الأسهم الممتازة هي الأسهم التي تخول لحاملها المطالبة بالأرباح دون تحمل أي خسارة حال تعرض المنشأة لخسائر، ويطلق على هذا النوع من الأسهم مصطلح أسهم التمتع، ويسمى حاملها مساهم ممتاز، وسميت بالممتازة لأنها تمكن حاملها من الحصول على عدد من الامتيازات، وهي هجين تجمع بين خصائص الأسهم العادية؛ لكونها لاتستحق توزيع معدل ربح ثابت، وخصائص الدين والسندات؛ لمأصحابها من أولوية في الحصول على الأرباح قبل حملة الأسهم العادية. إن المدفوعات لحملة الأسهم الممتازة تعتبر محددة في كميتها إذا لم تحقق المنشأة عوائد كافية، فلن يحصل حاملوا الأسهم الممتازة على أرباح من استثماراتهم. توفر الأسهم الممتازة لحاملها دخلاً معقولاً بشكل ثابت ولحاملها الأولوية وعليه تحمل نسبة جوهرية في مخاطر الملاك وأن تذبذبات أسعار الأسهم الممتازة أكبر بكثير من عوائد الأسهم الممتازة، وترتب هذه الأسهم على المنشأة التي تصدرها دفع مقسوم أرباح محددة مسبقة على شكل نسبة مئوية من القيمة الاسمية للسهم أو مبلغ ثابت في كل سنة.

شكل رقم (2/2/1) يوضح تقسيم الأسهم تبعاً لأنواعها المختلفة:

شكل رقم (2/2/1)

أنواع الأسهم المختلفة



المصدر: إعداد الباحث، 2018 م

وفي الشكل رقم (2/2/1) يقسم الباحث الأسهم الى عدة أنواع مختلفة وهي:

1. تبعاً لنوع الحصة المدفوعة وتشمل:

أ. السهم النقدي

ب. السهم العيني

ج. السهم التأسيسي

2. تبعاً لقيود التداول وتشمل:

أ. السهم لحامله

ب. السهم الاسمي

ج. السهم الإذني أو للآمر

3. تبعاً لنوع الحقوق التي يتمتع بها مالکها وتشمل:

أ. السهم العادي

ب. السهم الممتاز

ج. أسهم التمتع

و. مزايا التمويل بحقوق الملكية: Advantages of equity financing:

يتميز التمويل بحقوق الملكية بالمزايا التالية⁽¹⁾:

- تقوية المركز المالي للمشروع.
- يوفر الفوائد التي يمكن ان يدفعها في حالة الاقتراض.
- يتيح للمشروع فرصة المخاطرة بثقة.
- يعطي انطباع قوي بان المشروع قادر على تغطية احتياجاته المالية ذاتياً وليس في حاجة إلى الاخرين.
- يزيد من موقفه التفاوضي مع الموردين على أساس انه قادر على تغطية التزاماته المالية بصفة مستمرة.
- يعمل على تقوية موقفه اذا ما اراد الاقتراض في وقت لاحق.

ز. عيوب التمويل بحقوق الملكية: The disadvantages of financing property rights:

من عيوب التمويل بحقوق الملكية⁽²⁾:

- يؤدي الاعتماد على التمويل الداخلي الى إبطاء التوسع مما يؤدي الى عدم الاستفادة من الفوص الاستثمارية المتاحة.
- قد لا تهتم الإدارة بدراسة مجالات استخدام الأموال الذاتية في نشاط المنشأة كإهتمامها بمصادر التمويل الخارجية مما يؤدي الى اضعاف العائد المتحصل.

(1) د. عبد الفتاح دياب حسين، إدارة التمويل في مشروعات الأعمال، (القاهرة: الناشر المجموعة الاستشارية العربية، 1996م)، ص ص 251 - 253.

(2) د. منير شاکر محمد وآخرون، مرجع سابق، ص 291.

مما سبق يستخلص الباحث أن التمويل بأموال الملكية هو التمويل الذاتي ويعني مقدرة المنشأة على تغطية احتياجاتها المالية اللازمة من مواردها الذاتية، ويشمل التمويل الذاتي الفائض النقدي المتولد من العمليات الجارية وكذلك ثمن بيع الأصول، وتشتمل مصادر التمويل الذاتي على:

1. مخصصات الاهلاك.

2. الاحتياطات.

3. الأرباح المحتجزة.

واستنتج الباحث ان من مزايا التمويل الذاتي إنه:

1. يعطي المنشأة حرية الحركة.

2. يخفض الفوائد الواجبة الدفع.

3. كما تدعم الأرباح المحتجزة مقدرة الوحدة الاقتراضية.

ومن عيوب التمويل الذاتي أنه يؤدي الى:

1. إبطاء التوسع وعدم الاستفادة من الفرص الاستثمارية المتاحة.

2. إضعاف العائد المتحصل.

ثانياً حقوق الغير الأنواع والخصائص:

إضافة إلى إمكانية توفير المنشأة لما تحتاجه من أموال عن طريق المصادر الداخلية، فإن بإمكانها توفير الأموال كذلك من المصادر الخارجية أي مصادر التمويل المقترض، منها ما هو قصير الأجل ومنها ما هو طويل الأجل ويمكن تصنيف مصادر التمويل اللازمة لتغطية الإحتياجات التمويلية للأفراد والمنشآت إلى مصدرين أساسيين هما⁽¹⁾:

1. سوق المال، ويغطي الإحتياجات التمويلية متوسطة وطويلة الأجل، وذلك عن طريق إصدار الأوراق المالية المختلفة كالسندات والأذون وعقود القروض. وتزاول العمل في هذا السوق أساساً البنوك المتخصصة وبنوك الأعمال والإستثمار، ومنشآت التأمين والإدخار.

2. سوق النقد، ويغطي الإحتياجات التمويلية قصيرة الأجل، عن طريق تقديم التسهيلات الإئتمانية بمختلف أنواعها، وتزاول العمل في هذا السوق أساساً البنوك التجارية.

⁽¹⁾ د. أحمد صلاح عطية، محاسبة الإستثمار والتمويل في البنوك التجارية، (الزقازيق: الدار الجامعية للنشر، 2002م - 2003م)، ص 160.

يتناول الباحث حقوق الغير أو مصادر التمويل الخارجي في الهيكل المالي من خلال:

1. القروض loans

القرض عبارة عن اتفاق بين المقرض والمقترض، يتم بموجبه حصول المقترض على مبلغ من المال ويلتزم بإعادته للمقرض في موعد أو مواعيد معينة، تحدد شروط الاتفاق. والقرض بهذه الصفة يعد مصدراً مهماً من مصادر التمويل الخارجي⁽¹⁾ ويمكن تقسيم التمويل الخارجي إلى:

أ. **تمويل عيني:** وهو الحصول على البضاعة بجميع أشكالها مقابل ضمان للدائن (شيكات أو كمبيالات) والتي تسدد خلال فترة متفق عليها هذا النوع من التمويل متعارف عليه بين الموردين أو التجار⁽²⁾.

ب. **التمويل النقدي:** ويعني الحصول على أموال سائلة وينقسم إلى:

- القروض المصرفية قصيرة الأجل: Short-Term Bank Loans:

هي القروض قصيرة الأجل التي تحصل عليها المنشأة من المصارف، وعادة ما تضع المصارف شروطاً لمنح هذا التمويل، ويتميز الائتمان المصرفي بأنه أقل تكلفة من الائتمان التجاري في الحالات التي تفشل فيها المنشأة من الاستعادة من الخصم، كما يعتبر مصدر لتمويل الأصول الدائمة للمنشآت التي تعاني من صعوبات في تمويل هذه الأصول من مصادر التمويل طويل الأجل⁽³⁾ وعرفت مصادر هيكل التمويل قصير الأجل بأنها العمليات التي يترتب عليها نشأة قرض أو دين، يترتب عليها التزامات مالية واجبة الدفع خلال فترة زمنية بحد أقصى سنة مالية. وهي القروض التي تقل مدتها عن سنة واحدة، وتلتزم الجهة المدينة بسداد الدين والفوائد في فترة أقل من سنة مالية واحدة، وتشمل القروض التي تمنح لتمويل رأس المال العامل عادة، ولا تستخدم في شراء الأصول الثابتة أو لتطوير الأصول الموجودة⁽⁴⁾، ويكون التمويل قصير الأجل في أشكال مختلفة أهمها الائتمان التجاري المقدم من الموردين، المتأخرات، القروض المصرفية، وأدوات سوق النقد⁽⁵⁾.

ويمكن تصنيف مصادر التمويل قصير الأجل إلى:

(1) محمد السيد سرايا، عبد الله عبد العظيم هلال، مرجع سابق، ص 193.

(2) <https://giem.kantakji.com/index 2015/12/1>.

(3) د. محمد عثمان إسماعيل حميد، أساسيات التمويل الإداري وأخذ قرارات الاستثمار، (القاهرة: دار النهضة العربية، 1983م) ص 535.

(4) د. يحيى يوسف محمد عثمان، ملخص في الإدارة المالية، (الخرطوم: دار جامعة أفريقيا العالمية للطباعة، 2003م)، ص 307.

(5) د. عبد المعطي رضا أرشيد، د. محفوظ أحمد جودة، إدارة الائتمان، (عمان: دار وائل للنشر، 1999م)، ص 102.

- الائتمان التجاري: Commercial Credit

يقصد بالائتمان التجاري قيام المنشأة بشراء حاجاتها المختلفة من مواد أولية وغيرها من التجهيزات بالدين بغرض بيعها أو تصنيعها ثم بيعها، ويتمثل الائتمان التجاري في أوراق الدفع أو الحسابات الدائنة التي تنشأ نتيجة لشراء البضائع دون أن يدفع ثمنها نقداً على أن يتفق على سداد قيمتها بعد فترة محددة، ويزداد الاعتماد على الائتمان التجاري لتمويل شراء البضائع بسبب المزايا المتعددة التي يحصل عليها المشروع بالشراء الآجل⁽¹⁾ومن هذه المزايا⁽²⁾:

-عدم ترتيب أي أعباء إضافية على المشتري نتيجة الشراء الآجل.

-السهولة النسبية في الحصول على التمويل المطلوب.

-قلة القيود أو عدمها، بشكل عام إن شروط الائتمان التجاري هي أبسط من تلك الشروط التي تطلبها مصادر الأموال الأخرى التي تحتاج الى تفاوض مع الجهات المانحة،التي تفرض قيود صارمة على المؤسسة فتحد من حريتها.

- التمويل طويل الأجل: Long-Term Bank Loans

يتم الحصول عليه عن طريق القروض طويلة الأجل و هي تعهدات تستحق بعد أكثر من سنة تالية لتاريخ الميزانية⁽³⁾وتزيد آجلها عن سنة وقد تصل إلى عشرة أو عشرين سنة، حيث تمنح لتمويل الأنشطة والعمليات ذات الطبيعة الرأسمالية، لذلك تختلف القروض عن الأسهم في أن المقرض عادة ما يحصل على فائدة ثابتة حسب النظام الاقتصادي الرأسمالي، وهي محرمة في الإسلام وفي بعض الديانات الأخرى.ويختلف القرض أيضاً عن مصادر التمويل الأخرى في أن لأصحاب القروض الأولوية في الحصول على فوائد قروضهم قبل حقوق أصحاب الأسهم في الأرباح، بل لأصحاب القروض الحق في الحصول على الفوائد حتى إذا لم تحقق المنشأة أرباحاً⁽⁴⁾.

(1) طارق الحاج، مرجع سابق، ص ص76.

(2) عاطف محمد عبيد، مصادر تمويل المشروعات، (القاهرة: دار النهضة العربية، 1989م)، ص ص86،85.

(3) د.عبد الوهاب نصر علي، القياس والإفصاح المحاسبي وفقاً لمعايير المحاسبة العربية والدولية، ج2، (الإسكندرية: الدار الجامعية، 2007م)، ص 242.

(4) الجبلي محمد الحسن بابكر، تقويم كفاءة رأس المال العامل وأثره على قرارات الاستثمار والتمويل بالمصارف التجارية، (الخرطوم: دراسة دكتوراه، في المحاسبة والتمويل غير منشورة جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، كلية الدراسات العليا، 2014م)، ص63.

يتميز التمويل بالاقتراض طويل الأجل ببعض المزايا التالية التي تشجع المنشآت على استخدامه، وهي⁽¹⁾:

1. أن تكلفة الاقتراض المتمثلة في معدل الفائدة لا تتغير بتغير مستوى الأرباح.
2. تعتبر تكلفة التعاقد على القروض وتكلفة إصدار السندات منخفضة بالمقارنة مع تكلفة إصدار الأسهم.
3. إذا ما تم الاقتراض عن طريق السندات فإنه يمكن للمنشأة أن تشتري حق الاستدعاء، وهو شرط يحقق لها قدر من المرونة في حالة انخفاض أسعار الفائدة في السوق مما يمكن المنشأة استدعاء السندات القديمة ذات الفائدة المرتفعة.

يستخلص للباحث أن القرض مصدراً مهماً من مصادر التمويل الخارجي، وله موعد محدد وفق شروط الاتفاق، ويعتبر التمويل بالاقتراض أقل تكلفة من التمويل بالأسهم وذلك بسبب الوفورات الضريبية التي تتولد عنه، وأن تكلفته لا تتغير بتغير مستوى الأرباح، يتعرض المقترض لمخاطر أقل نسبياً من تلك التي يتعرض لها حملة الأسهم العادية والممتازة. ليس للمقرضين الحق في التصويت في الجمعية العمومية، و لهم فائدة ثابتة في النظام الإقتصادي الرأسمالي، ولهم الأولوية في الحصول على فوائد قروضهم حتى إذا لم تحقق المنشأة أرباحاً، وقد يؤدي سداد الفوائد وأصل القرض إلى تعريض المنشأة للإفلاس، وارتفاع درجة المخاطر المالية.

مما سبق يستخلص الباحث الآتي :

1. إن القرض:

أ. مصدراً مهماً من مصادر التمويل الخارجي.

ب. له موعد محدد وفق شروط الاتفاق.

ج. أقل تكلفة من التمويل بالأسهم بسبب الوفورات الضريبية.

د. تكلفته لا تتغير بتغير مستوى الأرباح وذلك في حالة الأنظمة التقليدية.

2. إن المقرضين:

أ. ليس لهم الحق في التصويت في الجمعية العمومية.

ب. لهم فائدة ثابتة في النظام الإقتصادي الرأسمالي حتى إذا لم تتحقق الأرباح.

ج. لهم الأولوية في الحصول على فوائد قروضهم .

د. قد يؤدي سداد الفوائد وأصل القرض لهم الى تعريض المنشأة للإفلاس وارتفاع درجة المخاطرة المالية.

(1) دمنير إبراهيم هندي، الإدارة المالية مدخل تحليلي معاصر، (الإسكندرية: المكتب العربي الحديث، 1999م)، ص556.

2.السندات: Bonds

أ. تعريف السندات: Definition of Bonds

السندات هي أداة تمويل طويلة الأجل يتعهد مصدرها بان يدفع لحاملها مقدار محدد من الفوائد لفترة زمنية محددة وان ترد قيمتها في تاريخ استحقاقها.⁽¹⁾ وعرفت بأنها " أداة دين تتضمن القيمة الاسمية للإستحقاق، موقع السند والمستفيد منه ويمكن أن تحدد معدل الفائدة لتضاف إلى الأصل أو أن تتضمن في القيمة الأساسية للسند، والسندات المباشرة هي سندات موقعة من المدين مباشرة الى المصرف. اما السندات التجارية هي سندات موقعة أو مظهرة لصالح العميل ومظهرة من قبله لأمر المصرف، ويحق له من أجل سداد السند مطالبة كل موقع عليه سواء كان أصيلاً أو مظهراً إلا إذا أشتراط مسبقاً بعدم حقه في مطالبة مظهر السند Without recourse".⁽²⁾ وكذلك عرف السند بأنه " قرضاً طويل الأجل، يحمل سعر فائدة ثابت توافق بموجبه المنشأة التي أصدرته بدفع الفائدة المستحقة عليه لمالك السند في تواريخ محددة بالإضافة إلى التزامها بدفع قيمة السند في تاريخ إستحقاقه، وقد كانت السندات تصدر بإستحقاقات من 10-20 سنة، إلا أنه أصبح مألوفاً الآن إصدار سندات بفترات إستحقاق أقل تتراوح بين 5-10 سنوات؛ فالسندات كمصدر تمويل طويل الأجل يشبه القروض محددة المدة ولكن إصدار السندات يتم الإعلان عنه والدعاية له، ويعرض على الجمهور، ويبيع إلى عدة مستثمرين مختلفين أفراداً وشركات، وتقسم المبالغ التي يراد اقتراضها الى أجزاء متساوية القيمة وتكون هذه الاجزاء بمبالغ منخفضة حتى تلقى اهتمام أكبر عدد من المكتتبين، ولايعتبر حامل السند مالكاً في الشركة، ويحق له إسترداد دينه في حالة تعرضه للإفلاس أو التصفية، قبل أن يحصل حملة الأسهم الممتازة والعادية على حقوقهم⁽³⁾، ويعتبر السند صك قابل للتداول، يمثل قرضاً، يعقد بواسطة الاكتتاب وتصدره الشركة أو الحكومة أو فروعها ويعتبر حامل سند الشركة دائناً لها، ولا يعد شريكاً فيها"⁽⁴⁾ وعرفت أيضاً بأنها أوراق مالية ذات قيمة إسمية واحدة قابلة للتداول، تصدرها الشركة المساهمة وتطرحها للإكتتاب العام والخاص وفقاً لأحكام القانون المختص للحصول على قرض تتعهد الشركة بسداد القرض وفوائده وفقاً لشروط الإصدار، وهي وسيلة للإقتراض من الجمهور قرضاً طويل الأجل لتمويل عمليات الشركة"⁽⁵⁾.

(1) د. سعد صادق بحيري، إدارة المشروعات باستخدام الكمبيوتر، (الإسكندرية: الدار الجامعية، 2003-2004)، ص 77.

(2) سمير سليم حمود، التحليل الإئتماني، (لبنان: دار الوحدة للطباعة والنشر، 1993م) ص 256-257.

(3) Bill Rees, **Financial Analysis**, (Y.K.: Prentic Hall, 1990) pp105-107.

(4) أحمد بن محمد الخليل، الأسهم والسندات وأحكامها في الفقه الإسلامي، ط2 (المملكة العربية السعودية: دار ابن الجوزي للنشر والتوزيع، 2005م)، ص 32.

(5) د. يوسف مصطفى سعادة، محاسبة شركات الأموال، (عمان: دار المناهج للنشر والتوزيع، 2002م)، ص 86.

ب. إصدار السندات: Bond issue

هذا يعني أن تقسم الشركة المبالغ التي تريد اقتراضها إلى أجزاء متساوية القيمة وتكون هذه الأجزاء بمبالغ منخفضة حتى تلقى إهتمام أكبر عدد من المكتتبين، وتضمن الشركة المقترضة وصول السندات اليهم عن طريق وسطاء كالبنوك أو شركات البورصة⁽¹⁾.

ج. أنواع السندات: Types of Bonds

يمكن لمنشآت الأعمال أن تصدر عدة أنواع من السندات كأدوات للحصول على الأموال المطلوبة لتمويل إستثماراتها ومن هذه الأنواع مايلي:

-سندات الرهن: Mortgage Bonds

"تسمى كذلك بالسندات المضمونة Secured Bonds هذا النوع من السندات يكون مدعوماً بموجودات ثابتة تقدمها الشركة كضمان لحملة السندات تلتزم بموجبها بدفع القيمة الإسمية بالإضافة للفوائد المستحقة في مواعيد إستحقاقها أو في حالة تعرض الشركة للإفلاس أو التصفية، وتنقسم سندات الرهن الي سندات رهن من الدرجة الأولى وسندات رهن من الدرجة الثانية وإن المنشأة لاتستطيع في حالة إصدارها سندات من الدرجة الأولى إصدار سندات أخرى، أو الإقتراض برهن نفس الموجودات وفي حالة كون السندات من الدرجة الثانية فإله يمكنها إصدار سندات أخرى أو الإقتراض برهن نفس الموجودات"⁽²⁾.

-السندات غير المضمونة برهن موجودات معينة: Unsecured Bonds proved a particular asset

"هي سندات طويلة الأجل غير مكفولة برهن موجودات معينة، ويعتمد إصدار هذه السندات على طبيعة موجودات الشركة وقوتها الإئتمانية، وبناءً عليه لا تصدر إلا عن شركات قوية جداً، ويعتبر هذا النوع من من أبسط أنواع السندات وأكثرها خطورة على حامله، إلا أن ذلك لايعني أن حامل هذا السند غير المضمون يفقد حق الأولوية في إسترجاع أمواله في حالة تعرض الشركة للإفلاس أو التصفية. من مزاياه من وجهة نظر الشركة حرية إصدار سندات أخرى متى شاءت، ومن وجهة نظر حامل السند أنه يحصل على سعر فائدة أعلى مقابل المخاطرة الكبيرة التي يتحملها"⁽³⁾.

⁽¹⁾Hutin, Herve, *la gestation Financiers, Editions, Organization*, Paris, 2000 p.657.

⁽²⁾د.علي عباس، مرجع سابق، ص 272-275.

⁽³⁾ سيد الهواري، الإدارة المالية منهج اتخاذ قرارات، ط6 (القاهرة: مكتبة عين شمس، 1996م) ص 211.

-السندات القابلة للتحويل: Convertibles Bonds-

"هي سندات يمكن تحويلها إلى أسهم عادية بنسبة أو بسعر يتم تحديده بشكل مسبق في حالة رغبة حاملها بالانتقال من فئة المقرضين إلى فئة المالكين، وتكون السندات القابلة للتحويل أكثر تسويقاً وغالباً يكون منصوفاً على عدد الأسهم العادية الممكن التحويل إليها بموجب السند"⁽¹⁾.

- السندات القابلة للإعادة: Put Bonds -

"هي سندات تجيز لحاملها إعادتها إلى الجهة المصدرة بسعر محدد مسبقاً في أي وقت من الأوقات"⁽²⁾.

- السندات الدائمة: Permanent Bonds -

"هي سندات ينال من خلالها صاحبها فائدة دائمة دون استرداد أصل السند وبالتالي يسقط حقه في المطالبة بقيمة الأصل اي أن هذا النوع من السندات قابل للتداول وليس للاسترداد"⁽³⁾.

-السندات صفرية الكوبون: Bond Zero Coupon-

هذا النوع من السندات له فترة محددة، لذلك فإنها تباع بخصم على القيمة الإسمية على أن يسترد المستثمر القيمة الإسمية عند تاريخ الإستحقاق، كما يمكنه بيعها في السوق بالسعر السائد، وذلك إذا رغب بالتخلص منها قبل الإستحقاق"⁽⁴⁾.

-السندات ذات معدل الفائدة المتحرك: Bonds with a floating interest rate-

هذا النوع من السندات له فترة محددة عادةً يحدد لها سعر فائدة مبدئ يستمر به لمدة 6 أشهر، على أن يعاد النظر فيه دورياً كل نصف سنة بهدف تعديله ليتلاءم مع معدلات الفائدة الموجودة في السوق"⁽⁵⁾.

⁽¹⁾ سمير سليم حمود، مرجع سابق، ص 256-257.

⁽²⁾ توماس ماير وآخرون، النقود والبنوك والاقتصاد، ترجمة السيد أحمد عبد الخالق، (الرياض: دار المريخ للنشر، 1998م) ص315.

⁽³⁾ <https://www.alarabiya.net/ar/aswaq/2015/10/01>.

⁽⁴⁾ Siegel, Joel G. **Finanacial management**, Barron's Educational Series, 1991, P.250.

⁽⁵⁾ سيد الهواري، مرجع سابق، ص 212.

- سندات الدخل (الأرباح والخسائر): Income Bonds⁽¹⁾

هي سندات لها فترة محددة، تتماشى الى حد بعيد مع احتياجات البنوك الاسلامية، إذ يعتمد هذا النوع من السندات على أرباح المنشأة السنوية وأخذ نسبة الفائدة المتفق عليها بناءً على أرباح السنة، لذلك في نص صياغة العقد يتم ذكر بعض البنود منها:

- لايجوز لحملتها المطالبة بالفوائد في السنوات التي لم تحقق فيها أرباح.
- ضرورة قيام المنشأة بإحتجاز جزء من الأرباح لسداد قيمة السند عند تاريخ الإستحقاق.
- أن يكون لحامل السند الحق في تحويلها إلى أسهم.

د. المدة الزمنية للسند: Duration of the Bond

يقصد بها فترة استحقاق قيمة السند وهي إما لا تزيد آجال استحقاقها عن عام واحد أوأقل من ثلاث سنوات وتسمى سندات قصيرة الأجل، أو ذات فترة من ثلاث سنوات إلى عشرة سنوات وتسمى سنداتمتوسطة الأجل، أو ذات قيمة زمنية أكبر من عشرة سنوات وتسمى سندات طويلة الأجل ويترتب عليها فائدة ثابتة أو متغيرة بحسب اتفاقية الإصدار⁽²⁾.

هـ. ضمانات السندات: Bond Guarantees

مالك السندات لايعتبر شريكاً في المشروع أو الشركة التي طرحت هذه السندات للبيع، وليس له أي صوت في مجلس الإدارة.ومن أشهر السندات سندات الحكومات، وهي غالباً سندات بضمان الدولة، وتطرحها الدولة للحصول على تمويل لمشروعاتها العديدة التي عادةً تنتظر أن تحصل منها الدولة على عائد عن طريق رسوم الخدمات التي تتحقق من تقديم خدماتها من ذلك المشروع، لذا فإن صاحب السند يشترى السند وهو يعلم أن هنالك ضماناً لعودة ماله إليه من هذا المشروع،وله الأولوية في التحصيل في حالة الإفلاس، ويستطيع أن يطالب الشركة أو المصلحة في حالة عدم سدادها للفائدة أو المبلغ عند حلول موعد دفع المبلغ، مما يجعل لصاحب السند قوة تعطيه كامل حقوقه وتحافظ على ماله عند هذا المدين⁽³⁾.

(1) د. منير إبراهيم هندي، الأوراق المالية وأسواق رأس المال، (الإسكندرية: منشأة المعارف، 1999م) ص18.

(2) إسماعيل محمد أحمد شبو، أهمية المعلومات المالية لأسواق الأوراق المالية، (رسالة دكتوراه غير منشورة في المحاسبة والتمويل، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، كلية الدراسات العليا، 2006م) ص29.

(3) محمود محمد الداغر، الأسواق المالية، (عمان: دار الشروق للنشر، 2005م) ص 103.

و. إسترجاع السندات: Bond redemption

تحدد قيمة الفائدة في السندات عند طرحها للبيع، فقد ترى الجهة التي أصدرت السندات أن من صالحها إستعادة السندات التي طرحتها وشراءها من أصحابها وإصدار سندات أقل فائدة من السابق، فتعلن عن رغبتها في سداد ديونها، وذلك بحصولها على قرض جديد وتمويل جديد لغرض واحد هو إستبدال السندات القديمة الغالية، على أن يتم استخدام حسيطة بيع هذه السندات في استدعاء وسداد الاصدار السابق ذو الفائدة المرتفعة⁽¹⁾.

ز. القيم المختلفة للسند: Different values of bond

هنالك عدة قيم للسند وفقاً لطبيعة ومفهوم كل قيمة وهي⁽²⁾:

-القيمة الإسمية للسند: Par value، هو سعر الإصدار الذي يكون موحداً، وعادة ماتصدر السندات بقيمة إسمية لعدد عشرة أو مضاعفاتهما.

-القيمة السوقية: Market value، تتغير قيمة السند أثناء التداول في السوق المالي إرتفاعاً أو هبوطاً بحسب التغير في أسعار الفائدة المستحقة على هذا السند، فان أسعار السند سوف تتباين في التواريخ اللاحقة لتاريخ الاصدار.

ح.مزايا السندات: Advantages of bonds

من خصائصها انها تكون ذات عائد ثابت وتتمتع بالقابلية على التداول في السوق المالي، وتكمن أهمية السندات بالنسبة للمنشأة المصدرة في ماتوفره من مزايا من بينها الإستفادة من الرفع المالي، شريطة أن تكون كلفتها أقل من العائد المتوقع من إستثمار الأموال الناجمة عن إصدارها، كما أنها توفر المرونة للمنشأة في إدارة هيكلها المالي من خلال وضع شروط تتيح لها إستدعاء السندات لإطفائها⁽³⁾.

ط.التكييف الفقهي للسندات ونظرة الإسلام إلى عوائد سندات الدين الحكومية: the look of Islam to

the proceeds of government bonds

من تعريف السند عند الاقتصاديين يتبين أنه إثبات خطي بدين ثابت لشخص في ذمة شخص آخر، وهذه المسألة لاحرج فيها شرعاً، بل هي مطلوبة بنص القرآن الكريم، قال تعالى: (يا أيها الذين آمنوا إذا تداينتم بدين

(1) د. سمية كمال محمد حسن، مرجع سابق، ص 167.

(2) د. علي عباس، مرجع سابق، ص 271.

(3) باري سيجل، النقود والبنوك والاقتصاد- وجهة نظرالنقديين، ترجمة طه عبدالله منصور، (الرياض: دار المريخ للنشر، 1987م)

إلى أجل مسمى فأكتبوه...) (1) " وأنه ورقة مالية قابلة للتداول تعطى لمالكها الحق في الفائدة المتفق عليها بالإضافة الى قيمتها الإسمية، عند انتهاء أجلها بصرف النظر عن نتائج النشاط الذي تموله تلك السندات (2)، لهذا النوع من السندات أهمية كبيرة في إحتساب تكلفة الأموال في الإقتصاد الرأسمالي؛ فالفائدة المدفوعة على السندات الحكومية أو أدونات الخزينة هي التي تمثل العائد الخالي من المخاطرة في معادلة تكلفة الأموال من مصادرها المختلفة في النظام الإقتصادي الرأسمالي. يأتي المحذور الشرعي من الفائدة التي يأخذها أصحاب السندات، فهي زيادة في قيمة القرض مقابل الأجل وهي عين ربا النسئة و ربا النسئة محرم بالكتاب والسنة والإجماع، ولا فرق بين أن تكون هذه الزيادة قليلة أو كثيرة وقد جاء في قرار المؤتمر الإسلامي الثاني لمجمع البحوث الإسلامية بالقاهرة المنعقد في شهر محرم سنة 1385هـ الموافق مايو 1965 بشأن المعاملات المصرفية الفائدة على أنواع القروض كلها ربا محرم، لا فرق في ذلك بين ما يسمى بالقرض الإستهلاكي، وما يسمى بالقرض الإنتاجي لأن نصوص الكتاب والسنة في مجموعها قاطعة في تحريم النوعين. إن البنوك الإسلامية لاتتعامل مع السندات لأنها عقد إرفاق وقرض، فإذا شرط فيه الزيادة أخرجه عن موضوعه، ولا فرق بين الزيادة في القدر أو في الصفة وأياً كان نوع السندات فهي محرمة ما دامت تصدر بفائدة ثابتة معينة، لذا لايجوز إصدارها ولا تداولها، لقول رسول الله صل الله عليه وسلم "لعن الله آكل الربا، وموكله، وشاهديه، وقال:هم سواء" وعلى هذا جرت البنوك الإسلامية فهي لاتتعامل في السندات (3).

خلص الباحث إلى أن السندات هيأوراق مالية ذات قيمة معينة تعلن أن مالك السند دائن إلى الجهة المصدرة للسند، سواء حكومة أو شركة أو مشروع، وعادة تطرح هذه السندات في سوق المال لتحصيل مبلغ مطلوب لمشروع خاص، ولهدف محدد. وتعتو إلتزاماً غير مباشر على مظهرها، وتظهر في الأوضاع المالية للخاصم إما خارج الميزانية العمومية أو داخل الميزانية العمومية كبنود في الموجودات والمطلوبات في وقت واحد، ولها سعر يختلف حسب زمن وموعد استحقاقها أو استحقاق الفائدة، وهي أحد أوعية الإستثمار، تستعمل لتمويل إحتياجات موسمية محددة المبالغ وضمن برنامج تسديد دقيق محدد التاريخ والقيمة، وتتميز بأنها قابلة للتداول في الأسواق، وذلك في حالة إحتياج مالكها الى السيولة النقدية، كما يمكن أن تحرر السندات كضمان للتسديد، وهناك علاقة تبادلية بين القيمة السوقية للسند وأسعار الفائدة، وأن قيمة السند الإسمية تظل ثابتة

(1) سورة البقرة، الآية 282.

(2) د. عطية فياض، الأسواق المالية في ميزان الفقه الاسلامي، (القاهرة: دار الجامعات للنشر، 1998م) ص 211.

(3) د. حسين محمدسمحان، نحو إستخدام مؤشرات مالية إسلامية في تقييم المشروعات الإقتصادية، (الجزائر: مجلة إقتصاديات شمال إفريقيا، جامعة حسيبة بن بو علي، العدد7، يونيو2012م)، ص 112.

وتلتزم المنشأة بدفعها لحامل السند عند الإستحقاق بالإضافة الى الفائدة السنوية، بينما تتغير القيمة السوقية للسند حسب الظروف السائدة في سوق المال، وتتميز السندات بكونها أداة دين ثابتة. وأياً كان نوع السندات فهي محرمة ما دامت تصدر بفائدة ثابتة معينة، لذا لايجوز إصدارها ولا تداولها وعلى هذا جرت المصارف الإسلامية فهي لا تتعامل في السندات.

3. الصكوك: Islamic Bonds

أ. تعريف الصكوك: Definition of Islamic Bonds

الصكوك لغة جمع صك وصكوك وأصك وصكاك، وصكه ضربه، ومنه قوله تعالى (صكت وجهها)⁽¹⁾ ومن معانيه وثيقة اعتراف بالمال المقبوض، أو وثيقة حق في ملك ونحوه، فالصك هو الورقة والمقصود بها الورقة التي تخرج من ولي الأمر لمستحقه بأن يكتب فيها للإنسان كذا وكذا من طعام أو غيره. وهي ورقة مالية مطبوع عليها اسم مصدرها وقيمتها الأسمية، ولكنها في الجوهر عبارة عن حق والتزام فلصاحبها حق في الحصول على ماتغله من دخل، وعلى مالها من قيمة في نهاية مدتها وعلى مصدرها التزام بدفع ذلك الدخل وتلك القيمة⁽²⁾ وهي أوراق مالية"طورها الفقهاء بالمؤسسات الإسلامية كبديل للسندات القائمة على الفائدة، للصكوك قابلية التداول في البورصة وهذه ميزة مفيدة للمؤسسات المالية تساعد في إدارة سيولتها عبر أسواق النقد"⁽³⁾ وهي كذلك أدوات إستثمارية تمثل ملكية أعيان أو ملكية منافع او كليهما معاً، يراعي فيها الأحكام المتوافقة مع الشريعة الإسلامية ويبعد عنها العناصر الربوية.⁽⁴⁾، وتعرف أيضاً "بالتصكيك الإسلامي أو التوريق الإسلامي وتعني إصدار وثائق وشهادات مالية متساوية القيمة تمثل حصصاً شائعة في ملكية موجودات (أعيان أو منافع أو حقوق أو خليط من الأعيان والمنافع والنقود والديون) قائمة فعلاً أو سيتم إنشاؤها من حصيلة الاكتتاب، وتصدر وفق عقد شرعي وتأخذ أحكامه"⁽⁵⁾ وعرفت كذلك بأنها "صيغة تمويلية جديدة مبعثها فقه المعاملات في الشريعة الإسلامية وهي آلية تمويلية تتجه نحو ما افقدته البنوك الإسلامية من الشراكة الحقيقية بين عوامل الإنتاج في تمويل التنمية بصيغ المضاربة والمشاركة والتحول عن التمويل بالمرابحة والتي اعتمدت عليه أكثر

(1) الذاريات، الآية رقم 29.

(2) جبران مسعود، الرائد معجم لغوي عصري، (بيروت: دار العلم للملايين، 1992م) ص 551.

(3) فتح الرحمن علي محمد، أدوات النقد الإسلامي مدخل للهندسة المالية، (الخرطوم: بنك السودان المركزي، مجلة المصرفي، العدد 26، ديسمبر 2003م) ص 24.

(4) عبد الستار علي قطان، صكوك التمويل الإسلامية، ضوابط شرعية وقضايا تطبيقية، (الكويت: مجلة النور، بيت التمويل الكويتي، العدد 196، جمادي الآخرة 1422هـ، أغسطس 2001م) ص ص 18 - 19.

(5) فتح الرحمن علي محمد، أدوات النقد الإسلامي مدخل للهندسة المالية، مرجع سابق، ص 24.

البنوك الإسلامية. وتنبع فكرة استصدار الصكوك من صيغ المعاملات الشرعية المعهودة من أنواع مختلفة كتطوير مواكب لمتطلبات العصر التمويلية وكبديل للسندات التي تتعامل بالفوائد المصرفية. وما ان ظهرت الصكوك حتى اشتهرت كأداة معاصرة يقبل عليها المسلمين وغير المسلمين حتى انتشرت في كل أنحاء العالم، بمعدلات سريعة والإستفادة منها لم تقتصر على القطاع الخاص فقط بل القطاع العام سواء الحكومات أو المؤسسات الحكومية التابعة لها في تمويل مشاريعها وتختص عادة بمشاريع لها تاريخ إبتداء وتاريخ إنتهاء، وحامل الصك ممول للجهة المصدرة⁽¹⁾. وعرفها مجمع الفقه الاسلامي الدولي بأنها أداة استثمارية تقوم على تجزئة رأس المال الى حصص متساوية، وذلك باصدار صكوك مالية براس المال على اساس وحدات متساوية القيمة، ومسجلة بأسماء أصحابها باعتبارهم يملكون حصصاً شائعة في رأس المال ومايتحول اليه بنسبة ملكية كل منهم فيه⁽²⁾.

تستخدم صكوك التمويل الاسلامي في الأغراض الاستثمارية في كافة مجالات التنمية الزراعية والصناعية والطاقة والتعدين والخدمات وفي التجارة الداخلية والخارجية، وفي أسواق الأوراق المالية والنقد والسلع وغير ذلك من أوجه الاستثمار، حيث صدر في العام 1995م قانون صكوك التمويل باعتبار أن الصكوك هي إحدى الأوراق المالية المهمة التي تصدر ويتم تداولها في سوق الخرطوم للأوراق المالية، واشترط القانون توفر الجدوى الاقتصادية في المشروعات التي تمول عن طريق صكوك التمويل بالإضافة الى أن يكون المشروع ممول عن طريق صكوك التمويل مستقلاً عن المشروعات الخاصة بالجهة المصدرة⁽³⁾. أطلقت المعايير الشرعية لهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية إسم صكوك الاستثمار تمييزاً لها عن الأسهم وسندات القرض، وعرفتها بأنها وثائق متساوية القيمة تمثل حصصاً شائعة في ملكية أعيان أو منافع أو خدمات أو في ملكية موجودات مشروع معين أو نشاط استثماري خاص وذلك بعد تحصيل قيمة الصكوك وقفل باب الاكتتاب وبدء استخدامها فيما أصدرت من أجله⁽⁴⁾.

ويمكن للباحث أن يعرف الصكوك بأنها:

(1) د. على محيي الدين القرعة داغي، البدائل الشرعية لسندات الخزنة العامة والخاصة، أعمال الندوة الفقهية الثالثة، (الكويت: بيت التمويل الكويتي، 1993م)، ص 235-248.

(2) <http://shamela.ws/index.php/book/8356.4/5/2017>.

(3) جمهورية السودان، قانون سوق الخرطوم للأوراق المالية لسنة 1994م، المادة 5، ص 3.

(4) موقع الفقه الإسلامي، ما انتهى إليه مجمع الفقه الإسلامي الدولي لبيان ماهية التصكيك، (قرار رقم (4/19) 178 في الدورة التاسعة عشر 1430هـ، 2009م).

1. عبارة عن أدوات ملكية.

2. ورقة مالية ذات قيمة نقدية معينة.

3. أوراق مالية قابلة للتداول.

ب. خصائص الصكوك الإسلامية: Islamic Sukuk properties

هنالك خصائص تميز الصكوك الإسلامية عن غيرها من أدوات الاستثمار الأخرى، تتمثل في:

-تقوم على مبدأ الربح والخسارة: إن مقتضى المشاركات التي يقوم عليها مبدأ إصدار الصكوك من حيث العلاقة بين المشتركين فيها هو الاشتراك في الربح والخسارة بصرف النظر عن صيغة الاستثمار المعمول بها، حيث تعطي لمالكها حصة من الربح، وليس نسبة محددة مسبقاً من قيمتها الإسمية، وحصة حملة الصكوك من ارباح المشروع أو النشاط الذي تموله تحدد بنسبة مئوية عند التعاقد، فمالكوها يشاركون في غنمها حسب الاتفاق المبين في نشرة الإصدار، ويتحملون غرمها بنسبة ما يملكه كل منهم، وفقاً للمشاركة في الغنم والغرم⁽¹⁾.

-وثائق تصدر بإسم مالكيها بفئات متساوية القيمة: تصدر الصكوك بفئات متساوية القيمة وتمثل حصصاً شائعة في موجودات مشروع معين أو نشاط استثماري خاص، وذلك لتيسير شراء وتداول هذه الصكوك، وبذلك الصك الإسلامي يشبه السهم الذي يصدر بفئات متساوية ويمثل حصة شائعة في صافي أصول الشركة المساهمة، كما أنه يلتقي في ذلك مع السندات التقليدية والتي تصدر بفئات متساوية⁽²⁾.

-تصدر وتتداول وفقاً للشروط والضوابط الشرعية: تخصص حصيلة الصكوك للاستثمار في مشاريع تتفق مع أحكام الشريعة الإسلامية، كما أنها تقوم على أساس عقود شرعية وفقاً لصيغ التمويل الإسلامية كالمشاركات والمضاربات وغيرها. وبضوابط تنظم إصدارها وتداولها وإن شروط التعاقد تحددتها نشرة الإصدار وأن الإيجاب يعبر عن الاكتتاب في هذه الصكوك والقبول تعبر عنه موافقة الجهة المصدرة، تكون صكوك التمويل قابلة للتداول بعد انتهاء الفترة المحددة للاكتتاب⁽³⁾.

-تمثل حصة شائعة في ملكية أصول أو منافع أو خدمات: يمثل الصك حصة شائعة في المشروع الذي أصدر لإنشائه أو تمويله، وتستمر هذه الملكية طيلة عمر المشروع من بدايته إلى نهايته، وتترتب عليها جميع

(1) هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، المعايير الشرعية، (البحرين: المعيار رقم 17، 2007م)، ص 228.

(2) أشرف محمد دوابه، إدارة مخاطر الصكوك الإسلامية، (القاهرة: المجلة المصرية للدراسات التجارية، مجلة المصرفي، العدد 1 المجلد الرابع والثلاثون، 2010م)، ص 178.

(3) عبد الستار علي قطان، مرجع سابق، ص ص 18 - 19.

الالتزامات والتصرفات المقررة شرعاً للمالك في ملكه من بيع ورهن وإرث وغيرها ولا تمثل ديناً على مصدرها لحاملي الصكوك⁽¹⁾.

ج. الفرق بين الصكوك الإسلامية وأذونات الخزنة:

أذونات الخزنة تعتبر أدوات دين حكومية، وعادة تصدر بصفة حاملها، ولأجل تتراوح بين 3-12 شهر وتصنف ضمن الأوراق المالية القصيرة الأجل، حيث يتم تداولها في السوق الثانوي على أساس الخصم ويعتبر الاقتصادي الأمريكي (Bageht) أول من اقترح فكرة تمويل خزينة الدولة في الولايات المتحدة الأمريكية في العام 1887م بواسطة أذونات الخزنة، وتصدر الحكومات هذه الأذونات لمواطنيها بغرض تشجيعهم على الادخار، ولتحقيق ذلك يتم إصدارها بشروط مغرية، وفي أغلب الأحيان تصدر أذونات الخزنة بقيم اسمية⁽²⁾. أما الصكوك فهي عقد تملك أو إيجار لجزء من ملكية مشروع استثماري، لا تزيد نسبتها، بل تزيد قيمتها فقط حسب قيمة المشروع الاستثماري المتعامل عليه يمكن مبادلتها أو بيعها أو تحويلها لأسهم بورصة وذلك جوهر اختلافها عن القروض، وهي كذلك أوراق مالية تمثل ملكية المشروع الذي يمول بحصيلة إصدارها، ويستحق حامل الصك النسبة المتفق عليها من حصة في ربح المشروع ويتحمل مخاطره بنسبة ما يملكه فيه، مثلها في ذلك مثل أسهم الشركة غير أن للصكوك أجلاً محدداً تطفأ بعده⁽³⁾.

د. أنواع الصكوك: Types of Islamic Sukuk

والصكوك لها أنواع عديدة، يتناول الباحث منها مايلي:

-صكوك المضاربة:

هي وثائق متساوية القيمة تمثل مشروعات أو أنشطة تدار على أساس المضاربة الشرعية⁽⁴⁾.

(1) جمهورية السودان، قانون سوق الخرطوم للأوراق المالية لسنة 1994م، المادة 5، ص 7.

(2) د. محمد الفاتح محمود بشير المغربي، مرجع سابق، ص 37.

(3) فاطمة محمود، نوري الشمري، أساسيات الاستثمار العيني والمالي، (عمان: دار وائل للطباعة والنشر، 1999م)، ص

45، ص 357.

(4) سامر مظهر قنطججي، صناعة التمويل في المصارف والمؤسسات المالية الإسلامية، (حلب: شعاع للنشر والعلوم، 2010م)،

ص 357.

- صكوك الإستصناع:

هي وثائق متساوية القيمة يتم اصدارها لاستخدام حصيلة الاكنتاب فيها في تصنيع سلعة، ويصبح المصنوع مملوكاً لحملة الصكوك⁽¹⁾.

- صكوك المرابحة:

هي صكوك تحمل قيمة متساوية يصدرها التاجر أو وكيله بغرض شراء سلعة ما ويكون حاملو الصكوك هم ملاك المعدات وثنم بيعها بالمرابحة⁽²⁾.

-صكوك المشاركة:

هي صكوك تحمل قيمةً متساوية يصدرها المتعهد أو وكيله بغرض تمويل مشروع أو مشاريع يكون حاملوها هم أصحاب تلك المشاريع، وهي مشابهة لشركات المساهمة وقد يختلف عنها إذا تم تفويض مصدر الصكوك بإختيار المشاريع التي يتم تحويلها وإنشائها⁽³⁾.

-صكوك الإجارة:

صكوك الإجارة أو الأعيان المؤجرة، وهي تتعلق بالأعيان والأصول المؤجرة، وتحمل قيمةً متساوية، ويصدرها مالك العين المؤجرة أو وكيله. ومقصود المعاملة هو بيع العين المؤجرة عن طريق الصكوك ليصبح حاملوها هم ملاك الأصل وكذلك المستفيدون من ريع تأجيرها، بقدر أنصبة الصكوك التي يحملها كل واحد في الأصل المؤجر. يمكن أن تكون هنالك بناية مؤجرة، ويكون دخلها الشهري أو السنوي هو عائد حملة الصكوك الذين يعتبرون شركاء في ملكية البناية، وبالإضافة إلى عائد الإيجار فإن حامل الصك يمكنه بيع الصك⁽⁴⁾.

(1) هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، مرجع سابق، ص 568.

(2) د. نوال بن عمارة، تجربة السوق المالية الإسلامية الدولية - البحرين، (الجزائر: مجلة الباحث، العدد 9، جامعة ورقلة الجزائر، 2011م، ص 253.

(3) د. علي عبد الله شاهين، منهج تطوير هيئات التمويل وتطبيقاتها المحاسبية في المصارف الإسلامية - دراسة مقدم للمؤتمر العالمي الثاني للتسويق الإسلامي، (أبو ظبي: الامارات العربية المتحدة، الفترة من 16-18 يناير 2012م)، ص 14.

(4) د. جمعة محمود عباد، ورقة بعنوان الأزمة المالية الاقتصادية العالمية وآثارها الحالية والمتوقعة على الجهاز المصرفي الأردني مقدمة بمؤتمر الأزمة المالية العالمية وكيفية علاجها من منظور النظام الاقتصادي الغربي والإسلامي، (لبنان: جامعة الجنان، 13-14 مارس 2009م) ص 33.

-صكوك السلم:

هي وثائق متساوية القيمة يتم إصدارها لتحصيل رأس مال السلم، وتصبح سلعة السلم مملوكة لحملة الصكوك⁽¹⁾.

-صكوك ملكية المنافع:

هي وثائق متساوية القيمة يصدرها مالك عين موجودة بغرض إجازة منافعها، واستيفاء أجرتها من حصيلة الاكتتاب وتصبح منفعة مملوكة لحملة الصكوك⁽²⁾.

-صكوك منافع الأعيان الموجودة:

وهي وثائق متساوية القيمة يصدرها مالك منفعة موجودة (مستأجر) بغرض إعادة إجازتها واستيفاء أجرتها من حصيلة الاكتتاب فيها، وتصبح منفعة مملوكة لحملة الصكوك⁽³⁾.

- صكوك المزارعة:

هي وثائق متساوية القيمة يتم إصدارها لاستخدام حصيلة الاكتتاب فيها في تمويل مشروع على أساس المزارعة، ويصبح لحملة الصكوك حصة في المحصول وفق ما حدده العقد⁽⁴⁾.

-صكوك المغارسة:

هي وثائق متساوية القيمة يتم إصدارها لاستخدام حصيلتها في غرس أشجار وفيما يتطلبه الغرس من أعمال ونفقات على أساس عقد المغارسة ويكون لحملة الصكوك حصة حسب الاتفاق بين ممثل حملة الصكوك وبين مالك الأرض⁽⁵⁾.

(1) حسين حسين شحاتة، عطية فياض، الضوابط الشرعية للتعامل في سوق الأوراق المالية-البورصة، القاهرة: دار الطباعة والنشر الإسلامية، 2001م)، ص72.

(2) د.فتح الرحمن علي محمد صالح، مدير ادارة المحافظ والصناديق الاستثمارية بنك الاستثمار المالي الخرطوم ، ورقة عمل بعنوان دور الصكوك الإسلامية في تمويل المشروعات التنموية، مقدمة لمنندى الصيرفة الإسلامية، بيروت، لبنان، يوليو 2008م.

(3) حيدر يونس الموسوي، المصارف الإسلامية أداؤها المالي وأثارها في سوق الأوراق المالية، (عمان : دار اليازوري العلمية للنشر و التوزيع، 2011م)، ص127.

(4) أشرف محمد دوابة، الصكوك الإسلامية بين النظرية والتطبيق، (القاهرة: دار السلام للنشر، 2009م)، ص27.

(5) حسين حسين شحاتة، عطية فياض، مرجع سابق، ص72.

-صكوك المساقاة:

هي وثائق متساوية القيمة يتم إصدارها لاستخدام حصيلتها في سقي ورعاية الشجر وتهذيبه ومعالجة الآفات التي تضر به على أساس عقد المساقاة، ويصبح لحملة الصكوك حصة من المحصول وفق ما حدده العقد، وهذه الصكوك تقبل التداول لأنها تمثل حقوق ملكية موجودات يجوز التعامل فيها شرعاً⁽¹⁾.

هـ. ميزات الصكوك الإسلامية: Advantages of Islamic Sukuk

تتميز الصكوك الإسلامية بعدة مميزات منها⁽²⁾:

- توفير سيولة نقدية سريعة.
- مع انتشار بنوك المعاملات المالية الإسلامية اشتهرت الصكوك وأصبح بعض الغرب يتعامل بها.
- بالنسبة للمستثمر مخاطرها أقل بكثير لأنه يستطيع بيعها لأي طرف ثالث إذا ما استشعر خسارته.
- بالنسبة للمستثمر المسلم يشعر بالراحة أكثر في التعامل مع الصكوك لأن ليس لها فوائد ربوية مثل أدونات الخزنة، فهو شريك في الأصل، سواء بالمكسب أو بالخسارة.
- قدرة الصكوك علي تغطية العجز المالي للحكومات أو المشاريع.
- الصكوك هي أوراق مالية قابلة للتداول عالمياً؛ فالحصول علي الفوائد عملية سهلة.
- لا تمثل دين علي المصدر.

و. عيوب الصكوك الإسلامية: The disadvantages of Islamic Sukuk

تتصف الصكوك الإسلامية بالعيوب الآتية⁽³⁾:

- الصكوك هي عقود ملكية للأصول في أغلبها وعقود تأجير في بعضها، وليس عقود ربح فقط.
- إذا لم يكن لديك خطة واضحة لكيفية استعادة أصول ملكيتك أو ملكية مشروعك من الصكوك، فلن تستطيع إعادة تملك الأصول أو المشاريع محل المسألة.
- ليس هناك قيود على بيع الصكوك من شخص لآخر، في هذه الحالة أنت ليس لك الكلمة العليا علي مشروعك ان كنت تريد استرداده أو حتى ان كنت لازلت شريكا فيه.

⁽¹⁾ د. علي عبد الله شاهين، منهج تطوير هيئات التمويل وتطبيقاتها المحاسبية في المصارف الإسلامية - دراسة مقدم للمؤتمر العالمي الثاني للتسويق الإسلامي، مرجع سابق، ص 22 .

⁽²⁾ د. نادية أمين محمد علي، صكوك الاستثمار الشرعية وخصائصها وأنواعها، (دراسة مقدم لمؤتمر المؤسسات المالية الإسلامية، كلية الشريعة والقانون، جامعة الإمارات، مايو 2005م)، ص 984.

⁽³⁾ سمير سليم حمود، مرجع سابق، ص ص 256-257.

ومما سبق استنتج الباحث :

1. أن الصكوك والسندات والأسهم هي أدوات مالية يتم التعامل بها في الأسواق المالية.
 2. إن آلية إصدار الصكوك الإسلامية تتم وفق صيغ التمويل الإسلامية.
 3. الصكوك تشبه الأسهم من حيث أن كليهما يمثل ملكية أصول مدرّعة لعائد، أو المشاركة في رأسمال مشروع مريح.
 4. أن هيكل إصدار الصكوك يجعل العائد عليها وثمانها في السوق أقل تغلباً، ومن ثم يكون قابلاً للتوقع ومظنة الاستقرار.
 5. الصكوك ليست دائمة دوام الشركة المصدرة لها كما هو حال الأسهم، بل إن لها أجلاً يجري تصفيته فيها بالطرق المنصوص عليها في نشرة الإصدار.
 6. إن حامل السهم له عند التصفية نصيبه من أصول الشركة عند تصفيته وتسديد ما عليها من دينقل أو كثر.
 7. الصكوك مصممة بحيث تمكن حملتها من استرداد رأسمالهم أو قريباً منه عند انتهاء مدتها بصرف النظر عن قيمة أصول المصدر للصكوك أو قدرته على سداد ديونه للآخرين.
 8. إن الصكوك قيمتها الاسمية ليست مضمونة على المصدر، ومن ثم لا تكون ديناً في ذمة المصدر، وذلك بخلاف السندات.
 9. ما يدفع على الصكوك ليس فائدة مرتبة على القيمة الاسمية وإنما هي ربح مصدره النشاط الذي استخدمت فيه أموال حملة الصكوك أو الإيراد المتولد من الأصول التي يملكونها بموجب الصكوك.
- ويرى الباحث أن الخلط بين الصكوك الإسلامية والسندات الربوية راجع إلى:

1. ما بينهما من شبه من ناحية أن كليهما يصدر بقيمة اسمية.
 2. وأن للصكوك عائداً متوقعاً مرتبطاً بتلك القيمة الاسمية.
 3. وأن هيكل الإصدار يتضمن ترتيبات تقلل مخاطر التقلبات في ثمن الصك وتؤدي إلى استقرار المبلغ الذي يمكن لحامل الصك أن يسترده في نهاية مدته.
- ولكن يبقى بينهما الفرق الجوهرى وهو أن السندات ديون ربوية والصكوك وثائق ملكية لأصل مولد لعائد أو استثمار مدر لربح. إن ثمرة الكشف عن هذه الفروق هو أن الصكوك بديل شرعى مقبول مرحلياً في الصناعة المالية الإسلامية عن السندات التقليدية، وهي في الوقت نفسه تقريب لفكرة الأسهم. ونحتاج إلى أن نفرق

بينهما؛ حتى نفهم طبيعة هذه الأدوات وخصائصها المميزة وسنقوم بالتفرقة بين الصكوك والأسهم من جهة، وكذلك الصكوك والسندات من جهة أخرى.

جدول رقم (1/2/1) يوضح أوجه الإختلاف والشبه بين السندات والصكوك والأسهم العادية والممتازة :

جدول رقم (1/2/1)

مقارنة بين السندات والصكوك والأسهم العادية والممتازة

أوجه المقارنة	السندات	الصكوك	الأسهم الممتازة	الأسهم العادية
1. يسمى صاحبها	دائن	ممول	مساهم ممتاز	مساهم
2. الفائدة	ذات عائد ثابت	مايدفع عليها ليس فائدة مبنية على القيمة الاسمية وإنما هو ربح مصدره النشاط الذي استخدمت فيه أموال حملة الصكوك، ويتحمل الأرباح والخسارة ويحصل على أرباح سنوية ان وجدت.	أرباح سنوية ثابتة لها علاقة بالأرباح ولا علاقة لها بالخسارة.	يتحمل الأرباح والخسارة ويحصل على أرباح سنوية إن وجدت.
3. الملكية	لايعتبر حامل السند مالكا في الشركة	له حق الملكية او المشاركة في راس مال المشروع.	تمثل مستند ملكية.	يعتبر شريكاً بحصة معينة في ملكية الشركة.
4. القابلية على التداول في السوق المالي	تتمتع بالقابلية على التداول في السوق المالي	تتمتع بالقابلية على التداول في السوق المالي	تتمتع بالقابلية على التداول في السوق المالي	تتمتع بالقابلية على التداول في السوق المالي.
5. تاريخ الاستحقاق	لها تاريخ استحقاق	لها تاريخ استحقاق	ليس لها تاريخ استحقاق	ليس لها تاريخ استحقاق.
6. المطالبة	تخول لصاحبها	تعطي حاملها حصة من	تخول لحاملها المطالبة	لا تلزم بتوزيع

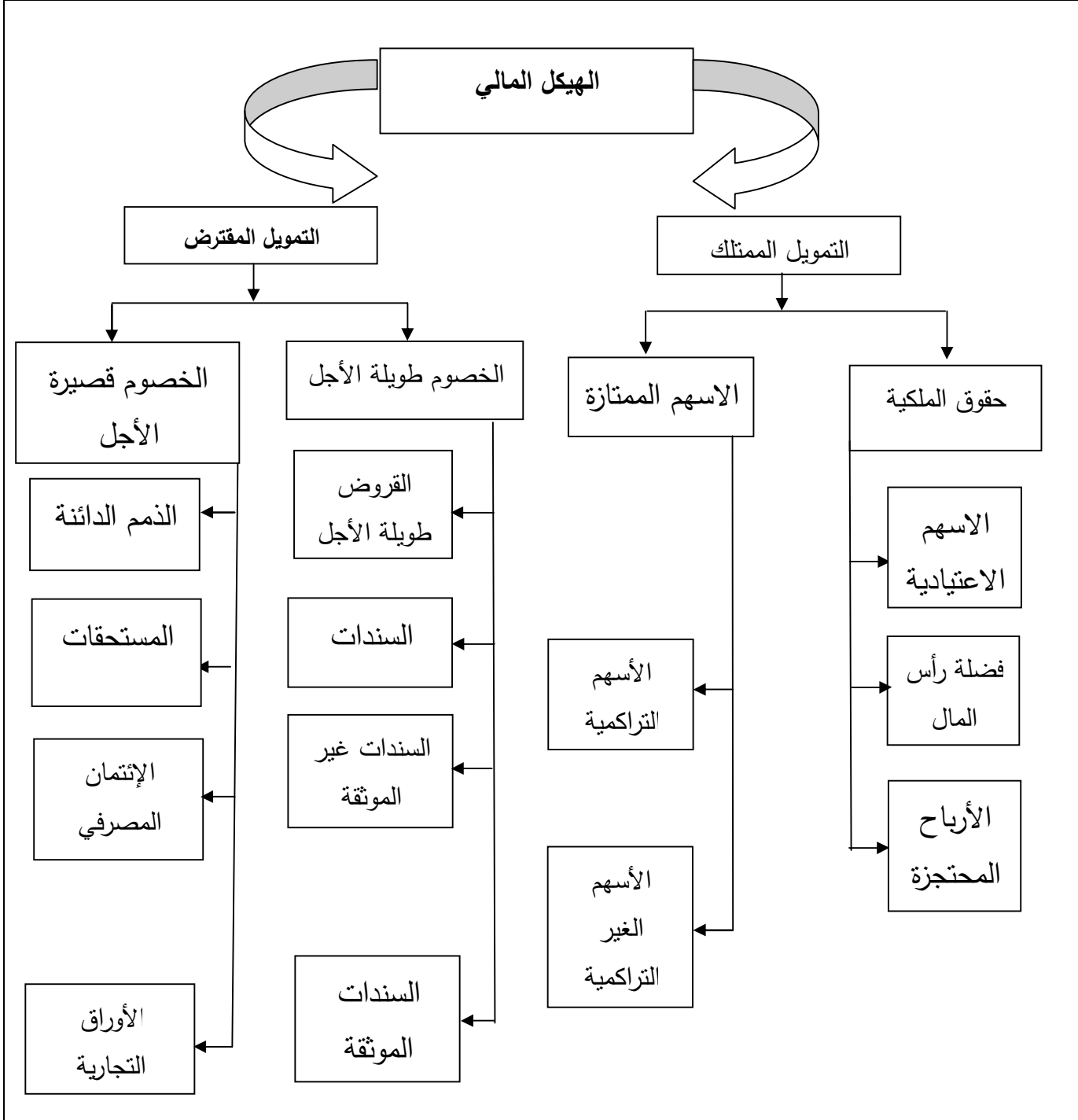
أرباح سنوية على المساهمين إذا كانت هنالك حاجة لإحتجازها.	بالأرباح، دون تحمل أي خسارة حال تعرض المنشأة لخسائر. ولا تكون ملزمة بدفع عائد ثابت إذا لم تحقق الشركة أرباحاً .	الأرباح ان وجدت .	المطالبة بالأرباح في حالة عدم سدادها عند حلول موعد دفعها .	بالأرباح
غير محددة القيمة، تأتي في السداد بعد السندات والأسهم الممتازة عند الإفلاس.	لها الأسبقية في الحصول على حصتها من الأرباح قبل الأسهم العادية وتأتي في المرتبة الثانية في السداد عند الإفلاس.	لها أجلا يجري تصفيتها فيه بالطرق المنصوص عليها في نشرة الإصدار .	لها الأولوية في السداد عند الإفلاس	7. عند التصفية

المصدر: إعداد الباحث، 2018م

شكل رقم (3/2/1) يوضح مصادر التمويل المتاحة أمام منشآت الأعمال:

شكل رقم (3/2/1)

مصادر التمويل المتاحة أمام منشآت الأعمال



المصدر : د. حكمت أحمد البدوي، نظم المعلومات المحاسبية، (عمان: مكتبة الثقافة للنشر، 1999م)، ص 109

يستخلص الباحث من الشكل رقم (3/2/1) إن مصادر التمويل المتاحة أمام منشآت الأعمال تتمثل في :

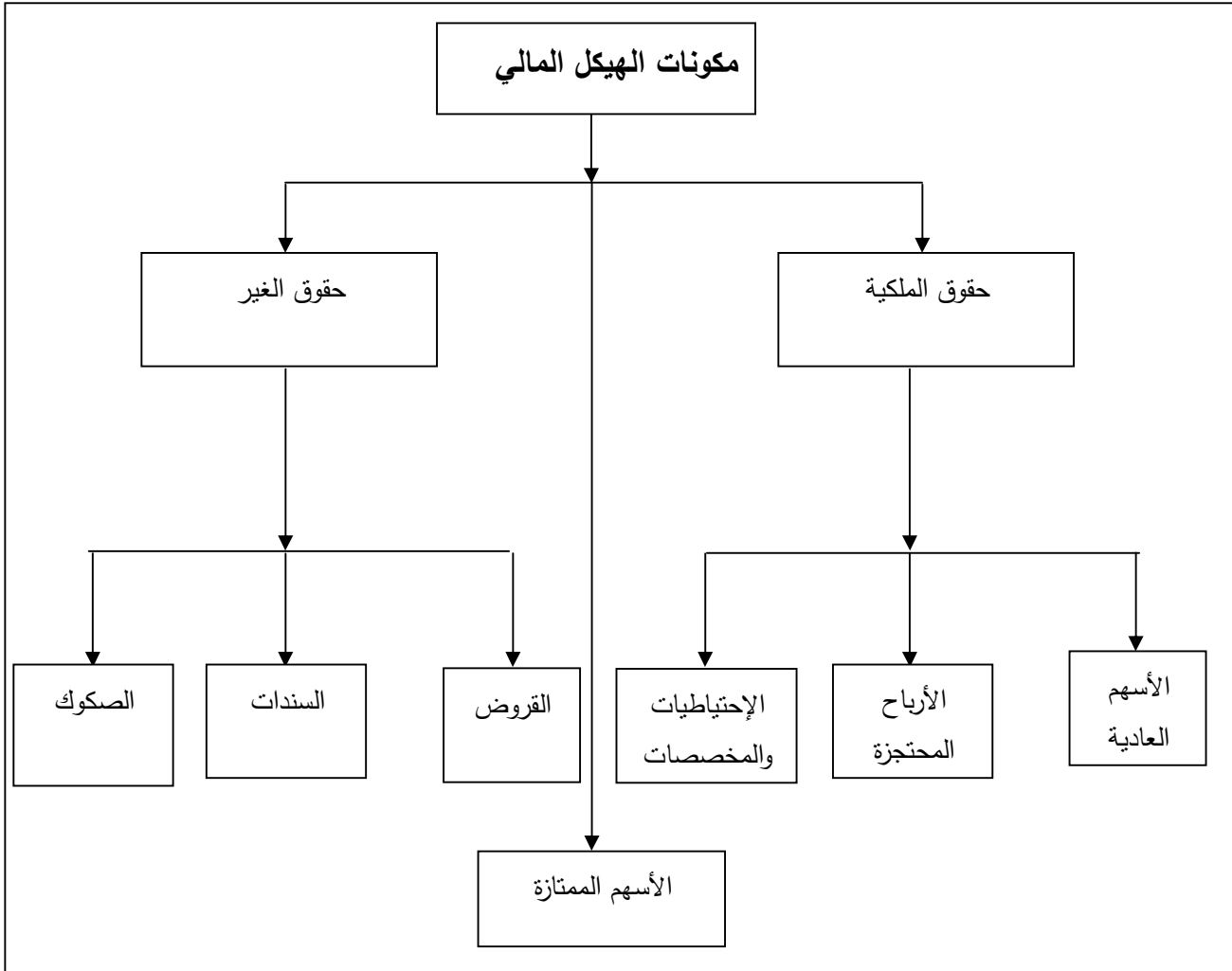
1. التمويل الممتلك ويشتمل على:

- أ. حقوق الملكية التي تحتوي على الاسهم العادية، فضلة رأس المال والارباح المحتجزة.
- ب. الأسهم الممتازة وتحتوي على الأسهم التراكمية والأسهم غير التراكمية.
2. التمويل المقترض ويشتمل على:

- أ. الخصوم طويلة الأجل متمثلة في القروض طويلة الاجل، والسندات.
- ب. الخصوم قصيرة الأجل متمثلة في الذمم الدائنة، المستحقات، الائتمان المصرفي والاوراق المالية.
- كما يمكن للباحث أن يوضح مكونات الهيكل المالي في شكل رقم (4/2/1).

شكل رقم (4/2/1)

مكونات الهيكل المالي



المصدر: إعداد الباحث، 2018م

وفي الشكل رقم (4/2/1) يقسم الباحث مكونات الهيكل المالي الى ثلاث أقسام متمثلة في حقوق الملكية وتشتمل على الأسهم العادية، الأرباح المحتجزة، الاحتياطيات، والمخصصات. وحقوق الغير وتشمل القروض، السندات، الصكوك. والقسم الثالث الأسهم الممتازة التي تمثل هجين بين حقوق الملكية وحقوق الغير.

ثالثاً، كيفية تكوين هيكل التمويل الأمثل: How to configure the optimal financing structure

"يمكن الوصول الي الهيكل المالي الأمثل عندما تتساوى التكلفة الحدية الحقيقية لكل مصدر من مصادر الأموال. وهيكل التمويل الأمثل هو الذي يحقق التوازن بين كل العوامل المؤثرة في الهيكل المالي بطريقة مناسبة، ومن السمات العامة له أنه يعود بالربح على المنشأة وأن لا يتجاوز إقتراض المنشأة الحد الذي يهدد قدرتها على الوفاء بالتزاماتها ويتضمن أقل مخاطرة ممكنة وهو هيكل مرن يتميز بالمقدرة على تعديل مصادر الأموال"⁽¹⁾ منذ ظهور العمل الرائد للعالمين "مودغلياني وميلر" سنة 1958م ظهرت عدة نظريات تحاول تفسير الهيكل المالي، الأمر الذي أقام جدلاً بين العلماء والممارسين في حقل الإدارة المالية، حول ما إذا كان هنالك هيكل مالي أمثل من عدمه، ولم تستطع أية نظرية أن تحوز الإجماع على تفسير كل جوانب المسألة سواء على المستوى النظري أو العملي من خلال نتائج الدراسات التطبيقية، فمن وجهة نظر حول علاقة الهيكل المالي بكل من تكلفة الأموال وقيمة المؤسسة وخلصا الى عدم تأثير الهيكل المالي على تكلفة الأموال ومن ثم فلا يؤثر على قيمة المؤسسة⁽²⁾.

ويستخلص الباحث بأن مهمة تكوين هيكل مالي أمثل مهمة صعبة تخضع للرأي الشخصي لمتخذي القرار، وكذلك تعتمد على التوقع والاحتمال.

المبحث الثالث

(1) د. سمير محمد عبد العزيز، مرجع سابق، ص ص 263-267.

(2) د. دادان عبد الغني، قرار التمويل تحت تأثير الضرائب وتأثير تكلفة التمويل، (الجزائر: مجلة الباحث، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية، جامعة قاصدي مرياح ورقلة، العدد6، 2008م)، ص ص 26-27.

نظريات ومحددات الهيكل المالي

أولاً، نظريات الهيكل المالي: Theories financial structure

تعتبر كيفية تكوين الهيكل المالي من أكثر الموضوعات أهمية ونالت اهتمام الدراسة العلمي في مجال الإدارة المالية، وكذلك إهتمام المستثمرين والملاك والمؤسسات التمويلية والمحللين وغيرهم، حيث ظهرت عدة نظريات حول أمثلية إختيار الهيكل المالي للمنشآت وتفسير السلوك التمويلي لها، واختلفت هذه النظريات في إطار فلسفتها ومتغيراتها في تحديد هيكل التمويل الأمثل، وعلى الرغم من التباين في وجهات نظر هذه النظريات إلا أنها تدور جميعاً حول المتغيرات التي تحصل في الهيكل التمويلي وان تكوين هيكل التمويل الأمثل ومدى ارتباطه بالقيمة السوقية يمثل محور اهتمام كافة المتعاملين. تتصل نظرية هيكل رأس المال إتصلاً وثيقاً بتكلفة الأموال، حيث يتكون هيكل رأس المال من مزيج من الأموال الطويلة الأجل إن القرارات الخاصة بهيكل رأس المال هي تعظيم القيمة السوقية للمنشأة من خلال إستخدام المزيج التمويلي المناسب من المصادر الطويلة الأجل ويسمى هذا المزيج بالهيكل المالي الأمثل لرأس المال optimal capital structure والذي يؤدي الى تدنية التكلفة الكلية للأموال، حيث ثار جدل حول مدى إمكانية المنشأة في التأثير في قيمتها وفي تكلفة الأموال من خلال تغيير مزيج الأموال التي تستخدمها الشركة⁽¹⁾. حيث يوجد بصفة عامة مداخل أو نظريات متباينة حول هيكل رأس المال يستعرضها الباحث في ما يلي:

1. نظرية صافي دخل العمليات أو التشغيل: The Net Operating Income

إن المنهج العام لنظرية صافي ربح العمليات والتشغيل في صياغة هيكل التمويل يشير إلى أن التغيرات في هيكل التمويل لا تأثير لها سواء على القيمة السوقية للمنشأة وأيضاً لا تأثير لها على كلفة الأموال المرجحة، الأمر الذي يجعل فكرة وجود هيكل تمويل أمثل فكرة غير مقبولة، ويؤكد مؤيدي هذه النظرية إلى أن التغير في التمويل المقترض لا يسبب أي تغير في كلفة الأموال المرجحة ولا في القيمة السوقية للمنشأة، ويشير مضمون النظرية إلى أن زيادة حصة التمويل المقترض في الهيكل التمويلي سوف يؤدي إلى ارتفاع المخاطر المالية التي يتعرض لها حملة الأسهم العادية (الملاك)، وأن كلفة التمويل الممتلك سوف تزداد مع كل زيادة في التمويل المقترض، وأن هذا الارتفاع في كلفة التمويل الممتلك يعوضه الانخفاض في كلفة التمويل المقترض الأمر الذي يجعل كلفة الأموال المرجحة ثابتة لا تتغير والقيمة السوقية ثابتة لا تتغير أيضاً⁽²⁾. وتفترض نظرية

(1) د. عبد الغفار حنفي، تقييم الأداء المالي ودراسات الجدوى، مرجع سابق، ص 375.

(2) فريد النجار، البورصات والهندسة المالية، (الاسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة، 1999م)، ص 338.

صافي ربح العمليات أن تكلفة القروض ثابتة لا تتغير مع تغير نسبة الاقتراض، أما تكلفة حقوق الملكية المتمثلة في العائد الذي يطلبه الملاك فترتفع مع كل زيادة في نسبة الاقتراض، كما يفترض هذا المدخل أن زيادة تكلفة الأموال بسبب الزيادة في تكلفة حقوق الملكية التي تنجم عن زيادة نسبة الاقتراض سوف يعوضها انخفاض بنفس القيمة في تلك التكلفة نتيجة لزيادة الاعتماد على القروض (السندات)، أي نتيجة لزيادة الاعتماد على مصادر تمويل ذات تكلفة منخفضة نسبياً. لذلك فمن المتوقع أن تظل تكلفة الأموال ثابتة مهما تغيرت نسبة الاقتراض⁽¹⁾. يرى أنصار مدخل صافي دخل العمليات أن تكلفة الأموال للشركة والقيمة السوقية للقروض وحقوق الملكية، أن كلفهما لا يتأثر بالرافعة المالية، ويرتكز على أن التكلفة الكلية للأموال ثابتة بصرف النظر عن درجة الرافعة⁽²⁾.

تقوم هذه النظرية على الفروض التالية⁽³⁾:

أ. إن معدل الفائدة على القروض ثابت.

ب. لا توجد ضريبة على الدخل.

ج. ارتفاع كلفة التمويل الممتمك كلما زادت مستويات التمويل المقترض.

د. زيادة مستويات التمويل المقترض يترتب عليه زيادة المخاطر المالية التي يتعرض لها حملة الأسهم العادية.

شكل رقم (1/3/1) يوضح الأموال ونسبة الرفع المالي وفق نظرية صافي ربح العمليات:

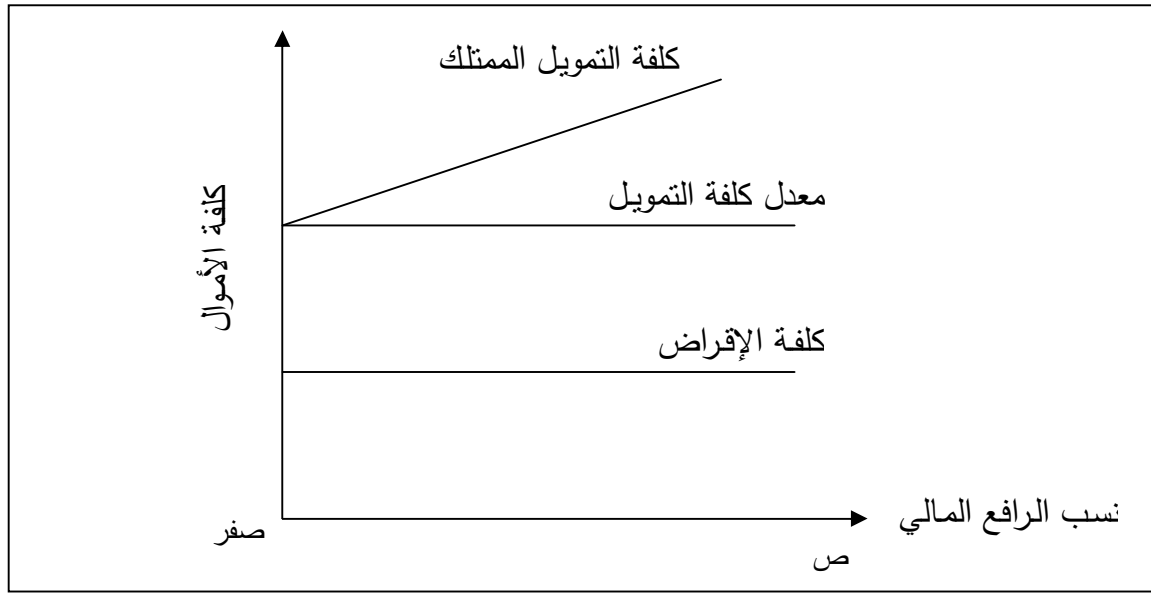
شكل رقم (1/3/1)

العلاقة بين تكلفة الأموال و نسبة الرفع المالي وفق نظرية صافي ربح العمليات

(1) د. منير ابراهيم هندي، الإدارة المالية مدخل تحليلي معاصر، مرجع سابق، ص 637.

(2) د. عبد الغفار حنفي، تقييم الأداء المالي ودراسات الجدوى، مرجع سابق، ص 376.

(3) إسماعيل محمد أحمد شبو، مرجع سابق، ص 123.



المصدر: د. عبد الغفار حنفي، تقييم الأداء المالي ودراسات الجدوى، (الإسكندرية: الدار الجامعية، 2005م)، ص 379.

يستنتج الباحث من الشكل رقم (1/3/1) أن تكلفة الأموال للشركة والقيمة السوقية للقروض وحقوق الملكية كل منهما لا يتأثر بالرافعة المالية والتي تقاس بدلالة (المديونية/ حق الملكية)، وتبدأ كلفة التمويل الممتلكة بالارتفاع عند اللحظة التي تدخل فيها القروض بهيكل تمويل المنشأة، وأن كلفة الاقتراض ثابتة لا تتغير وكذلك معدل كلفة التمويل ثابتة، وأن الارتفاع في كلفة التمويل الممتلك سوف يعوضه انخفاض مساوٍ في هذه الكلفة بسبب زيادة نسبة الرفع المالي، الأمر الذي يجعل معدل كلفة التمويل في المنشأة ثابتاً لا يتغير مهما تغيرت نسبة الرفع المالي، مما يجعل التكلفة الكلية للأموال ثابتة بصرف النظر عن درجة الرافعة.

2. نظرية صافي الربح: Net Income Theory

تعتبر نظرية صافي الربح عكس نظرية صافي ربح العمليات والتشغيل حيث يرى مؤيدي نظرية صافي الربح أن كلاً من تكلفة الأموال للشركة والقيمة السوقية للشركة تتأثر بالرافعة (نسبة المديونية/ حق الملكية)⁽¹⁾ وأن الاختلاف في كلفة مصادر الأموال التي تشكل هيكل التمويل سوف تتيح للمنشأة زيادة مساهمة التمويل المقترض ذات الكلفة الأقل على حساب مساهمة التمويل الممتلك ذات الكلفة الأكبر، ويؤكد مؤيدي هذه النظرية إمكانية التأثير في القيمة السوقية للمنشأة وفي كلفة الأموال المرجحة من خلال التغير في نسبة التمويل المقترض، فزيادة نسبة التمويل المقترض سوف تضمن انخفاض في كلفة الأموال المرجحة مما يؤدي إلى ارتفاع في القيمة السوقية للمنشأة، إلى حين الوصول إلى هيكل تمويل أمثل⁽²⁾.

(1) د. عبد الغفار حنفي، تقييم الأداء المالي ودراسات الجدوى، مرجع سابق، ص 379.

(2) حمزة محمود الزبيدي، الإدارة المالية المتقدمة، (عمان: مؤسسة الوراق للنشر، 2004م)، ص 769.

وتفترض نظرية صافي الربح افتراض أساسي وهو أن تكلفة كل أموال الملكية وأيضاً الافتراض ثابت لا يتغير وليس له أي علاقة بهيكل رأس المال وهذا يعني أن ارتفاع أو انخفاض نسبة الرفع المالي (نسبة الاقتراض) في هيكل رأس المال لا يترتب عليه ارتفاع أو انخفاض في تكلفة الأموال المستخدمة عن طريق القروض أو الملكية⁽¹⁾، فارتفاع أو انخفاض نسبة الاقتراض في الهيكل المالي للمنشأة لا يترتب عليه ارتفاع أو انخفاض في معدل العائد على الاستثمار الذي يطلبه المقرضون أو الملاك، وطالما أن تكلفة الاقتراض أقل من تكلفة إصدار أسهم عادية جديدة فإن زيادة نسبة الاقتراض يترتب عليها انخفاض في تكلفة الأموال وارتفاع في قيمة المنشأة بالتبعية⁽²⁾.

وتقوم النظرية على الفروض التالية⁽³⁾:

أ. لا توجد ضرائب ولا كلفة إفلاس.

ب. لا توجد كلفة للإصدار أو كلفة بيع أو شراء الأوراق المالية.

ج. سياسة توزيع الأرباح في المنشأة ثابتة لا تتغير، وهي تقوم على أساس توزيع كل الأرباح على حملة الأسهم، أي لا توجد أرباح محتجزة.

د. حجم الاستثمار في المنشأة ثابت لا يتغير، وأن القيمة الكلية للعناصر التي يتضمنها هيكل التمويل ثابتة. هـ. السندات التي تصدرها المنشأة هي من النوع الدائم، وهذا لا يمنع من إعادة شرائها من السوق.

و. معدل العائد الذي يطلبه الملاك يكون أكبر من معدل الفائدة على الاقتراض.

ز. معدل العائد المطلوب من قبل الملاك ومعدل العائد على القروض تظل ثابتة ولن تتغير بتغير نسبة التمويل المقترض.

غير إن هذا المدخل يعاني من نقطة ضعف أساسية هو افتراض ثبات كل من تكلفة الاقتراض وتكلفة الملكية بغض النظر عن التغير في نسبة الاقتراض الى الملكية، وهذا الافتراض بعيداً كل البعد عن الواقع العملي، فافتراض ثبات تكلفة الاقتراض يعني أن المنشأة يمكنها أن تعتمد على القروض الى مالا نهاية دون أن يترتب على ذلك زيادة المخاطر التي تتعرض لها المنشأة، وأيضاً أن يطالب المقرضين زيادة في سعر الفائدة نتيجة لأي مخاطر متوقعة وافتراض ثبات معدل العائد المطلوب للملاك يعني أن المساهمين لا يبالون بالخطر المالي

(1) د. عبد الغفار حنفي ود. رسمية قرياقص، أساسيات الإستثمار والتمويل، (الأسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة للنشر، 2000م)، ص 463.

(2) دمنير ابراهيم هندي، الادارة المالية مدخل تحليلي معاصر، مرجع سابق، ص 635.

(3) د. سمير محمد عبد العزيز، مرجع سابق، ص 184.

الذي تتعرض له المنشأة نتيجة التوسع في الاقتراض وهذا التصرف لكل من المساهمين والمقرضين نجده بعيداً عن الواقع⁽¹⁾.

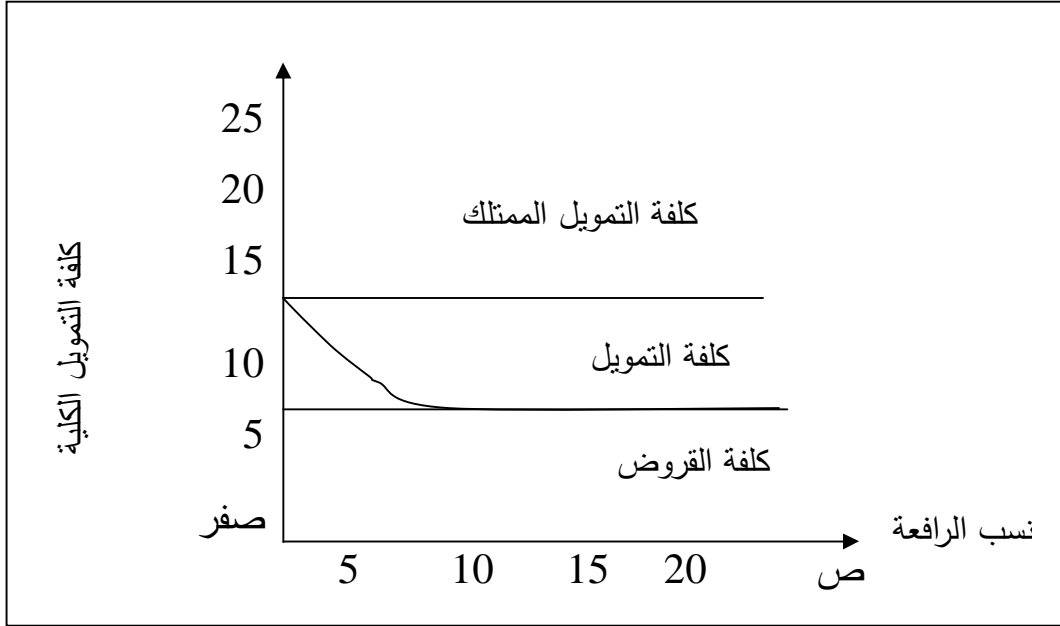
مما تقدم يستنتج الباحث ما يلي:

1. كلفة الأموال المقترضة ثابتة وكذلك كلفة الأموال المملوكة ثابتة أيضاً .
 2. كلفة الأموال المقترضة أقل من كلفة الأموال المملوكة.
 3. زيادة التمويل عن طرق الأموال المقترضة يترتب عليه انخفاض في كلفة الأموال المرجحة بسبب زيادة التمويل عن طريق المصدر الأقل كلفة.
 4. إن القيمة السوقية للمنشأة سوف ترتفع مع انخفاض كلفة الأموال المرجحة.
- تشير النظرية إلى إمكانية الوصول إلى الهيكل التمويلي الأمثل عند زيادة التمويل عن طريق المديونية.
- شكل رقم (2/3/1) يوضح صورة لنظرية صافي الربح:

⁽¹⁾د. عبد الغفار حنفي ود. رسمية قرياقص، أساسيات الاستثمار والتمويل، مرجع سابق ، ص 467.

شكل رقم (2/3/1)

نظرية صافي الربح



المصدر: حمزة محمود الزبيدي، إدارة الاستثمار والتمويل، (عمان: دارعمار للنشر والتوزيع، 2000م)، ص 30.

يستنتج الباحث من الشكل رقم (2/3/1) أن تكلفة الأموال والقيمة السوقية للشركة تتأثر بالرافعة. والكلفة الكلية للتمويل تنخفض كلما زادت الإدارة المالية نسبة الرفع المالي، أي بزيادة الأموال المقترضة ذات الكلفة الأقل وتخفيض حصة الأموال المملوكة ذات الكلفة الأكبر، مما يعني أنه كلما زادت الأموال المقترضة، كلما انخفضت كلفة التمويل وارتفعت بالمقابل القيمة السوقية للمنشأة، وتستمر هذه العلاقة دائماً مهما زادت نسبة الرفع لمالي، فكل زيادة في نسبة الرفع المالي تقابلها زيادة في القيمة السوقية للمنشأة، وذلك وفقاً للافتراضات التي قامت عليها نظرية صافي الربح.

3. النظرية التقليدية: Traditional Theory

ترى النظرية التقليدية أنه يوجد هيكل أمثل لرأس المال Optimal Capital structure، وأنه يمكن زيادة قيمة الشركة من خلال الرافعة Leverage ويعتبر هذا المدخل وجهة نظر معتدلة للعلاقة بين الرافعة وقيمة الشركة والذي يتضمن كل العناصر الموجودة في مدخلي صافي الدخل، والدخل قبل الفوائد والضرائب. يؤكد مؤيدي هذه النظرية بوجود هيكل تمويل أمثل ينشأ عند نقطة افتراض مثلى تتحقق من خلال تشكيلة مميزة من التمويل المقترض والتمويل الممتلك، وهذه التشكيلة من الأموال المقترضة والأموال المملوكة تجعل من كلفة الأموال المرجحة في حدها الأدنى لتكون القيمة السوقية للمنشأة في حدها الأعلى، وتشير هذه النظرية لوجود علاقة بين الهيكل التمويلي وتكلفة الأموال، بمعنى وجود مستوى للرفع المالي حيث تكون عنده القيمة السوقية

للمنشأة أكبر ما يمكن⁽¹⁾، تفترض النظرية التقليدية وجود هيكل تمويلي أمثل أي وجود نسبة اقتراض مثالية تتخفف عندها تكلفة الأموال إلى حدها الأدنى، وبالتالي تصل عندها قيمة المنشأة إلى حدها الأقصى، كذلك تفترض هذه النظرية أن معدل العائد الذي يطلبه المستثمرين (دائنين وملاك) يزداد مع ازدياد نسبة الاقتراض، وذلك بسبب ازدياد المخاطر التي يتعرض لها العائد الذي يتوقعون الحصول عليه⁽²⁾.

وبنيت هذه النظرية على الفرضيات التالية⁽³⁾:

أ. كلفة التمويل المقترض تظل ثابتة.

ب. كلفة التمويل الممتمك تزداد مع كل زيادة في التمويل المقترض.

ج. معدل العائد المطلوب من قبل الملاك يزداد مع كل زيادة في مصادر التمويل المقترضة ضمن هيكل

تمويل المنشأة، بسبب المخاطر التي يتعرض لها عائد الملاك.

شكل رقم (3/3/1) يوضح صياغة شاملة لفكرة النظرية التقليدية:

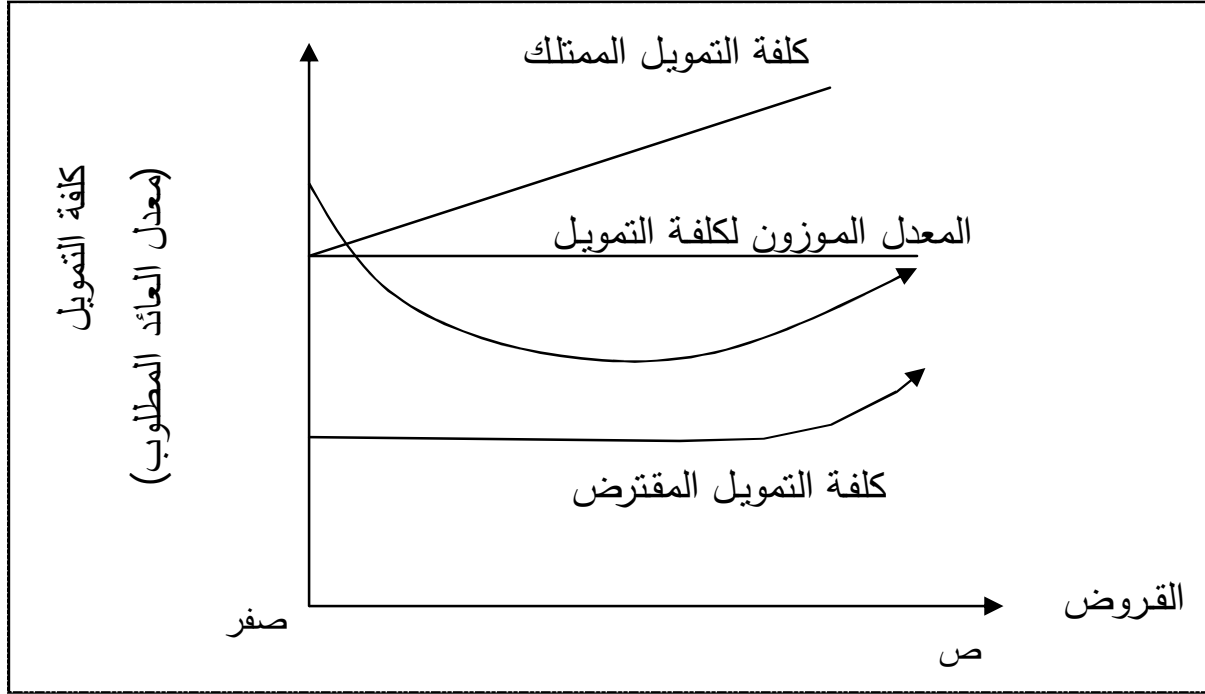
(1) د. عبد الغفار حنفي ود. رسمية قرياقص، أساسيات الاستثمار والتمويل، المرجع سابق، ص 570.

(2) دمنير ابراهيم هندي، الإدارة المالية مدخل تحليلي معاصر، مرجع سابق، ص 634.

(3) حمزة محمود الزبيدي، الإدارة المالية المتقدمة، مرجع سابق، ص 778.

شكل رقم (3/3/1)

العلاقة بين كلفة التمويل ونسبة الرفع المالي وفقاً للنظرية التقليدية



المصدر: منير إبراهيم هندي، الإدارة المالية مدخل تحليلي معاصر، (الإسكندرية: المكتب العربي الحديث، 1999م)، ص 644. من الشكل رقم (3/3/1) يلاحظ الباحث أن هناك تغيراً في سلوك العلاقة بين المعدل الموزون لتكلفة التمويل (التكلفة المرجحة) وتكلفة التمويل الممتلك (معدل العائد المطلوب من الملاك) وأيضاً القيمة السوقية، وذلك عندما تتغير تشكيلة هيكل التمويل بتغير مستويات الرفع المالي، حيث يلاحظ اتجاه تكلفة الأموال المرجحة إلى الانخفاض مع كل زيادة في نسبة الرفع المالي، حتى يصل منحنى تكلفة الأموال إلى أدنى حد عندها تكون القيمة السوقية للشركة في حدها الأعلى، وهذا يعني أن هناك علاقة طردية بين نسبة الاقتراض وتكلفة كل من أموال الملكية والأقتراض .

4. نظرية موديقلياني وميلر Modigliani & Miller Theory:

النظرية الحديثة لهيكل التمويل بدأت بموديقلياني وميلير عندما قدموا مقالتهم (تكلفة رأس المال، تمويل الشركات ونظرية الاستثمار) وبرهنوا بأن الاختيار بين التمويل بالدين والملكية، وأيضاً قيمة الشركة لاعتلاقة لها بهيكل التمويل، وافترضوا أن أسواق رأس المال مثالية. منذ ذلك الحين وضعت مقالة موديقلياني وميلر إطاراً نظرياً لتفسير اختيارات هيكل تمويل الشركات⁽¹⁾ ويعتبر نموذج Modigliani & Miller الذي نشر عام 1958م من أهم

(1) غازي فلاح المؤمني، علي محمود حسن، مرجع سابق، ص 367.

النظريات التي درست الهيكل المالي على مر السنوات ويرجع هذا للمفاهيم الجديدة التي جاء بها، وكذا مختلف الافتراضات التي وضعها، والتي أدت إلى ظهور مختلف النظريات الحديثة، التي إتخذت من نموذج Modigliani & Miller مرجعاً وصلت من خلاله إلى مختلف نتائجها. ويعتبر كذلك من أبرز النظريات التي تنفي وجود علاقة بين هيكل التمويل وتكلفة الأموال. إذ يجيب الإقتصاديان موديقلياني وميلر على السؤال حول أمثلية الهيكل المالي بأنه لا يوجد هيكل مالي أمثل، حيث يريان بأن تكلفة رأس المال وقيمة المؤسسة مستقلتان عن هيكلها المالي، ففي ظل سوق مالي كفاء، وغياب الجباية يوجد تكافؤ بين مختلف أنماط التمويل، وقد بنيت النظرية على ما يسمى المراجعة أو التحكيم⁽¹⁾. والواقع أن هذه النظرية إستندت إلى جملة من الفروض هي⁽²⁾:

أ. تتصف سوق رأس المال بالكمال (سوق كفاء)، مما يعني عدم وجود عمولات وساطة (المعلومات متاحة للجميع دون عمولة).

ب. عدم وجود ضرائب، عدم وجود تكلفة للصفقات، وأن المستثمرين يمكنهم الإقتراض بنفس معدل الفائدة.
ج. التوقعات متماثلة بالنسبة للمستثمرين.

د. عدم وجود خطر إفلاس.

هـ. يمكن للأشخاص والمؤسسات الإقراض والإقتراض بدون حدود وبمعدل بدون خطر.

و. توزع المؤسسات كل أرباحها، وذلك بهدف تجنب التفاعل بين سياسة توزيع الأرباح وهيكل رأس المال.

"تقوم نظرية موديقلياني وميلر على فكرة أساسية جوهرها أن قيمة المنشأة تتمثل في قيمة استثماراتها، وأن قيمة هذه الاستثمارات تتوقف على العائد المتوقع من ورائها، كما تتوقف على المخاطر التي قد يتعرض لها هذا العائد بعبارة أخرى مهما كان الخليط الذي يتكون منه الهيكل المالي، فإن القيمة السوقية للمنشأة لا تقل أو تزيد عن القيمة السوقية لاستثماراتها، أي أن القيمة الكلية للمنشأة تساوي القيمة الكلية للأجزاء (الاستثمارات) المكونة لها، سواء تم تمويل هذه الأجزاء من قروض أو من حقوق ملكية، مما يشير إلى أن قيمة المنشأة تتوقف على قرارات الاستثمار وليس على قرارات التمويل"⁽³⁾. ويعتبر كل من Modigliani & Miller أن قيمة المؤسسة يكشف عنها برسمة أرباحها خلال عدة فترات بمعدل إستحداث يتعلق بنشاطها، وأدى الإقتراض

(1)سمية لزغم، مرجع سابق، ص573.

(2)د. عبد الغفار حنفي ود. رسمية قرياقص، أساسيات الاستثمار والتمويل، مرجع سابق، ص573.

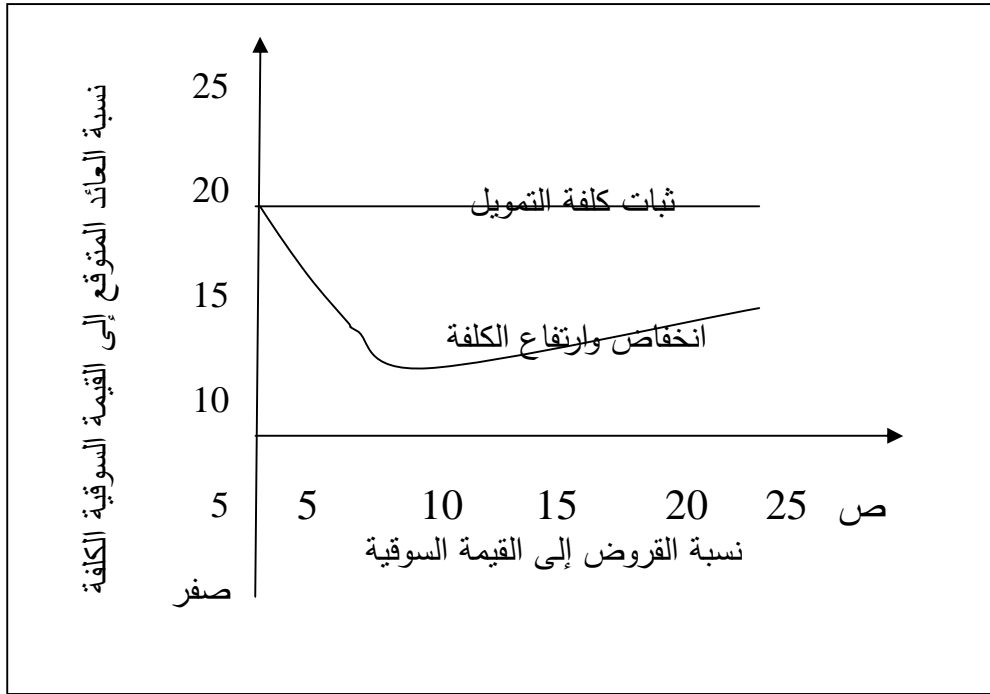
(3)د. منير ابراهيم هندي، الادارة المالية مدخل تحليلي معاصر، مرجع سابق، ص645.

السابق إلى ضرورة التمييز بين حالتين حالة وجود الجباية وحالة عدم وجودها، لأن هذه الأخيرة تعتبر غير واقعية.

شكل رقم (4/3/1) ويوضح العلاقة ما بين الهيكل التمويلي وكلفة التمويل وفقاً لهذه النظرية:

شكل رقم (4/3/1)

العلاقة بين الهيكل المالي وكلفة التمويل وفق نظرية مودقلياني وميلر



المصدر: حمزة محمود الزبيدي، إدارة الاستثمار والتمويل، (عمان: دار عمار للنشر والتوزيع، 2000م)، ص 233.
يرى الباحث بما أن النظرية قد افترضت أن تكلفة التمويل المرجحة تظل ثابتة ولا تتغير مهما تغيرت مكونات الهيكل التمويلي في الشركة، فإن الشكل أعلاه يظهر أن زيادة الاعتماد على القروض لا بد أن يسبب ارتفاعاً في تكلفة التمويل الممتلك بسبب زيادة المخاطر المالية التي يتعرض لها الملاك مما يزيد من تكلفة الأموال المرجحة، إلا أن تكلفة التمويل المرجحة تظل ثابتة مهما تغيرت نسبة القروض إلى حقوق الملكية (الذاتي)، حيث أن الزيادة في التمويل بالاقتران تعوض الزيادة في التمويل الممتلك وبهذا تظل تكلفة التمويل ثابتة. ويستعرض الباحث بعض الانتقادات التي تعرضت إليها هذه النظريات والتي يمكن عرضها كآتي⁽¹⁾:

(1) خيرى علي الجزيري، إدارة مالية، (القاهرة: الدار العربية للنشر، 1993م)، ص 91.

إن هذه النظريات تمثل الإطار الفكري لوجهات النظر الخاصة بأثر الاعتماد على الديون وإحلالها محل أجزاء من حق الملكية.

2. إن هذه النظريات تبنى وتقوم على افتراضات قد لا توجد في الواقع العملي كعدم وجود ضرائب بالنسبة للشركات، وتوفر السوق المالية الكاملة والمعلومات بدون تكلفة.

3. عدم وجود امكانية للافلاس وبمعنى آخر حصول الشركة على أي قدر من الديون لن يعرضها لمخاطر التوقف عن العمل والخروج من السوق.

ومن خلال استعراض النظريات الأربعة لصياغة الهيكل التمويلي يستنتج الباحث ما يلي:

1. أن النظريات الأربعة المتعلقة بتكوين الهيكل التمويلي للشركات بنيت على فرضيات معينة يصعب تحقق تلك الفرضيات التي قامت عليها هذه النظريات في واقع التطبيق العملي.

2. تشير النظرية الأولى إلى إمكانية الوصول إلى الهيكل التمويلي الأمثل عند زيادة التمويل عن طريق المديونية.

3. تشير النظرية الثانية إلى افتراض ثبات تكلفة الأصول غير المتداولة مهما تغيرت نسبة الاقتراض داخل الهيكل التمويلي، وأنه لا يوجد هيكل نموذجي سواءً لادت نسبة الاقتراض أو انخفضت.

4. تشير النظرية الثالثة إلى وجود هيكل تمويل أمثل بين القروض والملكية.

5. تشير النظرية الرابعة إلى عدم تأثير الهيكل التمويلي في ظل عدم وجود ضرائب على تكلفة الأموال وقيمة المنشأة.

يرى الباحث أن نظريات الهيكل التمويلي قد اختلفت في إطار فلسفتها، منهجيتها ومتغيراتها في تحديد هيكل التمويل. قد تباينت وجهات نظر هذه النظريات برغم كونها تدور جميعاً حول التغيرات التي تحصل في الهيكل التمويلي وأثر ذلك في تكلفة التمويل وبالتالي في قيمة المنشأة.

ومن خلال ما تم عرضه لمضامين النظريات السابقة يعرض الباحث الجدول رقم (1/3/2) الذي يصور تأثيرات هذه النظريات على كلفة التمويل وكلفة التمويل الممتلك والقيمة السوقية للمنشأة، بالإضافة إلى هيكل التمويل الأمثل وفقاً لهذه النظريات:

الجدول رقم (1/3/1)

مقارنة للنظريات الأربعة لهيكل التمويل الأمثل

Modigliani & Miller	التقليدية	صافي ربح العمليات	صافي الربح	البيان النظرية
مستقلة عن الرافعة المالية	ترتفع بارتفاع الرافعة المالية	مستقلة عن الرافعة المالية	مستقلة عن الرافعة المالية	كلفة التمويل
ترتفع بارتفاع الرافعة المالية	ترتفع بارتفاع الرافعة المالية	ترتفع بارتفاع الرافعة المالية	مستقلة عن الرافعة المالية	كلفة التمويل الممتلك
ثابتة لا تتغير	ترتفع لتصل إلى حد التعظيم ثم تنخفض عند كل زيادة	ثابتة لا تتغير	ترتفع بارتفاع الرافعة المالية	القيمة السوقية للمنشأة
عدم وجود هيكل تمويلي أمثل	وجود هيكل تمويلي أمثل	عدم وجود هيكل تمويلي أمثل	وجود هيكل تمويلي أمثل	هيكل التمويل الأمثل

المصدر: إسماعيل محمد أحمد شبو، أهمية المعلومات المالية لأسواق الأوراق المالية، (رسالة دكتوراه غير منشورة في المحاسبة والتمويل، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، كلية الدراسات العليا، 2006م) ص 129.

ثانياً، محددات الهيكل المالي: Determinants of financial structure

"محددات الهيكل المالي هي العوامل التي يجب أن تؤخذ في الاعتبار عند إتخاذ قرار تكوين الهيكل المالي حتى يأتي مناسباً، ويجب تخطيط الهيكل المالي للمشروع من وقت تأسيس المشروع وتصميمه في البداية بمنتهى الدقة والحذر، وتتصل وظيفة تحديد الهيكل المالي بالجانب الأيسر من قائمة المركز المالي وتعمل على تحديد المزيج الملائم للتمويل القصير والطويل الأجل ويعتبر تحديد الهيكل المالي للمنشأة من أهم القرارات المالية في المنشأة لما له من أثر على الربحية والسيولة العامة"⁽¹⁾.

وتتمثل محددات الهيكل المالي في الآتي:

(1) د. سمير محمد عبد العزيز، مرجع سابق، ص 315.

1. الرفع المالي و أثره على ربح السهم: Leverage Effect On EPS

إن استخدام مصادر مالية ثابتة التكلفة مثل القروض والأسهم الممتازة لتمويل أصول المشروع يمثل نوعاً من الرفع المالي أو المتاجرة بالملكية، ويعتبر الرفع المالي أحد الإعتبارات الهامة في تخطيط الهيكل المالي للمنشأة وذلك لتأثيره على ربح السهم. إذا كانت الأصول الممولة باستخدام القرض تدر عائداً أكبر من تكلفة القرض، فسوف يزداد ربح السهم دون زيادة استثمار الملاك ويزداد أيضاً ربح السهم العادي عندما تستخدم الأسهم الممتازة في تمويل حيازة الأصول، تكلفة القرض عادة تكون أقل من تكلفة الأسهم الممتازة وتعتبر الفائدة المدفوعة على القرض من الأعباء التي يجوز خصمها من وعاء الربح الخاضع للضريبة، بعكس الأسهم الممتازة التي تعتبر أعباءها على المشروع توزيعاً للربح وليست تكليفاً عليه؛ لهذا لا تخصم من وعاء الربح الخاضع للضريبة⁽¹⁾.

2. معدل نمو وأستقرار المبيعات: Growth and stability of sales

"إن نمو واستقرار المبيعات عامل مهم جداً قد تتوقف عليه درجة الرفع المالي، فتستطيع المنشأة التي تتمتع باستقرار في المبيعات أن تستخدم درجة عالية من الرفع المالي، كذلك النمو المتوقع للمبيعات يؤثر على درجة الرفع، فتؤدي الزيادة المتوقعة في النمو إلى زيادة التمويل الخارجي اللازم ويعتبر القرض أكثر مصادر التمويل الخارجي نفعاً، لا يجب على الشركات التي تتجه مبيعاتها نحو الإنخفاض أن تستخدم القروض أو الأسهم الممتازة في هيكلها المالي؛ لأنها في هذه الحالة سوف تواجهها صعوبات سداد التزاماتها الثابتة وقد تجبر الشركات في حالة عدم سداد هذه التكاليف الثابتة إلى التصفية"⁽²⁾. وكذلك "إن تقييم المستقبل فيما يتعلق بمعدل النمو في المبيعات ومدى إستقراره يتأثر بالطبع بإتجاهات النشاط الإقتصادي العام والنشاط الإقتصادي في الصناعة ذاتها ونوع وتركيب المنافسة في المنشآت المماثلة كما قد يتوقف بشكل أشد على الإتجاهات الإدارية نحو الخطر، إن الإتجاهات نحو المخاطر قد تختلف من شخص إلى آخر ومن إدارة إلى إدارة مع ثبات الظواهر الإقتصادية الموسعة والمدعمة بأرقام وإحصائيات، إن التغييرات المتوقعة في المبيعات لها أثر كبير على مخاطر الأعمال التي يمكن ان تتعرض لها المنشأة، كلما زادت مخاطر الأعمال في المنشأة فإن التمويل بالقروض يجب أن يقل، ويتطلب الأمر تخفيض المخاطرة المالية الناتجة من تمويل القروض وماتحمله من

(1) د. سمير محمد عبد العزيز، مرجع سابق، ص 316.

(2) د. عرفات إبراهيم فياض، مرجع سابق، ص 252.

فوائد وأحتمالات عدم القدرة على سداد الأصل وفوائده"⁽¹⁾، وتوجد علاقة مباشرة بين إستقرار مبيعات وأرباح الشركة والتمويل بالدين، فكلما كانت مبيعات وأرباح الشركة أكثر إستقراراً، إستفادت الشركة من رافعة التمويل أكثر وبمخاطرة أقل مما لو كانت مبيعات الشركة متقلبة"⁽²⁾.

3. درجة المنافسة: Degree of competition

"إن درجة المنافسة التي تعمل بها المؤسسة تعتمد على إستقرارية أرباحها، فكلما إزدادت حدة المنافسة السعرية بين المؤسسات كلما أنحسر هامش الربح مما يحد من إستطاعة المؤسسة على الإقتراض لإنخفاض مقدرتها على خدمة الديون والتي من أحد مقاييسها عدد مرات تغطية الأرباح للفائدة المدفوعة"⁽³⁾.

4. سيولة الأصول: Liquid assets

"وتعني إحتفاظ المصرف بمركز مالي يتصف بالسيولة، أي توفر قدر كاف من النقدية والأصول التي يمكن تحويلها الى نقدية، لمقابلة طلبات السحب دون أي تأخير، وتهدف السيولة للموازنة بين توفير قدر مناسب من السيولة للمصرف وهو أمر قد يتعارض مع هدف تحقيق الربحية و كلما زادت سيولة الأصول أمكن الإعتماد على القروض، مع بقاء العوامل الأخرى ثابتة، فبالإضافة إلى أن سيولة الأصول ذات أهمية خاصة في تحديد إستحقاقات الديون فإنها تؤثر في نسبة الديون وبالتالي في هيكل التمويل"⁽⁴⁾.

5. تكلفة الأموال وسهولة الحصول عليها: The cost of funds and get it

"إن تكلفة الأموال المقترضة عامل مؤثر في إختيار هيكل التمويل، ذلك على إعتبار أنه كلما كانت الفوائد أقل شجع الإقتراض، كما أنه كلما كانت الأحوال المالية السائدة مضطربة أو هنالك صعوبة نسبية في الحصول على الأموال زادت صعوبة الإعتماد على قروض طويلة أجل سواء من البنوك أو من المؤسسات المالية أو بيع سندات للجمهور وهذا بديهي في الواقع تختلف المنشآت الكبيرة في هذا عن المنشآت الصغيرة لتي غالباً ما يكون من الصعب عليها أن تقترض لآجال طويلة ويكون المصدر الوحيد للتمويل في المنشآت الصغيرة عادة هو الملكية"⁽⁵⁾.

(1) د.سيد محمد الهواري ود. سعيد توفيق عبيد، الإدارة المالية قرارات الأجل الطويل وقيمة المنشأة، مرجع سابق، ص ص 58-59.

(2) أبو الفتوح علي فضالة، الهياكل التمويلية، (الإسكندرية: دار الكتب العلمية للنشر والتوزيع، 1994 م) ص 38.

(3) عاطف وليم اندراوس، التمويل والإدارة المالية للمؤسسات، (الإسكندرية: دار الفكر الجامعي، 2006م) ص 404.

(4) عبد العزيز الدغيم وآخرون، مرجع سابق، ص 195.

(5) د.سيد محمد الهواري ود. سعيد توفيق عبيد، الإدارة المالية قرارات الأجل الطويل وقيمة المنشأة، مرجع سابق، ص 60.

6.بنية الموجودات: Asset structure

"توجد علاقة بين الموجودات والطاقة الإستيعابية للدين في المنشأة، فعندما تكون نسبة الموجودات الثابتة إلى إجمالي الموجودات مرتفعة بسبب حجم تكلفة إهلاك الموجودات الثابتة وهذا يعني أن الشركة تتميز بدرجة رافعة تشغيل عالية وأن أرباحها شديدة الحساسية لأي تغير صغير في المبيعات، في هذه الحالة يكون التمويل بالإقتراض عاملاً لزيادة التقلب وعدم الإستقرار في الأرباح المتاحة الى المساهمين"⁽¹⁾.

7.موقف المنشأة تجاه الخطر: the establishment of risk

"هنالك إختلافي درجة تجنب الخطر من شخص إلى آخر، إن علاقة التفضيل هذه تؤثر في تحديد سياسات التمويل للشركة، فإذا كانت إدارة الشركة تتجنب الخطر بدرجات عالية، فإنها لن تعتمد إلى التمويل بالدين إلا ضمن حدود ضيقة، أما إذا كانت إدارة الشركة تتجنب الخطر بدرجات أقل، فإنها ستكون على إستعداد للتمويل بالدين بنسب أعلى سعياً وراء تعظيم الأرباح"⁽²⁾.

8.موقف المؤسسات التمويلية تجاه الخطر: The position of financial institution towards risk

"لا شك أن موقف المؤسسات التمويلية تجاه تعاطم الخطر التمويلي للشركة هو العامل الأهم في تحديد نسبة المديونية المثلى للشركة وكذلك مدى الإرتفاع في تكاليف التمويل، والترتيب الإئتماني للشركة وبالتالي قدرتها على الإقتراض بشروط مناسبة تعتمد في أهم وجوها على نسبة الدين في هيكل تمويل الشركة"⁽³⁾.

9.الربحية: Profitability

اختلفت النظريات المالية في تفسيرها، لتأثير ربحية الشركات في الهيكل المالي، حيث نجد نظرية التبادل تؤكد وجود أثر إيجابي بين الربحية ونسبة الدين، الشركات التي لها نسبة ربحية عالية لها القدرة على زيادة نسبة الدين.ومن ناحية أخرى نجد ان (Myer,1984) اقترح أن يتم التمويل بالأرباح المحتجزة أولاً ثم بالدين، ومن ثم القبول بالملكية ومن هذا المنطلق فإن هنالك أثراً سلبياً بين الربحية ونسبة الدين، اي أن الربحية العالية تتضمن إعتقاد أكثر في التمويل على الأموال الداخلية، واستعمالاً أقل للدين. إن الأرباح قبل الفوائد والضرائب نسبة الى إجمالي الأصول بالشركة تعتبر المتغير الذي يكون مستخدماً لقياس قدرة الشركة على توليد أموال داخلية، ونجد ان مديري الشركات لا يرغبون في نقل المعلومات الخاصة بالشركة الي المستثمرين الجدد، ولذا

⁽¹⁾https://bu.univ-ouargla.dz/master/pdf/Zahri_Akila.pdf?idmemoire=2432.م.2016/7/1.

⁽²⁾ د.محمد أيمن عزت الميداني، مرجع سابق، ص 617.

⁽³⁾ عاطف وليم اندراوس، مرجع سابق، ص 404.

فإن المديرين يفضلون توليد رأس المال الداخلي عن رأس المال الخارجي وهذا يحدث في ظل وجود عدم تماثل في المعلومات، حيث إن الشركة تفضل التمويل بالأرباح المحتجزة، وتصدر الدين في حالة استنزاف الشركة لمصادر التمويل الداخلية الخاصة بها⁽¹⁾.

10. المرونة: Flexibility

تعتبر المرونة من أكثر العوامل المهمة التي يجب أن يأخذها المدير المالي في الاعتبار عند وضع الهيكل المالي، وهي تعني قدرة المنشأة على تكيف هيكلها المالي مع الإحتياجات التي تنشأ من الظروف المتغيرة. فيجب أن تكون الخطة المالية للشركة مرنة بصورة كافية حتى يمكن تعديل الهيكل المالي إذا أرادت الشركة تحقيق الإستخدام الأمثل لأموالها فعليها أن تكون في الوضع الذي يمكنها من إحلال أي شكل من أشكال التمويل بآخر. وتتوقف درجة المرونة في الهيكل المالي للشركة على المرونة في التكاليف الثابتة، والشروط المقيدة في إتفاقيات القروض، وشروط الوفاء بالدين والطاقة الإستيعابية للشركة على الإقتراض، تفيد المرونة في تكوين الهيكل المالي الأمثل حيث تعمل على توفير عدد من البدائل عند إتخاذ القرار بالتوسع أو الإنكماش في مجموع الأموال التي يستخدمها المشروع وإذا ما توافرت المرونة زادت قوة المشروع في المساومة عند التفاوض مع المصادر المحتملة للأموال⁽²⁾.

11. حجم الشركة: Size of the Company

يؤثر حجم الشركة بصورة كبيرة على حجم إمكانية إتاحة الأموال من المصادر المختلفة فالشركات الصغيرة قد تجد صعوبات كبيرة في الحصول على القروض طويلة الأجل وستؤدي الشروط المقيدة في إتفاقيات القروض في حالة الشركات الصغيرة الى جعل هيكلها المالي غير مرن وكذلك لن تستطيع إدارة المشروع العمل بحرية وبدون تدخل خارجي، أما الشركات الكبيرة والمؤسسات ذات المصادر المالية الكبيرة وذات الحجم الواسع غالباً ما تتمتع بثقة مصادر التمويل والحصول على القروض طويلة الأجل⁽³⁾.

12. حجم البنوك وسوق رأس المال: The size of the Banks and the Capital Market

إن تطور قطاع البنوك، وسوق رأس المال، يعتبر أحد محددات الهيكل المالي، حيث إن تطور البنوك يؤثر على سهولة الحصول على التمويل الخارجي، ومن ناحية أخرى عندما تكون أسواق رأس المال متقدمة وأكثر

(1) غازي فلاح المومني، علي محمود حسن، محددات إختيار الهيكل المالي، مرجع سابق، ص 369-370.

(2) طارق الحاج، مرجع سابق، ص 37.

(3) د.سمير محمد عبد العزيز، مرجع سابق، ص 259.

فاعلية، فإن التمويل بالملكية يصبح خياراً جيداً، حيث إن تكلفة إصدار الأسهم لها أثر بالعائد والمخاطر المصاحبة للإستثمار⁽¹⁾.

13. النظام الضريبي: The tax system

تؤثر الضريبة في قرار الشركة للحصول على الأموال اللازمة لها، إما بالإقتراض أو بزيادة رأس مالها عن طريق طرح الأسهم، فقد أعطت الضريبة ميزة لإقتراض الأموال، حيث يؤدي هذا الأمر الي تقليل الضريبة المفروضة على الشركة، لأن الفوائد التي تدفع عن القرض، تطرح من أرباح الشركة، قبل احتساب الضريبة المستحقة⁽²⁾.

14. معدل الفائدة: Interest rate

هنالك أثر عكسي بين أسعار الفائدة ونسبة الدين وتعكس معدلات الفائدة تكلفة رأس المال بشركات الأعمال التي تعتبر من أكثر لمتغيرات تقلباً بالنسبة للشركات، ومع أن التقلبات في معدلات الفائدة تصاحبها تغيرات كبيرة في تكلفة رأس المال إلا ان الأهمية العظمى لمعدلات الفوائد تتمثل في الدور الذي تلعبه هذه المعدلات كمقياس لمدى توافر الاموال في الأسواق. إن معدلات الفوائد العالية تعكس وجود الانكماش النقدي الذي يكون بدوره ناتجاً من الانكماش في احتياطات البنوك التجارية⁽³⁾.

خلص الباحث إلى أن هنالك منفعة من التمويل بالدين لأنه يزيد من ربحية المساهمين، بزيادة العائد على الملكية والأرباح بالسهم، ولكنه قد يؤدي إلي تعظيم خسارة المساهمين في حال إنخفاض المبيعات وهنا تتجلى المخاطرة التي تتبع تعظيم الربح، وهذا يعني أنه سلاح ذو حدين قد يؤدي إلى تعظيم الربح أو الخسارة، وأن نسبة المديونية المثلى تختلف من منشأة إلى أخرى حسب كثافة الموجودات الثابتة في بنية الموجودات، وأن إستقرار المبيعات وعدم تذبذبها وكذلك استقرار الأرباح يوسع إمكانية المنشأة للإقتراض ويمكنها من تحمل نسب مديونية أكبر، ويعتبر حجم الشركة محدد مهم للهيكل المالي حيث أن هنالك عدة أسباب لوجود علاقة بين الهيكل المالي وحجم الشركة حيث يؤثر حجم الشركة تأثيراً طردياً في حجم إمكانية الحصول على الأموال من المصادر المختلفة ونجد أن تكلفة تمويل الشركات الصغيرة الحجم مقارنة مع الشركات كبيرة الحجم يختلف، إذ تجد الشركات الصغيرة صعوبات في الحصول على القروض طويلة الأجل؛ ويرجع السبب الي أن الشركات صغيرة الحجم معرضة للإفلاس أكثر من الشركات الكبيرة وإن وفورات الحجم الكبير التي تتمتع بها الشركات الكبيرة تؤدي الي إنخفاض التكاليف الثابتة، حيث تكون تكلفة الوحدة أقل، وهذا مايشجع الشركات

(1) غازي فلاح المومني، علي محمود حسن، محددات إختيار الهيكل المالي، مرجع سابق، ص 369-370.

(2) سمية بلجبية، مرجع سابق، ص 54.

(3) د. منير إبراهيم هندي، الأوراق المالية وأسواق رأس المال، مرجع سابق، ص 213.

الكبيرة على زيادة نسبة الدين وان سيولة الأصول تؤدي دوراً مهماً في تحديد الهيكل المالي للشركة، كلما زادت سيولة الأصول أمكن الاعتماد على القروض، وتعتبر ذات أهمية خاصة في تحديد استحقاقات الديون فهي تؤثر في نسبة الديون وبالتالي في هيكل التمويل، وتؤثر الضريبة في قرار الشركة، ويوجد أثر عكسي بين أسعار الفائدة ونسبة الدين.

الفصل الثاني

الائتمان المصرفي

يتناول الباحث في هذا الفصل مفهوم ونشأة الائتمان المصرفي وصناعة قراراته وولعدوا إجراءات منحه وذلك من خلال المباحث التالية :

المبحث الأول: مفهوم ونشأة وأهمية وأنواع الائتمان المصرفي

المبحث الثاني: صناعة قرار الائتمان المصرفي

المبحث الثالث: أسس وسياسة وإجراءات منح الائتمان المصرفي

المبحث الأول

مفهوم ونشأة وأهمية وأنواع الائتمان المصرفي

أولاً، مفهوم الائتمان المصرفي: The concept of bank credit

أصل معنى الائتمان في الاقتصاد هو القدرة على الإقراض، واصطلاحاً هو التزام جهة لجهة أخرى بالإقراض أو المداينة، ويراد به في الاقتصاد الحديث أن يقوم الدائن بمنح المدين مهلة من الوقت، يلتزم المدين عند انتهائها بدفع قيمة الدين. وهو كذلك عملية مبادلة شيء ذي قيمة أو كمية من النقود في الحاضر، مقابل وعد بالدفع في المستقبل⁽¹⁾.

عرف الائتمان بأنه عمليات الإقراض والاقتراض؛ وذلك لأن الذين يملكون النقود ليس بالضرورة هم من يستطيعون استثمارها بأنفسهم. ومن شأن الائتمان نقل هذه الأموال من أصحابها إلى المستثمرين؛ وذلك بالعملية التي يقوم بمقتضاها المصرف منح عميلاً سواء كان فرداً أو شركة تسهيلات مصرفية سواء كانت في شكل نقود أو أي صور أخرى⁽²⁾. وهو الثقة التي يوليها المصرف لعميله بمنحه قروضاً، يضعها تحت تصرفه لفترة محددة وبشروط يتفق عليها بينهما، وذلك لقاء عائد معين يحصل عليه المصرف من العميل، يتمثل في العوائد والعمولات للمدين⁽³⁾. وهو كذلك متاجرة المصارف بالودائع النقدية التي تعود ملكيتها للشركات والمؤسسات وأفراد المجتمع وتخضع الى أسس استقر عليها العرف المصرفي⁽⁴⁾.

الائتمان المصرفي هو تلك الخدمات المقدمة للعملاء والتي يتم بمقتضاها تزويد الأفراد والمؤسسات والمنشآت في المجتمع بالأموال اللازمة، على أن يتعهد المدين بسداد تلك الأموال وفوائدها والعمولات المستحقة عليها والمصاريف دفعة واحدة أو على أقساط في تواريخ محددة حسب الاتفاق ويمنح بناء على مجموعة من الشروط من بينها وجود الضمانات التي تكفل للمصرف استرداد أمواله في حال توقف العميل عن السداد بدون أية خسائر؛ وينطوي هذا المعنى على ما يسمى بالتسهيلات الائتمانية الذي يحتوي على مفهوم الإقراض والسلفيات. حتى إنه يمكن أن يكتفي بأحد تلك المعاني للدلالة على إحداها⁽⁵⁾.

(1) د. حمزة محمود الزبيدي، إدارة الائتمان المصرفي والتحليل الائتماني، (عمان: دار الوراق للنشر والتوزيع، 2000م)، ص 18.

(2) د. عادل عبد الفضيل عيد، الائتمان والمداينات في البنوك الإسلامية، (الاسكندرية: دار الفكر الجامعي، 2008م)، ص 11.

(3) د. عدنان تايه النعيمي، إدارة الائتمان منظور شمولي، مرجع سابق، ص 21.

(4) عبدالله كاظم حسن، رباب إبراهيم كاظم، قياس المخاطرة الائتمانية، (بغداد: دراسة منشورة، مجلة القادسية للعلوم الادارية والاقتصادية، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة القادسية، العدد الثاني، المجلد 8، تشرين الثاني 2006 م) ص 37.

(5) حياة شحاتة، مخاطر الائتمان في المصارف التجارية، (القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية، 1999م) ص 104.

وعرف الائتمان المصرفي عند الاقتصاديين الاسلاميين بأنه نوع من التسهيلات المصرفية التي تقدم للمستثمرين والعملاء في شكل صيغة من الصيغ الاسلامية المصرفية كالمrabحة، السلم، الاستصناع، المضاربة أو غيرها من صيغ التمويل الاسلامية الأخرى كما أنه يمكن أن يكون في شكل قرض حسن⁽¹⁾.

ويعرف كذلك بأنه قيام المصارف بمختلف تخصصاتها بتقديم سقوف تمويلية؛ اي منح تسهيلات ائتمانية مثل جاري مدين، قروض، خصم الكمبيالات لتلقطاعات التجارية والاقتصادية المختلفة⁽²⁾. يقصد بالائتمان ايضاً علاقة مديونية تقوم على أساس الثقة تنشأ عن مبادلة سلع أو خدمات أو نقود لقاء تعهد بدفع بدل معين مستقبلاً، وفي أجل معين بشكل سلع أو نقود أو خدمات، وفي الغالب يكون التعهد بالدفع نقداً⁽³⁾.

يستطيع الباحث تعريف الائتمان المصرفي بأنه هو القروض التي تمنحها المصارف لعملائها، مع التزامهم بردها في تاريخ معين. وهو عملية مبادلة بين طرفين أحدهما المصرف مانح التمويل الذي يمثل الوسيط بين الذين يملكون النقود والمستثمرين ويمثل الطرف الأول في عملية الائتمان ويمثل العميل طالب الائتمان الطرف الثاني. ويكون الائتمان في شكل تسهيلات مصرفية سواء كانت نقود أو أصول عينية في الحاضر مقابل وعد بالسداد في المستقبل.

للائتمان أشكال مختلفة حسب المدة الزمنية المتفق عليها منها ائتمان قصير الأجل، متوسط الأجل وطويل الأجل ويظهر في ميزانيات المصارف المانحة له في جانب الأصول تحت بنود القروض والسلفيات، الكمبيالات، خطابات الضمان، والاعتمادات المستندية غير المغطاة بالكامل. ويستنتج الباحث ايضاً أن الائتمان المصرفي يشمل التمويل. ويمكن تعريفه بأنه الثقة التي يوليها المصرف لعميله في إتاحتها مبلغاً معيناً من المال لإستخدامه في غرض محدد خلال فترة زمنية معينة ويتم سداده بشروط معينة.

ثانياً، نشأة الائتمان المصرفي: Origin of bank credit

إن أول أشكال العمل المصرفي كان قبول الودائع التي لم تكن تعطي أصحابها في البداية أي حق بالفائدة، بل إنه كان يترتب عليهم في بعض الأحيان دفع جزءاً منها لمن أودعت لديه هذه الممتلكات لقاء حراستها

(1) عبد اللطيف عبد الحميد، البنوك الشاملة عملياتها وإدارتها، (مصر: الدار الجامعية الاسكندرية، 2000م)، ص 103.

(2) فالح عبد الكريم الشبخلي، سياسات وإجراءات الاقراض، (بغداد: دراسة منشورة، مجلة الرشيد المصرفي، العدد الثاني، 2001م)، ص 18.

(3) د إبراهيم محمد علي الجزراوي، تحليل الائتمان المصرفي باستخدام مجموعة من المؤشرات المالية المختارة، (جامعة بغداد: دراسة منشورة، مجلة الادارة والاقتصاد، كلية الادارة والاقتصاد، العدد 83، يوليو، 2010م)، ص 5.

والمحافظة عليها. ومن ثم أخذت مؤسسات الإيداع ممارسة عمليات الإقراض لقاء فوائد وضمانات تختلف باختلاف طبيعة العمليات والمواد المقرضة. وكانت عمليات الإقراض تتم من ممتلكات المقرض نفسه. مع تطور العمل المصرفي وتراكم الودائع لدى المؤسسات التي تمارس العمليات المصرفية، لاحظت هذه المؤسسات أن قسماً من المودعين يتركون ودائعهم فترة طويلة دون استخدامها، ففكروا باستخدام جزء من هذه الودائع وتسليفها للمحتاجين مقابل فائدة. وبعد أن كان يدفع المودع عمولة إيداع أصبح يتلقى فائدة على ودائعه. وبعد أن ازدادت هذه العمليات لاحظ الصيارفة أن باستطاعتهم منح قروض دون ودائع فعلية مقابلة لما لديهم. وهكذا انتقل العمل المصرفي من مهمة قبول الودائع في البداية إلى ممارسة عمليات الإقراض والتسليف، ليصبح الركن الأساسي لأعمال المصارف الحديثة هو قبول الودائع والمدخرات من جهة. وتقديم التسهيلات الائتمانية والخدمات المصرفية المتعددة الأشكال من جهة أخرى⁽¹⁾.

لقد تطورت وظائف ومؤسسات الائتمان عبر المراحل التاريخية المتعاقبة التي مرت بها البشرية، إذ أن الائتمان ليس بحديث العهد، بل ترجع العمليات الائتمانية بصفتها الأولية والبسيطة إلى عهود قديمة. إذ عرفها البابليون منذ سبعة قرون قبل الميلاد. كما شاع التعامل بالعمليات الائتمانية في الصين منذ أوائل القرن التاسع الميلادي. وبعد ذلك ساهم الائتمان في بداية القرن السادس عشر الميلادي في تمويل الصناعات الحرفية وزيادة حجم إنتاجها وتوزيعها مما زاد من حصيلة الأرباح وتراكمها⁽²⁾.

ثالثاً ، تكوين الائتمان المصرفي: Create and configure of bank credit

تفرد البنوك التجارية عن غيرها من المؤسسات المالية بقدرتها الفائقة في خلق الائتمان، ولا بد أن ندرك أن هذه القدرة في خلق الائتمان ليست قدرة مطلقة من قبل البنوك التجارية. إذ إن السياسة الائتمانية تستطيع أن تتحكم فيها زيادة أو نقصاناً مع تغير الظروف التي يمر بها الاقتصاد وذلك من خلال نسبة الاحتياطي القانوني الذي تلتزم به البنوك التجارية. تنشأ عملية خلق الائتمان عن قاعدة أساسية مفداها أن أصحاب الودائع الجارية وهي ودائع يحق لصاحبها سحبها في أي وقت يشاء دون إذن مسبق من المصرف⁽³⁾.

إن قدرة البنوك التجارية على خلق الائتمان مقيدة وتتحكم بها مجموعة من العوامل وتحد من قدرتها ومن هذه العوامل مايلي⁽⁴⁾:

(1) عبدالعزيز الدغيم وآخرون، مرجع سابق، ص ص 194-195.

(2) د. عبد المعطي رضا ارشيد ود. محفوظ أحمد جودة، مرجع سابق، ص ص 232-233.

(3) د. عبد المعطي رضا ارشيد ود. محفوظ أحمد جودة، مرجع سابق، ص ص 232-233.

(4) جميل سالم عودة الزيدانين، إدارة المؤسسات المالية المتخصصة، (عمان: مؤسسة الزهران للنشر، 1995م)، ص 153.

1. نسبة الإحتياطي القانوني الإجبارية التي تقرها السلطة النقدية وأن العلاقة بين الإحتياطي القانوني وخلق الائتمان هي علاقة عكسية.
 2. الوعي المصرفي والإقبال على إيداع الأرصدة الفائضة في المصارف التجارية واعتياد التعامل بالشيكات والحوالات؛ إذ كلما انتشرت عادة الدفع بواسطة الشيكات والحوالات فإن قدرة المصرف في خلق الائتمان تزداد.
 3. ميل المتعاملين للاحتفاظ بالنقود القانونية داخل البنوك أو خارجها. لطلب على الائتمان فمن المؤكد.
 4. ان منح الائتمان هو أساس خلق الائتمان.
 5. سياسات المصرف المركزي ومجموعة الوسائل التي يلجأ اليها للتأثير في قدرة البنوك التجارية على خلق الائتمان.
 6. عدم وجود تسرب نقدي خارج النظام المصرفي.
 7. توفر الرغبة لدى البنوك التجارية في إقراض ما لديها.
- يستخلص الباحث مما سبق:

1. إن أول أشكال العمل المصرفي كان قبول الودائع التي لم تعطي أصحابها حق بالفائدة؛ بل يترتب عليهم دفع جزء منها لقاء المحافظة عليها.
2. الائتمان المصرفي ليس بحديث العهد عرفه البابليون منذ سبعة قرون قبل الميلاد.
3. شاع التعامل بالعمليات الائتمانية في الصين منذ أوائل القرن التاسع الميلادي.
4. إن قدرة البنوك التجارية في خلق الائتمان مقيدة وتتحكم بها مجموعة من العوامل وتحد من قدرتها.

رابعاً، أهمية الائتمان المصرفي: The importance of bank credit:

إن تقديم الائتمان من طرف البنوك نشاط اقتصادي له تأثير متشابك ومتعدد الأبعاد على الاقتصاد الوطني وعليه يعتمد نموه وأزدهاره. ولكنه في ذات الوقت يعتبر أداة حساسة قد تؤدي الى أضرار بالغة الأهمية في الاقتصاد إذا لم يحسن إستخدامه. وهنالمثل الائتمان حجر الزاوية لنشاط المصرف وأحد دعائمه الأساسية في تحقيق أهدافه من حيث استغلال الأموال المتاحة لدى المصرف⁽¹⁾.

يمكن النظر الى أهمية الائتمان المصرفي وفقاً لوجه نظر المصرف التجاري ذاته ووفقاً لدور الائتمان المصرفي في النشاط الاقتصادي. فمن وجهة نظر المصرف فإن الائتمان يشكل النشاط الذي يرتبط بالاستثمار

⁽¹⁾Spathis, Ch., **AuditQualification, Firm Litigation and Financial Information: an Empirical Analysis in Greece** (International Journal of Auditing, Vol. 7 No. 1, 2003), pp. 71-85.

الأكثر جاذبية. ومن خلاله يستطيع المصرف التجاري ان يضمن الاستمرارية والنمو ويضمن القدرة على تحقيق مجموعة الأهداف التي يسعى الى تحقيقها. وبالنسبة للمجتمع حيث زيادة الأموال الموجودة في السوق واستغلالها في تشغيل الطاقات العاطلة. وكذا يلعب دوراً مهماً في إشباع الاحتياجات التمويلية للمنشآت الاقتصادية وتحمل القروض والتسهيلات الائتمانية المقام الأول بين توظيفات البنوك التجارية والبنوك غير التجارية، كما تعد المصدر الأساسي لإيراداتها⁽¹⁾.

"يعتبر الائتمان المصرفي فعالية مصرفية غاية في الأهمية، حيث إن العائد المتولد عنه يمثل المحور الرئيسي لإيرادات أي مصرف مهما تعددت وتنوعت مصادر الإيراد الأخرى يودونه يفقد المصرف وظيفته الرئيسية كوسيط مالي في الاقتصاد. ولكنه في ذات الوقت استثمار تحيط به المخاطر، بسبب القروض والتسهيلات المتعثره"⁽²⁾.

"يمثل النشاط الائتماني ركيزة العمل الأساسية للمؤسسات المالية المصرفية حيث أن النشاط الرئيسي للمؤسسات المالية هو إعادة إقراض الودائع بهدف تحقيق الأرباح، كما أن محفظة التسهيلات تشكل الجزء الرئيسي من الموجودات المنتجة للدخل، وتعد التسهيلات الائتمانية المباشرة وغير المباشرة من النشاطات المصرفية الرئيسية التي تقدمها المصارف التجارية والتي تشكل أحد النشاطات الأساسية للمصارف، حيث أن وظيفة منح الائتمان المصرفي من أهم وأخطر وظائف المصارف التجارية؛ ذلك لأن التسهيلات الائتمانية ليست ملكاً للمصارف، بل هي أموال مودعين يجب على المصارف ترميتها والمحافظة عليها"⁽³⁾.

وبهذا يعتبر الائتمان ضرورة جوهرية للتقدم الاقتصادي فهو يحول دون بقاء الأموال معطلة أو مجمدة. ويعتبر من أهم مصادر إشباع الحاجات التمويلية للقطاعات الاقتصادية المختلفة⁽⁴⁾.
واستنتج الباحث أن أهمية الائتمان تتمثل في الآتي:

1. زيادة الانتاج وذلك بإنشاء المشروعات الصناعية والزراعية والخدمية الجديدة وتطوير القائم منها والتي تحتاج الى أموال كثيرة تفوق الموارد الذاتية لهذه المشروعات .

(1) أ.د. عبد المطلب عبد الحميد، الائتمان المصرفي ومخاطره منهج متكامل، (القاهرة: الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات والنشر، 2010م)، ص ص 26-27.

(2) د. عبد العزيز الدغيم وآخرون، مرجع سابق، ص 8.

(3) د. شريف مصباح أبو كرش، إدارة مخاطر الائتمان المصرفي، (ورقة عمل مقدمة إلى المؤتمر العلمي الأول، الاستثمار والتمويل في فلسطين بين آفاق التنمية والتحديات المعاصرة، المنعقد بكلية التجارة، الجامعة الإسلامية، غزة، الفترة من 8-9 مايو 2005م)، ص 2.

(4) د. حمزة محمود الزبيدي، إدارة الائتمان المصرفي والتحليل الائتماني، مرجع سابق، ص ص 26، 27.

2. زيادة الاستهلاك: الائتمان يمكن المستهلكين من الحصول على بعض السلع الاستهلاكية المعمرة وغيرها من السلع على الرغم من عدم قدرتهم على دفع قيمتها في الوقت الحاضر.

3. توزيع الموارد المالية: يلعب الائتمان دوراً مهماً في توزيع الموارد المالية المتاحة لدى الجهاز المصرفي في مختلف القطاعات.

4. تشغيل الموارد العاطلة: عن طريق الائتمان المصرفي يمكن الاستفادة بصورة مؤقتة من الأموال العاطلة الموجودة بالبنوك وذلك عن طريق التمويلات قصيرة الأجل.

5. تسهيل عملية التبادل التجاري: عن طريق استخدام الاعتمادات المستندية والتي تمثل أحد أشكال الائتمان المصرفي و يوفر طريقة سهلة للدفع في التجارة الخارجية.

خلص الباحث الى أن التسهيلات الائتمانية تقوم بدور مهم في الحياة الاقتصادية، إذ تؤدي دوراً مهماً في دعم عملية التنمية الاقتصادية وإشباع الاحتياجات التمويلية للمنشآت الاقتصادية. وتعتمد عليها الأنشطة الاقتصادية في توفير احتياجاتها من السيولة اللازمة لتغطية احتياجات المجتمع والمواطنين. بدأ يعتبر المصرف وسيط مالي بين المدخرين والمستثمرين من خلال تحويله النقود المستلمة في شكل ودائع مصرفية من شخص لديه فائض نقدي الى شخص آخر بحاجة الى هذا الفائض، كما يساهم الائتمان المصرفي في تمويل خطة التنمية الاقتصادية القومية، زيادة الإنتاج، زيادة الاستهلاك، توزيع الموارد المالية، تشغيل الموارد العاطلة وتسهيل عملية التبادل التجاري.

يعتبر الائتمان المصرفي سلاح ذو حدين إذ يعتمد عليه الاقتصاد الوطني وعليه يعتمد نموه وازدهاره إن حسن استخدامه، إن لم يحسن استخدامه قد يؤدي الى أضرار بالغة الأهمية بالاقتصاد الوطني.

خامساً، مميزات الائتمان المصرفي: Advantages of bank credit

يتميز الائتمان المصرفي بأنه أقل تكلفة من الائتمان التجاري في الحالات التي تفشل فيها المنشأة في الاستفادة من الخصم ويعتبر مصدراً مقبولاً لتمويل الأصول الدائمة في المنشآت التي تعاني من صعوبات تمويل تلك الأصول من مصادر طويلة الاجل ويانه أكثر مرونة من الائتمان التجاري⁽¹⁾. إذ يعد هذا التمويل نوطاً من أنواع التمويلات التفاوضية لخضوعها للتفاوض بين المنشأة (طالبة الائتمان) والمصرف (مانح الائتمان) بهدف

(1) د. عدنان تايه النعيمي وآخرون، الإدارة المالية النظرية والتطبيق، (عمان: دار المسيرة للنشر والتوزيع، 2007م)، ص ص 352، 353.

تغطية متطلبات قصيرة الأجل ولا يمكن توفيرها عن طريق الائتمان التجاري⁽¹⁾.
يستنتج الباحث من تعاريف الائتمان المصرفي ومميزاته بأنا للائتمان المصرفي:

1. يتضمن علاقة بين طرفين، طرف دائن وآخر مدين.
2. ينشأ من خلال عملية تبادلية ويرتكز أساساً على الثقة.
3. خدمات تقدم للعملاء بتزويدهم بالأموال اللازمة.
4. نوع من التسهيلات المصرفية التي تقدم للمستثمرين والعملاء.
5. يتميز بأنه أقل تكلفة من الائتمان التجاري.
6. تمويل يتم بواسطة المصارف ويكون في شكل صيغة من الصيغ الإسلامية المصرفية، كما أنه يمكن أن يأخذ شكل القرض الحسن.
7. يمنح للعملاء سواء كانوا أفراداً أو شركات.
8. يرتبط ببعض المخاطر لوجود فترة زمنية بين بداية نشوء الائتمان وبين تاريخ استرداده.
9. يمنح بناء على مجموعة من الشروط ومن بينها وجود الضمانات التي تكفل للمصرف استرداد أمواله.

سادساً، أنواع الائتمان المصرفي: Types of Bank credit:

إن الائتمان المصرفي يتعدد من ناحية النوع. ويصنف وفق طرق مختلفة مثل تصنيفه وفقاً للغرض منه، وفقاً لأجل استحقاقه، وفقاً للشخص المقترض، أو تبعاً للضمان وفقاً لعدد البنوك المقرضة وكذلك وفقاً للنطاق الجغرافي وفي مايلي يستعرض الباحث أنواع الائتمان وفقاً لما سبق:

1. أنواع الائتمان وفقاً للضمان:

يمكن تصنيف الائتمان وفقاً للضمان كما يلي⁽²⁾:

أ. الائتمان المصرفي بضمان أوراق تجارية: تقبل البنوك منح الائتمان قصير الأجل الذي لا يتجاوز مدته ستة أشهر بضمان الكمبيالات التجارية التي يجب أن تتوافر فيها مجموعة من الاعتبارات حتى تكون صالحة للقبول كضمان للتسهيل المطلوب.

(1) د. منير إبراهيم هندي، سلسلة الفكر الحديث في مجال الإدارة المالية (2) - الفكر الحديث في مجال مصادر التمويل، (الإسكندرية: منشأة المعارف، 2003م)، ص 8.

(2) أ. د. عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سابق، ص ص 69-81.

ب. الائتمان المصرفي بضمان محاصيل زراعية: تقوم البنوك بتقديم الائتمان المصرفي قصير الأجل الى عملائها بضمان محاصيل زراعية وتراعي في عملية الإقراض بضمان المحاصيل الزراعية كافة التعليمات والقرارات الحكومية المنظمة لعملية تداول هذه المحاصيل.

ج. الائتمان المصرفي بضمان أوراق مالية: هو من أهم أنواع الائتمان على الإطلاق وتضم الأوراق المالية ثلاث أنواع رئيسية هي الأسهم، السندات، شهادات الإيداع (الادخار) ولكل منها طبيعة خاصة تؤخذ في الاعتبار عند التسليف بضمانها.

د. الائتمان المصرفي بضمان التنازل عن عقود المقاولات: يعد نشاط المقاولات من أكثر الأنشطة ربحية، تحتاج المقاولات الى تمويل يفوق في العادة إمكانيات المقاول ومن ثم يلجأ الى الجهاز المصرفي للحصول على التمويل المطلوب مقابل التنازل للمصرف عن عقد المقاولات والمستخلصات التي تنشأ عن هذا العقد.

هـ. الائتمان المصرفي بضمان بضائع: تقوم البنوك التجارية والمتخصصة بتقديم الائتمان لعملائها من التجار والشركات مقابل رهن البضائع لديها وإيداعها بمخازن المصرف أو مخازن العميل مع وضع لافتة ظاهرة تدل على انتقال إشراف المصرف على تلك المخازن.

و. الائتمان المصرفي بضمان عقارات وأراضي: إن البنوك التجارية تقبل الرهن العقاري كضمان إضافي لتغطية أي نوع من الائتمان ويكون الرهن العقاري إستكمالاً لضمانات أخرى كافية يستكملها بهذا الضمان العقاري.

ز. الائتمان بضمانات مادية متنوعة: وتضم هذه الأنواع عمليات منح الائتمان بضمان ودائع لأجل، بضمان رصيد صندوق التوفير، بضمان بواليص التأمين على الحياة، بضمان عمليات تصدير، بضمان خطابات ضمان خارجية مصرفية أو بضمان المرتب.

2. أنواع الائتمان وفقاً لعدد البنوك المقرضة:

يمكن تصنيف الائتمان وفقاً لعدد البنوك المقرضة كما يلي⁽¹⁾:

أ. ائتمان مقدم من مصرف واحد فقط: ويمثل القسم الأعظم من الائتمان الممنوح من البنوك التجارية. إن منح الائتمان من مصرف واحد تتضمنه درجة أقل من المخاطر التي يتم حسابها بدقة وأن فترة التمويل تكون قصيرة الأجل.

⁽¹⁾ عبد الحكيم كراجه، الإدارة والتحليل المالي، ط2 (عمان : دار الصفاء للنشر، 1998م)، ص62.

ب. القروض متعددة المقرضين: ظهرت فكرة الائتمانات المشتركة بعد تعاضم احتياجات المشروعات الاستثمارية الى تمويل ضخم، إذ تسعى ادارة الائتمان الى الاشتراك مع بنوك أخرى في تقديم الائتمان بعد دراسة جدوى المشروعات الاستثمارية وتحديد طريقة التسديد وطرح المساهمة في الاشتراك، وقد تتضمن عملية الائتمان مخاطر يصعب على مصرف بمفرده تحملها أو قبولها، وأن فترة التمويل تكون طويلة مع ضخامة المبلغ المطلوب اقتراضه.

3. أنواع الائتمان وفقاً لمدة التمويل:

يمكن تصنيف الائتمان وفقاً لمدة التمويل كما يلي⁽¹⁾.

أ. الائتمان قصير الأجل: يرتبط هذا النوع بتمويل الانفاق الجاري للعمليات وغالباً لا تزيد مدته عن سنة مالية واحدة، وتقوم المصارف بتحديد شروط مسبقة لعملائها، يتمثل التمويل قصير الأجل في تمويل رأس المال العامل، التمويل الموسمي والتمويل المرحلي.

ب. الائتمان متوسط الأجل: تقوم المصارف بتقديمه للعملاء لفترة تمتد من سنة واحدة حتى ثلاث سنوات وقد تمتد الى خمسة سنوات. تمنح المصارف هذا النوع من الائتمان بعد دراسة دقيقة للاحتياجات الحقيقية للعمليات، وتمنحه بغرض تمويل الأنشطة الاستثمارية التي يحدد لها برنامجاً للسداد يرتبط بالتدفقات النقدية الحالية والمتوقعة التي تظهرها الدراسات الاقتصادية لمشروع المقترض أو الاحتياجات الحقيقية للعمل.

ج. الائتمان طويل الأجل: هو التمويل الذي تزيد مدته عن خمس سنوات، وقد تصل الى عشر سنوات أو عشرين سنة، يمنح لتمويل الأنشطة والعمليات ذات الطبيعة الرأسمالية وهو ينصرف إلى إقامة مشروعات جديدة كاملة ويقدم مثل هذا التمويل عادة من البنوك المتخصصة.

4 أنواع الائتمان وفقاً للقطاعات الاقتصادية المستفيدة:

يمكن تصنيف الائتمان وفقاً للقطاعات الاقتصادية المستفيدة كما يلي⁽²⁾:

يختلف الائتمان باختلاف القطاعات الاقتصادية المستفيدة منه ويشمل الائتمان المصرفي الموجه لقطاع الأعمال والائتمان المصرفي المخصص للقطاع الحكومي ويجب على المصارف عند منحها الائتمان أن تراعي جميع النواحي المتعلقة بالقطاعات الاقتصادية المختلفة المتمثلة في:

(1) أ. طارق طه، إدارة البنوك في بيئة العولمة والانترنت، (الإسكندرية: دار الفكر الجامعي، 2007م)، ص 452.

(2) سيف هشام صباح الفخري، الائتمان المصرفي ودور التوسع الائتماني في الأزمات المصرفية، (حلب: جامعة حلب، كلية الاقتصاد، دراسة ماجستير في العلوم المالية والمصرفية غير منشورة، 2009م)، ص 13.

أ. الائتمان الخاص: وهو الذي يكون فيه متلقي الائتمان فرداً أو شركة أو مؤسسة، أي أن متلقي الائتمان هو أحد أفراد القانون الخاص، سواء كان فرداً طبيعياً أو شخصية اعتبارية.

ب. الائتمان العام: وفيه يكون متلقي الائتمان هو الدولة أو شخصاً معنوياً من شخصياتها، كالمجالات والمجالس المحلية والولايات.

5. أنواع الائتمان وفقاً للنشاط الممول:

تختلف الظروف العامة التي تحكم الأنشطة الاقتصادية المختلفة مع اختلاف هذه الظروف يختلف الائتمان المصرفي الممنوح والمخصص لكل نشاط على حدة وهي على النحو التالي⁽¹⁾:

أ. الائتمان المصرفي المخصص للنشاط التجاري.

ب. الائتمان المصرفي المخصص للنشاط الصناعي.

ج. الائتمان المصرفي المخصص للنشاط التعديني.

د. الائتمان المصرفي المخصص للنشاط الزراعي.

6. أنواع الائتمان وفقاً للنطاق الجغرافي:

ووفقاً لهذا الأساس يتم تقسيم الائتمان المصرفي الى ائتمان مصرفي دولي أو خارجي، وائتمان مصرفي محلي أو داخلي وتعتبر المصارف قلب نظام التمويل الدولي وهي تمارس دوراً فريداً في تسهيل التجارة الدولية وتدعم توسيع الشركات المتعددة الجنسيات من خلال تمويل المعاملات الدولية سواء ذلك الذي يتسم بالأجل الطويل أو بالأجل القصير؛ لذلك فان المصارف التجارية تساهم في تقديم الائتمان الدولي القصير الأجل من خلال ضمان الالتزامات الدولية التجارية للزبائن وأوراق الخصم الدولية وتسهيل المدفوعات الدولية⁽²⁾.

7. الائتمان المصرفي المباشر:

يعتبر الائتمان النقدي المباشر الشكل الأكثر شيوعاً في نشاط البنوك التجارية ويشكل التوظيف الأكثر أهمية من قبل إدارة الائتمان في المصارف التجارية والأكثر ربحية. إن مضمون هذا النوع من الائتمان هو قيام إدارة الائتمان في المصرف التجاري بمنح مبالغ نقدية مباشرة لطالب الائتمان لاستخدامها في تمويل عمليات متفق

(1) صلاح الدين حسن السيسى، قضايا مصرفية معاصرة، (القاهرة: دار الفكر العربي، 2004م)، ص 31.

(2) عبد الحكيم كراجه، مرجع سابق، ص 62.

عليها ومحددة بعقد الائتمان ونوع الضمان المطلوب من أنواعه التي تتوفر بها البنوك التجارية دون غيرها تتمثل في الحساب الجاري مدين، القروض والسلفيات، الكمبيالات المخصومة⁽¹⁾.

8. الائتمان المصرفي غير المباشر:

أ. خطابات الضمان: هي من أهم أشكال التسهيلات الائتمانية المصرفية وهي عبارة عن عقد كتابي يتعهد بمقتضاه المصرف مصدر الكفالة بضمان أحد عملائه بناء على طلبه في حدود مبلغ معين ولمدة معينة تجاه الطرف الثالث المستفيد، بموجب التزام ملقى على عاتق العميل المكفول وضماناً لوفائه بالتزاماته تجاه ذلك الطرف⁽²⁾.

ب. الاعتماد المستندي: هو عقد يتعهد المصرف بموجبه بدفع مبلغ محدد للمستفيد إذا ما قدم هذا الأخير في أجل محدد ووثائق محددة، وهو تلك العملية التي يقبل بموجبها مصرف المستورد أن يحل محل المستورد في الالتزام بتسديد وارداته، لصالح المصدر الأجنبي عن طريق المصرف الذي يمثله مقابل استلام الوثائق أو المستندات، التي تدل على أن المصدر قد قام فعلاً بإرسال البضاعة المتعاقد عليها⁽³⁾.

ج. القبولات المصرفية: هي نوع من أنواع الائتمان المصرفي يقوم بموجبها طالب الائتمان بإصدار سحب زمني على أحد البنوك التي يتعامل معها إذ يتعهد المصرف بدفع مبلغ السحب في تاريخ الاستحقاق⁽⁴⁾.

د. التمويل التأجيلي: هو أحد أهم التطورات في الأنشطة المصرفية، حيث ينتهي بتحويل ملكية الأصل المؤجر الى المستأجر من المصرف، عندما يسدد المستأجر الإيجار كاملاً، وخلال الفترة المتفق عليها⁽⁵⁾.

9. الائتمان المصرفي وفقاً للشخص المقترض:

ووفقاً لهذا الأساس يتم تقسيم الائتمان المصرفي الى⁽⁶⁾:

(1) دعاء محمد زائدة، التسهيلات الائتمانية المتعثرة في الجهاز المصرفي الفلسطيني، (غزة: دراسة ماجستير في المحاسبة والتمويل غير منشورة، الجامعة الإسلامية، كلية التجارة، 2006م)، ص 26.

(2) حمزة محمود الزبيدي، إدارة الائتمان المصرفي والتحليل الائتماني، مرجع سابق، ص 106.

(3) حسين بلعجوز، مخاطر صيغ التمويل في البنوك الإسلامية والبنوك الكلاسيكية، (الإسكندرية: مؤسسة الثقافة الجامعية، 2009م)، ص 93.

(4) ايمان حابس، دور التحليل المالي في منح القروض، (الجزائر: دراسة ماجستير غير منشورة في البنوك والمالية، جامعة قاصدي مرباح، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2011م)، ص 13.

(5) حمزة محمود الزبيدي، إدارة الاستثمار والتمويل، مرجع سابق، ص 115.

(6) ايمان حابس، مرجع سابق، ص 6.

أ.ائتمان مصرفي خاص: هو الذي يمنح لأشخاص القانون الخاص الأفراد الطبيعيين والأشخاص الاعتباريين كالشركات، وتعتمد قدرة أشخاص القانون الخاص في الحصول على هذا الائتمان على الملاءة المالية الحالية والمستقبلية التي يتمتع بها الأفراد والمؤسسات الخاصة لدى منح الائتمان.

ب.ائتمان مصرفي عام: وهو الائتمان الذي يمنح لأشخاص القانون العام مثل الدولة والهيئات والمؤسسات والمصالح الحكومية. تعتمد قدرة أشخاص القانون العام في الحصول على الائتمان على الثقة في التعامل مع الدولة ومركز الدولة المالي وعلى الظروف الاقتصادية والسياسية والمالية.

يخلص الباحث الى أن الائتمان المصرفي يتعدد من عدة نواحي ويصنف وفق طرق ومعايير متعددة منها الضمان ونوعه ،مدة التمويل وأجله حيث يتم التفريق بين الائتمان قصير الأجل ، متوسط الاجل وطويل الأجل.القطاعات الاقتصادية المستفيدة، النشاط الممول،المصارف المقرضة،النطاق الجغرافي،الائتمان المصرفي مباشر وغير المباشر،الشخص المقترض ومتلقي الائتمان حيث يعرف الائتمان بالعام عندما يكون فيه متلقي الائتمان هو الدولة أو شخصاً معنوياً من شخصياتها، ويعرف بالائتمان الخاص عندما يكون فيه متلقي الائتمان فرداً أو شركة أو مؤسسة.

المبحث الثاني

مفهوم وطبيعة القرار الائتماني والعوامل المؤثرة فيه

أولاً ، مفهوم القرار: The concept of decision

القرار لغة: مامر فيه الماء، المطمئن من الأرض، القاع المستدير، وصار الأمر الى قرار: ثبت وأستق⁽¹⁾ وعرف بأنه ما قر عليه الراي من الحكم في مسألة، وصدر الأمر الى قراره: انتهى وثبت، وصنع يصنع الشيء: عمله، وصنع له أو اليه معروف: قدمه. ومن ثم التفريق بين كل من صنع القرار واتخاذ القرار⁽²⁾ حيث أن عملية صنع القرار تمثل جهداً جماعياً مشتركاً يتم خلاله تناول المشكلة التي تحتاج الى قرار من جميع جوانبها، وتأتي عملية اتخاذ القرار في نهاية مراحل عملية صنع القرار⁽³⁾.

تعني كلمة صناعة القرار البت النهائي والإرادة المحددة لصانع القرار بشأن مايجب فعله للوصول لهدف ووضع معين والى نتيجة محددة ونهائية، وهو استجابة سبق تشكيلها في وضع استعداد لمعالجة موقف يتطلب التدخل وصناعة القرار⁽⁴⁾؛ ومن ثم تعريف القرار بأنه: مسار فعل يختاره المقرر بإعتباره أنسب وسيلة متاحة أمامه لإنجاز الهدف أو الأهداف التي يبتغيها لحل المشكلة التي تشغله⁽⁵⁾ وعرف أيضاً بأنه اختيار يتم بين بديلين أو أكثر من البدائل المتاحة للوصول للهدف⁽⁶⁾ وأنه الاستجابة الفعالة التي توفر النتائج المرغوبة لحالة أو حالات حالية أو محتملة في المنظمة⁽⁷⁾.

يستنتج الباحث بأن القرار هو:

1. ما قر عليه الراي من الحكم في مسألة.

2. البت النهائي والإرادة المحددة لصانع القرار بشأن الوصول الى نتيجة محددة ونهائية.

(1) ابن منظور، لسان العرب، (القاهرة: دار المعارف للنشر، 1971م) ص ص 22-31.

(2) د. منير شاكر محمد وآخرون، مرجع سابق، ص ص 25-26.

(3) نظام سويدان، محفوظ جودة، اتخاذ القرارات الإدارية، (عمان: دار حامد للنشر والتوزيع، 1999م) ص 49.

(4) حيدر أحمد حسن صالح، كفاءة الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية وأثره في صناعة القرار، (الخرطوم: جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، رسالة ماجستير في المحاسبة والتمويل غير منشورة، 2014م) ص 70.

(5) عبد الهادي محمد قرطم، اتخاذ القرارات الاستثمارية، (جدة: جامعة الملك عبد العزيز، 1989م) ص 18.

(6) مصطفى نجيب شويش، الإدارة الحديثة، ط3، (عمان: دار الفرقان للنشر، 1993م)، ص 245.

(7) د. مؤيد عبد الحسين الفضل، عبد الكريم هادي صالح، الموسوعة الشاملة إلى ترشيد القرارات الإدارية بأسلوب التحليل الكمي، (عمان: دار زهران للنشر والتوزيع، 2003م)، ص 22.

3. مسار فعل يختاره المقرر بإعتباره أنسب وسيلة متاحة أمامه لإنجاز الهدف أو الأهداف التي يبتغيها لحل المشكلة التي تشغله.

4. المفاضلة بين البدائل واختيار أنسب بديل لحل المشكلة.

كما يستطيع الباحث تعريف القرار بأنه البت النهائي والمفاضلة بين البدائل المتاحة واختيار أفضلها لحل المشكلة.

ثانيًا، طبيعة ومراحل اتخاذ القرارات: Nature and stages of decision making:

1. طبيعة القرار:

إتخاذ القرار فن وعلم، فهو فن لأن إتخاذ القرار يتطلب نوعين من البيانات: بيانات موضوعية وأخرى شخصية. وعلى متخذ القرار أن يؤلف بين هذه البيانات ويراعيها جميعاً عند اتخاذ القرار، كما أن اتخاذ القرار علم؛ لأن كثير من القرارات الإدارية المعقدة يمكن أن تبسط لدرجة كبيرة وتختص إدارة المصارف باتخاذ القرارات ويقع على عاتق المدراء في المصارف التي تهدف للربحية اتخاذ القرار المتعلق بكيفية تحقيق أهداف المصارف المتصلة بتوزيع الموارد لتعظيم الربحية والقرارات الخاصة بالتمويل والاستثمار والقروض وكيفية الحصول عليها وطريقة توظيفها⁽¹⁾.

2. عناصر صناعة القرار:

إن عملية صنع القرار تشتمل على عدة عناصر منها⁽²⁾:

أ. البدائل: يلزم أن يكون هنالك أكثر من بديل للموقف أو المشكلة موضوع القرار.

ب. الاختيار: ينطوي القرار على عملية اختيار بديل معين من بين البدائل المتاحة أمام متخذ القرار.

ج. الهدف: لا بد أن يكون هنالك هدف معين يتخذ القرار من أجله ويمثل قاعدة للاختيار بين البدائل.

3. مراحل صنع القرار:

أهم مراحل اتخاذ القرار هي التعرف على المشكلة وتحديد ما تحديداً واضحاً؛ ويعني تحديد المشكلة الالمام التام بجوانب الموضوع المراد اتخاذ القرار فيه. وبعد تحديد المشكلة المراد حلها تأتي المرحلة الثانية وهي مرحلة تحديد بدائل حل المشكلة، وهي البدائل التي يصلح اي واحد منها أن يكون حلاً للمشكلة، وهذه المرحلة من مراحل اتخاذ القرار لا تتطلب الكثير من الحذر والدقة لأنها معنية بمجرد حصر وتحديد البدائل الممكنة لحل

(1) د. عصام فهد العريبي، المحاسبة الإدارية، (عمان، دار المناهج للنشر والتوزيع، 2003م)، ص 22.

(2) W .New Man, & Others, The Process of Management, (N.J: prentice Hall Inc, 1972), P 42.

المشكلة يتطلب اتخاذ القرار توافر البيانات والمعلومات اللازمة والكافية لاتخاذ القرار، وان البيانات والمعلومات اللازمة والكافية لاتخاذ القرار تزيد المعرفة وتخفف مخاطر عدم التأكد⁽¹⁾.

"بعد تحديد بدائل الحل وجمع المعلومات تأتي مرحلة تقييم البدائل؛ ويقصد بذلك المفاضلة بين البدائل باعتبار ذلك هو الغاية الأساسية لعملية اتخاذ القرارات. تتضمن مرحلة تقييم البدائل التنبؤ بالنتائج وتقدير قيم المتغيرات التي يمكن قياسها قياساً كمياً مع مراعاة أثر المتغيرات على حل المشكلة وصولاً لتقييم كل بديل من البدائل المطروحة لحل المشكلة، لتوفير ما يختار على أساسه البديل الذي يعتبر الحل الأمثل للمشكلة المراد اتخاذ القرار بشأنها"⁽²⁾.

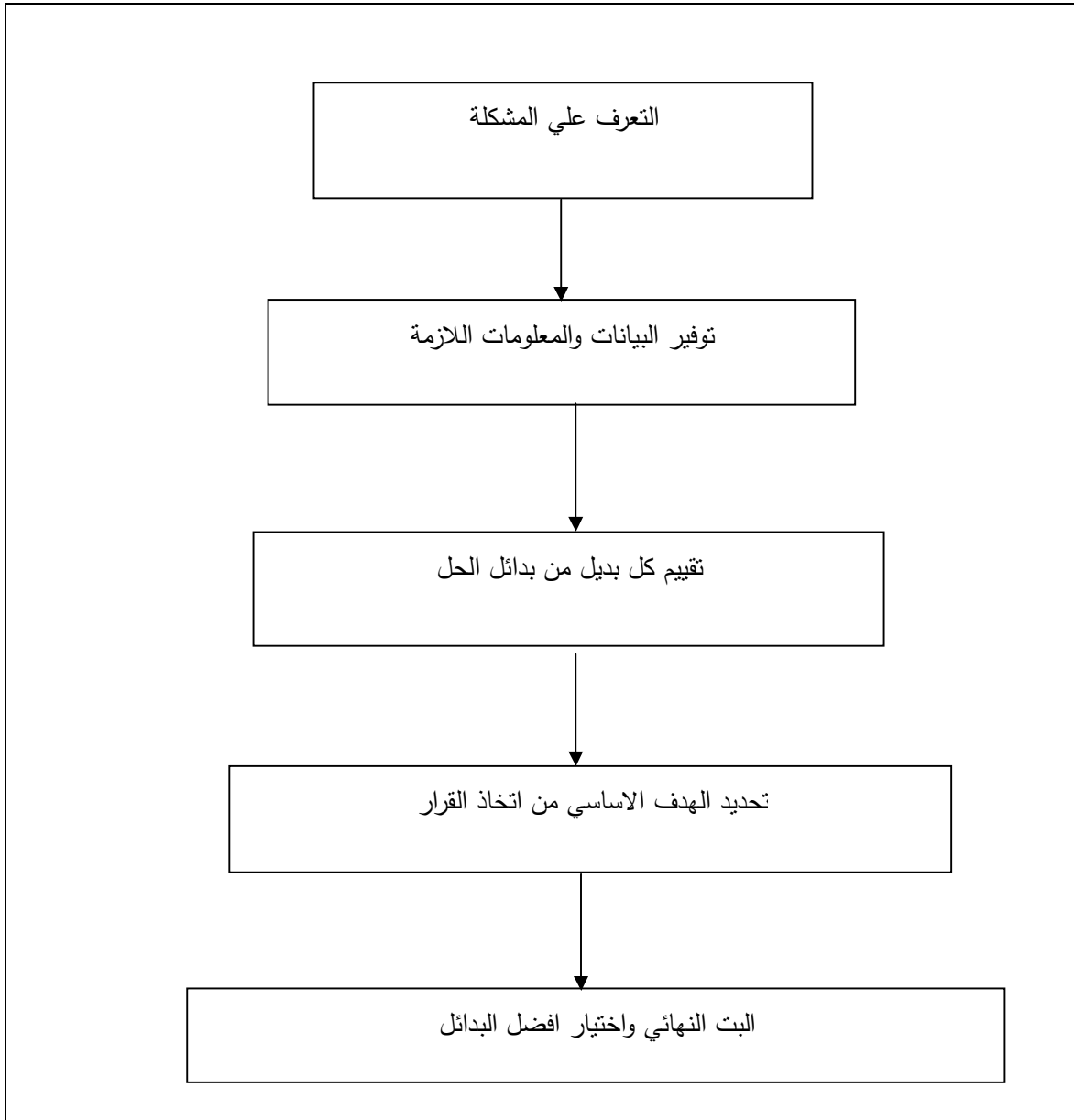
شكل رقم (1/2/2) يوضح مراحل صنع القرار:

(1) د. محمد مطر، دور المحاسب الإداري في عملية صناعة القرارات، (عمان: مجلة المجمع العربي للمحاسبين القانونيين، العدد 120، 2001م) ص 24.

(2) د. محمد عباس بدوي، دراسات في نهاية ومشاكل معاصرة، (الألكندرية: الدار الجامعية للنشر، 2006م) ص 89.

شكل رقم (1/2/2)

مراحل صنع القرار



المصدر : إعداد الباحث، 2018م

وفي الشكل رقم (1/2/2) حصر الباحث مراحل صنع القرار في:

1. التعرف على المشكلة وتحديدتها تحديداً واضحاً .

2. تحليل المشكلة.

3. تحديد بدائل حل المشكلة.

4. توفير البيانات والمعلومات اللازمة والكافية لاتخاذ القرار .

5. تقييم كل بديل من البدائل المطروحة لحل المشكلة.

6. تحديد الهدف أو الغاية الأساسية لعملية اتخاذ القرار.

7. البت النهائي واختيار أفضل البدائل.

خلص الباحث بأن مفهوم صنع القرار لا يعني اتخاذ القرار فحسب وإنما هو عملية تنظيمية ومعالجة معقدة للغاية تتدخل فيها عوامل متعددة ويتفق الباحث مع كثير من الباحثين في تعريف عملية صنع القرار بأنها عملية ديناميكية حيث تتضمن في مراحلها المختلفة تفاعلات متعددة تبدأ من مرحلة التصميم وتنتهي بمرحلة إتخاذ القرار. ويتفق الباحث مع تعريف اتخاذ القرار بأنه علم وفن؛ فن لأن متخذ القرار يستخدم مهاراته الشخصية في دراسة البيانات الموضوعية وصياغتها والربط بينها، وتعريفه بأنه علم لأن متخذ القرار يقوم بتبسيط القرارات المعقدة باستخدام النماذج الرياضية الحديثة والمتقدمة. وخلص الباحث بأن اتخاذ القرار يمر بعدة مراحل أهمها الإلمام التام بالموضوع المراد اتخاذ القرار فيه وتأتي المرحلة الثانية مرحلة حصر وتحديد البدائل الممكنة لحل المشكلة، وتتطلب عملية اتخاذ القرار وجود البيانات والمعلومات الكافية. وهو كذلك عملية مهمة تمس الحاضر وتمتد آثارها إلى المستقبل، ويجب أن تسبقها دراسة متأنية تستند إلى قاعدة واسعة من المعلومات المتخصصة والدقيقة فيما يتعلق بموضوع القرار.

وكذلك يتفق للباحث مع كثير من الباحثين في تعريف القرار بأنه عملية إختيار لأحد البدائل المطروحة وإن مضمونه يعني تحديد الأسلوب المناسب لتحقيق الهدف بأقصى درجة من الكفاية.

وكذلك خلص الباحث أن استخدام أجهزة الحاسبات الإلكترونية والإقبال على النماذج الإحصائية والرياضية ساهم في مرحلة تقييم بدائل حل المشكلة تقيماً سليماً. وأن عملية صنع القرار في أي تنظيم أو مؤسسة لا تتمثل بمتخذ القرار وإنما تمثل جهد جماعي.

ثالثاً، اتخاذ القرارات الائتمانية: Making credit decisions

يعتبر الغرض من التمويل المحور الأساسي الذي يدور حوله قرار التمويل المصرفي، فهو يحدد طبيعة الموارد التي توجه لمقابلته وكيفية سداد التمويل والضمانات التي يقبلها المصرف، كما يعتمد قبول المصرف لتقديم التمويل المطلوب على دراسات متعددة لقياس المخاطرة الائتمانية⁽¹⁾، وتكون الحالة التي تتخذ فيها القرارات الائتمانية هي حالة الخطر فمتخذ القرار الائتماني في المصرف لا يستطيع أن يتنبأ بنتائج قراره بدقة كاملة، ولكنه يستطيع عن طريق تحليل المخاطر المصاحبة لعمليات الائتمان أن يصل إلى تقدير احتمالات

(1) أ. د. عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سابق، ص 27.

موضوعية محددة للقرار الذي سوف يتخذه، فالقرار السليم هو القرار الذي تشعر فيه الإدارة بأن العائد الذي سوف يتولد عنه يوازي أو يزيد على درجة المخاطر التي تحيط به. يمكن لمحلل الائتمان من أجل تحليل المخاطر الائتمانية أن ينطلق من تطبيق نماذج المعايير الائتمانية المعروفة⁽¹⁾.

رابعاً، أهمية تحليل المخاطر في القرارات المالية: **The importance of risk analysis in financial decisions**

تحليل المخاطر هو القاسم المشترك الأعظم لكل القرارات المالية تقريباً فالمهمة الأولى لمتخذ القرار بعد أن يتحدد الهدف هو الإحاطة بالقوى التي يمكن أن تؤثر على مجريات الأمور بحيث تؤدي إلى الفشل في الوصول إليه وليس الغرض من تحليل المخاطر هو تفادي الخطر لأن ذلك أمراً مستحيل. ولكن الغرض هو التعرف على وجود الخطر وقياسه للتأكد أن متخذ القرار يحصل على التعويض المناسب الملائم لمقدار ما يتحمل من المخاطر. والقرارات المالية تكون معتمدة على توقعات حول ما سوف يحدث في المستقبل، إلا أن نتائج هذه القرارات لن تتحقق بالطريقة التي رسمها متخذ القرار إلا إذا سارت الأمور كما كان متوقفاً، إن الباعث على طلب التعويض الملائم لمقدار الخطر هو أن الناس بصفة عامة يميلون إلى تجنب المخاطر أي يفضلون دائماً قدراً أقل من المخاطر⁽²⁾ والبنوك كغيرها من المؤسسات المالية تواجه العديد من التحديات في إدارة المخاطر التي تنشأ كنتيجة لممارستها لأنشطتها. تتعدد المخاطر التي تواجه البنوك في العصر الحديث ومن أمثلة هذه المخاطر: مخاطر السيولة، مخاطر سعر الفائدة، مخاطر السوق، مخاطر الائتمان، مخاطر سعر الصرف، مخاطر رأس المال، مخاطر التسوية، المخاطر التشغيلية والمخاطر القطرية. أكثر المخاطر التي تواجه المصارف هي مخاطر الائتمان. وتقوم المصارف بإدارة مخاطر الائتمان من خلال مجموعة من المعايير تسمى معايير إدارة مخاطر الائتمان، يتم من خلالها تحديد وقياس ومتابعة المخاطر الائتمانية والرقابة عليها في المصرف⁽³⁾.

رابعاً، العوامل المؤثرة في صناعة القرار الائتماني: **Factors Affecting Credit Decision Making:**

هناك مجموعة عوامل مترابطة ومتكاملة تؤثر في اتخاذ القرار الائتماني في أي مصرف، وهي:

(1) محمد مطر، الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي والائتماني، (عمان: دار وائل للنشر، 2003م)، ص 353.

(2) Shapiro, Alan, **Modern Corporate Finance**, (New York, Macmillan, 1991) P. 101.

(3) د. خليل الشماخ، تحليل وتقييم أداء المصرف، (عمان: الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، 2002م)، ص 90.

1.العوامل الخاصة بالعميل:

وتشمل هذه العوامل⁽¹⁾:

الشخصية، ورأس المال، وقدرته على إدارة نشاطه وتسديد التزاماته، والضمانات المقدمة، والظروف العامة والخاصة التي تحيط بالنشاط الذي يمارسه العميل، تقوم جميعها بدورها في تقييم مدى صلاحية العميل للحصول على الائتمان المطلوب، وتحديد مقدار المخاطر الائتمانية ونوعها، والتي يمكن أن يتعرض لها المصرف عند منح الائتمان، فعملية تحليل المعلومات والبيانات عن حالة العميل المحتمل سوف تخلق القدرة لدى إدارة الائتمان على اتخاذ قرار ائتماني سليم.

2.العوامل الخاصة بالمصرف:

وتشمل هذه العوامل⁽²⁾:

أ.هيكل الموارد المالية للمصرف وهيكل التكاليف ودرجة السيولة التي يتمتع بها المصرف وقدرته على توظيفها، ومفهوم السيولة يعني قدرة المصرف على مواجهة التزاماته، والتي تتمثل بصفة أساسية في عنصرين هما: تلبية طلبات المودعين للسحب من الودائع، وأيضاً تلبية طلبات الائتمان، أي القروض والسلفيات لتلبية احتياجات المجتمع.

ب.نوع الاستراتيجية التي يتبناها المصرف في اتخاذ قراراته الائتمانية ويعمل في إطارها، أي في استعداده لمنح ائتمان معين أو عدم منح هذا الائتمان.

ج.الهدف العام الذي يسعى المصرف إلى تحقيقه خلال المرحلة القادمة.

د.القدرات التي يمتلكها المصرف وخاصةً الكوادر البشرية المؤهلة والمدربة على القيام بوظيفة الائتمان المصرفي، وأيضاً التكنولوجيا المطبقة وما يمتلكه المصرف من تجهيزات إلكترونية حديثة.

هـ.الموقف التنافسي للمصرف في السوق المصرفي وسياسات المصارف المقرضة.

و.المناخ الاقتصادي والاجتماعي والسياسي العام للمجتمع ودرجة النمو الاقتصادي للمجتمع.

⁽¹⁾د.أحمد غنيم، صناعة قرارات الائتمان والتمويل في إطار الاستراتيجية الشاملة للبنك، ط2، (القاهرة: مطابع المستقبل، 1999م)، ص 36.

⁽²⁾د.عبد الغفار حنفي، ود. عبد السلام أبوقحف، الإدارة الحديثة في البنوك التجارية، (بيروت: الدار الجامعية، 1991م)، ص

3. العوامل الخاصة بالتسهيل الائتماني:

ويمكن حصر هذه العوامل بما يلي⁽¹⁾:

أ. الغرض من التسهيل.

ب. المدة الزمنية التي يستغرقها القرض أو التسهيل، أي المدة التي يرغب العميل بالحصول على التسهيل خلالها، ومتى سيقوم بالسداد وهل تتناسب فعلاً مع إمكانيات العميل.

ج. مصدر السداد الذي سيقوم العميل المقترض بسداد المبلغ منه.

د. طريقة السداد المتبعة، أي هل سيتم سداد القرض أو التسهيل دفعة واحدة في نهاية المدة، أم سوف يتم سداده على أقساط دورية، وذلك بما يتناسب مع طبيعة نشاط العميل ومع إيراداته وموارده الذاتية وتدفقاته الداخلة.

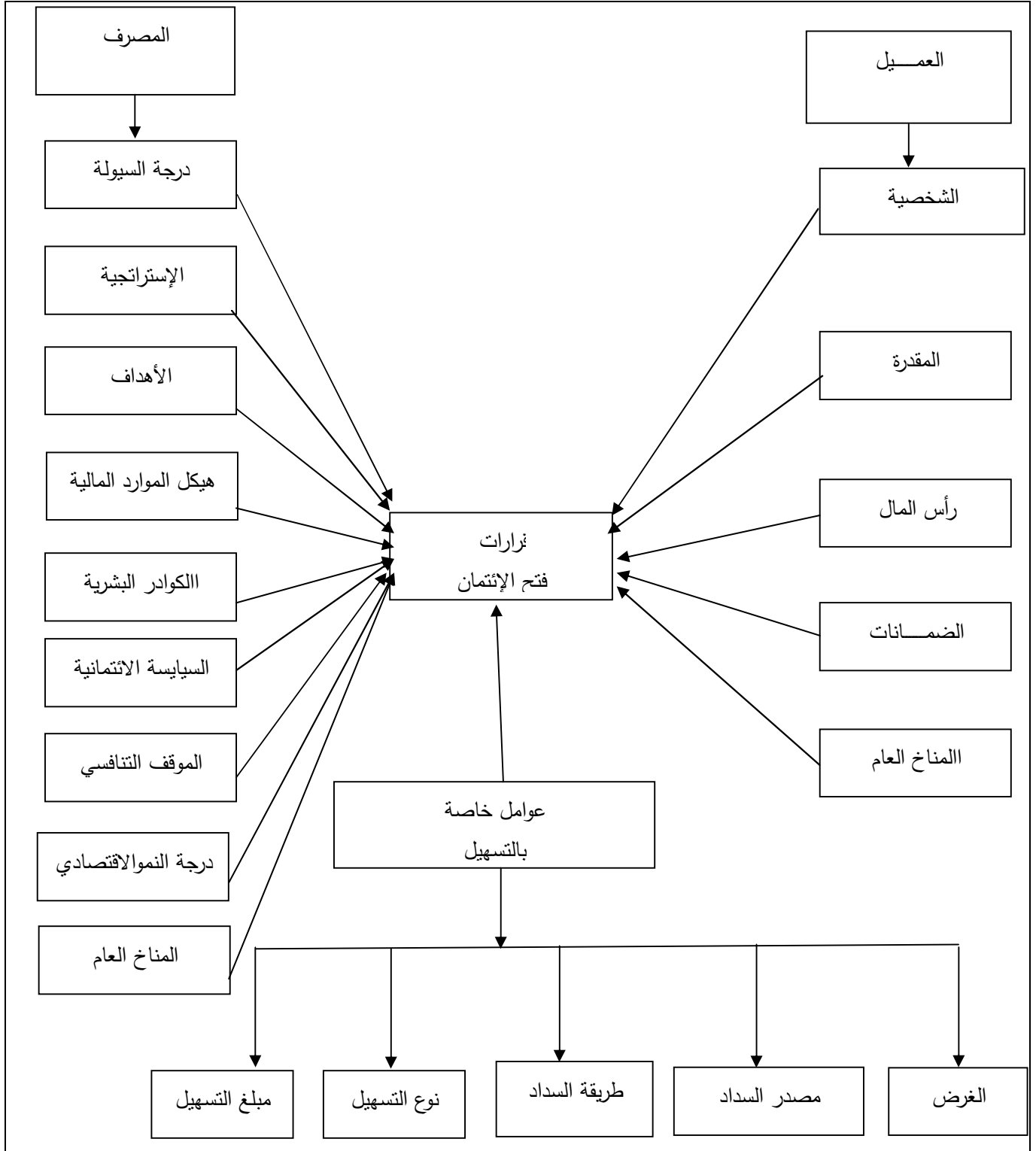
هـ. أنواع التسهيل المطلوب وهل يتوافق مع السياسة العامة للإقراض في المصرف أم يتعارض معها.

و. مبلغ القرض أو التسهيل ولذلك أهمية خاصة، حيث إنه كلما زاد المبلغ عن حد معين كان المصرف أحرص في الدراسات التي يجريها خاصةً أن نتائج عدم سداد قرض بمبلغ ضخم تكون صعبة وقد تؤثر على سلامة المركز المالي للمصرف.

شكل رقم (2/2/2) يوضح العوامل المؤثرة في القرار الائتماني:

⁽¹⁾<http://www.hama-univ.edu.sy/newsites/economy/wp- /2017/6/05>.

شكل رقم (2/2/2)
العوامل المؤثرة في القرار الائتماني



المصدر: حسان الدباس، العوامل المؤثرة في عملية اتخاذ القرار الائتماني في المصارف العاملة في سوريا (سوريا: دراسة ماجستير غير منشورة في الاقتصاد المالي والنقدي، جامعة دمشق، كلية الاقتصاد، 2014م)، ص 39.

خامساً، عوامل صناعة القرارات الفعالة: factors Effective decision-making

تتمثل عوامل صناعة القرارات الفعالة في الآتي:

1. أهداف المنظمة أو الهيئة، وهو محور التوجه الأساسي لكل العمليات، لذلك فإن بؤرة الاهتمام في صناعة القرار هي اختيار أنسب الوسائل التي تبدو بأنها تحقق أهداف المنظمة التكتيكية أو الاستراتيجية⁽¹⁾.
2. ثقافة المجتمع، وعلى الأخص نسق القيم من الأمور الهامة التي تتصل بعملية صناعة القرار، فالمنظمة لا تقوم في فراغ وإنما تباشر نشاطها في المجتمع⁽²⁾.

3. الإطار السلوكي لمتخذ القرار يلعب دوراً مؤثراً في صناعة القرار ويتمثل في⁽³⁾:

أ. الحالة النفسية لدى الفرد ومدى معقوليتها والتي يمكن من خلالها تفسير السلوك النفسي للفرد في صناعة قراره.

ب. الحالة البيئية المحيطة بالفرد حيث تعتبر المصدر الأساسي الذي يوجه الشخص الى اختيار القرار من بين البدائل التي أمامه.

ج. دور التنظيم نفسه في خلق البيئة النفسية للفرد من خلال تحديد الأهداف له، وإتاحة الفرص للممارسة الإدارية واكتساب الخبرة.

سادساً: الأركان الأساسية لقرارات منح الائتمان:

1. مدة الائتمان⁽⁴⁾ (Credit Period):

يشير هذا الركن الى الوقت المسموح الذي تعطيه المنشأة للزبون لتسديد قيمة مشترياته، وهذه المدة هي عنصر أساسي من شروط الائتمان (Credit Terms) التي تتضمن الى جانب المدة المسموح بها للتسديد، الخصم (Discount) النقدي المسموح في حالة التسديد المبكر.

(1) حسين خشارمة، مستوى الإفصاح في البيانات المالية للبنوك والشركات المالية المشابهة، (نابلس: جامعة النجاح الوطنية، مجلة جامعة النجاح الوطنية للأبحاث، كلية العلوم الإنسانية، المجلد 17، العدد الأول، 2003م)، ص 137.

(2) أمين السيد أحمد لطفي، المحاسبة الدولية والشركات المتعددة الجنسيات، (الإسكندرية: لدار الجامعية للنشر، 2004م)، ص 137.

(3) د.عباس مهدي الشيرازي، نظرية المحاسبة، (الكويت: ذات السلاسل للنشر، 1991م)، ص 195.

(4) عبد العزيز الدغيم وآخرون مرجع سابق، ص 197-198.

2. معايير منح الائتمان: (Credit Standers)

إن عملية تحليل البيانات والمعلومات عن حالة العميل المحتمل سوف تخلق القدرة لدى إدارة الائتمان في نضج القرار الائتماني، وتشير معايير منح الائتمان الى القوة المالية والمركز الائتماني الذي يجب ان يتمتع به الزبون لكي يكون مؤهلاً للحصول على الائتمان، فقد أتاحت أمام ادارة الائتمان دراسة وتحليل عدد من المعايير الائتمانية مثل (The Five Cs System) و(5PS) وكذلك ما يعرف ب (PRISM).
فيما يلي عرض لمعايير منح الائتمان:

أ. نظام الخصائص الخمس: (The Five Cs System)

هذا النظام لقياس نوعية الائتمان، يعتمد على تقييم خمسة جوانب يجب أن تحظى باهتمام كبير من أجل تحديد المتانة الائتمانية للزبون، سواء كان فرداً أم منشأة أعمال، وهي عبارة عن خمس خصائص يجب أن تتوفر في الزبون ليكون مؤهلاً للائتمان، ويطلق عليها (Five Cs) لأنها تبدأ جميعاً بحرف (C) باللغة الإنجليزية⁽¹⁾. وهذه الخصائص هي:

- الشخصية⁽²⁾ (Character):

تعد شخصية العميل الركيزة الأساسية الأولى في القرار الائتماني، وهي الركيزة الأكثر تأثيراً في المخاطر التي تتعرض لها البنوك التجارية وهي تلك المؤشرات المحتملة التي تؤثر فيما إذا كان الشخص سواء كان معنوياً ام طبيعياً سيقوم بتسديد قيمة الائتمان الممنوح له؛ اي إنه سيفي بالوعد الذي قطعه بتسديد ما بذمته من دين. عليه فإن تقارير الائتمان تهدف الي تقديم المعلومات الكافية عن الاداء السابق للزبون، الذي يطلق عليه السجل التاريخي الائتماني، عليه فإن على كل من المنشآت والأفراد على حد سواء أن يعملوا على تكوين سجل تاريخي ائتماني جيد، وفي العادة يتم تحديد الشخصية من خلال دراسة تجارب العميل مع المصرف وثقة المصرف به.

(1) د. عدنان تايه النعيمي وآخرون، الإدارة المالية النظرية والتطبيق، مرجع سابق، ص ص 296، 294.

(2) عبد السلام لفته سعيد، المخاطرة الائتمانية وأثرها في سياسات الإقراض، دراسة تطبيقية في عينة من المصارف العراقية (العراق: دراسة دكتوراه غير منشورة في الادارة والاقتصاد، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة بغداد، 1996م) ص 39.

-المقدرة: (Capacity)

مقياس القدرة على الاستدانة أحد أهم المعايير التي تؤثر في المخاطر التي يتعرض لها الائتمان، وتعني المقدرة أهلية الشخص على الاقتراض، وتقاس مقدرة الزبون على السداد لكافة التزاماته من خلال مقدرة على تحقيق التدفقات النقدية الكافية لتأمين كلفة الائتمان (خدمة الدين). وتحديد هذه المقدرة يعتمد في جزء منها على السجل السابق للزبون، وإن التحليل الائتماني سيوفر معلومات عن هذه الخاصية من مصادر مختلفة يمكن أن تساعد في اتخاذ قرار ائتماني سليم، وعرفت القدرة بأنها تعني أهلية الشخص على الاقتراض⁽¹⁾.

- رأس المال(Capital) :

يعتبر رأس مال العميل أحد أهم أسس القرار الائتماني، ويشمل رأس المال جميع الأصول المنقولة وغير المنقولة التي يمتلكها العميل مطروحاً منها المطلوبات التي بذمته، وتقاس هذه الخاصية عن طريق المركز المالي للزبون، والذي يمكن تحديده من خلال القوائم المالية. وعند تحديد هذه الخاصية فيجب أن يعطي إهتمام خاص بنسب المخاطرة مثل نسبة المديونية (الخصوم /الأصول)، نسبة التداول (الأصول المتداولة/الخصوم المتداولة)، ونسبة عدد مرات تغطية الفوائد (الأرباح قبل الفوائد والضرائب /الفوائد)⁽²⁾.

- الضمانة(Collateral):

تتمثل هذه الخاصية في الأصول التي قد يقدمها الزبون كضمانة بهدف الحصول على الائتمان، وهذه الخاصية قد تساعد في تأهيل الزبون من الناحية الائتمانية ويأتي الضمان بمثابة تعزيز أو حماية لمخاطر معينة تتعرض لها إدارة الائتمان، ويقصد بالضمان مقدار ما يملكه العميل من موجودات منقولة وغير منقولة والتي يرهنها العميل لتوثيق الائتمان المصرفي، وقد يكون الضمان شخص ذو كفاءة مالية وسمعة أدبية مؤهلة لكي تعتمد عليه إدارة الائتمان في ضمان تسديد الائتمان بل يمكن أن يكون الضمان مملوكاً لشخص آخر وافق أن يكون ضامناً للعميل ولذلك تنوعت الضمانات حتى قسمت الائتمانات بحسب ضمانتها، إذ هنالك قروض بضمان بضائع أو بضمان أوراق مالية⁽³⁾.

⁽¹⁾ Rose,P. And Fraser.,**Financial Institutions and Markets in Changing World,(3ed,B.p.CO,1987),P150.**

⁽²⁾<https://onlinelibrary.wiley.com/doi/abs/10.1002/3527602135.biblio>.

⁽³⁾ عبد المنعم مبارك، **النقود والصيرفة والسياسة النقدية،** (الاسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة، 1984م)، ص 82.

-المناخ العام:(Conditions)

تتظر إدارة الائتمان الى المناخ العام كمعيار في منح الائتمان على أنه يمثل الظروف الاقتصادية المحيطة بالعمل، إلا ان بعض التحليلات تتوسع في ذلك فتتظر الى المناخ العام على انه يشمل بالإضافة للظروف الاقتصادية المحيطة بالعمل الظروف البيئية المحيطة بالعمل، وتشير هذه الظروف الى اتجاهات المؤشرات الاقتصادية العامة والخاصة والتطورات التي يمكن أن تطرأ عليها في مواقع جغرافية أو قطاعات إقتصادية محددة التي يمكن ان تؤثر في امكانية الزبون للإيفاء بالتزاماته. فبعض منشآت الاعمال يكون أداؤها ضعيفاً خلال فترات الركود الاقتصادي، الأمر الذي يفرض على مانحي الائتمان تطبيق شروط ائتمان أكثر صرامة عند منح الائتمان لمثل هذه المنشآت ووفق هذا التحديد من المؤكد أن لهذا المعيار أثر في صياغة القرار الائتماني⁽¹⁾.

ب. نموذج المعيار الائتماني المعروف ب(5PS)

تعزز إدارة الائتمان قرارها الائتماني من خلال دراسة المعايير التي تعرف ب(5PS) والتي تعطي لإدارة الائتمان الدلالات التي يعطيها نظام (5CS) وان كانت بأسلوب آخر وتحتوي هذه المعايير على⁽²⁾:

- العميل: People

يقيم الوضع الائتماني للعميل من خلال تكوين صورة كاملة وواضحة عن شخصية العميل وحالته الاجتماعية ومؤهلاته وأخلاقياته من حيث الاستقامة وغيرها، لذلك فان الخطوة الأولى في عملية تقييم الوضع الائتماني للعميل واتخاذ القرار الائتماني هو مقابلة العميل، ويتوقف نجاح المقابلة على ما تتمتع به إدارة الائتمان أو الشخص المسؤول عن اتخاذ القرار بالقدرة في رسم صورة متكاملة عن العميل، ومن خلالها تحدد ادارة الائتمان كل المعلومات والبيانات التي ترغب بالحصول عليها عن العميل وتحديد الأعمال السابقة التي قام بها والبنوك التي تعامل معها.

-الغرض من الائتمان: Purpose

الغرض من الائتمان يحدد احتياجات العميل التي يمكن تلبيتها أو التي لا تتناسب مع سياسة المصرف وصلاحيات إدارة الائتمان. فإذا كان الغرض من الائتمان هو الحصول على ائتمان لتمويل احتياجات تتعارض

⁽¹⁾ إيمان أنجرو، التحليل الائتماني ودوره في ترشيد عمليات الإقتراض، (سوريا: دراسة ماجستير في المحاسبة، غير منشورة، جامعة تشرين، كلية الإقتصاد، 2007م) ص ص 39-41.

⁽²⁾ Reed ,E and et.al., **Commercial Banking**, 2ed, (Englewood Cliffs, N .J .Pronto, Hall, 1989) P 220.

مع سياسة إدارة الائتمان في المصرف ففي هذه الحالة تستطيع إدارة الائتمان ان تعتذر للعميل عن ذلك ليس بسبب وضعه من ناحية الثقة الائتمانية وإنما لتعارض طلبه مع سياسة المصرف.

-القدرة على السداد: Payment

يركز هذا المعيار على تحديد قدرة العميل في تسديد الائتمان وفوائده في موعد الاستحقاق فالاختيار الحقيقي لسلامة القرار الائتماني هو حصول التسديد في الموعد المتفق عليه، ويتم ذلك من خلال تقدير التدفقات النقدية الداخلة للعميل والتي تعد الركيزة الأساسية في تحديد قدرته على التسديد وتعطي تصوراً أولياً فيما إذا كان العميل معرض الى حالة من العسر المالي.

-الحماية: Protection

إن أساس هذا المعيار في التحليل الائتماني هو استكشاف احتمالات توفر الحماية للائتمان المقدم للعميل، وذلك من خلال تقييم الضمانات أو الكفالات التي سيقدمها العميل سواء من حيث قيمتها العادلة أو من حيث قابليتها للتسييل فيما لو عجز العميل عن الوفاء بالتزاماته اتجاه المصرف. ونقصد بقابلية الضمان للتسييل هو إمكانية تحويله الى نقد بسرعة وبأقل كلفة ممكنة.

-النظرة المستقبلية: Perspective

إن مضمون هذه الركيزة ينحصر في استكشاف كل الظروف البيئية والمستقبلية المحيطة بالعمل سواء كانت داخلية أو خارجية ولهذا فقد تتأثر السياسة الائتمانية للبنوك بمؤشرات الاقتصاد من معدل النمو العام الى نسبة التضخم ومعدلات الفوائد وغيرها.

مما سبق يستنتج الباحث:

1. اختلاف مسميات عناصر (5PS) وعناصر (5CS).
2. مضمونها يشترك في تحديد مدى ملاءة العميل وقدرته على التسديد.
3. تحدد بمجموعها مقدار المخاطر التي يمكن أن تتعرض لها إدارة الائتمان عند اتخاذها القرار الائتماني.
4. مكنت إدارة الائتمان من تجنب الكثير من المخاطر.

ج. نموذج المعايير الائتمانية المعروفة بـ PRISM

يعتبر منهج PRISM للمعايير الائتمانية أحدث ما توصلت إليه الصناعة المصرفية في التحليل الائتماني وقراءة مستقبل الائتمان، ويعكس هذا المنهج جوانب القوة لدى العميل وتساعد إدارة الائتمان عند تحليل معايير هذا المنهج في تشكيل أداة قياس توازن من خلالها بين المخاطر والقدرة على السداد، تتكون

عناصر PRISM من مجموعة من المعايير تشترك فيما بينها بالحرف الأول من كلمتها وهي P,R,I,S,M⁽¹⁾ وتتكون هذه العناصر من⁽²⁾:

-التصور: Perspective:

ويقصد به الإحاطة الكاملة بمخاطر الائتمان والعوائد المنتظر تحقيقها من قبل إدارة الائتمان بعد منحه، ومضمون هذا التصور هو القدرة أو الفاعلية في تحديد المخاطر والعوائد التي تحيط بالعمل عند منحه الائتمان، دراسة استراتيجيات التشغيل والتمويل عند العمل والتي من شأنها تحسين الأداء وتعظيم القيمة السوقية للسهم الواحد.

-القدرة على السداد: Repayment:

يقصد بهذا المتغير تحديد قدرة العميل على تسديد القروض فائدته خلال الفترة المتفق عليها، وتحديد نوع مصادر التسديد التي يلجأ إليها العميل أي طالب الائتمان عندما يستعد لتسديد الائتمان وتعني المقدرة التشغيلية للعمليات عن توليد التدفقات النقدية التي يتم استخدامها لتسديد التزاماته.

- الغاية من الائتمان: Intention or Purpose:

مضمون هذا المعيار هو تحديد الغاية من الائتمان أو الغرض منه والتي تشكل الأساس لدراسة القطاع الموجه إليه الائتمان، وان آخر ماتفكر به إدارة الائتمان هو تصفية موجودات العميل لاسترداد الائتمان.

- الضمانات: Safeguards:

مضمون هذا المعيار هو تحديد الضمانات التي تقدم الى المصرف ليكون ضامناً لاسترجاع الائتمان لمواجهة احتمالات عدم القدرة على التسديد ويمكن للضمانات أن تكون داخلية وهي تعتمد على قوة المركز المالي للعميل أو خارجية كالضمانات العينية أو الكفالات الشخصية بالإضافة الى ما يتم وضعه من شروط في عقد الائتمان لضمان السداد.

- الإدارة: Management:

تركز إدارة الائتمان على تحليل النشاط الاداري للعميل ومضمونه ويشمل :
العمليات: ومن خلالها يتم التعرف على أسلوب العميل في إدارة أعماله، تحديد كيفية الاستفادة من الائتمان.

(1) حمزة محمود الزبيدي، إدارة الاستثمار والتمويل، مرجع سابق، ص ص 156-158.

(2) بن عرفة لامية، هادفي وداد، دور السياسة الائتمانية في تفعيل العمل المصرفي (الجزائر: دراسة ماجستير غير منشورة في نفود ومالية، جامعة العربي التبسي، كلية العلوم التجارية وعلوم التسيير، 2016م) ص ص 40-41.

-تحديد فيما إذا كان العميل يتسم بتنوع منتجاته أو يقتصر في عمله على منتج واحد وايضاً فيما إذا كان العميل موسمي الإنتاج او غير موسمي الانتاج.

الإدارة: حيث يتم من خلالها استعراض الهيكل التنظيمي للعمل، استعراض السيرة الذاتية لمدرء الأقسام. وتحديد قدرة العميل على النجاح والنمو.

3. توفير المعلومات الائتمانية: (Credit Information)

لتوفير المعلومات الائتمانية عن كل من العوامل الخمس، التي تمكن المنشأة من اتخاذ قرار إئتماني سليم، هنالك مصدرين اساسين: المصدر الأول هو مجموعة من جمعيات الائتمان التي تتبادل المعلومات الائتمانية فيما بينها، أما المصدر الثاني للمعلومات الائتمانية الخارجية هم الزبائن واثحتهم المعلومات لمن يحتاجها. وقد اصبحت المعلومات متوفرة بشكل سريع، ودقيق، وسهل بفضل انتشار أجهزة الحاسوب و الانترنت. ولتوفير المعلومات الائتمانية يتناول الباحث المصادر الاتية:

أ. الاستعلام المصرفي: Bank Query

تعتبر عملية الاستعلام أحد أهم الجوانب التحليلية التي تقوم بها إدارة الائتمان قبل ان تتخذ القرار الائتماني سواء بالموافقة على منح الائتمان أو رفض ذلك. لقد برزت أهمية الاستعلام المصرفي في ظل غياب المؤسسات المتخصصة في جمع المعلومات والبيانات حول الأفراد وشركات الأعمال الطالبة للائتمان إذ من خلالها يتم التأكد من صحة البيانات والمعلومات المقدمة من طالب الائتمان، فالاستعلام المصرفي له الدور الأكبر في الاستحصال على المعلومات اللازمة لتحديد شخصية العميل وسلوكه المصرفي، وهو جزء لا يتجزأ من عملية التحليل الائتماني. إن ادارة الائتمان لا يمكن أن تستغنى عن دور الاستعلام المصرفي عن العميل وتحليل نتائج هذا الاستعلام أملاً في الوصول الى قرار ائتماني يتسم بدرجة من الدقة والموضوعية ويحد من المخاطر التي يمكن أن يتعرض لها المصرف⁽¹⁾. قبل منح المصرف للائتمان يلجأ إلى الاستعلام والتحري بكل الطرق والوسائل الممكنة عن وضعية العميل الشخصية والمالية ومدى قدرته على الوفاء بالتزاماته في مواعيد استحقاقها وفقاً للشروط المتفعل عليها. ومن أهم مصادر الحصول على المعلومات⁽²⁾:

- إجراء مقابلة مع طالب القرض: إن إجراء مقابلة شخصية مع العميل تكشف للمصرف جانب كبير عن شخصيته وسمعته ومدى صدقه في المعلومات المقدمة عن وضعية المؤسسة ونشاطها. ومركزها التنافسي

(1) سمير سليم حمود، التحليل الائتماني، (بيروت: دار الوحدة للطباعة والنشر، 1993م)، ص 78.

(2) د. أحمد غنيم، الديون المتعثرة والائتمان الهارب، (القاهرة: المكتبة العصرية، 2000م)، ص 38.

وخططها المستقبلية كما تكشف عن ماضي المؤسسة وتعاملاتها المالية وهو ما يساعد مسؤولي إدارة الائتمان على تقييم ومعرفة حجم المخاطر التي قد تواجه الائتمان الممنوح.

- المصادر الداخلية من المصرف: يعد التنظيم الداخلي للمصرف من المصادر الهامة في قرار الائتمان خصوصاً إذا كان طالب القرض ممن سبق لهم التعامل مع المصرف، وتتحدد مصادر المعلومات الداخلية من خلال الحسابات المصرفية للعميل التي تكشف عن وضعيتها إذا كان دائناً أو مديناً والتي تحدد طبيعة علاقته العملية مع المصرف، الوضعية المالية للعميل وسجل الشيكات المسحوبة عليه التي توضح التزام العميل بشروط العقد وكفائه في سداد التزاماته حسب تواريخ الاستحقاق المتفق عليها.

- المصادر الخارجية للمعلومات: تساعد الأقسام الخارجية المتمثلة في البنوك الأخرى والموردين ونشرات دائرة الإحصاءات العامة والغرف التجارية والجرائد الرسمية والمحاكم على تزويد إدارة الائتمان بالمعلومات عن المقترضين كما أن مبادلة المعلومات بين البنوك عن المدينين من شأنه أن يساعدها على تقييم حجم المخاطر.

ب. تحليل الملف الائتماني: Analysis of the credit file

يقصد بالملف الائتماني سجل طالب الائتمان، بما يحتويه من معلومات وبيانات عن حالته بشكل عام ويمكن من خلال تحليل ودراسة هذه البيانات والمعلومات الاحاطة بكل ما يمكن ان يتعرض له المصرف من مخاطر عندما يتخذ القرار الائتماني سواء بالموافقة في منح الائتمان أو رفض الطلب، وتعتبر دراسة الملف الائتماني وتحليل معلوماته بدقة وفاعلية الخطوة الأولى في اتخاذ القرار الائتماني، لأن المخاطر الائتمانية سوف تتخفف عندما ترتفع درجة الدقة في تحليل المعلومات والبيانات، في حين ترتفع درجة المخاطر عندما يتم تحليل معلومات وبيانات غير دقيقة ينعكس أثرها في شكل القرار الائتماني فيجعله محاطاً بدرجة عالية من الضبابية⁽¹⁾.

ج. التحليل الائتماني (النوعي والفني):

- التحليل النوعي:

هو نوع من أنواع التحليل الائتماني، يعزز ملاحظات الإدارة عن العميل المحتمل، ويعتبر غاية في الأهمية لإتخاذ القرارات الائتمانية، ويتضمن هذا النوع من التحليل من خلال اهتمامه بنوع العملاء (الأفراد وشركات الأعمال) الإلمام بدرجة كبيرة من الحيطة عند اتخاذ قرارها بالتعامل مع العميل المحتمل من بين مجموعة من طالبي الائتمان، إذ من خلال هذا النوع من التحليل تستطيع إدارة الائتمان أن تتعرف على جدوى تعاملها مع

(1) حمزة محمود الزبيدي، إدارة الائتمان المصرفي والتحليل الائتماني، مرجع سابق، ص 124.

هذا العميل من ناحية مدى احتياجاته الائتمانية ودرجة ما يتمتع به من خطر ائتماني، وبالتالي تستطيع أن تحدد ربحية قرارها الائتماني أو خسارته في حالة منح الائتمان أو رفض العميل إذ تعتبر هذه التغيرات محور القرار الائتماني، فمن خلالها يمكن المفاضلة بين فرص الائتمان المتاحة آخذة بنظر الاعتبار المبالغ المتوفرة لديها لتحقيق طلبات الائتمان أملاً في تحقيق أكبر عدد من الأهداف. إن هذا النوع من التحليل رغم أهميته لانتقاء المفاضلة بين العملاء المحتملين إلا أنه مهم أيضاً للعملاء الحاليين، فمن خلال التحليل النوعي تتمكن إدارة الائتمان من تقييم جدوى استمرارية تعاملها مع طالبي الائتمان السابقين واستمرارية التأكد من درجة الثقة الائتمانية التي يتمتعون بها، فيما إذا كان وضعهم الجديد يسمح بالاستمرار بالتعامل معهم أم لا. ويشمل هذا النوع من التحليل عدد كبير من النواحي التي تعكس مفرداتها أو عند جمعها صورة العميل ودرجة الثقة في التعامل معه واستمرارية ذلك التعامل⁽¹⁾.

- النواحي التي تشكل في مجموعها التحليل النوعي وتأثيرها في القرار الائتماني:
تتمثل في الآتي:

- الإدارة:

من أكثر المتغيرات التي تعكس صورة العميل الحالية والمستقبلية وجدوى التعامل معه هي الإدارة، أي شكل العمليات الإدارية التي يمارسها العميل بضمان نشاطه وتحقيق أهدافه، كما أنها من أكثر المتغيرات التي يصعب على إدارة الائتمان تحليلها بدرجة من الدقة والكفاءة، إن أكثر من (90%) من الأسباب المسببة لفشل وتعثر شركات الأعمال في الاقتصاد الأمريكي إنما يعود الى عدم كفاءة الادارة أو عدم الخبرة الإدارية. إن التخطيط والرقابة والتنظيم واتخاذ القرارات هي الأساس في ضمان نجاح أو فشل شركات الأعمال أو تعرضها للتعثر كما تهتم إدارة الائتمان بدراسة أهداف الإدارة عند العميل المحتمل ومدى التزامها بهذه الأهداف إضافة الى دراسة هيكل الملكية وخلفية المدراء القائمين في شركة العميل ومدى سمعتها في السوق ونوع الأنظمة الإدارية المستخدمة في نشاطها وتحقيق أهدافها، إضافة الى تحديد درجة استخدامها للتكنولوجيا الحديثة⁽²⁾.

- العمليات:

تهتم إدارة الائتمان بمعرفة طبيعة العمل الذي يؤديه العميل ومستقبل ذلك العمل، ومدى التوسع والنمو في هذه الأعمال، ودراسة المعدات المستخدمة في الانتاج ونوع الموردين وآلية التوزيع والتسويق المتبعة، وتحاول إدارة

(1) بشير العلق، أسس الإدارة الحديثة نظريات ومفاهيم، (عمان: دار اليازوري الجامعية، 1999م) ص13.

(2) د. عبد الغفار حنفي، ودرسية قرياقص، الأسواق والمؤسسات المالية، (الاسكندرية: الدار الجامعية، 2001م) ص ص

الائتمان أن تحصل من تحليل هذه الناحية عن نوع العمل ومستقبله ومجالات التوسع فيه وغيرها من الجوانب التي تخلق لديها الحيطة والحذر⁽¹⁾.

- نمط الملكية:

يعتبر نوع الملكية من النواحي المهمة في التحليل النوعي، وفيما إذا كان العميل شركة أفراد أو شركة تضامنية أو شركة مساهمة، وحدود الملاءة الائتمانية ونوع ومقدار الالتزامات على الملاك كما لا بد من تحديد فيما إذا كانت أسهم العميل متداولة في سوق الأوراق المالية ومستوى القيمة السوقية للسهم العادي الواحد. وكذلك معرفة فيما إذا كانت التوسعات الاستثمارية السابقة قد تمت من مصدر تمويل مقترض أو مصدر تمويل ممتلك عن طريق إصدار جديد للأسهم، فالإصدار الجديد للأسهم يزيد من القيود ويحد من حرية الحركة للإدارة إذ أن ذلك زيادة عدد من لهم الحق في إدارة ورقابة الأعمال مما يزيد من الإشكالات التنظيمية⁽²⁾.

- الخلفية التاريخية:

تفيد دراسة وتحليل هذا المتغير في التعرف على عمر العميل التشغيلي والنجاحات التي حققها والاختافات التي تعرض لها، ويتم التعرف إلى ذلك من خلال تحديد العمر التشغيلي لممارسة العمل، تحديد سنوات العمل في مجاله الحالي، التغيرات الرئيسية أو المشاكل التي واجهها العميل، العلاقات المصرفية السابقة⁽³⁾.

- العلاقات المالية:

من الموضوعات المهمة في التحليل الائتماني بشكل عام هو شكل العلاقة المالية التي تربط العميل مع المؤسسات المالية الأخرى، وطبيعة الخدمات التي حصل عليها العميل من البنوك الأخرى، ونوع الخدمة التي يمكن أن يحصل عليها من المصرف الذي تنتمي إليه إدارة الائتمان⁽⁴⁾.

- الانتاج وأدواته:

نوع الانتاج من الأمور التي يجب أن تكون واضحة أمام إدارة الائتمان، وكذلك أدوات الانتاج ومستويات الطلب السوقي على المنتجات والحدود التي يستطيع بها الزبون من تحقيق التعادل⁽⁵⁾.

(1) بشير العلق، مرجع سابق، ص 13.

(2) د. حمزة محمود الزبيدي، الإدارة المالية المتقدمة، مرجع سابق، ص 221، 222.

(3) د. حمزة محمود الزبيدي، الإدارة المالية المتقدمة، المرجع سابق، ص 221، 222.

(4) د. نظير رياض محمد الشحات، الإدارة المالية والعولمة، (المنصورة: المكتبة العصرية، 2001 م)، ص 469.

(5) د. عاطف محمد عبيد، مرجع سابق، ص 98.

-الموردون:

تهتم إدارة الائتمان عند إجراء التحليل النوعي للزبون بدراسة الموردين لدى الزبون.

-التوزيع والتسويق:

تهتم إدارة الائتمان بتحليل السوق، لتحديد مدى تقبله للسلع التي يقوم الزبون بأنتاجها وتحليل أسلوب السوق لتوزيعها.

التحليل الفني: Technical Analysis

يهدف التحليل الفني من التأكد من إمكانية تنفيذ العميل للمشروع المقترح من الناحية الفنية كما يتناول تحديد الاحتياجات اللازمة والتثبت من توافرها خلال عمر المشروع ثم ترجمة هذه الاحتياجات في شكل مالي.

إن شكل التحليل الفني سوف يدخل في المجالات الآتية⁽¹⁾:

- وصف السلع وخصائصها وبيان استخداماتها المختلفة.
- وصف العملية الإنتاجية التي تم إختيارها مقارنة مع العمليات البديلة مع توضيح أسباب التفضيل للعملية التي وقع الإختيار عليها.
- تحديد الطاقة القصوى للمشروع والطاقة المستغلة.
- تحديد نوعية الآلات والمعدات ومواصفاتها ومدى توفر قطع الغيار عنها.
- تحديد الانشاءات والمرافق والمباني ومواصفاتها.
- تحديد موقع المشروع ومدى مناسبته بالمقارنة بالمواقع المختلفة المتاحة.
- التكنولوجيا المستخدمة ومصادر الحصول عليها.
- مواصفات الخامات المطلوبة ومدى توافرها حالياً وفي المستقبل وشروط الشراء و ضمانات توريدها.
- احتياجات المشروع من العمالة ومدى توافرها ومصادر الحصول عليها.
- تقدير تكاليف انتاج السلعة.

يرى الباحث ان تحليل الملف الائتماني يُمكن من الاحاطة بما يمكن أن يتعرض له المصرف من مخاطر، سواء بالموافقة على منح الائتمان أو برفض الطلب، ويعزز التحليل النوعي ملاحظات الادارة عن العميل، بينما يعمل التحليل الفني على التأكد من إمكانية تنفيذ العميل للمشروع المقترح، ويشكل التحليل الائتماني بشقيه الفني والنوعي صورة متكاملة وواضحة لمتخذي القرار الائتماني عن العميل طالب الائتمان.

(1) محمد صالح الحناوي، دراسات جدوى المشروع، (الأسكندرية:الدار المصرية الحديثة، 1981م)، ص233.

المبحث الثالث

أسس وسياسة وإجراءات منح الائتمان المصرفي

أولاً، أسس منح الائتمان: Foundations of credit granting

تتحدد قدرة إدارة الائتمان في المصرف التجاري في تقديم الائتمان على مايتوفر لدى المصرف من أموال جاهزة للائتمان. وهذه الأموال ما هي إلا ودائع الأفراد وشركات الأعمال؛ لذلك فإن مسألة وجود قواعد علمية متفق عليها يتم من خلالها إصدار قرار منح الائتمان أو قرار الرفض مسألة في غاية الأهمية. وتتبع هذه الأهمية من أن المصرف التجاري عند منحه الائتمان سوف يتغير وضعه؛ بعد أن كانت المبالغ لديه عبارة عن وديعة ملتزم بردها لأصحابها وقت طلبهم، إلا أنه بعملية الائتمان استودعها لدى مجموعة من العملاء. كما ويجب أن يتم منح الائتمان استناداً إلى أسس إئتمانية معينة، مستقرة ومتعارف عليها، حيث أن لدى كل مصرف سياسة إئتمانية⁽¹⁾. وبما أن سياسة الإقراض أو الائتمان تعني مجموعة القواعد والاجراءات والتدابير المتعلقة بتحديد حجم ومواصفات القروض. وتحديد ضوابط منح هذه القروض، ومتابعتها وتحصيلها. وبناء على ذلك فإن سياسة الإقراض يجب أن تشمل القواعد التي تحكم عمليات الإقراض بمراحلها المختلفة. والتي يجب أن تكون مرنة وأن تكون جميع المستويات الإدارية المعنية بنشاط الإقراض على علم بها. وهي كذلك مجموعة من القواعد والتعليمات التي من خلالها يمارس المصرف وظيفة منح القروض أو الائتمان⁽²⁾.

1. إن من أكثر القواعد التي يمكن عرضها فيما يخص اسس وقواعد منح الائتمان مايلي⁽³⁾:

أ. التوازن بين إجمالي التسهيلات الممنوحة: وتعني خلق التوازن بين إجمالي التسهيلات المصرح بها للعميل الواحد، وبين حجم موارده المالية المستثمرة في نشاطه ونوعية النشاط.

ب. الضمان العيني: وهو وجود ضمان عيني ينقل الي المصرف عند منح الائتمان، قد يسود الاعتقاد بأن الائتمان الذي يقدم بدون ضمان هو مضمون بالكامل بواسطة المركز المالي القوي للعميل؛ ولكن ذلك ينطوي على إغفال الاعتبارات القانونية وراء فكرة الضمان العيني.

(1) حمزة محمود الزبيدي، إدارة الائتمان المصرفي والتحليل الائتماني، مرجع سابق، ص 195-197.

(2) د. عبد الغفار حنفي، د. عبد السلام أبوقحف، الإدارة الحديثة في البنوك التجارية، مرجع سابق، ص 140.

(3) إيمان أنجرو، مرجع سابق، ص 21.

ج. التبادل: يقصد به التبادل الذي يوجد بين الائتمان والضمان؛ ويعني أنه عند منح الائتمان ينقل الضمان الى المصرف، وفي حالة السداد يعاد نقل الضمان الى العميل، كما أن فكرة التبادل قد تكون في الضمانات ذاتها.
د. توزيع المخاطر الائتمانية: أي تنويع الائتمان دون تركيزه في قطاع واحد أو نشاط واحد وتنويع منحه لكل القطاعات تجنباً للمخاطر.

هـ. الالتزام بالسياسة الائتمانية للمصرف المركزي: التنفيذ الدقيق لسياسة المصرف المركزي فيما يتعلق بتنظيم الائتمان كماً ونوعاً وسعراً، وبما يشجع الحاجات الائتمانية للأنشطة المختلفة.

2. كما أن قرار الائتمان المصرفي الجيد يتم استناداً إلى قواعد وأسس مستقرة ومتعارف عليها تتمثل في⁽¹⁾:

أ. توفر الأمان لأموال المصرف: وذلك يعني اطمئنان المصرف إلى أن المنشأة التي تحصل على الائتمان سوف تتمكن من سداد القروض الممنوحة لها مع فوائدها في المواعيد المحددة لذلك.

ب. تحقيق الربح: والمقصود بذلك حصول المصرف على فوائد من القروض التي يمنحها تمكنه من دفع الفوائد على الودائع ومواجهة مصاريفه المختلفة، وتحقيق عائد على رأس المال المستثمر على شكل أرباح صافية.

ج. السيولة: تعني احتفاظ المصرف بمركز مالي يتصف بالسيولة أي توفر قدر كافٍ من الأموال السائلة لدى المصرف من نقدية وأصول يمكن تحويلها إلى نقدية، إما بالبيع أو بالاقتراض بضمانها من المصرف المركزي؛ لمقابلة طلبات السحب دون أي تأخير.

د. المواءمة بين هدفي الربحية والسيولة: إن المواءمة بين هدفي الربحية والسيولة ضروري لبقاء واستمرارية المنشأة وتحقيق هدفها الأساسي؛ وهو زيادة قيمتها الحالية، ولكن التعارض بين الهدفين، المتمثل في تحقيق أحدهما، سيكون على حساب التضحية بشيء من الآخر، إلا أن زيادة الاستثمارات في الأصول بدافع تحقيق الربح، لا بد أن يكون على حساب تجميد بعض الأموال في صورة سائلة بدافع الخوف من عدم الوفاء بالالتزامات تجاة الغير أو العكس. هذا الوضع يجعل الإدارة المالية تواجه مشكلة الموازنة بين عوامل الربح وعوامل السيولة وحيث إنه لا توجد معادلة لتحقيق هذا التوازن، فالأمر يعتمد على مهارة المدير المالي في توجيه الأموال نحو الاستثمارات، دون المساس بسمعة المنشأة الائتمانية ودون تجميد لهذه الأموال⁽²⁾.

ويتفق الباحث مع الراي الذي يقول أن الربحية يمكن أن تتحقق من خلال تشغيل أصول المنشأة بكفاية، كما يمكن أن يتحقق هدف السيولة من خلال كفاية إدارة عناصر رأس المال العامل، وقدرة المنشأة على الإقتراض.

(1) سيف هشام صباح فخري، الائتمان المصرفي ودور التوسع الائتماني في الأزمات المصرفية، (سوريا: دراسة ماجستير غير منشورة في العلوم المالية والمصرفية، جامعة حلب، كلية الاقتصاد، 2009م)، ص 7.

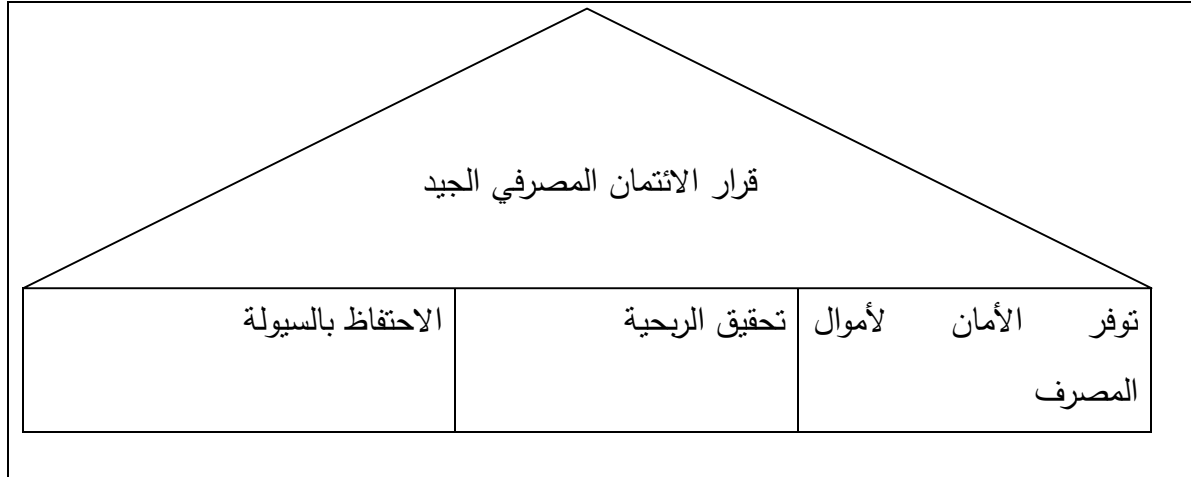
(2) محمد الفاتح محمود بشير المغربي، مرجع سابق، ص 12.

يرى الباحث أيضاً أن هدف السيولة يستلزم الموازنة بين توفير قدر مناسب من السيولة للمصرف وهو أمر قد يتعارض مع هدف تحقيق الربحية، ويبقى على إدارة المصرف الناجحة مهمة الموازنة بين هدي الربحية والسيولة.

شكل رقم (1/3/2) يوضح القواعد والأسس التي يعتمد عليها قرار الائتمان المصرفي الجيد:

شكل رقم (1/3/2)

أسس وقواعد قرار الائتمان المصرفي الجيد



المصدر إعداد الباحث، 2018م

وفي الشكل رقم (1/3/2) يجمل الباحث القواعد والأسس التي يعتمد عليها قرار الائتمان المصرفي الجيد في توفر الأمان، تحقيق الربحية والاحتفاظ بالسيولة.

ثانياً ، مفهوم السياسة الائتمانية: The concept of credit policy

السياسة الائتمانية هي عبارة عن إطار يتضمن مجموعة المعايير والشروط الإرشادية؛ كضمان المعالجة الموحدة للموضوع الواحد، وتوفير عامل الثقة لدى العاملين بالإدارة بما يمكنهم من العمل دون خوف من الوقوع في خطأ، وتوفير المرونة الكافية أي سرعة التصرف بدون الرجوع إلى المستويات العليا، ووفقاً للموقف، طالما أن ذلك داخل نطاق السلطة المفوضة إليهم، وهي مجموعة المبادئ والأسس التي تنظم أسلوب دراسة ومنح التسهيلات الائتمانية وأنواع الأنشطة الاقتصادية التي يمكن تمويلها. وكيفية تقدير حدود مبالغ التسهيلات إضافة لأنواعها وأجالها الزمنية وشروطها. وهي مجموعة التعليمات والأسس التي تضعها إدارة المصرف لكي تسترشد بها المستويات الإدارية المختلفة عند وضع برامج الاقراض ويرجع إليها منفذ السياسات عند البت في

طلبات الإقراض⁽¹⁾ وقد عرفت بأنها مجموعة من القرارات التي تصدرها الإدارة العليا للمصرف وتحدد فيها معايير وشروط ونطاق وأنواع وسلطات منح الائتمان⁽²⁾. كما يقصد بالسياسة الائتمانية للبنوك الإطار الذي يتضمن مجموعة من العوامل والأسس والاتجاهات التي تعتمد عليها الإدارة المصرفية بشكل عام وإدارة الائتمان بشكل خاص. وتعتبر المنهج و المرجع الذي يستند اليه كافة العاملين في الائتمان المصرفي⁽³⁾.

ثالثاً، مكونات سياسة الائتمان: Components of credit policy

إن أكثر المخاطر التي يتعرض لها المصرف تنشأ بسبب ما يقدمه من ائتمان؛ إذ تزداد هذه المخاطر أو تتخفف وفقاً لكفاءة إدارة الائتمان في خلق الحيطة والحذر لسياستها. ولهذا نلاحظ أن إدارة الائتمان لا تقف عند نقطة تحديد قواعد العملية الائتمانية السابقة وإنما تستكملها من خلال الاهتمام بوجود سياسة مكتوبة لتحقيق الأهداف المطلوبة⁽⁴⁾. وتتكون السياسة الائتمانية من مكونات رئيسية هي⁽⁵⁾:

1. تحديد المنطقة الجغرافية التي يخدمها المصرف في مجال الائتمان.
2. تحديد أنواع الائتمان.
3. تحديد الضمانات المقبولة من جانب المصرف.
4. تحديد آجال الاستحقاق.
5. تحديد السقوف الائتمانية.
6. تحديد تكلفة الائتمان على العميل.
7. تحديد السلطات التقديرية لمنح الائتمان.
8. تحديد مستندات الائتمان.
9. تحديد أسس الائتمان المتضمنة عناصر السيولة والربحية والأمان والانتشار والضمان والإرتباط بالمصلحة الاقتصادية النوعية.

⁽¹⁾ خالد وهيب الراوي، إدارة العمليات المصرفية، ط3 (عمان: دار المناهج للنشر والتوزيع، 2003م) ص166.

⁽²⁾ Stefanesc, Catalina A., Tunaru, Radu B ,Turnbull ,Stuart C. **The Credit Rating Process and Estimation of Transition Probabilities.** (Management Science and Operations, London Business School, VOI.G21-C52, NO.09), P.2-25.

⁽³⁾ مفيد الظاهر وآخرون، العوامل المحددة لتعثر التسهيلات المصرفية في المصارف الفلسطينية، (مجلة جامعة النجاح للأبحاث - العلوم الإنسانية، المجلد 21، العدد الثاني، 2007م) ص 517.

⁽⁴⁾ دمنير إبراهيم هندي، الإدارة المالية مدخل تحليلي معاصر، مرجع سابق، ص210.

⁽⁵⁾ د. عبد المعطي رضا أرشيد، د. محفوظ أحمد جودة، مرجع سابق، ص209.

10. تحديد خطوات الائتمان ومتابعته.

رابعاً ، الأعتبارات التي تغطيها سياسات الاقراض :

عرفت سياسات الاقراض بأنها تغطي مجموعة من الأعتبارات منها⁽¹⁾:

1. احتياجات النشاط الاقتصادي؛ اي خدمة الاقتصاد بما يعمل على نموه واستقراره.

2. تحديد حجم القروض التي سوف يمنحها المصرف إعتماًداً على حجم الودائع والموارد المتاحة وتحديد أنواعها.

3. الاعتبارات القانونية؛ وتتضمن الشروط والقيود القانونية الخاصة بمنح الائتمان لكي لا تحدث اختلافات بين سياسات المصرف والتشريعات المنظمة للعمل المصرفي، والسياسات الائتمانية التي يضعها المصرف المركزي.

4. تحديد شروط القرض المتعلقة بطريقة السداد والغرض منه والضمان المقدم.

5. تحديد متطلبات سلامة القرض التي تختص بدرجة الأمان التي يسعى المصرف الي ايجادها.

خامساً ، وسائل السياسة الائتمانية في تنظيم الائتمان المصرفي ورقابته:

السياسة الائتمانية هي مجموعة الإجراءات التي تجعل التطورات في حجم الائتمان المصرفي متناسقة مع التطورات في النشاط الاقتصادي وهي الوسائل التي تلجأ اليها السلطة النقدية، ومن خلالها تستطيع أن تضمن رقابة فعالة على الائتمان المصرفي وعرض استخدامه داخل الاقتصاد بغية تجنب التأثيرات التضخمية أو الانكماشية، وتختلف وسائل السياسة الائتمانية ودرجة فاعليتها من اقتصاد الى آخر تبعاً لاختلاف وتغير الظروف الاقتصادية السائدة وتبعاً لاختلاف أهداف الرقابة على الأموال النقدية والائتمانية داخل الاقتصاد في فترات الانكماش والانتعاش للاقتصاد⁽²⁾. ويقوم كل مصرف بوضع سياسته الائتمانية بعد مراعاة أسس منح الائتمان وطبقاً لحاجة السوق.⁽³⁾.

سادساً ، إجراءات المصارف في منح الائتمان Procedures of Banks in granting credit:

تعمل البنوك التجارية بشكل الوساطة المالية. فالأموال التي تجهزها للائتمان ما هي الا أموال المودعين من الأفراد وشركات الأعمال. لذلك لاتسمح إدارة المصرف لإدارة الائتمان بأن تتصرف وفقاً لاجتهادها في اتخاذ

⁽¹⁾ إيمان حابس، مرجع سابق، ص 17.

⁽²⁾ عبد العزيز الدغيم وآخرون، مرجع سابق، ص 195.

⁽³⁾ أ. د. عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سابق، ص ص 49-52.

قرار منح الائتمان أو رفض الائتمان ويمر منح القرض بعدة مراحل يمكن إيجازها في سبعة خطوات رئيسية كما يلي:

1. الفحص الأول لطلب القرض:

يتقدم العميل بطلب للحصول على قرض وفق نموذج معد من قبل المصرف، يحدد فيه الغرض من الائتمان وفترة وجداول السداد يتم دراسة الطلب المقدم من العميل والتعرف على إذا كانت تتوافر فيه الصلاحية المبدئية للتمويل وفقاً لسياسة الإقراض في المصرف وذلك من حيث غرض القرض وأجل الاستحقاق وأسلوب السداد. ويعزز عملية الفحص المبدئي للطلب الانطباعات التي يعكسها لقاء العميل مع المسؤولين في المصرف والتي تبرز شخصيته وقدراته بوجه عام⁽¹⁾ يمكن حصر العناصر الأساسية الواجب مراعاتها في دراسة طلب القرض في الآتي⁽²⁾.

- أ. معلومات شخصية عن العميل مثل العمر، الوظيفة، الحالة الاجتماعية، المؤهل.
- ب. نوع القرض هل مؤقت أم مستمر.
- ج. المجال الذي سيستخدم فيه القرض.
- د. مصادر الأموال التي يتوقع العميل تسديد القرض منها.
- هـ. توقيت التسديد.

2. تحليل المركز المالي للعميل:

يتم تحليل المركز المالي للعميل طالب القرض من خلال دراسة القوائم المالية وتحليلها. وقد تشمل عملية تحليل المركز المالي للعميل، دراسة بعض النسب والمعدلات كنسب السيولة، نسب الربحية، نسب المديونية وغيرها من المؤشرات الأخرى. وبذلك تتحدد الملاءة المالية للعميل وبناء عليه يتحدد إذا كان وضع العميل يسمح له بالحصول على قرض أم لا⁽³⁾.

3. التحليل الائتماني للقرض:

وهي مرحلة تجميع المعلومات التي يتم الحصول عليها من مختلف المصادر بهدف استخلاص النواحي الشخصية التي تتفاعل مع العناصر الخمسة المتعلقة بالمخاطر الائتمانية، مع التركيز على أمانة المقترض

(1) محمد مطر، الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي والائتماني، مرجع سابق، ص 351-352.

(2) حسين بلعجوز، مرجع سابق، ص 72.

(3) صلاح الدين حسن السيسي، مرجع سابق، ص 32.

وسمعه وقدرته الإدارية، والنواحي الاقتصادية التي تنعكس آثارها على نشاط المنشأة إضافةً للنواحي المالية التي تفصح عن قدرة المنشأة أو عجزها عن تصفية القرض وسداده⁽¹⁾.

4. التفاوض مع العميل:

يقوم المصرف بالتفاوض مع العميل على شروط العقد التي تتضمن تحديد الغرض من مبلغ التسهيل، كيفية الصرف منه، طريقة سداده، مصادر السداد، الضمانات المطلوبة والعمولات المختلفة. وتكون كلهما محلاً للتفاوض بين المصرف والعميل. من المعتاد أن يكون لدى المصرف بعض البدائل التي يمكن طرحها أثناء التفاوض على أن يراعي التوفيق بين مصلحته ومصلحة العميل دون تحيز لجانب المصرف⁽²⁾.

5. طلب الضمان التكميلي:

يطلب المصرف من العميل تقديم الوثائق الخاصة بالضمان، من ناحية إثبات الملكية بالإضافة الى وثائق التأمين على الأصول المقدمة كضمانات⁽³⁾.

6. اتخاذ القرار:

تنتهي مرحلة التفاوض إما بقبول العميل التعاقد أو عدم قبوله لشروط المصرف. وفي الحالة الأولى يتم إعداد المذكرة الخاصة باقتراح الموافقة على طلب القرض والتي تتضمن البيانات الأساسية عن المنشأة طالبة الاقتراض مثل الشكل القانوني ونوع النشاط وأسماء الشركاء وحصصهم وخبرتهم وممتلكاتهم. وتضمن كذلك وصف العملية المطلوب تمويلها والغرض منها والضمانات المقدمة وملخص الميزانية عن الثلاث سنوات الأخيرة والتعليق عليها، ثم الراي الائتماني والتوصيات بشأن مبلغ القرض لتعرض المذكرة للاعتماد من السلطة الائتمانية المختصة؛ وبصدور القرار النهائي بالموافقة على منح القرض، يتم تجهيز إتفاقية شروط العقد وبنود التفاوض وتوقيع عقد الائتمان⁽⁴⁾.

7. متابعة القرض والمقترضين:

تعتبر مرحلة تحصيل القرض آخر مرحلة من مراحل القرض. وهي التي يقوم فيها العميل بسداد القرض مضافاً اليه الفوائد وذلك وفق طريقة السداد المتفق عليها. كما تهدف مرحلة المتابعة للاطمئنان الى حسن سير المنشأة في أعمالها وقد تكشف المتابعة عن قدرة المقترض على السداد في ميعاد الاستحقاق. ولضمان متابعة عملية

(1) أ. د. عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سابق، ص ص 49-52.

(2) عبد المعطي رضا أرشيد، إدارة الائتمان، مرجع سابق، ص 221.

(3) إيمان أنجرو، مرجع سابق، صص 36-37.

(4) إيمان حابس، مرجع سابق، ص 25.

السداد فإن من الضروري فتح ملف لكل عميل يوضع فيه كافة المستندات الخاصة بالقرض وبعدها يقوم بمتابعة تسديد القرض وهنا يكون التقدير والموازنة بين تأجيل السداد أو اتخاذ الاجراءات القانونية ضده⁽¹⁾. ويستخلص الباحث مما سبق أن مراحل إجراءات منح الائتمان تتمثل في الآتي:

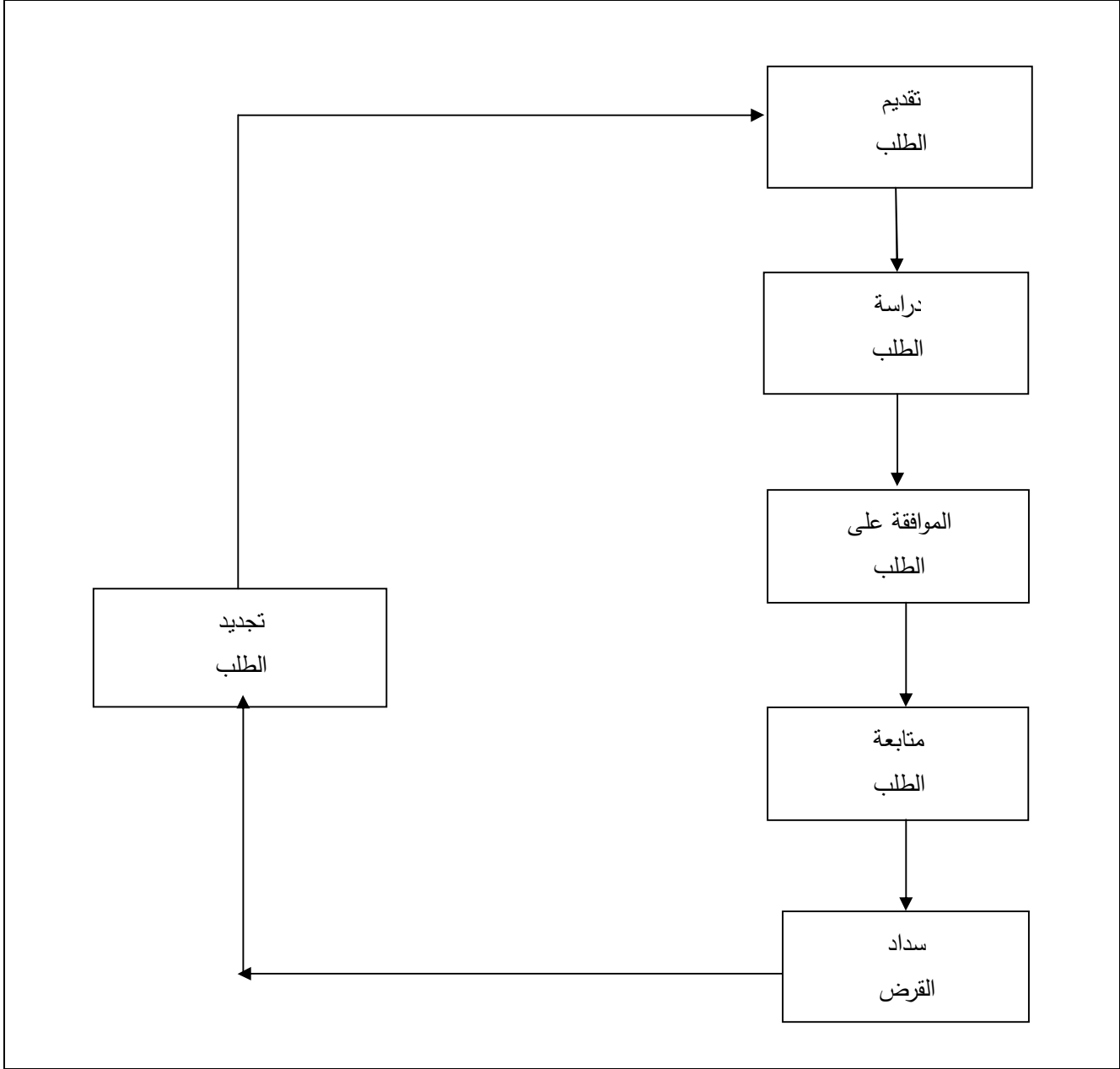
- أ. إستلام طلبات القرض ودراستها.
- ب. تحليل البيانات المالية للعميل.
- ج. التفاوض مع العميل .
- د. اتخاذ القرار .
- هـ. متابعة القرض والمقترضين.
- و. تحصيل القرض.

(4) حسين بلعجوز، مرجع سابق، ص 71.

شكل رقم (2/3/2) يوضح مراحل إجراءات المصارف في منح الائتمان:

شكل رقم (2/3/2)

مراحل وإجراءات المصارف في منح الائتمان



المصدر: د. حكمت أحمد البديوي، نظم المعلومات المحاسبية، (عمان: مكتبة الثقافة للنشر، 1999م)، ص 109

ومن الشكل رقم (2/3/2) يستنتج الباحث أن مراحل القرار الائتماني تتمثل في الآتي:

1. تقديم الطلب.
2. دراسة الطلب.
3. الموافقة على الطلب.

4. متابعة الطلب.

5. سداد القرض.

6. تجديد الطلب.

سابعاً، القيود المفروضة على التمويل المصرفي: Restrictions on bank financing

عندما تمنح المصارف ائتمانياً لعملائها فإنها تفرض عليهم بعض القيود التي ينص عليها في عقد القرض ومنها⁽¹⁾:

1. حظر إجراء تعديلات جوهرية على أنشطة العميل، التي قد يترتب عليه إنخفاض في قدرته على السداد.

2. ضرورة توفير أرصدة معوضة. وفي هذه الحالة يطلب المصرف المقرض من عميله ضرورة الاحتفاظ بنسبة تتراوح ما بين 1% الي 20% من قيمة القرض في حسابه الجاري لديه طول فترة القرض. الهدف من ذلك عندما يتوقف العميل عن السداد يقوم المصرف بتجميد هذه الأرصدة لصالحه وتمثل هامش أمان للمقرض وتسمى هذه الأرصدة أحياناً بحق التعويض.

3. ضرورة الاستخدام الكامل للقرض خلال السنة.

4. فرض قيود على التشغيل في المنشأة المقترضة .

ثامناً، العوامل المؤثرة في قرار منح الائتمان وحجمه والرقابة عليه: Factors affecting the decision to grant, size and control of credit

توجد عوامل كثيرة تؤثر في قدرة المصرف على قرار منح الائتمان وأيضاً تؤثر في حجم الائتمان نفسه منها⁽²⁾:

1. موارد المصرف المالية: وتتمثل في رأس المال والاحتياطيات والودائع المختلفة والاقتراض من المصرف المركزي والمصارف الأخرى.

2. السياسة النقدية والنظام النقدي السائد: بإمكان الحكومة زيادة الائتمان او تخفيضه في ضوء سياستها المالية والنقدية.

3. الظروف الاقتصادية السائدة في المجتمع: حيث تلجأ المصارف الى تقديم التسهيلات المصرفية المختلفة لزيادة الانتاجية وتمويل المشاريع المختلفة، وفي ظروف التضخم تلجأ السياسات النقدية الى تحديد الائتمان لكبح جماح التضخم.

⁽¹⁾ د. محمود صبح، رأس المال العامل وتمويل المشروعات الصغيرة، (القاهرة : الناشر عالم الكتب، 1998م)، ص 83.

⁽²⁾ بشير العلاق، مرجع سابق، ص 94.

4.الطلب على القروض: يتحدد الطلب على الائتمان بعوامل كثيرة في مقدمتها التطورات الاقتصادية، وفرص الاستثمار، وسعر الفائدة ومعدل الكفاية الحدية لرأس المال.

تاسطً،متابعة الائتمان بعد المنح :

تعتبر متابعة الائتمان أداة ومؤشر⁽¹⁾:

1. للكشف المبكر عن الصعوبات التي يحتمل أن يواجهها المصرف في استرداد التمويل.
 2. لإعطاء العناية الواجبة لأجهزة المصرف لمثل هذا التمويل التي تدل المظاهر والمؤشرات على أن هنالك صعوبات قد تؤدي الى عدم انتظامه في السداد وفقاً للمواعيد المحددة.
 3. تمكن المصرف من اتخاذ الاجراءات المناسبة للضغط على العميل للسداد أو الاتفاق معه على برنامج للسداد يتواءم مع الظروف المستجدة المحيطة بالتمويل الممنوح.
 - 4.تفادي تجميد التمويل وإمكانية التدخل المبكر من جانب المصرف المانح لعلاج أية صعوبات تواجهه العميل قبل أن يستفحل الأمر وتتحول الى ديون معدومة.
- يرى الباحث أن متابعة الائتمان تمثل أداة فعالة للوقوف على حالة العميل وبالتالي الاستشعار المبكر بعلامات الخطر، ومن ثم اتخاذ الاجراءات المناسبة لمعالجة الصعوبات التي تواجه العميل. وكذلك تهدف مرحلة المتابعة للاطمئنان الى حسن سير المنشأة في أعمالها وقد تكشف المتابعة عن قدرة المقترض على السداد في ميعاد الاستحقاق او توضح المخاطر التي قد تصيب العميل.

⁽¹⁾د.محمد محمود المكاوي، التمويل المصرفي الاسلامي - المبادئ، الاساليب، الضوابط، التطوير - (القاهرة : المكتبة العصرية للنشر والتوزيع ، 2004م) ، ص 83

الفصل الثالث

المخاطر المصرفية

يتكون هذا الفصل من ثلاث مباحث نتناول في المبحث الأول ماهية ومفهوم ونشأة وتطور المخاطر المصرفية وأسبابها. ونتناول في المبحث الثاني أنواع وطرق قياس المخاطر المصرفية وفي المبحث الثالث نتناول إدارة المخاطر ووسائل الحد منها.

المبحث الأول: مفهوم ونشأة وتطور المخاطر المصرفية وأسبابها.

المبحث الثاني: أنواع وطرق قياس المخاطر المصرفية.

المبحث الثالث: إدارة المخاطر المصرفية ووسائل الحد منها.

المبحث الأول

مفهوم ونشأة وتطور المخاطر المصرفية وأسبابها

أولاً ، مفهوم المخاطر :

لبيان مفهوم المخاطر لابد من تعريفها لغة وأصطلاحاً وذلك في الآتي :

1. المخاطر في اللغة:

الخطر في اللغة مصدر فعله خطر وهو الاشراف على الهلاك، والجمع مخاطر أو اخطار، وخطر بنفسه فعل ما يكون الخوف فيه أغلب⁽¹⁾. عرف بأنه أصل لمعنيين هما⁽²⁾ :
المعنى الأول: ارتفاع القدر والمكانة والشرف والمنزلة.

المعنى الثاني: اضطراب الحركة؛ ومنه الاهتزاز والاشراف على الهلاك وخوف التلف.

وعرف الخطر المالي على أنه مقياس نسبي لمدى التقلب في العائد الذي سيتم الحصول عليه مستقبلاً⁽³⁾. وبيانه "وجود احتمال لاكثر من نتيجة والمحصلة النهائية غير المحددة"⁽⁴⁾ وعند الرازي الخطر بالفتحتين الإشراف على الهلاك يقال خاطر بنفسه. والخطر السبق الذي يتراهن عليه وخطره على كذا. وخطر الرجل ايضاً قدره ومنزلته. وخطر الرمح اي اهتز. ورمح خطر ذو اهتزاز. ويتضح مما تقدم أن المخاطرة في اللغة تقترب من معنى المجازفة وعدم التأكد والتردد بين الرفع والخفض وبمعنى التماثل والتقابل⁽⁵⁾.

2. المخاطر في الاصطلاح:

عرف الخطر بأنه إمكانية حدوث شئ ما بالصدفة، تترتب على ذلك نتائج سيئة وخسارة. وأنه عدم التأكد الممكن قياسه بدقة باستخدام نظرية الاحتمالات. وعرف كذلك بأنه ظاهرة أو حالة معنوية تلازم الشخص عند

(1) محمد بن مكرم منظور المصري، لسان العرب، ط4 (بيروت: دار الكتب العلمية، د.ت)، ص 983.

(2) د. محمد محمود المكاوي، الاحتياط ضد مخاطر التمويل المصرفي الإسلامي، مرجع سابق، ص 19.

(3) Petty, J., et al., **Basic Financial Management**, (N.J. : Prentice – Hall , 1982), P 306.

(4) Weston J. F. & Brigham E., **Essential Of Managerial Finance**, (N.Y.:The Dryden Press, 1993), P 143.

(5) علي شاهين، أ. بهية مصباح الصباح، أثر إدارة المخاطر على درجة الأمان في الجهاز المصرفي الفلسطيني، مرجع سابق، ص13.

اتخاذ القرارات اثناء حياته اليوميه، مما يترتب عليه حالة الشك أو الخوف أو عدم التأكد⁽¹⁾ هنالك عدة تعريفات للمعنى الاقتصادي للمخاطرة منها:

إن المخاطر هي إحتمال الفشل في تحقيق العائد المتوقع؛ وهي إحتمالية الخسارة من قبل المستثمر⁽²⁾. وأنه حالة عدم التأكد من الحصول على العائد أو من حجمه، أو من انتظامه، أو من زمنه أو من جميع هذه الأمور مجتمعة، وهي إحتمالية الخسارة من قبل المستثمر⁽³⁾. مفهوم المخاطر يستخدم لقياس حالات عدم التأكد في عمليات التشغيل والتي تؤثر على قدرة المؤسسة في تحقيق أهدافها⁽⁴⁾.

تعد المخاطرة أحد متغيري القرار الاستثماري بأعتبار العائد المتغير الآخر. والمخاطر بمفهومها الاصطلاحي الشرعي والاقتصادي لاتخرج عن مفهومها اللغوي في احتمال الخسارة أو التغلب في العائد المتوقع. إذ هي ملازمة للاستثمار لذا تتفاوت مجالات الاستثمار وأدواته من حيث درجة المخاطرة التي تلازمها، كذلك يتفاوت المستثمرون في مدى استعدادهم لتحمل هذه المخاطر⁽⁵⁾.

" المخاطر هي شئ يومي يواجه كل شخص أو عمل أو شركة. لا يوجد هنالك عمل يمكن تأديته في أي مجتمع حر دون وجود مخاطر. فإن المخاطر تعني مجالات الخسارة غير المتوقعة أو عدم الريح لأي شئ له قيمة وتحدث المخاطر بسبب الاختلافات في المحصلات أو النتائج"⁽⁶⁾.

لقد تم تعريف المخاطرة على أنها احتمال حدوث نتائج غير مرضية، الا ان المخاطرة لها معان كثيرة تختلف باختلاف مجال التطبيق⁽⁷⁾ إذ يتمثل الخطر المالي أو الفشل في عدم قدرة المنظمة على تسديد التزاماتها المالية تجاه الغير. وتتعرض المصارف التجارية في ظل التغيرات المستمرة الى العديد من المخاطر التي تؤثر على أنشطتها المختلفة من إقراض واستثمار وغيرها وتوجد المخاطر في كافة جوانب العملية التجارية⁽⁸⁾.

(1) سلامة عبد الله، الخطر والتأمين الأصول العلمية والعملية، (القاهرة : دار النهضة العربية، 1970م) ص 8.

(2) محمد شفيق وآخرون، اساسيات الادارة المالية في القطاع الخاص، (عمان: دار المستقبل للطباعة والنشر، 1997م)، ص 112.

(3) زياد رمضان، مبادئ الإستثمار المالي والحقيقي، (عمان: دار وائل للنشر، 2005م)، ص 22.

(4) د. زاهر الرمحي، المراجعة على أسس المخاطر، (عمان: أصول للتدريب والأستشارات، 2010م)، ص 1.

(5) سعيد السامرائي، القاموس الاقتصادي الحديث، (بغداد: مطبعة المعارف، 1980م)، ص 244.

(6) د. شريف مصباح أبو كرش، مرجع سابق، ص 3.

(7) د. محمد الفاتح محمود بشير المغربي، مرجع سابق، ص 66.

(8) رضوان وليد العمار، أساسيات في الادارة المالية مدخل الى قرارات الاستثمار وسياسات التمويل، (عمان: دار الميسرة للنشر والتوزيع والطباعة، 1997م)، ص 242.

لا يوجد تعريف وحيد للخطر، فكل من الاقتصاديين، المصرفيين، علماء العلوم السلوكية، الباحثين النظريين في إدارة الخطر، الإحصائيين، الاكتواريين، عرف الخطر من زاوية معينة، وتعتبر المخاطرة جزءاً لا يتجزأ من العمل المصرفي خصوصاً مع ارتفاع حدة المنافسة والتطور التكنولوجي وزيادة حجم المعاملات المصرفية والحاجة إلى بنوك ذات أحجام كبيرة. فالبنوك أصبحت اليوم تواجه مخاطر مصرفية متنوعة تتفاوت في درجة خطورتها من مصرف إلى آخر ومن ثم إدارة مجمل المخاطر المحتملة من العوامل المساعدة على نجاح المصرف وضمان استمراره في السوق المصرفية بعوائد مرضية ومخاطر متدنية⁽¹⁾.

باعتبار البنوك من المنشآت ذات الطبيعة الخاصة التي تواجه عوائد ومخاطر على اختلاف أشكالها في وقت واحد، فإن المخاطر الائتمانية من أهم المخاطر التي تواجهها والناجمة من المعاملات المصرفية مع العملاء والمؤسسات والتي تصنف إلى أنواع مختلفة يمكن قياسها بمؤشرات متطورة تسمح للمصرف من تحديدها بدقة والتنبؤ بها مستقبلاً. وهو ما يساعدها على التحكم والتقليل منها، إذا كان من الصعب القضاء عليها وتعتبر المخاطرة جزءاً لا يتجزأ من العمل المصرفي خصوصاً مع ارتفاع حدة المنافسة والتطور التكنولوجي كنتيجة لتطور النشاط المصرفي وتنوع الخدمات التي يقدمها للعملاء واتصافه بكونه صناعة مصرفية وذلك لاعتبار المصرف منشأة صناعية تحول الأموال التي تودع لديه إلى مخرجات تتوافق في آجالها مع حاجات المقترضين⁽²⁾.

3. المخاطر في العرف المصرفي:

تعرف المخاطر في العرف المصرفي على أنها الانحراف عن العائد المتوقع نتيجة أي عملية أو قرار ائتماني ينطوي على حالة من عدم التأكد فيما يتعلق بذلك العائد. أو حالة عدم التأكد من حتمية حصول العائد أو عدم التأكد من حجمه، زمنه، انتظامه أو من جميع هذه الأمور مجتمعة أو توقع اختلافات في العائد بين المخطط والمطلوب والمتوقع حدوثه. وهي الحالة التي تتضمن احتمال الانحراف عن الطريق الذي يوصل إلى نتيجة متوقعة أو مأمولة⁽³⁾.

مما سبق يستنتج الباحث أن المخاطر المالية هي :

(1) د. علي عبد الله شاهين، أ. بهية مصباح الصباح، أثر إدارة المخاطر على درجة الأمان في الجهاز المصرفي الفلسطيني، مرجع سابق، ص 3.

(2) الأمانة العامة لإتحاد المصارف العربية، المحاسبة الإدارية، ط2، (بيروت: اتحاد المصارف العربية، أكتوبر 1999م)، ص 5.

(3) Vaughan, Emmett J., and And others "Fundamentals of Risk & Insurance". Reading, Mass. Adison-Wesely, 1999, P7.

1. فرصة حدوث خسارة.

2. مزيج مركب من احتمال تحقق الحدث ونتائجه.

3. اختلاف النتائج الفعلية عن النتائج المتوقعة .

4. حالة تتضمن إمكانية وقوع خسارة.

كما يمكن للباحث أن يعرف المخاطر بأحدى التعاريف الآتية :

التعريف الأول: المخاطر هي إمكانية حدوث إنحرافاً الآن أو في المستقبل بحيث تختلف الأهداف المرغوب في تحقيقها عما هو متوقع.

التعريف الثاني: المخاطر تمثل احتمالات قابلة للقياس لتحقيق خسائر أو عدم الحصول على القيمة. وان المخاطر تختلف عن عدم التأكد حيث أن الأخيرة غير قابلة للقياس.

التعريف الثالث: المخاطرة تمثل الآثار غير المواتية على الربحية الناتجة عن العديد من عوامل عدم التأكد.

التعريف الرابع: المخاطرة تمثل درجة التقلبات التي يتوقع حدوثها في العائد على الاستثمار.

التعريف الخامس: المخاطرة حالة يكون فيها إمكانية حدوث انحراف معاكس عن النتيجة المرغوبة .

التعريف السادس: درجة عدم التأكد من الحصول على العائد الذي كان متوقعاً ؛ نتيجة تذبذب هذا العائد ارتفاعاً وانخفاضاً .

التعريف السابع: المخاطر هي درجة التغير التي يمكن حدوثها في العائد المتوقع.

مما سبق يتفق الباحث مع الرأي القائل بأن الخسارة المتوقعة لاتسمى مخاطرة؛ لأن الفرق الأساسي بين الخطر والخسارة هو الشك وعدم التيقن؛ أما عند اليقين المسبق بأن النتيجة غير المرغوبة ستقع، فليس ثمة مخاطرة بل هي خسارة مؤكدة.

ثانياً ، نشأة وتطور المخاطر المصرفية:

ساعدت عدة عوامل على تحقيق الاستقرار في البيئة المصرفية في السبعينات، فقد كان هذا القطاع يقبع في التنظيم القانوني الشديد وكانت العمليات المصرفية تقوم أساساً على تجميع الموارد والتسليف، أما أواخر السبعينات ومطلع الثمانينات فهذه الفترة حملت موجات من التغيير الجذري في هذا القطاع، وكانت هنالك ثلاث عوامل متمثلة في الدور المتضخم للأسواق المالية، التحرر من اللوائح والقواعد التنظيمية، إزدياد حدة المنافسة زعزعت الاستقرار وأدت الى ظهور المخاطر⁽¹⁾.

⁽¹⁾<http://qu.edu.iq/ade/wp-2016/02/5>.

يستطيع الباحث القول أن الخطر موجود في كل عقد يتضمن عملاً يتم في المستقبل. وأنه ليس بالشيء الجديد؛ لكنه موجود منذ القدم وتتطور مفهوم المخاطر المصرفية مع تطور العمل المصرفي، وتطور طرق قياس المخاطر.

ثالثاً، التفرقة بين المخاطرة وعدم التأكد:

المخاطرة تتعلق بإحتمالية البديل حيث العوائد المتوقعة غير معروفة، بينما عدم التأكد يتصل بالتوزيعات المتقلبة للعوائد المتوقعة غير المعروفة⁽¹⁾. فالشك في النتائج هو قوام مفهوم المخاطر. ومع ذلك فمفهوم المخاطرة من الموضوعات محل الجدل والنقاش سواء من جانب علماء المحاسبة أو خبراء التمويل، حيث يتفق البعض على أن المخاطر هي فرصة تكبد أذى أو تلفاً أو ضرراً أو خسارة. وتم تعريفها بأنها احتمال الخسران⁽²⁾.

رابعاً، العلاقة بين العائد والمخاطرة: The relationship between return and risk

هنالك علاقة وثيقة بين العائد المتوقع والمخاطرة فكلما زادت الخطورة زاد العائد المطلوب للتعويض عن تلك المخاطر؛ لذا فإن العائد المطلوب على الاستثمار القليل الخطورة يكون أقل من العائد المطلوب على الاستثمار العالي الخطورة⁽³⁾ يتعرض المستثمر عموماً إلى مخاطر تتباين درجتها وقوتها وفقاً لنوع الاستثمار وزمنه وشكل الاداة الاستثمارية. ان قناعة المستثمر في تحمل المخاطر ناتجة عن رغبته في تحقيق عائد متوقع نتيجة عملية الاستثمار؛ فالعلاقة طردية بين العائد المتوقع ودرجة المخاطرة. أي كلما تعاضمت المخاطرة تعاضم العائد⁽⁴⁾ شكل رقم (1/1/3) يوضح العلاقة بين العائد والمخاطرة:

(1) عادل مبروك محمد ، إدارة الاصول الراسمالية ، (القاهرة: الدار العربية للنشر ، 1994م)، ص 9.

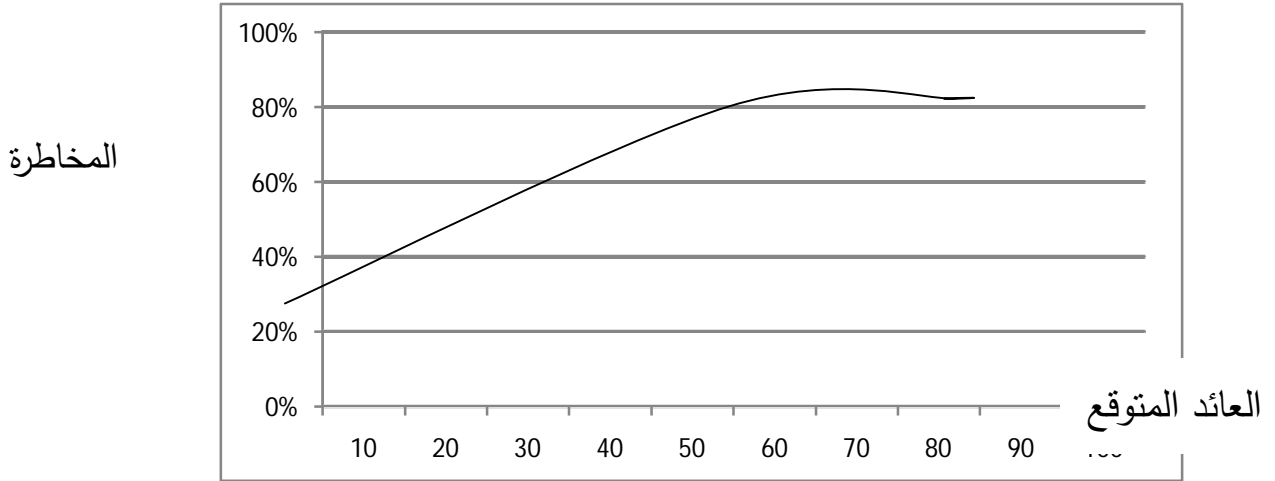
(2) Shapiro, Alan, **Modern Corporate Finance**, (New York, Macmillan, 1991), P95.

(3) د. شقيري نوري موسى وآخرون، إدارة المخاطر، (عمان: دار المسيرة للنشر والتوزيع، 2012م)، ص 21 .

(4) <https://www.bayt.com/ar/specialties/q/99167-23/05/2018>.

شكل رقم (1/1/3)

العلاقة بين العائد والمخاطرة



المصدر: بشير بكري عجيب، جودة معلومات قائمة التدفقات النقدية وأثرها في إتخاذ القرارات الإستثمارية والتمويلية (الخرطوم: جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، رسالة دكتوراه غير منشورة، 2014م)، ص103.

يستنتج الباحث من الشكل رقم (1/1/3) أن هنالك علاقة وثيقة بين العائد المتوقع على الاستثمار وبين درجة المخاطرة فكلما زادت المخاطرة زاد العائد على الاستثمار، وكلما قل العائد على الاستثمار قلت المخاطر؛ أي أن العلاقة بين العائد من الاستثمار والمخاطر علاقة طردية.

خامساً، درجة تقبل المخاطرة لدى المديرين:

يختلف المديرين أو المستثمرين من ناحية قدرتهم في التعرض الى المخاطر أو رغبتهم في ذلك، إذ يصنف هؤلاء المديرين الى ثلاث أنواع كما يلي⁽¹⁾:

1. المحبون للمخاطرة؛ وهم الذين يقبلون مخاطرة عالية من أجل الحصول على عائد عالي.
2. الكارهون للمخاطرة؛ وهم الذين يرضون بعائد بسيط نظير تحمل مخاطرة بسيطة .
3. المحايدون؛ وهم الذين تتساوى لديهم المخاطرة وعدم المخاطرة.

(1) حمزة محمود الزبيدي، الاستثمار في الاوراق المالية، (عمان : دار الوراق للنشر، 2001م)، ص58.

المبحث الثاني

أنواع وطرق قياس المخاطر المصرفية

أولاً، أنواع المخاطر المصرفية:

1. مخاطر الائتمان:

تتعرض العمليات الائتمانية التي تقوم بها المصارف الى مخاطر عديدة يرتبط البعض منها بطبيعة العمل المصرفي بالإضافة الى مخاطر أخرى لا يمكن السيطرة عليها ولكن يستوجب الأمر التنبؤ بها⁽¹⁾. هنالك تعاريف كثيرة تناولت مخاطر الائتمان، حيث يرى البعض أن مخاطر الائتمان هي المخاطر الرئيسية التي تواجهها المصارف التي يشكل منح القروض نشاطها الرئيسي وهي تقتضي دراسة وتحليل الملاءة المالية للعملاء التي قد تتغير مع الزمن لأسباب وعوامل معينة، مما قد يترتب عليها إخفاق الطرف المقابل بالوفاء بالتزامته وفق أحكام الاتفاق⁽²⁾.

على الرغم من إختلاف طبيعة الائتمان في حجمه وغرضه وأسعار الفائدة وتاريخ الاستحقاق ونوع الضمان المطلوب من عميل الى آخر إلا أن الخطر موجود دائماً بالقرض الممنوح، ويعد من أبرز المخاطر التي تعترض نشاط المصارف⁽³⁾.

تعرف المخاطرة بصفة عامة على أنها حالة إنحراف معاكسة عن نتيجة متوقعة يترتب عنها تكبد أذى أو ضرر أو خسارة. وتعرف أيضاً بأنها احتمال تعرض المصرف الى خسائر غير متوقعة أو تذبذب العائد على استثمار معين وهو ما يؤثر على تحقيق أهداف المصرف المرجوة. بينما تعرف المخاطر الائتمانية بأنها المخاطر التي تنشأ بسبب عدم السداد الكامل وفي الوقت المحدد مما ينتج عنها خسارة مالية. وتعرف مخاطر الائتمان باحتمال عدم مقدرة العميل المقترض من سداد القرض وأعبائه وفقاً للشروط المتفق عليها عند منح الائتمان⁽⁴⁾. استنتج الباحث أن مخاطر الائتمان هي المخاطر التي ترتبط بالطرف المدين في العقد، الناتجة عن عدم قدرته على الوفاء بالتزاماته التعاقدية كاملة وفي موعدها المنصوص عليه في العقد. وهي مخاطر يمكن أن تحدث كنتيجة لظروف ومتغيرات غير متوقعة ناتجة عن عدم قدرة العميل على السداد الكلي أو الجزئي، مما يترتب

(1) د. علي عبد الله أحمد شاهين، مرجع سابق، ص 13.

(2) جاسر محمد سعيد الخليل، أثر سياسة البنوك التجارية الائتمانية على الاستثمار الخاص في فلسطين، (نابلس: رسالة ماجستير في إدارة السياسة الاقتصادية، غير منشورة، جامعة النجاح الوطنية، 2004م) ص 54.

(3) ابتهاج مصطفى عبد الرحمن، إدارة البنوك التجارية، ط2، (القاهرة: دار النهضة العربية، 2000م) ص 444.

(4) حمزة محمود الزبيدي، إدارة الائتمان المصرفي والتحليل الائتماني، مرجع سابق، ص 174.

عليها آثار سلبية على المصرف وسمعته المصرفية وتعاملاته المالية. ويتعذر على المصرف استعادة الفائدة وأصل المبلغ المقرض أو كليهما مما ينتج عنه خسارة كبيرة. وهي إمكانية تخلف وعجز المقرض عن الوفاء بالتزاماته طبقاً للشروط المتفق عليها. مما يعني إمكانية تحقيق خسارة من معاملة الائتمان.

أ. مصادر مخاطر الائتمان المصرفي:

يمكن تقسيم المخاطر التي تتعرض لها المنشآت بشكل عام الى نوعين أساسيين وفق العوامل التي تؤثر على عائدات المنشأة وهما المخاطر المنتظمة وتعرف بالمخاطر العامة، وكذلك مخاطر السوق. والمخاطر غير المنتظمة وتعرف بالمخاطر الخاصة والمخاطر الذاتية. وفيما يلي هذين النوعين:

- المخاطر العامة "المخاطر النظامية":

يقصد بالمخاطر النظامية أو مخاطر السوق، جميع المخاطر التي تصيب كافة القروض نتيجة لعوامل تتعلق بالاقتصاد الكلي وذلك بفعل عوامل اقتصادية وسياسية واجتماعية يصعب التحكم والسيطرة عليها وخارجة عن سيطرة المنشأة بصرف النظر عن ظروف المصرف المقرض ومنها مخاطر تغير أسعار الفائدة ومعدل نمو الناتج القومي الاجمالي، مخاطر التغير في أذواق العملاء، مخاطر التضخم ومخاطر تغير أسعار صرف العملات الأجنبية، أسعار الأسهم، أسعار السلع بالإضافة للتغيرات التكنولوجية. وتؤثر المخاطر العامة على حركة السوق ككل ويصعب على المصرف السيطرة عليها والتنبؤ بها مستقبلاً ومواجهتها، وبالتالي لا يستطيع المستثمر تقليلها أو تجنبها بالتوزيع لهذا تعرف بالمخاطرة غير القابلة للتوزيع⁽¹⁾.

- المخاطر الخاصة "أو" المخاطر غير النظامية":

يقصد بالمخاطر غير النظامية أو المخاطر الخاصة تلك المخاطر الذاتية التي تنفرد بها منشأة أو صناعة ما في ظل ظروف معينة، تكون مستقلة عن العوامل المؤثرة في النشاط الإقتصادي ككل. من هذه العوامل إضراب العاملين في المنشأة، ضعف الإدارة المصرفية، الأخطاء الإدارية، دخول منتج جديد بديل لما تنتجه المنشأة. إن مثل هذا النوع من المخاطر الاستثنائية واللاسوقية من شأنها أن تؤثر على قدرة العميل ورغبته في سداد ما عليه من التزامات تجاه المصرف مانح القرض في الأجل المتفق عليه وتحدث المخاطر الخاصة نتيجة لعوامل داخلية تؤثر على قدرة المصرف وهو ما يتطلب منه التنبؤ بها وتوقع حدوثها مستقبلاً ويمكن التقليل أو التحكم فيها عن طريق التوزيع⁽²⁾.

(1) دمنير إبراهيم هندي، إدارة البنوك التجارية، ط3، (الاسكندرية: المكتب العربي الحديث، 2000م) ص227.

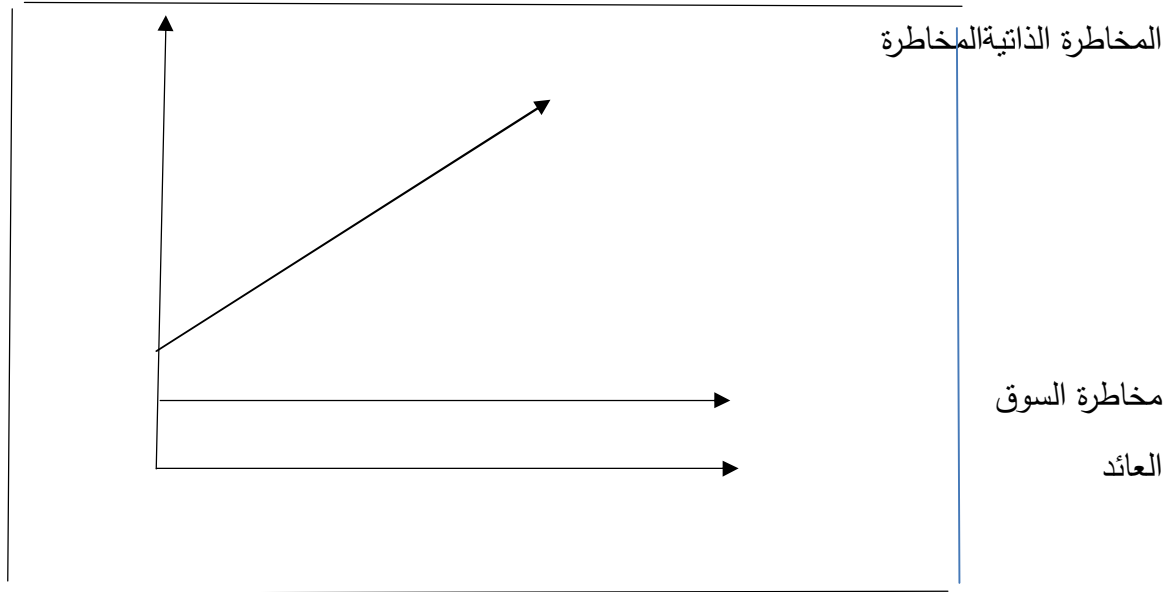
(2) محمد مطر، فايز تيم، إدارة المحافظ الاستثمارية، (عمان: دار وائل للنشر، 2005م) ص 41-43.

يستنتج الباحث أن المخاطر العامة تؤثر على حركة السوق ككل ويصعب على المصرف السيطرة عليها ومواجهتها، وبالتالي لا يمكن تجنب المخاطر العامة بالتنوع، بينما المخاطر الخاصة تحدث نتيجة لعوامل داخلية تؤثر على قدرة المصرف وهي مخاطر يمكن التنبؤ بها وتوقع حدوثها في المستقبل ويمكن تجنبها والتقليل منها.

شكل رقم (1/2/3) يوضح العلاقة بين المخاطر الذاتية ومخاطر السوق وبين العائد.

شكل رقم (1/2/3)

العلاقة بين المخاطر الذاتية ومخاطر السوق و العائد



المصدر : إعداد الباحث 2018م

مخاطر السيولة وهي من المخاطر الناجمة عن السحب المفاجئ لعناوين ودائع، وغيرها من التزامات المصرف، وعدم مقدرته لمواجهة السحوبات المفاجئة من العملاء دون تحقيق خسائر، إلا أن عجز المصرف عن تلبية حاجات المودعين في سحب ودائعهم حين الطلب قد يعطي مؤشراً على أن المصرف يواجه أزمة سيولة، مما قد يؤدي إلى زعزعة ثقة العملاء بالمصرف، الأمر الذي يؤدي في نهاية المطاف إلى إفلاس المصرف⁽¹⁾.

3. مخاطر التشغيل:

(1) د. علي عبد الله شاهين، أ. بهية مصباح الصباح، أثر إدارة المخاطر على درجة الأمان في الجهاز المصرفي الفلسطيني، مرجع سابق، ص 13.

تعرف بأنها مدى احتمالية حدوث الخسائر المباشرة أو غير المباشرة التي قد تنشأ نتيجة عدم كفاية أو فشل الإجراءات والأنظمة الداخلية لتنفيذ العمليات أو نقص كفاءة أداء الأشخاص والنظم وهي عبارة عن خسائر تنتج لعدم كفاءة الأفراد والنظم والعمليات بالإضافة للأحداث الخارجية⁽¹⁾.

تعتبر المخاطر التشغيلية موضوعاً حديثاً على الساحة المصرفية تم تقديمه من قبل لجنة بازل للرقابة المصرفية في إطار اتفاقية بازل II، وعلى الرغم من أن هذا الصنف من المخاطر في الواقع قائم منذ قيام النشاط المصرفي إلا أن أمر إبرازه والاهتمام به ووضع متطلبات رأسمالية لمواجهة والتحوط له يعتبر أمراً من الإضافات الحديثة؛ لكون آثاره السلبية لم تكن بارزة وواضحة في السابق. إلا أن الازمات المصرفية المتتالية التي عصفت بالعديد من الدول - أزمة المكسيك في نهاية العام 1994م والازمات المالية في دول جنوب شرق آسيا في العام 1997م والبرازيل وروسيا وتركيا والأرجنتين - والتي أدت إلى إنهيار بنوك كبيرة وهددت الاستقرار المالي بشكل عام من أهم أسبابها مخاطر التشغيل التي تواجهها المؤسسات المالية، ظهرت مخاطر التشغيل بصورة واضحة بعد انتشار وتطور التقنية المصرفية. وتعتبر عامل مهم وبارز في حدوث خسائر في العمليات المصرفية؛ لذا حتم واقع التطبيق العملي في المصارف الإسلامية بعض الإضافات وذلك للاختلافات بينها وبين البنوك التقليدية⁽²⁾.

ويتفق الباحث مع القول أن المخاطر التشغيلية محورها الإنسان الذي تحمل الأمانة، وأن مخاطر التشغيل تحمل خسائر تنتج عن عدم نجاعة أو فشل العمليات الداخلية، والعنصر البشري والأنظمة والأحداث الخارجية. أما مخاطر السيولة هي مخاطر مالية ناجمة عن السحب المفاجئ على الودائع.

(1) د. محمد أحمد عمر طه، آليات إدارة مخاطر التشغيل في المصارف السودانية، (الخرطوم: مجلة دراسات مصرفية ومالية، العدد

الرابع والعشرون، مركز البحوث والنشر والاستشارات أكاديمية السودان للعلوم المصرفية والمالية، يوليو 2014م)، ص 74.

(2) د. عبد الباسط محمد المصطفى جلال، آراء ومناقشات، آليات إدارة مخاطر التشغيل في المصارف السودانية، (الخرطوم: مجلة

دراسات مصرفية ومالية، العدد الرابع والعشرون، مركز البحوث والنشر والاستشارات أكاديمية السودان للعلوم المصرفية والمالية، يوليو 2014م)، ص 110.

أ. مصادر المخاطر التشغيلية: Operational risk sources:

تنتج المخاطر التشغيلية من عدة مصادر منها⁽¹⁾:

- أخطاء المعالجة اليدوية للبيانات وما يترتب عليها من مخاطر أعطال أنظمة الكمبيوتر والتي تعود بشكل أساسي إلى ضعف مقدرة المصرف في التحكم في التقنيات الآلية المتطورة المستخدمة في العمل المصرفي.
- عمليات الاحتيال الخارجية وإختراق أنظمة الحاسبات الآلية.
- الاستخدام المتزايد للخدمات المساندة المقدمة من قبل أطراف خارجية .
- عمليات الاندماج بين المؤسسات المصرفية .
- الوسائل المختلفة لتخفيض حدة التعرض لمخاطر الائتمان والسوق، قد تواجه مخاطر جديدة ناتجة عن استخدام هذه الوسائل.

ويوضح الجدول رقم (1/2/3) نماذج من مخاطر التشغيل في المصارف السودانية.

جدول رقم (1/2/3)

نماذج مخاطر التشغيل في المصارف السودانية

النشاط	الوصف التفصيلي
الاحتيال والتدليس الداخلي	1. تقديم تقارير بها بيانات غير صحيحة للمراكز المالية للعملاء بصورة متعددة. 2. تنفيذ عمليات لشخص غير مصدق له بحدود وتسهيلات تسمح بذلك. 3. الاستفادة من المعلومات الحصرية للموظف من أجل الكسب الشخصي. 4. الرشوة . 5. التزوير.
الاحتيال الخارجي	1. السرقة وسطو . 2. التزوير. 3. الهجوم أو التعدي على شبكة الحاسب الآلي بقصد الاتلاف والتدمير . 4. سرقة المعلومات والبيانات.

⁽¹⁾ د. عمر أحمد حسن الحريف، آراء ومناقشات آليات إدارة مخاطر التشغيل في المصارف السودانية، (الخرطوم : مجلة دراسات مصرفية ومالية، العدد الرابع والعشرون، مركز البحوث والنشر والاستشارات أكاديمية السودان للعلوم المصرفية والمالية، يوليو 2014م)، ص ص 103-107.

1. مطالبات تعويضات العاملين. 2. عدم مراعاة القواعد الصحية والسلامة.	ممارسات العاملين وسلامة وأمن العمل
1. المخالفات في تنفيذ العمليات التمويلية. 2. سوء استخدام المعلومات السرية الخاصة بالعملاء. 3. بيع منتجات غير مصرح بها. 4. غسل الأموال.	العملاء والمنتجات وممارسات العمل
1. تلاف متعمد أو غير متعمد داخلياً وخارجياً . 2. الكوارث الطبيعية (زلازل ، براكين ، حرائق ،...الخ) 3. عمليات أرهابية. 4. عمليات الشغب والتخريب.	فقد وتبديد الأصول
1. إخفاق أو فشل التطبيقات. 2. ضعف أو قصور في النظام الأساسي للحاسب. 3. عمليات سطو على النظام. 4. فقد البيانات الخاصة بالعملاء. 5. انقطاع الاتصالات وإمداد الطاقة الكهربائية	توقف الأعمال وفشل وانهيار الأنظمة
1. أخطاء بشرية أثناء إدخال البيانات الخاصة بالعملاء والعمليات. 2. السهو والخطأ في تواريخ الصلاحيات. 3. دخول أشخاص غير مصرح لهم على حسابات العملاء. 4. أخطاء حسابية ومحاسبية. 5. عدم إكتشاف واستيفاء المستندات القانونية الخاصة بالعمليّة المحددة.	تنفيذ وتقديم الخدمات

المصدر: محمد أحمد عمر، مرجع سابق، ص 90

يتضح للباحث من الجدول رقم (1/2/3) أن مخاطر التشغيل في المصارف السودانية تنتج من:

1. الاحتيال والتدليس الداخلي.

2. الاحتيال الخارجي.

3. ممارسات العاملين.

4. فقد وتبديد الأصول.

5. توقف الأعمال وفشل وانهيار الأنظمة.

4. مخاطر تتعلق بصيغ التمويل الإسلامية: Risks related to Islamic financing formats

الاستثمار في الاسلام يقوم على المخاطرة من خلال المشاركة في الغنم والغرم. ويحث على الأخذ بالأسباب في التعامل مع المخاطر ومن ثم يتعين على المنشآت المالية وضع الآليات للتعامل مع المخاطر بعد تحديدها سواء بتجنبها إذا كان ذلك ممكناً أو توزيعها. أما المخاطر التي لا يمكن التخلص منها فينبغي قبولها وتحملها والتعايش معها من خلال حسن إدارتها⁽¹⁾.

تنفرد صيغ التمويل الاسلامي بمخاطر تتعلق بشروطها الشرعية وطبيعتها وقد تكون الأراء المتباينة للفقهاء مصدراً للمخاطر في بعض مسائلها ومن ذلك⁽²⁾:

أ. تراجع العميل عن اتمام الصفقة حتى بعد صدور الوعد عنه ودفح العريون.

ب. عدم زيادة السعر أو العائد في حال تأخر العميل عن السداد في الموعد المتفق عليه.

ج. عدم تسليم السلع أو الخدمة في الوقت المتفق عليه كما هو الحال في عقود السلم والاستصناع ، ويمكن أن يكون ذلك سبباً لايعود للزبون مباشرة.

د. مخاطر عجز العميل عن الوفاء بالتزاماته نتيجة ظروف عامة.

هـ. عدم جواز تداول بعض العقود في الاسواق المنظمة أو خارجها بشكل مباشر.

و. وجود بعض العقود غير الملزمة مثال تمتع حالة الزبون بخيار التراجع في عقد الاستصناع مثلاً.

ز. تلف السلع المملوكة من قبل المصرف الاسلامي قبل انجاز بيعها وتسليمها للزبون أو تلفها وهي مؤجرة.

(1) د. إبراهيم الكراسنة، أطر أساسية ومعاصرة في الرقابة على البنوك وإدارة المخاطر، (أبو ظبي: صندوق النقد العربي، 2006م)، ص 57.

(2) عبد الوهاب أحمد عبد الله مسعود عياش ود. هلال يوسف صالح، مرجع سابق، ص 125.

يوضح الجدول رقم (2/2/3) ابعاد المخاطر التشغيلية في العقود المالية بالمصارف الاسلامية:

جدول رقم (2/2/3)

أبعاد المخاطر التشغيلية فيالعقود المالية بالمصارف الإسلامية

العقود	مخاطر عدم التقيد بالشريعة الاسلامية	مخاطر التوكيل	المخاطر البشرية
المرابحة	ضرورة إتمام تبادل العملات والسلع وفي حالة التخلف عن الدفع يجب تجنب الغرامة.	عدم القدرة على الوفاء بمتطلبات المنتج كما واردة في العقد.	الاحفاق في تسليم المنتج
السلم	مماطلة العميل وتعتمده في اضاءة حقوق المصرف	عدم التزام الوكيل بشروط العقد	عدم مطابقة مواصفات السلعة لسبب عدم قدرة البائع علي تقديم المنتج بصورة مطابقة تماما لما هو وارد في العقد.
الاجارة	تخلف المستاجر عن تسديد باقي اقساط الاصل	عدم علم الوكيل بشروط العقد مما يؤدي بعدم الالتزام بها	فقدان او تلف الاصل نتيجة السرقة او توقف اعمال المستاجر
المشاركة	التعاس والمماطلة عن القيام بالحد الادنى من الجهد اللازم لانجاح المشروع وعدم الالتزام الاخلاقي	تعذر تشغيل المشروع وعدم القدرة على التفاوض	سوء الادارة نتيجة سوء الانتقاء المناسب
المضاربة	سوء أمانة رب العمل وعدم الالتزام بشروط العقد عدم الالتزام الاخلاقي	عدم القدرة على تصريف الاعمال	عدم كفاءة وخبرة صاحب العمل في تصريف منتجات المشروع

المصدر: أ.زمزم محمد بلة، أبعاد المخاطر التشغيلية في المصارف الاسلامية، الإدارة العامة لتنظيم وتنمية

الجهاز المصرفي، بنك السودان المركزي، ابريل 2017م.

يتضح للباحث من جدول رقم (2/2/3) أن للمخاطر التشغيلية أهمية خاصة في المصارف الإسلامية بسبب العوامل التالية:

1. التقيد بمبادئ الشريعة الإسلامية.

2. الأمور المتعلقة بالوكالة والتوكيل .

ثانياً، أنواع المخاطر من حيث طريقة إدارتها:

بشكل عام إدارة المخاطر هي عملية قياس وتقييم وتحليل للمخاطر وتطوير استراتيجيات وأهداف لإدارتها، بحيث تتضمن هذه الاستراتيجيات ما يأتي⁽¹⁾:

1. مخاطر يمكن التخلص منها وتجنبها:

يتم تجنب المخاطر إذا كان تفضيلات المستثمر تتجه الى ذلك وهو ممن يفضل الأمان منها، ومن ذلك الإقبال عليه إذا كان للمستثمر شهية للخطر. تجنب البنوك مخاطر الائتمان بالامتناع عن منح القروض مرتفعة المخاطر وتجنب مخاطر أسعار الفائدة بعدم الاستثمار في أوراق مالية طويلة الأجل.

2. مخاطر يمكن تحويلها لأطراف أخرى:

يتم نقل المخاطر الى آخرين إذا كان المستثمر ممن يفضل الأمان من المخاطر، وذلك بالاحتواء منها بمقابل مالي. ويقع في الحالات التي يرغب المستثمر في تحمل أنواع المخاطر المألوفة عنده والتي يرى أن له فيها خبرة مفيدة ويريد الإحتواء من المخاطر الأخرى.

3. مخاطر بإمكان المؤسسة التعامل معها وإدارتها بنفسها:

ويرجع ذلك غالباً الى صعوبة الفصل بين الأصل نفسه وبين الخطر الذي يرتبط به وتقبل المؤسسات المالية هذا النوع من الخطر لانه ملازم لأنشطتها ولا ينفك عن هذه الأنشطة، وهذا النوع من المخاطر تتقبله المصارف وتتعامل معه على أنها متخصصة فيها وتكافأ على ذلك ومن أمثلة هذه المخاطر المخاطر الائتمانية.

(1) طلال خليف الهيلع، دراسة تحليلية لدور المراجع الخارجي في إدارة المخاطر المصرفية في ظل متطلبات الحوكمة، (مصر: مجلة كلية التجارة ، جامعة بورسعيد، العدد الأول، يونيو 2012م)، ص ص 77-97.

ثالثاً، أنواع المخاطر حسب مصادرها:

1. مخاطر مرتبطة بنشاط العميل المقترض ومركزه المالي وسمعته:

قد يكون العميل هو السبب الرئيسي في عدم قدرته على سداد القروض التي حصل عليها من المصارف، ويرجع ذلك الى واحد أو أكثر من العوامل التي تتبع من العميل ذاته سواء كان ذلك عن عمد أو عن عدم معرفة وذلك على النحو التالي⁽¹⁾:

أ. قلة الخبرات الإدارية والفنية للعميل وغياب الإدارة المالية السليمة.

ب. استخدام العميل القروض الممنوحة له في أغراض غير التي منحت من أجلها مع توافر سوء النية عند طلب الحصول على القرض.

ج. المغالاة في المتاجرة على حقوق الملكية والتوسع غير المحسوب.

د. عدم قيام العميل بدراسة جدوى لإحتياجات السوق وعدم كفاءة سياسات التسويق والبيع والترويج.

2. مخاطر ناشئة عن خطأ المصرف إما في منح الائتمان للعميل أو عدم تطبيق إجراءات وقواعد الائتمان

بالمصرف:

تنتج هذه المخاطر من⁽²⁾:

مشاركة المصارف في تعثر عملائها أو على الأقل المساهمة في وجود عوامل سلبية ساعدت على تعثرهم وعدم قدرتهم بالإفاء بالتزاماتهم، فقد أدت المنافسة الحادة بين المصارف الي قيامها بالإسراع في منح تسهيلات ائتمانية تفتقد لبعض الاعتبارات الائتمانية الهامة، وكان لأخطاء المصارف المقرضة المتمثلة:

أ. القصور في إجراءات الدراسة الائتمانية وقلة الخبرات الائتمانية في بعض المصارف.

ب. عدم وجود سياسة محددة وواضحة للاقتراض وعدم كفاية أساليب متابعة القروض والتسهيلات الائتمانية.

ج. الموافقة على منح العميل تسهيلات جديدة قبل وفائه بالتزاماته السابقة.

(1) طلال خليف الهيلع، المرجع السابق، ص ص 77-97.

(2) <https://www.journalofaccountancy.com/issues/2009/oct/ethics.html>

3. مخاطر ناشئة عن الظروف الاقتصادية والسياسية السائدة:

تنتج هذه المخاطر من⁽¹⁾:

أ. الاختلال الذي يصيب أسواق الصرف مما ينعكس على العلاقة بين سعر صرف العملات المحلية مقابل العملات الأجنبية.

ب. انكماش السيولة المحلية في السوق وانخفاض سرعة دوران النقود، وبالتالي فإن حدوث أي اختلالات في أي من مراحل دورة النقود، تؤدي إلى حدوث اختناقات في الأنشطة الاقتصادية المختلفة مما يؤثر على قدرة المقترضين على الوفاء بالتزاماتهم في مواعيدها.

ج. وجود متأخرات مالية بمبالغ كبيرة ومستحقة على بعض الجهات الحكومية لصالح المنتجين المقترضين من المصارف، الأمر الذي يؤدي إلى عدم قدرة المنتجين الدائنين لهذه الجهات على الوفاء بالتزاماتهم قبل المصارف.

4. مخاطر مرتبطة بطبيعة العملية الممولة:

هذه المخاطر ترجع إلى⁽²⁾:

أ. انخفاض عوائد بعض المشروعات الصناعية نتيجة مشكلات الطاقة العاطلة والمخزون الراكد ومنافسة المنتجات المستوردة وارتفاع تكلفة الانتاج والتغيرات في أسعار الصرف وغيرها، مما أثر على قدرة هذه المشروعات في الوفاء بالتزاماتها نحو المصارف.

ب. عدم قيام المشروعات المقترضة بإعداد دراسات جدوى اقتصادية حقيقية، مما أدى إلى تأخير تنفيذ تلك المشروعات ومعاناتها من نقص الكفاءات الفنية والإدارية والتسويقية.

ج. عدم الدراسة الكافية للمراكز المالية للعملاء عند منح التسهيلات الائتمانية، مما أدى للحصول المغامرين على قروض - الذين أقاموا مشروعات استهلاكية سريعة الربحية - ولم يتمكنوا من الوفاء بالقروض.

رابعاً، طرق قياس المخاطر: Risk Measurement Methods

"إن مفهوم المخاطرة لا قيمة له من الناحية لعملية إذا لم يكن قابلاً للقياس، كما أن مفهوم المخاطرة واضح في ذهن الناس، وانهم يفرقون بين مخاطرة عالية وأخرى متدنية، فاحتمال وقوع المكروه يكون بدرجات مختلفة ومتفاوتة، وبما أن في الخطر قليل وكثير، وهكذا احتاج الأمر إلى معايير لقياس المخاطر وتصنيفها

(1) د. إبراهيم العيسوي، التنمية في عالم متغير، دراسة في مفهوم التنمية ومؤشراتها، (القاهرة: دار الشروق، 2003م) ص 32.

(2) د. طارق عبد العال حماد، تحليل القوائم المالية لأغراض منح الائتمان والاستثمار، (الاسكندرية: الدار الجامعية، 2006م) ص 37.

بطريقة تمكن من التعرف على درجتها بشكل واضح، وهناك طرق متعددة لتصنيف المخاطر وقياسها وتنبئ بنوك مقياسها الخاصة للمخاطر، وتزداد المخاطر كلما زاد احتمال تشتت العائد عن قيمته المتوقعة، ولقياس المخاطر يمكن قياس هذا التشتت كمياً إما بالتباين، أو بالانحراف المعياري، ويقاس الانحراف المعياري الحجم المطلق للمخاطر التي ينطوي عليها الاستثمار، لذا يسمى بالمقياس المطلق للمخاطر. وتجدر الإشارة إلى أن الانحراف المعياري لا يكون مقبولاً لقياس المخاطر إلا في حالة واحدة فقط؛ وذلك عندما تكون القيمة المتوقعة للتدفقات النقدية للاستثمارات المعروضة متساوية، أما في حالة عدم التساوي بينهما فإن المناسب لقياس المخاطر هو معامل الاختلاف باعتباره مقياساً نسبياً للمخاطر وإن أكثر مقاييس التشتت استخداماً في عالم الإحصاء هو المدى، ويمثل الفرق بين أعلى وأدنى مشاهدة من مجموع المشاهدات⁽¹⁾.

المصارف من المنشآت ذات الطبيعة الخاصة التي تواجه عوائد ومخاطر على اختلاف أشكالها في وقت واحد، فإن المخاطر الائتمانية من أهم المخاطر التي تواجهها المصارف والناجمة من المعاملات المصرفية مع العملاء والمؤسسات والتي تصنف إلى أنواع مختلفة يمكن قياسها بمؤشرات متطورة تسمح للمصرف من تحديدها بدقة والتنبؤ بها مستقبلاً وهو ما يساعدها على التحكم والتقليل منها، هذا إذا كان من الصعب القضاء عليها وتعتبر المخاطرة جزءاً لا يتجزأ من العمل المصرفي خصوصاً مع ارتفاع حدة المنافسة والتطور التكنولوجي ونتيجة لتطور النشاط المصرفي وتنوع الخدمات التي تقدمها للعملاء واتصافه بكونه صناعة مصرفية وذلك لاعتبار المصرف منشأة صناعية تحول الأموال التي تودع لديه إلى مخرجات تتوافق في آجالها مع حاجات المقترضين⁽²⁾، تختلف منهجية قياس المخاطر الائتمانية باختلاف المنتجات واختلاف وحدات العمل، وأهداف المؤسسة، ودرجة تعقيد الأنشطة والمنتجات، طبقت المصارف عدد من الإجراءات لقياس المخاطر والسيطرة عليها، وقياس المخاطر التشغيلية يعتمد بشكل كبير على عوامل داخلية مثل احتمالية حدوث الخطأ ومقدار الخسائر المتوقعة ويكون معبراً عنها بأرقام إحصائية واضحة⁽³⁾، وأن قياس المخاطرة يتطلب الوقوف على تأثير الأمور غير المواتية التي تتم في ظل ظروف عدم التأكد على الربحية⁽⁴⁾.

(1) أشرف محمد دوابه، مرجع سابق، ص 178.

(2) الأمانة العامة لإتحاد المصارف العربية، مرجع سابق، ص 5.

(3) د. زاهر الرمحي، مرجع سابق، ص 28.

(4) د. عبد الباسط محمد المصطفى جلال، مرجع سابق، ص 110.

ويوضح الجدول رقم (3/2/3) أنواع المخاطر والمؤشرات المستخدمة في قياسها.

الجدول رقم (3/2/3)

أنواع المخاطر المصرفية والمؤشرات المستخدمة في قياسها

نوع المخاطر	المؤشرات المستخدمة في القياس
المخاطر الائتمانية	صافي أعباء القروض / إجمالي القروض مخصص الديون المشكوك في تحصيلها / إجمالي القروض مخصص الديون المشكوك في تحصيلها / القروض التي استحققت ولم تسدد
مخاطر السيولة	الودائع الأساسية/ إجمالي الأصول الخصوم المتقلبة / إجمالي الأصول
مخاطر أسعار الصرف	المركز المفتوح في كل عملة / القاعدة الرأسمالية إجمالي المراكز المفتوحة / القاعدة الرأسمالية
مخاطر التشغيل	إجمالي الأصول / عدد العاملين مصروفات العمالة / عدد العاملين
مخاطر رأس المال	حقوق المساهمين / إجمالي الأصول الشريحة الأولى من رأس المال / الأصول المرجحة بأوزان المخاطرة القاعدة الرأسمالية / الأصول المرجحة بأوزان المخاطرة

المصدر : طارق عبد العال حماد ، إدارة المخاطر ، (الأسكندرية : الدار الجامعية ، 2003 م) ، ص 239

الجدول أعلاه يوضح المؤشرات المستخدمة في قياس المخاطر الائتمانية، مخاطر السيولة، مخاطر أسعار الصرف، مخاطر التشغيل، مخاطر رأس المال. إذ يمكن قياس هذه المخاطر وفقاً للمؤشرات المذكورة بالجدول التي تسمح للمصارف من تحديد المخاطر بدقة، والتنبؤ بها مستقبلاً؛ مما يساعد المصارف على التحكم والحد من المخاطر المصرفية والسيطرة عليها.

المبحث الثالث

إدارة المخاطر المصرفية ووسائل الحد منها

أولاً، إدارة المخاطر: Risk management

1. مفهوم إدارة المخاطر:

تعرف إدارة المخاطر على أنها منهج أو مدخل علمي للتعامل مع المخاطر البحتة عن طريق توقع الخسائر المحتملة وتصميم وتنفيذ إجراءات من شأنها أن تقلل إمكانية حدوث الخسارة أو تقلل الأثر المالي للخسائر وهي كافة الإجراءات التي يقوم بها المصرف للحد من الآثار السلبية الناتجة عن المخاطر للمحافظة عليها في أدنى حد ممكن. بشكل عام إن إدارة المخاطر هي عملية قياس وتقييم وتحليل للمخاطر وتطوير استراتيجيات وأهداف لإدارتها والحد منها⁽¹⁾.

2. مراحل وخطوات إدارة المخاطر:

تمر إدارة المخاطر بالمرحل والخطوات الآتية⁽²⁾:

أ. تحديد المخاطر: أولى الخطوات في إدارة المخاطر هي تحديد نوعية المخاطر التي يتوقع أن يتعرض لها العمل المصرفي سواء أكانت مخاطر عامة أم مخاطر خاصة، كذلك تحديد مصدر تلك المخاطر. والوقوف على أسباب المخاطر، مع أهمية أن تكون عملية تحديد المخاطر مستمرة على مستوى كل عمل استثماري وعلى مستوى المنشأة ككل.

ب. تقييم المخاطر وقياسها: يستخدم تقييم المخاطر كأداة تخطيط ويجب أن يعطي صورة شاملة عن المخاطر، مع أهمية أن تكون القدرة على قياس تلك المخاطر بصفة مستمرة من خلال نظم معلومات ملائمة وقياسها وتقييمها للوقوف على احتمالات الخسارة، مع ترتيبها وفقاً لجسامتها؛ من حيث كونها مخاطر مرتفعة أو متوسطة أو ضعيفة لاتخاذ التدابير اللازمة للتعامل معها.

ج. دراسة واختيار البدائل المناسبة للتعامل مع المخاطر: وذلك من خلال دراسة البدائل اللازمة للتعامل مع كل نوع من أنواع المخاطر واتخاذ القرار اللازم باختيار البديل المناسب، سواء بتجنب تلك المخاطر أو توزيعها أو قبولها والتعامل معها.

(1) د. طارق عبد العال حماد، إدارة المخاطر-أفراد، إدارات، شركات، بنوك- (الاسكندرية، الدار الجامعية، 2003م) ص51.

(2) د. ابراهيم الكراسنة، مرجع سابق، ص57.

د. اختيار المخاطر التي يرغب المصرف في التعرض لها: هي المخاطر التي بإمكان المؤسسة التعامل معها وادارتها بنفسها. ويرجع ذلك غالباً الى صعوبة الفصل بين الأصل نفسه وبين الخطر الذي يرتبط به وتقبل المؤسسات المالية هذا النوع من الخطر لأنه ملازم لأنشطتها ولا ينفك عن هذه الأنشطة وهذا النوع من المخاطر تتقبلها المصارف وتتعامل معها على أنها متخصصة فيها، ومن أمثلتها المخاطر الائتمانية.

هـ. اختيار المخاطر التي يمكن للمصرف التخلص منها وتجنبها: يتم تجنب المخاطر إذا كان تفضيلات المستثمر تتجه الى ذلك وهو ممن يفضل الأمان منها، ومن ذلك الإقبال عليها إذا كان للمستثمر شهية للخطر. تتجنب البنوك مخاطر الائتمان بالامتناع عن منح القروض مرتفعة المخاطر وتتجنب مخاطر أسعار الفائدة بعدم الاستثمار في أوراق مالية طويلة الأجل.

و. اختيار المخاطر التي يمكن للمصرف تحويلها لأطراف أخرى: يتم نقل المخاطر الى آخرين إذا كان المستثمر يفضل الأمان من المخاطر وذلك بالاحتواء منها بمقابل مالي. ويقع في الحالات التي يرغب المستثمر في تحمل أنواع المخاطر المألوفة عنده والتي يرى أن له فيها خبرة مفيدة ويريد الإحتواء من المخاطر الأخرى. مراقبة الإدارة لتلك المخاطر وقياسها بمعايير مناسبة: مراقبة المخاطر وقياسها واتخاذ القرارات الصحيحة في الوقت المناسب لتعظيم العائد مقابل تحجيم المخاطر وهو جهد متواصل لا ينتهي ويمثل صميم العمل المصرفي.

2. الإجراءات والنظم والضوابط الداخلية لإدارة مخاطر الائتمان:

تعتبر مخاطر التمويل من المخاطر الرئيسية التي تواجه المصارف عامة، وأن أي ضعف في إدارتها قد يؤدي الى فشل المصرف؛ لأن النشاط التمويلي يعتبر محور النشاط المصرفي وأن أي تعثر أو عدم سداد يؤثر بصورة مباشرة على موقف السيولة، والربحية، وكفاية رأس المال، وجودة الأصول لذلك يتطلب من إدارة المصرف وضع الاجراءات والضوابط الداخلية الكافية والملائمة لتقليل احتمالات حدوثها أو تقليل أثرها وتعظيم معدل العائد على المخاطر⁽¹⁾.

⁽¹⁾ميرفت علي ابوكمال، الإدارة الحديثة لمخاطر الائتمان في المصارف وفقاً للمعايير الدولية "بازل II"، (غزة : دراسة ماجستير في الإدارة ، غير منشورة ، الجامعة الاسلامية، كلية الدراسات العليا، 2007م)، ص45.

ثانيًا، المهام الأساسية لإدارة الائتمان بالمصارف: The basic functions of credit management in banks

تتمثل المهام الأساسية لإدارة الائتمان في⁽¹⁾:

1. دراسة متأنية وتحليل دقيق شامل لطلبات التسهيلات.
2. مناقشة المعلومات المقدمة في نماذج التسهيلات وعرض نتائج الدراسة على متخذي القرار.
3. اتخاذ الاجراءات الفنية والتنفيذية المتعلقة بمنح الائتمان.
4. إدارة التسهيلات الممنوحة للمتعاملين ومتابعة كيفية توظيفها والتطورات التي يمكن أن تطرأ فيها.
5. متابعة المتعاملين في تسديد إلتزاماتهم واتخاذ الإجراءات ضد المتأخرين.
6. المحافظة على سرية المعلومات المتداولة وحفظ المستندات.

ثالثًا، وسائل الحد من مخاطر الائتمان المصرفي: Means of reducing bank credit risk:

في ضوء المخاطر التي يتعرض لها الائتمان المصرفي، فإن من أهداف المصرف الرئيسية تحقيق الأرباح واستمراريتها على المدى الطويل. الأمر الذي يتطلب الدراسة عن وسائل وأساليب للسيطرة على المخاطر التي تعترض تحقيق تلك الأرباح التي تتمثل في وضع وتطبيق آليات مناسبة للتحكم في كل من المخاطر الخاصة والمخاطر العامة. ومن بين هذه الوسائل ما يأتي⁽²⁾:

1. وظائف الإدارة في الحد من مخاطر الائتمان المصرفي:

يعرض الباحث فيما يلي ما يمكن ان تلعبه وظائف الادارة من تخطيط وتنظيم ورقابة في الحد من مخاطر الائتمان المصرفي:

أ. التخطيط الائتماني:

يعد التخطيط عنصراً أساسياً من عناصر الادارة وهو أداة هامة تساعد المدير في اتخاذ القرارات وتقويم الأداء. والتخطيط الائتماني على درجة كبيرة من الأهمية في المصارف التجارية. فعدم التخطيط للائتمان في المصرف يؤدي حتماً الى تخبط الادارة الائتمانية في قراراتها، مما ينعكس بآثار سلبية على نتائج الأعمال. هنالك عمليتين رئيسيتين في التخطيط الائتماني:

(1) د. شريف مصباح ابوكرش، مرجع سابق، ص 10.

(2) <https://www.cibeg.com/Arabic/Business/Pages/Risk-Management.aspx> 11/6/2018.

-التخطيط للسيولة: وهو التخطيط لسيولة الاصل، المقصود به مدى سهولة تحويل الأصل الي نقد بأقل خسارة وأقصى سرعة. أما التخطيط لسيولة المصرف فيقصد بها مدى قدرة المصرف على الوفاء بالتزاماته عند استحقاقها. ويقوم المصرف بتخطيط السيولة على مستويين: المستوى الأول يتعلق بإدارة الاحتياطات القانونية النقدية المطلوب التقيد بها، والمستوى الثاني يتعلق باحتياجات المصرف المستقبلية.

-التخطيط للربحية: من أهم أهداف المصرف الحصول على عائد مناسب للمالكين والمساهمين وذلك من خلال الوصول للاستخدام الأمثل للأموال المتاحة.

ب. التنظيم الائتماني:

ترتبط ادارة الائتمان بالادارة العليا لما لها من أهمية كبيرة في تحديد مدى ربحية المصرف أو حجم خسارته وطبيعة عمل إدارة الائتمان تجعلها على دراية كاملة بالمعلومات المتعلقة بالمتعاملين والمصرف وترتبط بعلاقات وثيقة مع كل إدارات المصرف وأقسامها، لذلك لا بد من وجود تنسيق جيد بين إدارة الائتمان والادارات الأخرى في المصرف لكي يتم العمل بكفاءة.

ج. الرقابة و التنبؤ بالمخاطر الائتمانية:

تهدف الرقابة الى توجيه الائتمان الى القطاعات المرغوب فيها وتتمثل في الرقابة النوعية، والكمية، والافناع الأدبي. للتنبؤ بالمخاطر الائتمانية تموضع مقاييس ومؤشرات لتحديد بدقة يساعد إدارة الائتمان على تحليلها ودراستها وتحمل نتائجها؛ وبما أن المخاطر يصعب القضاء عليها فإن الحد والتخفيف منها من استراتيجيات الأداء المصرفي.

رابعاً، الوسائل والأساليب الهامة لإدارة المخاطر الائتمانية والحد منها ماياتي:

1. المتابعة والاستشعار المبكر:

تهدف المتابعة الى التحقق من مدى تنفيذ السياسة التي يضعها المصرف للإقراض، إلى جانب الإطمئنان إلى تنفيذ الشروط الموضوعه للتسهيلات المصرح بها ومدى إنتظام عملية السداد وعدم تجاوز الحد الأقصى المسموح به. إن متابعة التمويل تمثل إدارة فعالة للوقوف على الحالة الصحية للمشروع. وبالتالي الاستشعار المبكر بعلامات الخطر. كذا تحصيل التمويل يرتبط ارتباطاً وثيقاً بالنظام الموضوع للمتابعة ومدى مقدرة المتابعة على الكشف المبكر عن الصعوبات التي يحتمل أن يواجهها المصرف في استرداد التمويل. ويكون نظام المتابعة بمثابة مؤشر لأجهزة المصرف لإعطاء العناية الواجبة لمثل هذا التمويل الذي تدل المظاهر والمؤشرات على أن هنالك صعوبات تؤدي الى عدم انتظام في السداد وفقاً للمواعيد المحددة.

2. الزيارة الميدانية وإجراء مسح عن العميل:

تتمثل أهمية الزيارة الميدانية في التأكد من التأمين على محتويات المشروع ضد مخاطر الحريق والسطو وخيانة الأمانة. والوقوف على درجة الانجاز وتماشي الواقع مع خطة العمل والجدول الزمني للمشروع، كذا معرفة أنماط سلوك العميل وأملاكه ومعاملاته التجارية وغير التجارية.

3. تقارير الاستعلام:

تقدم الى جانب المعلومات المستقاة من الزيارة الميدانية. وتشتمل على سير معاملات العميل في السوق ومدى انتظامه في التزاماته التي من قبل مورديه ودائنيه التجاريين وعلاقاته بعملائية وشروط السداد، شروط الدفع، إضافة لعلاقات العميل ببنوك أخرى ومدى الانتظام في المعاملات. ويرى الباحث بالاضافة الي ماسبق أن هنالك مؤشرات يستدل بها من معاملات العميل سلباً مع المصرف منها:

أ. ضعف حركة الحساب.

ب. التحريك الصوري للحساب.

ج. عدد التحاويل الراجعة.

د. عدد الشيكات المرتدة.

خامساً، دور مراحل العملية الائتمانية في الحد من مخاطر الائتمان:

ويمكن توضيح أساليب الحد من مخاطر الائتمان من خلال مراحل العملية الائتمانية فيما يلي⁽¹⁾:

1. تقييم المخاطرة:

قبل الدخول في أي علاقة ائتمانية يجب على المصرف اتباع اسس وضوابط سليمة وواضحة لمنح التمويل وإجراء تقييم دقيق شامل لقدرة العميل الائتمانية من خلال دراسة عناصر تحديد المخاطرة بمراعاة المبادئ التالية: إجراء دراسة عميقة للمركز المالي للعميل ونتائج أعماله والغرض الممنوح من أجله القرض وطريقة وأسلوب السداد.

ب. الموازنة بين إجمالي التسهيلات المصرح بها للعميل وبين حجم موارده المالية المستثمرة في النشاط ونوعية ذلك النشاط.

(1) د. علي عبد الله أحمد شاهين، مدخل عملي لقياس مخاطر الائتمان المصرفي في البنوك التجارية، ص ص 820-821.

ج. إستيفاء الإستعلامات اللازمة عن العميل من خلال المصرف المركزي والسوق والنشاط الذي يعمل في إطاره بإعتبار أن المعلومات التي يتم الحصول عليها تكون على درجة كبيرة من الأهمية للوقوف على مخاطر الائتمان.

ويمكن للباحث ان يضيف لعناصر تقييم مخاطر الائتمان:

1. إجراء دراسة بغرض الحصول على المعلومات الكافية عن العميل والتعرف عليه عن قرب من حيث الملاءة المالية، والسمعة، النزاهة، مقدرته على السداد، وضعه القانوني ومدى تحمله للإلتزامات، خبرته التجارية الظروف المحيطة بنشاطه، سلامة وكفاية الضمانات، الغرض من التمويل ومصادر السداد ومكان ممارسة النشاط.

2. وضع نظام جيد لتصنيف العملاء، وفقاً لعلاقاتهم والتعرف على العملاء الذين لديهم أكثر من وجهة واحدة، أي العملاء المنتشرين.

3. دراسة جدوى المشروع الذي يراد تمويله وربحيته المتوقعة ومستوى تدفقاته النقدية ومدى الاعتماد عليها كمصدر أساسي للسداد.

2. التغطية:

أخذ عدة صور أهمها تجنب تحمل أعباء التقلبات في أسعار الفائدة من خلال نقل عبئها على المقترض بتطبيق أسعار فائدة معومّة، إلى جانب الموازنة بين مصادر الأموال واستخداماتها من حيث الحجم وآجال الاستحقاق وأسعار الفائدة. إضافة لتحصيل القروض بنفس العملة التي تم منحها بها.

3. التأمين:

من أساليب السيطرة على مخاطر الإقراض أن يطلب المصرف من العميل أن يقوم بالتأمين لصالح المصرف ضد مخاطر عدم السداد لدى شركة تأمين، فإذا لم يسدد العميل في تاريخ الاستحقاق؛ يحق للمصرف الحصول على التعويض المناسب من شركة التأمين.

4. الأرصدة التعويضية:

هي عبارة عن أرصدة يتركها العميل لدى المصرف كودائع إلى حين إنتهاء السداد. هذه الأرصدة التعويضية تساعد المصرف في السيطرة على مخاطر الإقراض. وهناك عدة تعريفات للأرصدة التعويضية: عرفت بأنها جزء من القرض الممنوح للعميل يتركه لدى المصرف. وكذلك بأنها عبارة عن ودائع مجمدة لدى المصرف كضمان لايريد العميل أن يكسرها حتى يفقد فوائدها. إنها مجرد شرط في عقد الائتمان أو نوع من الضمانات لتعويض المصرف عما تكبده من تكاليف إدارية أو مصروفات للدراسة في حالة إذا ما أحجم العميل عن المضي قدماً في التعامل مع المصرف.

5. الضمانات:

تحصل البنوك التي تمارس الإقراض من عملاتها على ضمانات كثيرة قد تكون عينية مثل الأراضي والعقارات والبضاعة وغيرها وقد تكون شخصية؛ بمعنى أن شخصاً آخر يشارك العميل الأصلي في مسؤولية السداد وهو ما يسمى كفيلاً. إن الضمانات يقدمها العميل لتأكيد جديته لسداد الإئتمان. ويجب أن يتوفر في الضمانات الشروط التالية:

أ. القابلية للتصرف.

ب. ثبات القيمة وسهولة تحديد ثمنها بدقة.

ج. القابلية للنقل والتخزين.

د. أن تكون ملكية الأصل للمقترض ولا توجد عليه إلتزامات للآخرين.

هـ. إبلاغ الأطراف الأخرى ذات الارتباط.

ويرى الباحث أيضاً ضرورة التأكد من التقييم الحقيقي للضمانات وأن هذا التقييم قد تم إعداده بواسطة جهات متخصصة والتأكد من خلو الضمانات من العوائق القانونية.

6. معالجة الحالات المتعثرة:

تظهر بعض الحالات المتعثرة نتيجة العملية الائتمانية التي يقوم بها المصرف وتعود بشكل طبيعي إلى وجود قصور في تطبيق بعض أساليب السيطرة على المخاطر وفي هذه الحالة يتوجب على المصرف أن يتخذ الإجراءات اللازمة لتقليل الخسائر المحتملة من خلال:

أ. السير في الإجراءات الرسمية المنصوص عليها في عقد منح التمويل لتصفية القرض.

ب. عمل ترتيبات لإسترداد جزء من القرض.

ج. عمل ترتيبات لإعادة جدولة القرض.

د. إعطاء جزء من الأموال للمقترض للتغلب على أزمته الحالية والناجمة عن أسباب خارجة عن إرادته.

7. تنوع المحفظة الائتمانية:

وهو يعني أن تتسم المحفظة الائتمانية بدرجة كبيرة من التنوع وعدم تركيز الإئتمان في قطاعات معينة أو لدى عملاء معينين ويمكن تطبيق هذا التنوع من خلال وضع حد أقصى للإئتمان لكل نشاط أو عميل والدخول في أسواق مصرفية جديدة.

أ.نظرية ماركوتز⁽¹⁾:

في الخمسينيات من القرن السابق بدأ هاري ماركوتز Markowitz دراسته بفرضية أن تكوين المحفظة الاستثمارية يمكن أن يعتمد على متوسط عائد الاستثمار وعلى الانحراف المعياري لذلك العائد واستطاع ان يتقدم بنظرية المحفظة Portfolio Theory، من خلال فكرة أطلق عليها مبدأ التنويع Diversification، وتوصله الى ما يعرف بالحد الكفاء Efficient Frontier أو المجموعة الكفؤ Efficient set للاستثمارات الخطرة.

تقوم نظرية ماركوتز على الفروض التالية:

- إن المستثمر ينظر الى كل بديل استثماري من منظور التوزيع الاحتمالي للعائد المتوقع من ذلك الاستثمار عبر الزمن.
- إن المستثمر يهدف الى تعظيم المنفعة المتوقعة لفترة واحدة وأن منحنى المنفعة له يعكس تناقصاً في المنفعة الحدية للثروة .

- ينظر المستثمر الى المخاطرة على أساس أنها التقلب في العائد المتوقع.

- إن القرار الاستثماري يقوم فقط على متغيرين أساسيين هما العائد والمخاطرة وعادةً يبغض المستثمر المخاطر؛ بمعنى أنه إذا كان عليه المفاضلة بين عدة بدائل سوف يختار أقلهما مخاطر.

ب.التنويع:

تعد فكرة تنويع المخاطر أهم وسيلة تأخذ بها إدارة الائتمان لضمان تحقيق العائد وتجنب المخاطر. وتقوم فكرة التنويع على⁽²⁾:

- تحليل المحفظة وفق الأنشطة الاقتصادية التي تنتمي اليها التسهيلات القائمة تلك التي تم منحها للعملاء.

- تحليل المحفظة وفق آجال التسهيلات الممنوحة (قصيرة، متوسطة، طويلة).

- تحليل المحفظة وفق حجم العملاء (صغير، كبير).

تحليل المحفظة وفق نوع العملات الممنوح بها التسهيلات.

⁽¹⁾ منيرا، براهيم هندي، أساسيات الاستثمار في الأوراق المالية، (الإسكندرية: منشأة المعارف، 1999م)، ص ص 279-280.

⁽²⁾ محمد كمال خليل الحمزاوي، اقتصاديات الائتمان المصرفي، ط2 (الاسكندرية: منشأة المعارف، 2000م)، ص 38.

فالتنوع في معناه البسيط هو تطبيق للمثل القائل لاتضع كل ماتملك من بيض في سلة واحدة وعلى هذا التصور كانت نظرية هاري ماركويتز Markowitz الذي قدم التصورات التالية⁽¹⁾:

-إذا توافر عدد كبير من المشروعات الاستثمارية التي تتميز بأن درجة ارتباط بعضها ببعض كامل وسالب، بمعنى أنه عندما يكون عائد الاستثمار (أ) أكبر من عائد الاستثمار (ب) أي معامل الارتباط (-1) فالتنوع في هذه الحالة يترتب عليه القضاء على الخطر كلياً، إلا أنه غير ممكن عملياً .

- في حالة أن المشروعات الاستثمارية غير مرتبطة. أي أن معامل الارتباط (zero) فإن التنوع في هذه الحالة يؤدي إلى تخفيض المخاطرة بدرجة كبيرة.

- في حالة القيام بمشروعات استثمارية ذات ارتباط كامل وموجب أي أن معامل ارتباط(+1) فإن التنوع في هذه الحالة لا يترتب عليه أي تخفيض للخطر.

يرى الباحث ان نظرية التنوع تعكس على القرار الائتماني للمصرف والذي يحدد على أساسه مدى الميل الى المخاطر. لأجل ضمان تحقيق العائد وتجنب المخاطر على إدارة الائتمان الأخذ بمنهج التنوع ونظرية المحفظة لماركويتز. حيث يعمل ذلك على التحوط ضد المخاطر المحتملة بتخفيضها والحد منها الي أدنى مستوى ممكن. وكلما كان التنوع كبير كلما قلت المخاطر.

كما يستخلص الباحث مما سبق:

1. إن المخاطرة بالنسبة للمحفظة ستكون أقل كلما كان الارتباط بين الأصول التي تحتويها أقل مايمكن.

2. إن تطبيق نظرية ماركويتز يحتاج الى دراية تامة بالمتوسطات والانحرافات المعيارية وبمعدلات الارتباط لجميع الأصول التي تتكون منها المحفظة.

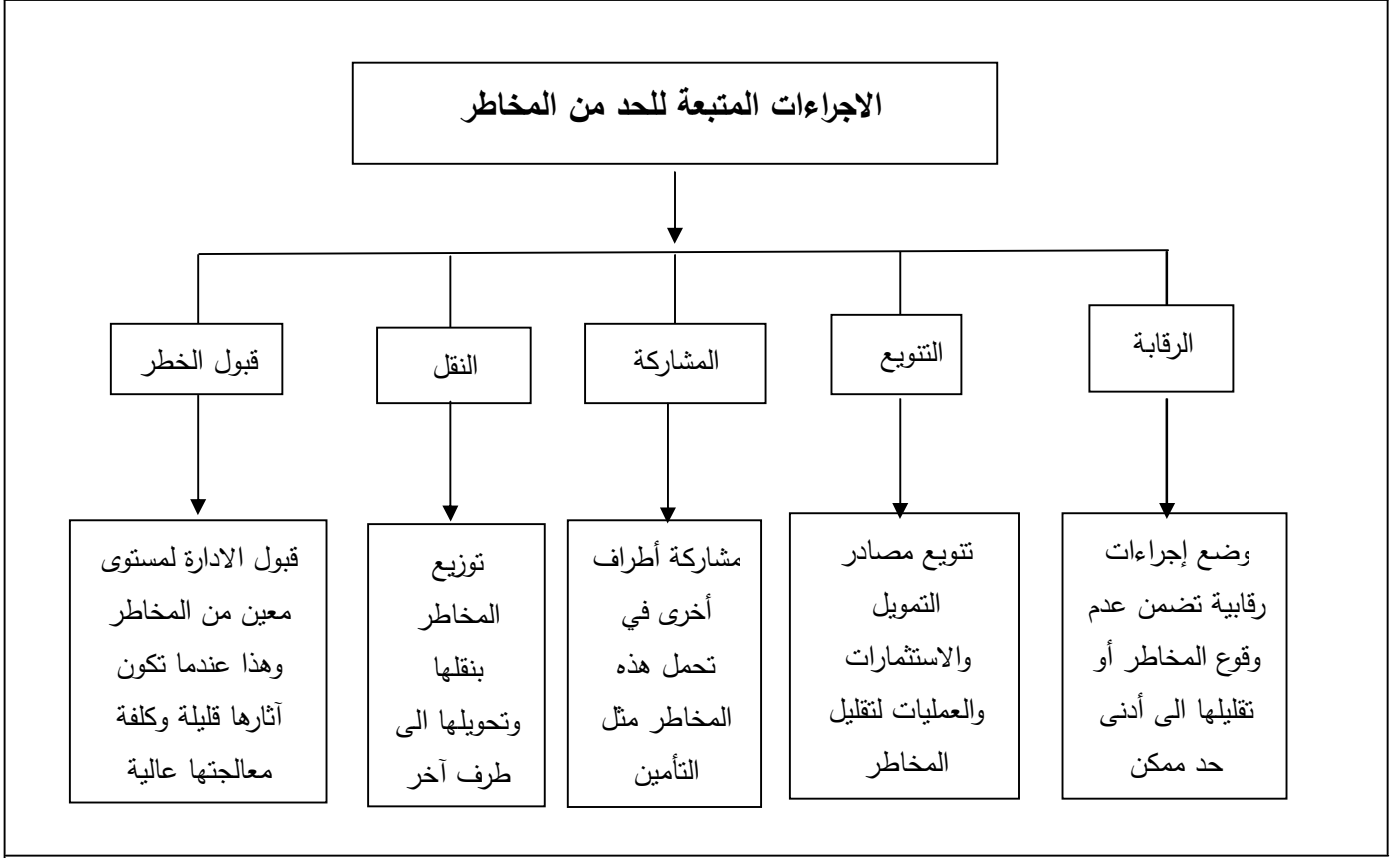
3. اثبتت النظرية أنه من الممكن عن طريق التنوع تقليل المخاطر في الاستثمار .

ويوضح الشكل رقم (1/3/3) الاجراءات المتبعة للحد من المخاطر :

(1) محمد صالح الحناوي ، الإدارة المالية والتمويل، (الاسكندرية : الدار الجامعية ، 1998م) ص265.

شكل رقم (1/3/3)

الإجراءات المتبعة للحد من المخاطر



المصدر: د. زاهر الرمحي، المراجعة على أسس المخاطر، (الخرطوم: برنامج خاص ب أصول للتدريب والاستشارات، ورشة عمل في الفترة من 21-25 نوفمبر 2010م) ص 12.

من الشكل أعلاه يتضح للباحث أن الإجراءات المتبعة للحد من المخاطر المصرفية تتمثل في وضع إجراءات رقابية محكمة، تنوع مصادر التمويل والاستثمار، مشاركة أطراف أخرى في تحمل المخاطر، نقل المخاطر وتحويلها الى طرف آخر كشركات التأمين أو قبول الخطر وعادةً يكون هذا القبول عندما تكون الآثار الناتجة من المخاطر قليلة مع ارتفاع تكاليف معالجتها.

سادساً، الحد من المخاطر عن طريق العقود:

ويتم ذلك عن طريق العقود الآتية⁽¹⁾:

1. عقود الآجال الإسلامية:

(1) ابتهاج مصطفى عبد الرحمن، إدارة البنوك التجارية، مرجع سابق، ص 455.

تقوم هذه العقود على تعهد بين الطرفين يلتزم به البائع ببيع سلع موصوفة في الذمة، بكمية محددة وبسعر محدد، وفي زمن مستقبلي محدد ويلتزم المشتري بالشراء بالسعر والمواصفات والزمن المتفق عليه. ولا يتم الاستلام والتسليم إلا في اليوم المحدد.

2.العقود الموازية:

أ.عقد السلم الموازي: يجوز للمصرف الاسلامي أن يدخل في عقد سلم موازي ليحمي نفسه من المخاطر المتعلقة بالسلم الأول، وذلك لتغطية مخاطر السلم وصورته أن يبيع المصرف الى طرف ثالث بضاعة في الذمة من نفس جنس المسلم فيه ومواصفاته.

ب. الاستصناع الموازي: هو أن يبرم المصرف عقد استصناع بصفته صانعاً مع عميل يريد صنعة معينة فيجري العقد على ذلك، ويتعاقد المصرف مع عميل آخر باعتباره مستصنعاً فيطلب منه صناعة المطلوب بالأوصاف نفسها وذلك لتغطية مخاطر الاستصناع. وصورته أن يبيع المصرف الى طرف ثالث بضاعة في الذمة من نفس جنس السلعة المستصنعة ومواصفاتها.

3. تضمين العقود ببعض البنود الشرعية التي تخفف من المخاطر المحتملة مثل:

- أ. شرط الاحسان في عقود السلم بإمكانية زيادة السعر.
- ب. توكيل البائع (المسلم اليه) في عقد السلم ببيع السلعة بسعر يتفق عليه بحيث يتضمن التكلفة وريح مقبول للمصرف وما زاد فيكون للبائع.
- ج. تسديد الثمن على دفعات في عقد الاستصناع.
- د. دفع هامش جدية في بيع المرابحة.
- هـ. تنازل المصرف عن جزء من ربح المرابحة في حال السداد المبكر.
- و. تحويل بعض المخاطر للغير بشراء المصرف لسلعة بشرط ضمان شامل لها ولصلاحيتها. أو بشرط تغطية العيب الخفي.

سابعاً، تقييم الأداء و فاعلية إدارة الائتمان في الحد من المخاطر:

يعتبر تقييم الاداء من مميزات عملية الرقابة وتتم بعد كل مرحلة من مراحلها وهي تتمثل في إبداء الراي إذا ماكان العمل المنجز بصفة عامة قد تم بطريقة مرضية أم لا مع الأخذ في الاعتبار نواحي الايجاب ونواحي القصور التي حدثت، ثم اتخاذ مجموعة من التوصيات والارشادات التي من شأنها تنمية النقاط الايجابية ومعالجة النقاط السلبية وكذلك العمل بمنطق الثواب والعقاب. لايجوز الاعتقاد بأن عملية تقييم الأداء منفصلة

عن عملية الرقابة، أو انها تتم في مراحلها النهائية بل هي ملازمة لكل جزئية من جزئيات الرقابة وهي أساس اتخاذ القرارات المصححة⁽¹⁾.

إن كل مستوى لإاري يعتبر المسؤول عن وضع النظام الذي يتناسب معه لقياس أدائه؛ إذ إن قياس الأداء يعتبر جزءاً من النظام الرقابي للمنشأة والذي يتكون من مجموعة من الإجراءات والعمليات التي تسمح للإدارة بالتأكد من الاستخدام الفاعل والكفوء لغرض تحقيق أهداف المنشأة وإظهار نقاط الضعف ونقاط القوة التي تمكن الإدارة من تجنب نقاط الضعف واستغلال نقاط القوة لتحقيق أهدافها⁽²⁾. يمكن تبويب مداخل قياس الفاعلية الى مدخلين⁽³⁾:

1.مدخل الأهداف: يفترض هذا المدخل إن لكل منظمة غاية نهائية تسعى للوصول إليها وأنه بالإمكان تحديد الغاية النهائية لكل منظمة، ومن ثم إمكانية قياس مدى النجاح في تحقيقها. ومن أبرز وأكثر معايير الفاعلية شيوعاً وفقاً لهذا المدخل هي الانتاجية والرضا الوظيفي والربحية.

2.مدخل النظم: حدد هذا المدخل مفهوم الفاعلية بأنها مدى قدرة المنظمة كنظام اجتماعي، على تحقيق الأهداف المرجوة دون أن يكون في ذلك اضعاف لمواردها أو اجهاد لقدرات وطاقات موظفيها. ركزت نماذج النظم بصورة عامة على قدرة المنظمة على تأمين مدخلاتها اللازمة لنشاطاتها، وكفاءة عمليات الانتاج، والمرونة في التكيف مع المتغيرات في البيئة الداخلية والخارجية والروح المعنوية.

يرى الباحث أن تقييم الأداء يعتبر جزءاً من النظام الرقابي ولايمكن فصله عنه ويكون تقييم الأداء من خلال مقارنة الأداء الفعلي بالمعايير المحددة مسبقاً. وكذلك مقارنة الأداء الفعلي مع الأداء المستهدف وتوضيح الانحرافات بين الأداءين ثم الشروع في تدعيم مناطق القوة ومعالجة نقاط الضعف.ومن خلال مناهج قياس فاعليه إدارة الائتمان يمكن قياس مدى النجاح لكل منظمة وقياس كفاءة عمليات الانتاج والقدرة على تأمين المدخلات وأيضاً يتعين على أنظمة الرقابة الداخلية منع أو تقليل المخاطرة من خلال:

1.وجود مستويات إشرافية متعددة لمتابعة عملية الائتمان ودقة وسلامة الاداء.

(1) حسين حسين شحاتة، منهج وأساليب الرقابة وتقييم الأداء، (القاهرة: بدون دار نشر، 2005م)، ص9.

(2) همت مصطفى أحمد هندي، المؤشرات الشاملة للأداء في المصارف، (القاهرة: كلية التجارة، جامعة عين شمس، 2005م)، ص322.

(3) مثير حسين الخزري، السياسة الائتمانية في منح القروض الائتمانية، (بغداد: مجلة الرشيد المصرفي، جامعة القادسية، العدد السابع، تشرين الثاني 2002م)، ص10.

2. وجود أنظمة ومخرجات آلية لبيان المخالفات والتجاوزات لأعمال الائتمان والاستثمار.
3. إعداد وتوزيع منشورات دورية بمستجدات القوانين واللوائح وتوضيح أسباب تطبيقها.
4. وجود أنظمة آلية لوقف تمرير العمليات المخالفة للقواعد مع إصدار إخطارات بشأنها للمختصين.
5. معالجة الأخطاء والتجاوزات وتقويم الانحرافات حين إكتشافها.

الفصل الرابع

الدراسة الميدانية

يتناول هذا الفصل وصفاً للإجراءات الميدانية التي تم اتباعها للتحقق من أثر مكونات الهيكل المالي للعملاء في قرار الائتمان المصرفي للحد من المخاطر المصرفية من خلال المباحث التالية:

المبحث الأول: نبذة تعريفية عن نشأة عينة الدراسة

المبحث الثاني: إجراءات الدراسة الميدانية وتحليل البيانات

المبحث الثالث: اختبار فرضيات الدراسة

المبحث الأول

نبذة تعريفية عن نشأة عينة الدراسة

1. مصرف الخرطوم:

مصرف الخرطوم هو أحد المصارف الرائدة في مجال الخدمات المصرفية الإسلامية في السودان، ويقدم لعملائه مجموعة شاملة من المنتجات والخدمات المالية المبتكرة، وهو كذلك أقدم مصرف في البلاد إذ تم انشاءه في العام 1913م. وانطلاقاً من جذوره التي تمتد عميقاً في تاريخ البلاد، يعتبر مصرف الخرطوم في مقدمة الداعمين والمحفزين للتنمية الاقتصادية والاجتماعية في السودان على مدى القرن الماضي. شهد المصرف منذ تأسيسه العديد من التغييرات وواكب العديد من المتغيرات الاقتصادية والسياسية، ليواصل مسيرة نموه وتطوره عبر عمليات استحواذ واندماج مع بنوك أخرى. ويشتهر مصرف الخرطوم بقدرته على مواكبة التغيير مع المضي قدماً في دعم القطاع المصرفي وتقديم أفضل المنتجات والخدمات المصرفية المبتكرة مع الالتزام بأرقى الممارسات الدولية. يعد مصرف الخرطوم من اكبر المصارف في السودان بعد اندماجه مع مصرف الامارات والسودان في عام 2008م. ووصلت قيمة حقوق المساهمين في المصرف حتى ديسمبر 2015م الي (2) مليار دولار أمريكي. ويعمل لدى مصرف الخرطوم ما يربو على (2048) موظف في (98) فرعاً مع ما يزيد علي (30) مكتباً للصرف النقدي وأكثر من (270) جهاز للصرف والايداع النقدي الآلي. وتشمل قائمة المساهمين في المصرف: مصرف دبي الاسلامي، والبنك الاسلامي للتنمية في جدة، وبنك ابوظبي الاسلامي، ومصرف الشارقة الاسلامي وشركة اتصالات بدولة الامارات العربية المتحد⁽¹⁾.

2. بنك فيصل الاسلامي:

شركة مساهمة عامة ذات مسئولية محدودة. تاسست في 1977/4/4م، في مايو 1977م إجتمع ستة وثمانون من المؤسسين السودانيين والسعوديين وبعض مواطني الدول الإسلامية الأخرى ووافقوا على فكرة التأسيس وأكثتوا في نصف رأس المال المصدق به آنذاك. باشر المصرف أعماله فعلياً في مايو 1978م. يقوم المصرف بجميع الأعمال المصرفية والمعاملات المالية والتجارية والاستثمارية والحرفية. يهدف مصرف فيصل

⁽¹⁾[http:// bankofkhartoum.com/arabic/about-bok](http://bankofkhartoum.com/arabic/about-bok) 3/3/2018.

الإسلامي إلى المساهمة في المشروعات التنموية الاقتصادية والاجتماعية، وتنشيط التعامل في مجال التجارة الخارجية. يبلغ رأس المال المصرح به (1,000 مليون جنيه، أما رأس المال المدفوع بلغ (700 مليون جنيه⁽¹⁾ .

3. المصرف السوداني الفرنسي:

إنطلق المصرف السوداني للإستثمار في يناير 1979م برأسمال قدرة (7.5) مليون جنيه سوداني، وتم تعريف المصرف بأسمه المرموق المصرف السوداني الفرنسي منذ العام 1993م، واستمر في نموه ونجاحه فإستقطب كوفيدا هولدينغ لتصبح أكبر المساهمين بحصة 20% من أسهمه، والجهاز الإستثماري للضمان الاجتماعي بنسبة مساهمة 17.06%. ومؤسسة دبي للإستثمار بنسبة 14.50% وشركة أوسكو كورپريشن بنسبة 14.40% وسعيًا لولوج الأسواق العالمية تم رفع رأس المال الاسمي إلى (500) مليون جنيه سوداني مدفوع منها (236) مليون جنيه سوداني في نهاية العام 2016م.

4. مصرف النيل :

باشر المصرف نشاطه في العام 1982 لخدمة أهداف الحركة التعاونية، والتي بدأت في السودان في منتصف السبعينات، وقد أسس مصرف التنمية التعاوني الإسلامي (مصرف النيل حالياً) لخدمة أهداف الحركة التعاونية في النشاط الاقتصادي وزيادة الإنتاج والادخار، ومؤخراً بعد التوسع في التنقيب عن اكتشاف البترول في عام 1998م توسعت قاعدة نشاطات المصرف في الاقتصاد، وذلك بتمويل مشروعات البنية التحتية من طرق وجسور، ماء، كهرباء، تعليم وصحة. والآن يصنف مصرف النيل بأنه من أكبر المساهمين في مشروعات البنية التحتية الأساسية. حيث يعد من أحد أكبر البنوك في السودان من حيث الانتشار الجغرافي وذلك عبر 32 فرعاً محلياً في شمال وشرق ووسط وغرب السودان⁽²⁾ .

5. المصرف الإسلامي السوداني:

تأسس المصرف الإسلامي السوداني في العام 1982م بمبادرة، ورعاية من مولانا السيد محمد عثمان الميرغني، وبمشاركة ثرة من رجال الأعمال، ورؤوس الأموال الوطنية، ودعم الأثقاء العرب، حيث باشر أعماله المصرفية وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية بإفتتاح أول فروعه بالخرطوم في العام 1983م. لقد ظل المصرف الإسلامي السوداني، ومنذ تأسيسه وفيماً للأهداف التي أنشئ من أجلها داعماً للاقتصاد الوطني عبر

(1) بنك فيصل الإسلامي، تقرير مجلس الإدارة للعام المالي 2011م، (الخرطوم: بنك فيصل الإسلامي، الاجتماع السنوي الثالث والثلاثين للجمعية العمومية، 2011م)، ص 14.

(2) <http://www.alnilebank.com> 7/3/2018.

رؤية مصرفية متكاملة تلبي إحتياجات، وتطلعات عملائه، والمتعاملين معه عبر فروعها البالغة (54) فرعاً، وشبكة مراسلين منتشرة حول العالم، وكادر مصرفي مؤهل. لقد ظل المصرف الإسلامي السوداني وفقاً لمؤشرات الأداء في تطور مستمر محافظاً على ما تحقق من معدلات نمو مضطرد، حادياً على تطوير خدماته، وتنويع، وتحديث منتجاته، وأدواته ليحافظ على ريادته، ويلبي تطلعات مساهميه، وعملائه ومجتمعه. حيث يبلغ عدد المساهمين (2307) مساهم، تركيبة رأس المال على النحو التالي: أفراد 70% شركات 30%، ساهمون سودانيون 88%، مساهمون عرب 12% ومن الشركات التابعة للمصرف الإسلامي السوداني: شركة السلامة للتأمين المحدودة، شركة الفلاح للأنشطة المتعددة⁽¹⁾.

6. المصرف السعودي السوداني:

تم تأسيس المصرف السعودي السوداني في الأول من فبراير عام 1984م. وقد مثل المصرف إضافة مميزة للعلاقات الوثيقة مع المملكة العربية السعودية، وهدف إلى تفعيل وتطوير العلاقات التجارية والاستثمارية المميزة بين السودان والمملكة العربية السعودية كما هدف إلى أن يكون جسراً للتواصل العربي الأفريقي. باشر المصرف العمل المصرفي في 1986/10/5م. حيث بلغ رأس مال المصرف المدفوع عند التأسيس (12) مليون دولار أمريكي. ولقد كان للمؤسسات والشركات السعودية النصيب الأكبر في رأس المال عند بداية العمل. تمكن المصرف خلال السنوات الأولى من عمله من إحتلال موقع طليعى بين البنوك العاملة بالسودان؛ حيث أكمل المصرف المرحلة الأولى من النولج المبدأ من قبل بنك السودان، والقاضى بإعادة الهيكلة وإصلاح الجهاز المصرفي والتي تضمنت زيادة رأس المال إلى (60) مليون جنيه سوداني؛ بالإضافة إلى مجموعة من الأهداف الإدارية الأخرى وسعيًا لإكمال تطوير المصرف وتنفيذاً لسياسات البنك المركزي، فلقد قررت الجمعية العمومية للمصرف زيادة رأس المال ليصبح (100) مليون جنيه. منذ إنشائه هدف المصرف السعودي السوداني للقيام بجميع العمليات المصرفية والمالية والتجارية والاستثمارية. ولتحقيق هذه الأهداف فقد عمد المصرف لتوظيف موارد بشرية ذات كفاءة وخبرة عالية. بالإضافة إلى إستخدام أحدث النظم والتقنية المصرفية، والإستفادة من شبكة جيدة من المراسلين تغطي معظم أنحاء العالم، وكذلك شبكة للفروع الداخلية تمتد عبر معظم ولايات السودان⁽²⁾.

⁽¹⁾ <http://sib.sd> 1/3/2018.

⁽²⁾ <http://saudisb.sd> 1/3/2018.

7. مصرف الشمال الاسلامي:

تم تأسيس مصرف الشمال الإسلامي كشركة مساهمة عامة، ذات مسئولية محدودة، في 23 يوليو 1985م وأُفتتح رسمياً في 2 يناير 1990م، برأس مال مصدق (250.000.000) جنيه سوداني ورأس المال المدفوع (250.000.000) جنيه سوداني، حتى تاريخه. عمل المصرف على انشاء شركات تابعة لتحقيق أغراضه وأهدافه التنموية والاستثمارية والتجارية، فقد أنشأ المصرف منذ تأسيسه وحتى اليوم شركتين، إحداهما تجارية استثمارية، والأخرى خدمية زراعية، تعملان وتغطيان كل مجالات التجارة والزراعة والخدمات وكافة أوجه الاستثمار والتنمية المختلفة وهما: الشركة العالمية الحديثة للاستثمار المحدودة- شركة قنذيلة للخدمات الزراعية والاستثمار المحدودة. وبغرض توحيد جهود الشركتين، وتفعيل دورهما الاقتصادي والتجاري وتقوية راسمالهما العامل البالغ (1.167.000) جنيه سوداني، فقد إتخذ مجلس الإدارة قراراً قضي بدمج شركة قنذيلة في الشركة العالمية الحديثة للاستثمار المحدودة⁽¹⁾.

8. مصرف العمال الوطني:

تأسس المصرف في 1987/10/17، وبأشر نشاطه في أكتوبر 1988م كأول مصرف فنوي في البلاد وفقاً للأسس والضوابط المصرفية الصادرة من بنك السودان المركزي وذلك بغرض المشاركة والمساهمة في دفع عمليات التنمية الاقتصادية والاجتماعية في البلاد. يقوم المصرف بتقديم تمويل الشركات والمشاريع والأفراد، بطاقات الائتمان، تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة، الخدمات المصرفية الإسلامية، الاستثمار لحساب العملاء، خدمات السوفيت. يتمثل كبار المساهمين فيالاتحاد العام لنقابات عمال السودان 37.85% الصندوق القومي للتأمين الاجتماعي 27.56% الصندوق القومي للمعاشات 16.96% اتحاد عمال ولاية الخرطوم 9% النقابة العامة لعمال التربية والتعليم بالسودان 8.30% الافراد 0.33%⁽²⁾.

9. مصرف امدمان الوطني:

شركة مساهمة عامة ذات مسئولية محدودة وهو من المؤسسات الوطنية الرائدة وركيزة هامة وداعمة من دعائم الاقتصاد الوطني في مجال الصيرفة والاستثمار والتجارة الخارجية وذلك عبر شبكة من المراسلين منتشرة في معظم انحاء العالم. بدأت المرحلة التأسيسية في يناير 1992م وزاول نشاطه المصرفي في أغسطس 1993م وذلك بتقديم الخدمات المصرفية والاستثمارية وفقاً لاحكام الشريعة الاسلامية. يهدف

(1) <https://www.shib.sd/page.aspx?CatID=2&SubCatid=1.2\3\2018>.

(2) http://www.sanabelfs.com/arabic/company_chart.aspx?company=613.2\3\2018.

مصرفامدرمان الوطني إلى تجميع وقبول المدخرات بالداخل والخارج، تمويل احتياجات القطاع المصرفي، تعميق وتطوير صيغ التمويل الاسلامية. يتميز المصرف بعضوية اتحاد المصارف السودانية، عضوية اتحاد المصارف العربية، عضوية هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الاسلامية⁽¹⁾.

10. مصرف الثروة الحيوانية:

انشئ مصرف الثروة الحيوانية كشركة مساهمة عامة ذات مسؤولية محدودة مسجلة تحت الرقم (7127) بتاريخ 18/ مايو/ 1993م، يشارك المصرف كعضو في العديد من الهيئات والمؤسسات والصناديق المالية على الصعيدين المحلي والأقليمي منها اتحاد المصارف العربية -بيروت، اتحاد المصارف السوداني الخرطوم، صندوق ضمان الودائع المصرفية- الخرطوم، المجلس العام للبنوك والمؤسسات المالية الاسلامية- البحرين، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار_ الكويت ،مصرف التنمية الاسلامي _جدة، برنامج تمويل التجارة العربية - ابوظبي، مجلس الخدمات المالية الاسلامية - ماليزيا⁽²⁾.

11. مصرف الاستثمار المالي:

مصرف الإستثمار المالي شركة مساهمة عامة وهو المصرف الأول في السودان المتخصص في التعامل مع الجمهور والمؤسسات والشركات العامة والخاصة من خلال عمليات سوق الأوراق المال، تأسس في أكتوبر 1997م ومارس نشاطه في يوليو 1998م، أدرجت أسهم المصرف بسوق الخرطوم للأوراق المالية في فبراير 1999م، يتمثل المساهمين في الشركة العربية للاستثمار السعودية بنسبة 20.79%، شركة هوسبكو الإمارات بنسبة 15.23%، كابتن/ النور عبدالله زروق بنسبة 10.78%، شركة البحار الدافئة العالمية- السودان بنسبة 10.23%، شركة البحار الدافئة القابضة - السودان بنسبة 10.23%، شركة نورثن هامسفير - ليبيريا بنسبة 9.99%، بنك السودان المركزي- السودان 8.82%، مصرف التضامن الدولي الاسلامي- اليمن 5.73%، المصرف السوداني الفرنسي- السودان 2.36%، بقية المساهمين- داخل وخارج السودان بنسبة 5.84%⁽³⁾.

⁽¹⁾ بنك امدرمان الوطني، تقرير مجلس الإدارة للعام المالي 2012م، (الخرطوم: بنك امدرمان الوطني، الاجتماع السنوي السابع عشر للجمعية العمومية، 2012م) ص 7.

⁽²⁾ <http://www.ar-bank.sd/index.aspx.2\3\2018>.

⁽³⁾ <http://www.fibaonline.com/article.php?id=7.2\3\2018>

12. مصرف السلام:

تأسس مصرف السلام كشركة مساهمة عامة ذات مسئولية محدودة بالخرطوم بموجب شهادة التسجيل الصادرة بالرقم (23335) بتاريخ ديسمبر 2004م وذلك حسب قانون الشركات لعام 1925م ويقوم المصرف بممارسة جميع الأعمال والأنشطة المصرفية وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية وقد باشر المصرف نشاطه المصرفي ابتداءً من مايو 2005م⁽¹⁾.

⁽¹⁾<http://www.alsalam-bank.net> 7/3/2018.

المبحث الثاني

إجراءات الدراسة الميدانية وتحليل البيانات

يشتمل هذا المبحث على مجتمع الدراسة وإجراءات إعداد أداة الدراسة وتطبيقها، وكيفية تنفيذ البحث، وصدق وثبات أداة البحث، الأساليب الإحصائية الوصفية التي تم استخدامها في تحليل وتفسير ومناقشة نتائج فرضيات البحث، وأسلوب تصميم استبانة الدراسة وفق مقياس ليكرت الخماسي ومن ثم التحقق من ثبات ألفا كرونباخ والاتساق الداخلي لارتباط بيرسون وهي كما يلي:

أولاً , مجتمع وعينة الدراسة:

يتمثل مجتمع الدراسة في "المصارف المدرجة في سوق الخرطوم للأوراق المالية وعددها (25) مصرف"⁽¹⁾، أما عينة الدراسة فقد تم اختيارها بطريقة عشوائية وتم توزيع الإستمارة على عدد (12) مصرفاً اي أن عينة الدراسة تمثل نسبة (48%) من مجتمع الدراسة. حيث تم توزيع عدد (240) استمارة، استرجع منها عدد (193). عند تفريغ البيانات بالحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية والمعروفة اختصاراً بـ (SPSS) تم استبعاد عدد (18) استبانة لعدم اكتمال الاجابة على فقراتها ومن ثم عدم صلاحيتها للتفريغ والتحليل الإحصائي، وبذلك يكون إجمالي عينة الدراسة والتي خضعت بياناتها للتحليل والتفسير بهدف التحقق من ادعاء فرضيات الدراسة ومن وجود أثر لمكونات الهيكل المالي في قرارات الائتمان المصرفي للحد من المخاطر المصرفية بالمصارف السودانية بحدود (175) استبانة، وذلك كما في الجدول رقم (1/2/4):

(1) التقرير السنوي الثالث والعشرون لسوق الخرطوم للأوراق المالية، 2017م، ص 26-27.

جدول رقم (1/2/4)

عدد الاستبانات الموزعة والمستلمة

المصرف	الاستبانات الموزعة	الاستبانات المستلمة	%
الفرنسي	20	20	%100
النيل	20	17	%85
السعودي	20	17	%85
العمال	20	11	%55
أمدرمان الوطني	20	11	%55
فيصل الاسلامي	20	18	%90
الاسلامي السوداني	20	18	%90
الشمال الاسلامي	20	18	%90
السلام	20	6	%30
الثروة الحيوانية	20	20	%100
الخرطوم	20	10	%50
الاستثمار المالي	20	10	%50
المجموع	240	175	%73

المصدر: إعداد الباحث من واقع الدراسة الميدانية، 2018م.

ثانياً، أداة الدراسة:

1. خطوات بناء استبانة البحث:

- اتبع الباحث عدد من الخطوات لبناء استبانة الدراسة والتي كانت كالتالي:
- الاطلاع على العديد من الدراسات السابقة وما احتوته من إطار نظري فيما يتعلق بمكونات الهيكل المالي وقرارات منح الائتمان المصرفي.
 - تصميم الاستبانة مبدئياً وفقاً لمقياس ليكرت للتدرج الخماسي.
 - الاعتماد في صياغة الاستبانة على الشكل المغلق (Closed Questionnaire)، الذي يحدد الاستجابات المحتملة لكل عبارة، مع مراعاة:
 - وضوح العبارة وانتمائها للمحور.
 - ألا تحتمل العبارة أكثر من فكرة أو معنى.

- الابتعاد عن الكلمات التي تحتل أكثر من معنى.
- وضوح ألفاظ الفقرات وابتعادها عن الغموض.
- د. تم عرض الاستبانة على المشرفين والذين قاما بما يلزم من تعديلات واقتراحات لتصبح الاستبانة في صورتها النهائية كأداة لجمع البيانات اللازمة عن الدراسة كما يتضح في الملحق رقم (2).

2. أقسام الاستبانة:

تتكون استبانة الدراسة من قسمين أساسيين على النحو التالي:

- القسم الأول:** البيانات الأولية لأفراد مجتمع البحث ويتمثل في (العمر، المؤهل العلمي، التخصص العلمي، المؤهل المهني، المسمى المهني، المسمى الوظيفي، سنوات الخبرة).
- القسم الثاني:** يحتوي على فقرات الاستبانة، ويتكون من (38) فقرة خاصة بمتغيرات الدراسة وتدرجت الاستجابة فيها وفق مقياس ليكرت الخماسي ما بين (موافق بشدة = 5، موافق = 4، محايد = 3، لا أوافق = 2، لا أوافق بشدة = 1). وتتلخص تلك الفقرات في المحاور الآتية:

• **المحور الأول:** ويتعلق بـ " مكونات الهيكل المالي للعلاء"، ويتكون من الأبعاد التالية:

1. **البعد الأول:** التمويل بحقوق الملكية (الذاتي)، ويتكون من (6) فقرات.
 2. **البعد الثاني:** التمويل بحقوق الغير (غير الذاتي)، ويتكون من (6) فقرات.
 3. **البعد الثالث:** تركيبة أو (تشكيلة) الهيكل المالي ويتكون من (6) فقرات.
- **المحور الثاني:** ويتعلق بـ " قرارات الائتمان المصرفي"، ويتكون من (10) فقرات.
 - **المحور الثالث:** ويتعلق بـ "المخاطر المصرفية"، ويتكون من (10) فقرات.

ثالثاً، أساليب المعالجة الإحصائية:

- تم استخدام الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS) والحزمة الإحصائية للنماذج البنائية (AMOS)، وتشتمل على الأساليب الإحصائية التالية:
1. التكرارات والنسب المئوية لتوصيف خصائص عينة الدراسة.
 2. رسومات الأعمدة البنائية لتوصيف خصائص عينة الدراسة بيانياً.
 3. ألفا كرونباخ للتحقق من ثبات استبانة الدراسة على نطاق أبعادها الفرعية ودرجتها الكلية.
 4. الارتباط الخطي لبيرسون للتحقق من درجة اتساق كل بعد من أبعاد استبانة الدراسة مع الدرجة الكلية للاستبانة.

5. تحليلات المسار للتعرف على التأثيرات المباشرة وغير مباشرة بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع عبر المتغير الوسيط.

رابعاً، اختبار الصدق والثبات لاستبانة الدراسة:

1. أسلوب درجات مقياس ليكرت: لتحديد مستوى الإجابة على فقرات استبانة الدراسة، حيث تم إعطاء وزن للبدائل الموضحة في الجدول رقم (2/2/4) ليتم معالجتها إحصائياً .

جدول رقم (2/2/4)

درجات مقياس ليكرت

الاستجابة	أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق	لا أوافق بشدة
الدرجة	5	4	3	2	1

المصدر: إعداد الباحث من واقع الدراسة الميدانية، 2018م

2. المتوسطات الحسابية لفئات مقياس استبانة البحث:

جدول رقم (3/2/4)

توزيع فئات المتوسط لاستجابات عينة الدراسة

الفئة	الموافقة	مدى المتوسط
الأولى	لا أوافق بشدة	من 1- 1.80
الثانية	لا أوافق	من 1.81- 2.60
الثالثة	محايد	من 2.61- 3.40
الرابعة	أوافق	من 3.41- 4.20
الخامسة	أوافق بشدة	من 4.21- 5

إعداد الباحث من واقع الدراسة الميدانية، 2018م

3. الصدق الظاهري لاستبانة البحث:

تم عرض الاستبانة على المشرفين على الدراسة. ثم عرضها في صورتها الأولية على (11) محكماً من ذوي الاختصاص والخبرة؛ وذلك للتأكد من مدى ارتباط كل فقرة من فقراتها بالبعد الذي تنتمي إليه، ومدى وضوح كل فقرة وسلامة صياغتها اللغوية وملاءمتها لتحقيق الهدف الذي وضعت من أجله، واقتراح طرق تحسينها وذلك بالحدف أو الإضافة أو إعادة الصياغة أو غير ذلك مما يرويه مناسباً، وقد أبدى المشرفين على الرسالة والمحكمين مشكورين ملاحظاتهم وارشاداتهم تجاه البناء الفرضي والتكويني لأبعاد استبانة الدراسة والاتساق

الداخلي بين فقرات كل بعد والمفهوم العام للبعد الذي تنتمي إليه، ودرجة وضوح صياغة فقراتها وعدم وجود كلمات تتصف بالغموض قد تؤثر في مفهومها ومعناها العام، إضافة إلى التأكد من خلوها من الأخطاء الإملائية والنحوية. هذا وقد قامت الباحثة بتعديل ما يلزم من تعديلات وحذف وإضافة بناءً على توجيهات المشرفين والمحكمين.

4. مؤشرات ثبات ألفا كرونباخ لاستبانة البحث:

يعرف الثبات بأنه "إمكانية الحصول على النتائج نفسها لو أعيد تطبيق الاستبانة على نفس أفراد المجتمع بعد فترة من الزمن، كما يشير إلى أي درجة يعطى المقياس أو الاستبانة قراءات متقاربة عند كل مرة يستخدم فيها"⁽¹⁾.

جدول رقم (4/2/4)

مؤشرات ثبات ألفا كرونباخ لأبعاد محاور استبانة الدراسة

م	مضمون البعد	عدد الفقرات	α كرونباخ
1	التمويل بحقوق الملكية (الذاتي)	6	0.778
2	التمويل بحقوق الغير (غير الذاتي)	6	0.697
3	تركيبية أو (تشكيلية) الهيكل المالي	6	0.703
4	المحور الثاني قرارات الائتمان المصرفي	10	0.811
5	المحور الثالث مخاطر المصرفية	10	0.825
	الاستبانة ككل	38	0.907

المصدر: إعداد الباحثة من واقع الدراسة الميدانية، 2018م

يتضح من الجدول رقم (4/2/4) أن مؤشرات α كرونباخ لأبعاد استبانة الدراسة تتراوح بين (0.697 إلى 0.825) وللاستبانة ككل بلغت (0.907)، وهي جميعها مؤشرات ثبات دالة إحصائياً على ثبات استبانة البحث، حيث ذكر جودة محفوظ (2009، ص44) أن استبانة الدراسة تكون ذات ثبات دال إحصائياً إذا كانت قيمة ألفا كرونباخ (> 0.60).

(1) فارس علوش بادي السبيعي، دور الشفافية والمساءلة في الحد من الفساد الإداري في القطاعات الحكومية، (الرياض: دراسة ماجستير غير منشورة في العلوم الأمنية، جامعة نايف العربية، 2010م) ص168.

5. صدق الاتساق الداخلي (ارتباط بيرسون) لأبعاد استبانة الدراسة بالدرجة الكلية للاستبانة:

جدول رقم (5/2/4)

مؤشرات ارتباط بيرسون بين درجة كل بعد والدرجة الكلية للاستبانة

م	مضمون البعد	الارتباط بالدرجة الكلية
1	التمويل بحقوق الملكية (الذاتي)	**0.756
2	التمويل بحقوق الغير (غير الذاتي)	**0.664
3	تركيبية أو (تشكيلة) الهيكل المالي	**0.768
4	لمحور الثاني قرارات الائتمان المصرفي	**0.814
5	المحور الثالث مخاطر المصرفية	**0.732

المصدر

إعداد:

الباحث من واقع الدراسة الميدانية، 2018م

** الارتباط دالة إحصائياً عند مستوى معنوية (0.01)

يتضح من الجدول (5/2/4) أن مؤشرات الارتباط تتراوح بين (**0.664 إلى **0.814) وهي جميعها دالة إحصائياً عند مستوى معنوية (0.01) (***)، وبناءً على ذلك تخلص الباحث إلى أن أبعاد استبانة الدراسة صادقة لما وضعت لقياسه.

خامساً، تحليل بيانات الدراسة:

1. البيانات الشخصية لعينة الدراسة:

فيما يلي خصائص عينة الدراسة من حيث الاختلاف في جنس عينة الدراسة والمؤهلات العلمية والتخصصات العلمية ومستويات الفئات العمرية، الخبرة العملية، والمسممات الوظيفي، وهو ما تتضمنه الجداول والرسومات البيانية التالية:

أ.العمر:

جدول رقم (6/2/4)

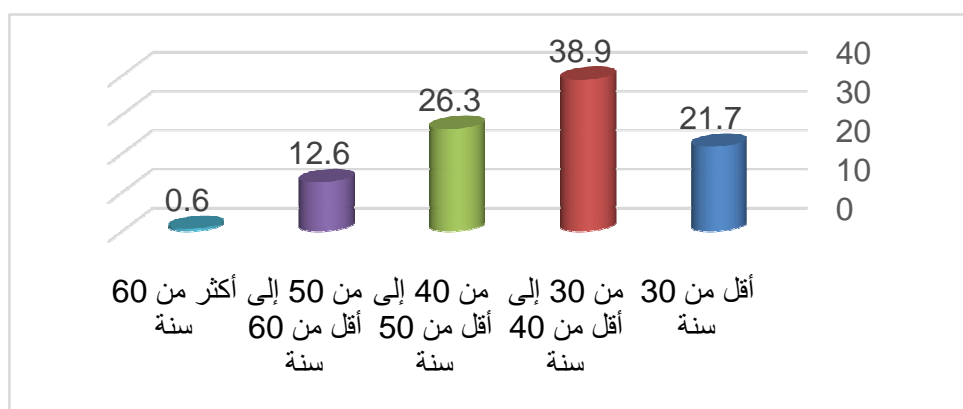
التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة وفقاً للعمر

الفئات العمرية	العدد	%
أقل من 30 سنة	38	21.7
30 إلى أقل من 40 سنة	68	38.9
40 إلى أقل من 50 سنة	46	26.3
50 إلى أقل من 60 سنة	22	12.6
60 سنة فأكثر	1	0.6
المجموع	175	%100

المصدر: إعداد الباحث من واقع الدراسة الميدانية، 2018م.

شكل (1/2/4)

الرسم البياني لأفراد عينة الدراسة وفقاً للعمر



المصدر: إعداد الباحث من واقع الدراسة الميدانية، 2017م.

يتضح من المؤشرات الإحصائية للنسب المئوية بالجدول رقم (6/2/4) والشكل رقم (1/2/4) أن (38.9%) من عينة الدراسة تتراوح أعمارهم بين 30 إلى أقل من 40 سنة، (26.3%) أعمارهم تتراوح بين 40 إلى أقل من 50 سنة، (12.6%) أعمارهم تتراوح بين 50 إلى أقل من 60 سنة، (21.7%) أعمارهم من 30 سنة فأقل، (0.6%) بينما لا تتعدى نسبة من تزيد أعمارهم عن 60 سنة نسبة (0.6%).

ب. المؤهل العلمي:

جدول رقم (7/2/4)

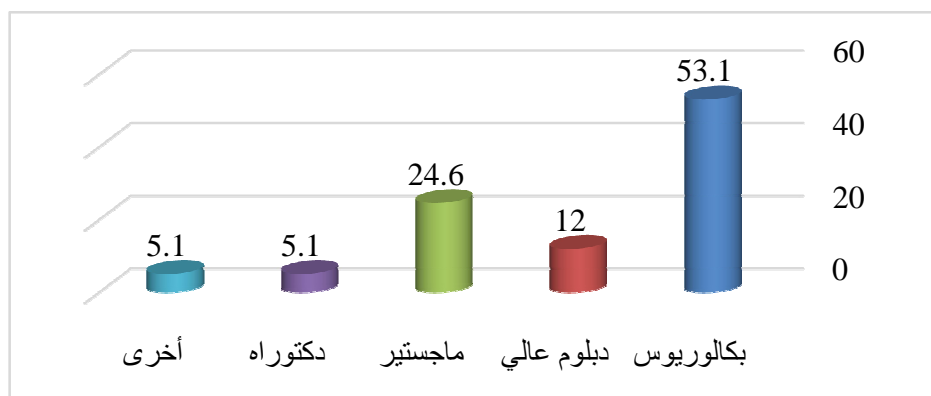
توزيع أفراد عينة الدراسة وفقاً للمؤهل العلمي

فئة المؤهل العلمي	العدد	%
بكالوريوس	93	53.1
دبلوم عالي	21	12
ماجستير	43	24.6
دكتوراه	9	5.1
أخرى	9	5.1
المجموع	175	%100

المصدر: إعداد الباحث من واقع الدراسة الميدانية، 2018م

شكل رقم (2/2/4)

التوزيع البياني للمؤهل العلمي لأفراد عينة الدراسة



المصدر: إعداد الباحث من واقع الدراسة الميدانية، 2017م

توضح المؤشرات الإحصائية للنسب المئوية بالجدول رقم (7/2/4) والشكل رقم (2/2/4) أن أكثر من نصف عينة الدراسة (53.1%) من حملة مؤهل البكالوريوس، (24.6%) من حملة مؤهل الماجستير، (12%) من حملة مؤهل الدبلوم العالي، (5.1%) من حملة مؤهل الدكتوراه والمؤهلات الأخرى على التوالي.

جدول رقم (8/2/4)

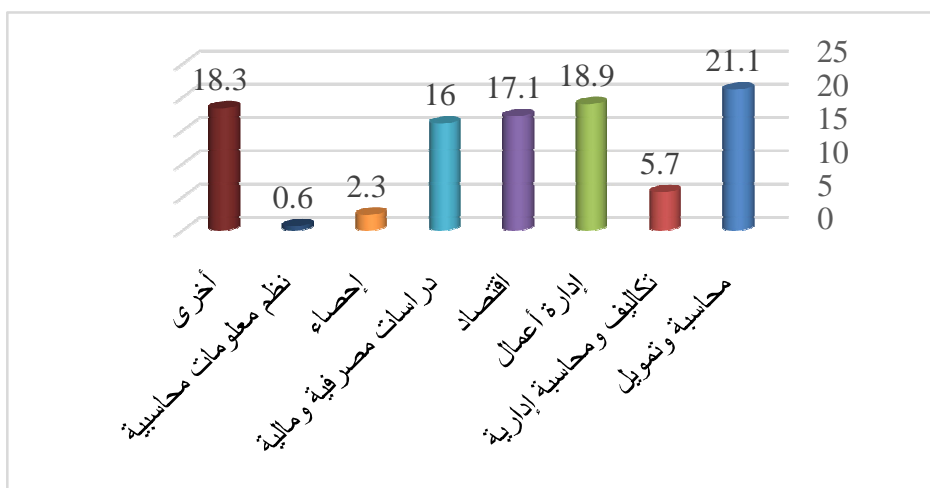
توزيع أفراد عينة الدراسة وفقاً للتخصص العلمي

فئات التخصصات العلمية	العدد	%
محاسبة وتمويل	37	21.1
تكاليف ومحاسبة إدارية	10	5.7
إدارة أعمال	33	18.9
اقتصاد	30	17.1
دراسات مصرفية ومالية	28	16
إحصاء	4	2.3
نظم معلومات محاسبية	1	0.6
أخرى	32	18.3
المجموع	175	%100

المصدر: إعداد الباحث من واقع الدراسة الميدانية، 2018م

شكل (3/2/4)

التوزيع البياني للتخصص العلمي لأفراد عينة الدراسة



المصدر: إعداد الباحث من واقع الدراسة الميدانية، 2018م

يتضح من المؤشرات الإحصائية للجدول رقم (8/2/4) والشكل البياني رقم (3/2/4) أن (21.1%) من عينة الدراسة من تخصصات المحاسبة والتمويل، (18.9%) من تخصصات إدارة الأعمال، (18.3%) من

ذوي التخصصات الأخرى،(17.1%) من تخصصات الاقتصاد،(16%) من تخصصات الدراسات المصرفية ومالية،(5.7%) من تخصصات التكاليف والمحاسبة الإدارية،(2.3%) من تخصصات الإحصاء،(0.6%) من تخصصات نظم المعلومات المحاسبية.

د.المؤهل المهني:

جدول رقم (9/2/4)

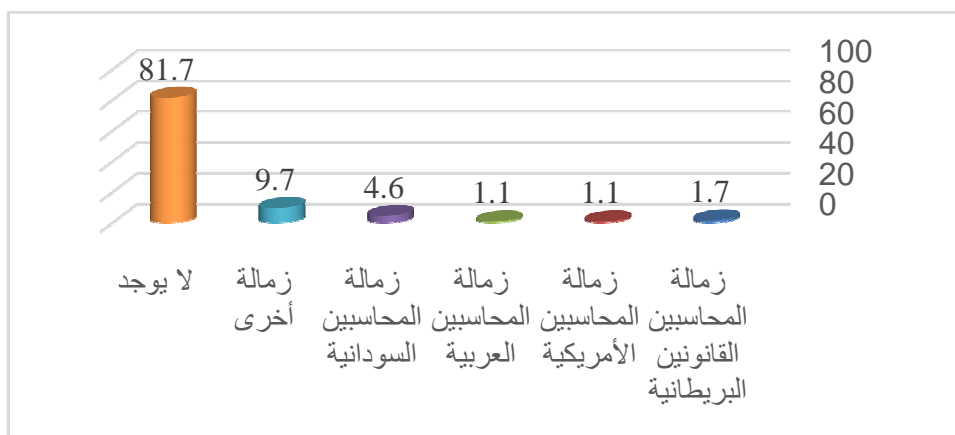
توزيع أفراد عينة الدراسة وفقاً للمؤهل المهني

فئات المؤهل المهني	العدد	%
زمالة المحاسبين القانونيين البريطانية	3	1.7
زمالة المحاسبين القانونيين الأمريكية	2	1.1
زمالة المحاسبين القانونيين العربية	2	1.1
زمالة المحاسبين القانونيين السودانية	8	4.6
زمالة أخرى	17	9.7
لا يوجد	143	81.7
المجموع	175	%100

المصدر: إعداد الباحث من واقع الدراسة الميدانية، 2017م

شكل (4/2/4)

التوزيع البياني للمؤهل المهني لأفراد عينة الدراسة



إعداد:

المصدر

الباحث من واقع الدراسة الميدانية، 2018م

تؤكد المؤشرات الإحصائية للنسب المئوية من الجدول رقم (9/2/4) والشكل (4/2/4) أن (81.7%) ليس لديهم أي نوع من الزمالات المحاسبية، (9.7%) لديهم زمالات أخرى، (4.6%) من حملة زمالة المحاسبين

السودانية، (1.7%) من حملة زمالة المحاسبين القانونيين البريطانية، (1.1%) من حملة زمالة المحاسبين الأمريكية وبالمثل (1.1%) من حملة زمالة المحاسبين العربية.

هـ. المسمى الوظيفي:

جدول رقم (10/2/4)

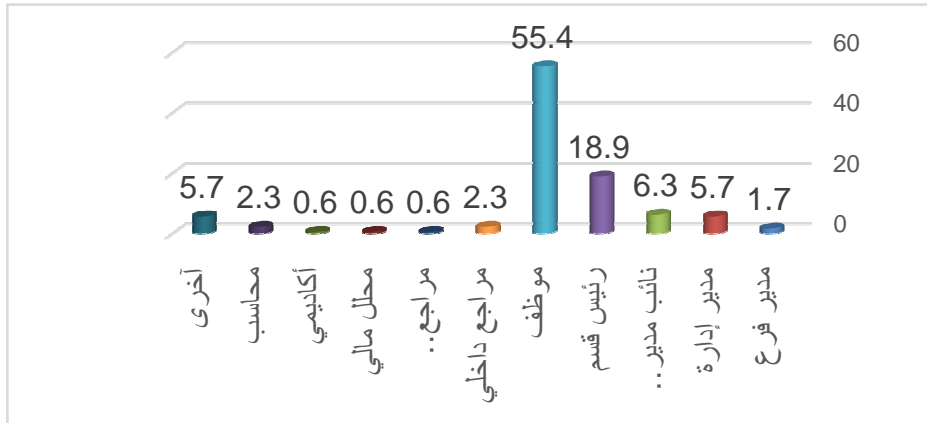
توزيع أفراد عينة الدراسة وفقاً للمسمى الوظيفي

فئات المسميات الوظيفية	العدد	%
مدير فرع	3	1.7
مدير إدارة	10	5.7
نائب مدير إدارة	11	6.3
رئيس قسم	33	18.9
موظف	97	55.4
مراجع داخلي	4	2.3
مراجع خارجي	1	0.6
محلل مالي	1	0.6
أكاديمي	1	0.6
محاسب	4	2.3
أخرى	10	5.7
المجموع	175	%100

المصدر: إعداد الباحث من واقع الدراسة الميدانية، 2018م

شكل رقم (5/2/4)

يوضح التوزيع البياني للمسميات الوظيفية



المصدر: إعداد الباحث، من واقع الدراسة الميدانية، 2018م

يتضح من المؤشرات الإحصائية للجدول رقم (10/2/4) والشكل رقم (5/2/4) أن أكثر من نصف عينة الدراسة (55.4%) من الموظفين، (18.9%) من رؤساء الأقسام، (6.3%) من نواب مدراء الإدارة، (5.7%) من مدراء الإدارات ونفس النسبة تقابلهم ينتمون لوظائف أخرى خلاف ما ذكر من مسميات وظيفية، (2.3%) ومن المراجعين الداخليين وبالمثل (2.3%) من المحاسبين، (1.7%) من مدراء الفروع، بينما لا تتعدى نسب المراجعين الخارجيين والمحليين الماليين والوظائف الأكاديمية نسبة (0.6%) لكل فئة وظيفية.

و.الخبرة العملية:

جدول رقم (11/2/4)

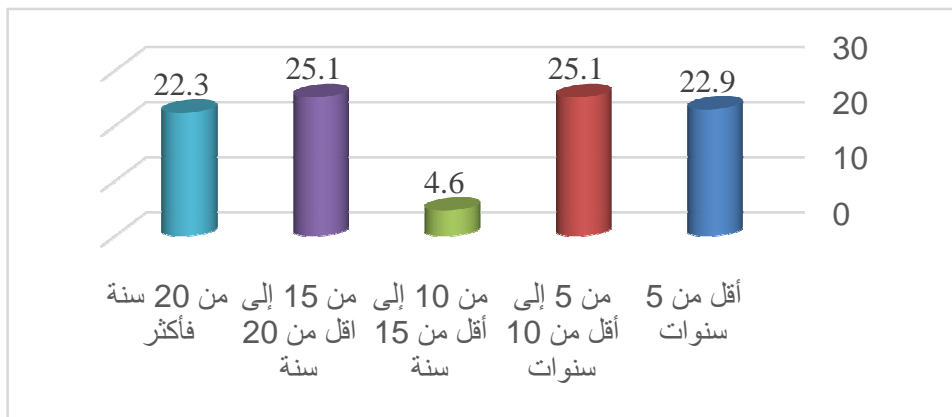
توزيع أفراد عينة الدراسة وفقاً للخبرة العملية

فئات الخبرة العلمية	العدد	%
أقل من 5 سنوات	40	22.9
5 إلى أقل من 10 سنوات	44	25.1
10 إلى أقل من 15 سنة	8	4.6
15 إلى أقل من 20 سنة	44	25.1
20 سنة فأكثر	39	22.3
المجموع	175	%100

المصدر: إعداد الباحث من واقع الدراسة الميدانية، 2018م

شكل رقم (6/2/4)

التوزيع البياني لأفراد عينة الدراسة وفقاً للخبرة العملية



المصدر: إعداد الباحث من واقع الدراسة الميدانية، 2018م

فيما يتعلق بالتوزيع النسبي للخبرات العملية لعينة البحث، تخلص الباحث بصورة إجمالية من الجدول رقم (11/2/4) الشكل رقم (6/2/4) أن أكثر من نصف عينة الدراسة (52.6%) تقريباً خبرتهم أقل من 15 سنة، بينما (47.4%) خبرتهم العملية من 15 سنة فأكثر.

2. التحليل الوصفي لبيانات الدراسة الميدانية:

أ. التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة: وذلك من خلال تلخيص البيانات في جداول توضح تدرجات الموافقة من عدم الموافقة على فقرات كل محور من محاور الدراسة في شكل أرقام ونسب مئوية لكل فقرة ومن ثم المتوسط العام لكل محور من محاور الدراسة وهي كالتالي:

- المحور الأول (الهيكل المالي)، من خلال الأبعاد التالية:

المُبدع الأول، التمويل الذاتي (حقوق الملكية):

جدول رقم (12/2/4)

التوزيع التكراري لإجابات أفراد العينة لعبارات التمويل بحقوق الملكية (الذاتي)

لا أوافق بشدة		لا أوافق		محايد		أوافق		أوافق بشدة		المبعد الأول: التمويل بحقوق الملكية (الذاتي)	
%	عدد	%	عدد	%	عدد	%	عدد	%	عدد	العبرة	
1.1	2	10.9	19	16	28	52	91	20	35	يعتبر التمويل الذاتي الضامنا الوحيد على وجود واستمرارية العمل.	1
0	0	6.3	11	12.6	22	58.4	104	21.7	38	التمويل بحقوق الملكية يستدل به على قوة المركز المالي للعمل.	2
0	0	8	14	13.1	23	53.7	94	25.1	44	يعطي التمويل بحقوق الملكية (الأسهم، الأرباح) انطباعاً قوياً بأن طالب الائتمان قادر على تغطية احتياجاته المالية ذاتياً.	3

0	0	5.7	10	15.4	27	56	98	22.9	40	يعمل التمويل بحقوق الملكية على تقوية الموقف التفاوضي للعميل عند الاقتراض.	4
1.1	2	12.6	22	30.3	53	43.4	76	12.6	22	يعمل التمويل بحقوق الملكية على إضعاف العائد المتحصل للعملاء، وإبطاء التوسع الرأسمالي وعدم الاستفادة من الفرص الاستثمارية البديلة.	5
0	0	6.3	11	17.7	31	46.3	81	29.7	52	تزداد رغبة المصرف في منح الائتمان كلما كان العميل يعتمد على موارده الذاتية.	6
0.37	4	8.3	87	17.5	184	51.6	544	22.0	231	المتوسط العام للمحور	

إعداد الباحث من واقع الدراسة الميدانية، 2018م

يتضح من التوزيع التكراري لإجابات عبارات التمويل بحقوق الملكية (الذاتي) بالجدول رقم (12/2/4) الحقائق التالية:

1. إن نسبة (72%) من أفراد العينة ما بين موافقون بشدة وموافقون على (يعتبر التمويل الذاتي الضامن الوحيد

على وجود واستمرارية العميل.)، بينما (12%) ما بين غير موافقين وغير موافقين بشدة، وأما أفراد العينة

الذين لم يبدوا إجابات محددة فقد بلغت نسبتهم (16%).

2. إن نسبة (80.1%) من أفراد العينة ما بين موافقون بشدة وموافقون على (التمويل بحقوق الملكية يستدل

به على قوة المركز المالي للعميل)، بينما (6.3%) ما بين غير موافقين وغير موافقين بشدة، وأما أفراد

العينة الذين لم يبدوا إجابات محددة فقد بلغت نسبتهم (12.6%).

3. إن نسبة (78.8%) من أفراد العينة ما بين موافقون بشدة وموافقون على (يعطي التمويل بحقوق الملكية

(الأسهم، الأرباح) تطباعاً قوياً بأن طالب الائتمان قادر على تغطية احتياجاته المالية ذاتياً)، بينما (8%)

ما بين غير موافقين وغير موافقين بشدة، وأما أفراد العينة الذين لم يبدوا إجابات محددة فقد بلغت نسبتهم (13.1%).

4. إن نسبة (78.9%) من أفراد العينة ما بين موافقون بشدة وموافقون على العبارة (يعمل التمويل بحقوق الملكية على تقوية الموقف التفاوضي للعميل عند الاقتراض)، بينما (15.4%) ما بين غير موافقين وغير موافقين بشدة، وأما أفراد العينة الذين لم يبدوا إجابات محددة فقد بلغت نسبتهم (5.7%).

5. إن نسبة (66%) من أفراد العينة ما بين موافقون بشدة وموافقون على العبارة (يعمل التمويل بحقوق الملكية على إضعاف العائد المتحصل للعملاء، وإبطاء التوسع الرأسمالي وعدم الاستفادة من الفرص الاستثمارية البديلة)، بينما (13.7%) ما بين غير موافقين وغير موافقين بشدة، وأما أفراد العينة الذين لم يبدوا إجابات محددة فقد بلغت نسبتهم (30.3%).

6. إن نسبة (76%) من أفراد العينة ما بين موافقون بشدة وموافقون على العبارة (تزداد رغبة المصرف في منح الائتمان كلما كان العميل يعتمد على موارده الذاتية)، بينما (6.3%) ما بين غير موافقين وغير موافقين بشدة، وأما أفراد العينة الذين لم يبدوا إجابات محددة فقد بلغت نسبتهم (17.7%).

7. المتوسط العام: إن نسبة (73.6%) من أفراد العينة ما بين موافقون بشدة وموافقون على عبارات البعد الأول (التمويل بحقوق الملكية، الذاتي)، بينما (17.5%) ما بين غير موافقين وغير موافقين بشدة، وأما أفراد العينة الذين لم يبدوا إجابات محددة فقد بلغت نسبتهم (13.2%).

-البعد الثاني، التمويل بحقوق الغير (غير الذاتي) :

جدول رقم (13/2/4)

التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة لعبارات التمويل بحقوق الغير (غير الذاتي)

لا أوافق بشدة		لا أوافق		محايد		أوافق		أوافق بشدة		البعد الثاني: التمويل بحقوق الغير (غير الذاتي)
%	عدد	%	عدد	%	عدد	%	عدد	%	عدد	العبارة
0.6	1	12.6	22	24.6	43	41.4	72	21.1	37	1 يعمل التمويل بحقوق الغير على اضعاف الموقف التفاوضي للعميل عند الاقتراض.
0	0	16	28	26.3	46	41.7	73	16	28	2 كلما زادت الأموال المقترضة كلما انخفضت كلفة التمويل وارتفعت بالمقابل القيمة السوقية للعميل.
1.1	2	18.3	32	22.9	40	41.7	73	16	28	3 يعطي اعتماد العميل على حقوق الغير (القروض، والسندات) انطباعاً قوياً بأن طالب الائتمان غير قادر على تغطية احتياجاته لمالية ذاتياً.
0.8	1	12	21	17.1	30	50.3	88	20	35	4 اعتماد العميل على التمويل غير الذاتي في معاملاته مؤشر غير جيد لمانحي الائتمان المصرفي.
4	7	17.7	31	28	49	36.6	64	13.7	24	5 اعتماد العميل على حقوق الغير لا يعني شيئاً لمانحي الائتمان المصرفي.
0.6	1	3.4	6	12.6	22	50.9	89	32.6	57	6 تزداد رغبة المصارف في منح الائتمان كلما كان العميل له تجارب سابقة في الاقتراض من المصرف.
1.2	12	13.3	140	21.9	230	43.8	459	19.9	209	المتوسط العام للمحور

المصدر: إعداد الباحث، من واقع الدراسة الميدانية، 2018م

يتضح من الجدول رقم (13/2/4) ما يلي:

1. إن نسبة (62.5%) من أفراد العينة ما بين موافقون بشدة وموافقون على (يعمل التمويل بحقوق الغير على اضعاف الموقف التفاوضي للعميل عند الاقتراض.)، بينما (13.2%) ما بين غير موافقين وغير موافقين بشدة، وأما أفراد العينة الذين لم يبدوا إجابات محددة فقد بلغت نسبتهم (24.6%).
2. إن نسبة (57.7%) من أفراد العينة ما بين موافقون بشدة وموافقون على أنني (كلما زادت الأموال المقترضة كلما انخفضت كلفة التمويل وارتفعت بالمقابل القيمة السوقية للعميل.)، بينما (16%) ما بين غير موافقين وغير موافقين بشدة، وأما أفراد العينة الذين لم يبدوا إجابات محددة فقد بلغت نسبتهم (26.3%).
3. إن نسبة (57.7%) من أفراد العينة ما بين موافقون بشدة وموافقون على (يعطي اعتماد العميل على حقوق الغير (القروض، والسندات) انطباعاً قوياً بأن طالب الائتمان غير قادر على تغطية احتياجاته المالية ذاتياً)، بينما (19.4%) ما بين غير موافقين وغير موافقين بشدة، وأما أفراد العينة الذين لم يبدوا إجابات محددة فقد بلغت نسبتهم (22.9%).
4. إن نسبة (70.3%) من أفراد العينة ما بين موافقون بشدة وموافقون على (اعتماد العميل على التمويل غير الذاتي في معاملاته مؤشر غير جيد لمانحي الائتمان المصرفي.)، بينما (12.8%) ما بين غير موافقين وغير موافقين بشدة، وأما أفراد العينة الذين لم يبدوا إجابات محددة فقد بلغت نسبتهم (17.1%).
5. إن نسبة (50.3%) من أفراد العينة ما بين موافقون بشدة وموافقون على أن (اعتماد العميل على حقوق الغير لا يعني شيئاً لمانحي الائتمان المصرفي.)، بينما (21.7%) ما بين غير موافقين وغير موافقين بشدة، وأما أفراد العينة الذين لم يبدوا إجابات محددة فقد بلغت نسبتهم (28%).

6. إن نسبة (83.5%) من أفراد العينة ما بين موافقون بشدة وموافقون على (تزداد رغبة المصارف في منح الائتمان كلما كان العميل له تجارب سابقة في الاقتراض من المصرف)، بينما (4%) ما بين غير موافقين وغير موافقين بشدة، وأما أفراد العينة الذين لم يبدوا إجابات محددة فقد بلغت نسبتهم (12.6%).

7. المتوسط العام: إن نسبة (63.7%) من أفراد العينة ما بين موافقون بشدة وموافقون على مضمون محور التمويل بحقوق الغير (غير الذاتي)، بينما (14.5%) ما بين غير موافقين وغير موافقين بشدة، وأما أفراد العينة الذين لم يبدوا إجابات محددة فقد بلغت نسبتهم (21.9%).

-البعد الثالث: تركيبة أو (تشكيلة) الهيكل المالي:

جدول رقم (14/2/4)

التوزيع التكراري لإجابات افراد عينة الدراسة لعبارات تركيبة أو (تشكيلة) الهيكل المالي

لا أوافق بشدة		لا أوافق		محايد		أوافق		أوافق بشدة		البعد الثالث: تركيبة أو (تشكيلة) الهيكل المالي	
%	عدد	%	عدد	%	عدد	%	عدد	%	عدد	العبارة	
1.1	2	1.7	3	17.1	30	49.1	86	30.9	54	يحظى تحليل مكونات الهيكل المالي لطالبي الائتمان بالاهتمام الكافي من قبل مانحي الائتمان.	1
1.7	3	20	35	22.9	40	36.6	64	18.9	33	يهتم مانحو الائتمان بتقييم جانب الاصول ودراسة الجدوى لطالبي الائتمان دون النظر لجانب الخصوم .	2
0.6	1	2.9	5	18.9	33	52.6	92	25.1	44	يدعم وجود هيكل مالي مثالي موقف مانحي الائتمان بقبول منح الائتمان المصرفي.	3

2.9	5	14.3	25	28	49	39.4	69	15.4	27	تختلف استخدامات مصادر الهيكل المالي باختلاف المؤهل العلمي لمسؤولي الائتمان.	4
1.7	3	6.3	11	25.1	44	46.3	81	20.6	36	التغيرات في هيكل التمويل تؤثر على القيمة السوقية للعملاء.	5
1.1	2	5.7	10	17.1	30	52	91	24	42	تتضمن مكونات الهيكل المالي معلومات تمكن من بناء توقعات مستقبلية عن مقدرة العميل للوفاء بالتزاماته المستقبلية.	6
1.5	16	8.5	89	21.5	226	46.0	483	22.5	236	المتوسط العام للمحور	

المصدر: إعداد الباحث، من واقع الدراسة الميدانية، 2018م

يتضح من الجدول رقم (14/2/4) ما يلي:

1. إن نسبة (80%) من أفراد العينة ما بين موافقون بشدة وموافقون على أن تميز (يحظى تحليل مكونات الهيكل المالي لطالبي الائتمان بالاهتمام الكافي من قبل مانحي الائتمان)، بينما (2.8%) ما بين غير موافقين وغير موافقين بشدة، وأما أفراد العينة الذين لم يبدوا إجابات محددة فقد بلغت نسبتهم (17.1%).
2. إن نسبة (55.5%) من أفراد العينة ما بين موافقون بشدة وموافقون على (يهتم مانحو الائتمان بتقييم جانب الأصول ودراسة الجدوى لطالبي الائتمان دون النظر لجانب الخصوم)، بينما (21.7%) ما بين غير موافقين وغير موافقين بشدة، وأما أفراد العينة الذين لم يبدوا إجابات محددة فقد بلغت نسبتهم (22.9%).
3. إن نسبة (77.7%) من أفراد العينة ما بين موافقون بشدة وموافقون على (يدعم وجود هيكل مالي مثالي موقف مانحي الائتمان بقبول منح الائتمان المصرفي)، بينما (3.5%) ما بين غير موافقين وغير موافقين بشدة، وأما أفراد العينة الذين لم يبدوا إجابات محددة فقد بلغت نسبتهم (18.9%).

4. إن نسبة (54.8%) من أفراد العينة ما بين موافقون بشدة وموافقون على أنه (تختلف استخدامات مصادر الهيكل المالي باختلاف المؤهل العلمي لمسؤولي الائتمان)، بينما (17.2%) ما بين غير موافقين وغير موافقين بشدة، وأما أفراد العينة الذين لم يبدوا إجابات محددة فقد بلغت نسبتهم (28%).
5. إن نسبة (66.9%) من أفراد العينة ما بين موافقون بشدة وموافقون على أنه (التغيرات في هيكل التمويل تؤثر على القيمة السوقية للعملاء.)، بينما (8%) ما بين غير موافقين وغير موافقين بشدة، وأما أفراد العينة الذين لم يبدوا إجابات محددة فقد بلغت نسبتهم (25.1%).
6. إن نسبة (76%) من أفراد العينة ما بين موافقون بشدة وموافقون على أنه (تتضمن مكونات الهيكل المالي معلومات تمكن من بناء توقعات مستقبلية عن مقدرة العميل للوفاء بالتزاماته المستقبلية.)، بينما (6.8%) ما بين غير موافقين وغير موافقين بشدة، وأما أفراد العينة الذين لم يبدوا إجابات محددة فقد بلغت نسبتهم (17.1%).
7. **المتوسط العام:** إن نسبة (68.5%) من أفراد العينة ما بين موافقون بشدة وموافقون على مضمون محور تركيبة أو (تشكيلة) الهيكل المالي، بينما (10%) ما بين غير موافقين وغير موافقين بشدة، وأما أفراد العينة الذين لم يبدوا إجابات محددة فقد بلغت نسبتهم (21.5%).

-المحور الثاني قرارات الائتمان المصرفي:

جدول رقم (15/2/4)

التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة لعبارات قرارات الائتمان المصرفي

لا أوافق بشدة		لا أوافق		محايد		أوافق		أوافق بشدة		المحور الثاني: قرارات الائتمان المصرفي	
%	عدد	%	عدد	%	عدد	%	عدد	%	عدد	العبارة	
0	0	1.7	3	9.7	17	44.6	78	44	77	يتبع المصرف أسس وضوابط سليمة وواضحة لمنح الائتمان.	.1
0.6	1	4	7	16.6	29	49.1	86	29.7	52	يتأثر قرار الائتمان المصرفي بضعف معايير قياس الجدارة الائتمانية.	.2
0.6	1	2.9	5	12.6	22	53.1	93	30.9	54	تعتمد زيادة كفاءة قرار الائتمان المصرفي على جودة المعلومات المتحصلة عن العميل.	.3
0.6	1	3.4	6	18.3	32	49.1	86	28.6	50	يكشف إجراء المقابلة مع طالبي الائتمان شخصية العميل، سمعته، خبرته التجارية ومدى صدقه في المعلومات المقدمة.	.4
0	0	3.4	6	16.6	29	42.9	75	37.1	65	يقوم المصرف بإجراء تقييم شامل للمقدرة المالية للعميل تشمل تحليل المركز المالي واتجاهات الربحية والتدفقات النقدية.	.5
0	0	4	7	10.9	19	45.7	80	39.4	69	يقوم المصرف بالحصول على المعلومات الكافية عن العميل من حيث الملاءة المالية، النزاهة و المقدرة على السداد.	.6

0.6	1	2.3	4	14.9	26	42.3	74	40	70	7. يتأكد المصرف عند اتخاذ القرار من التقييم الحقيقي للضمانات وأن هذا التقييم قد تم إعداده بواسطة جهات متخصصة .
6.9	12	17.1	30	24	42	38.9	68	13.1	23	8. تتصرف إدارة الائتمان وفقاً لاجتهادات شخصية في اتخاذ قرار منح الائتمان المصرفي.
1.7	3	3.4	6	13.1	23	51.4	90	30.3	53	9. الاستعلام المصرفي عن العملاء له الدور الأكبر في الحصول على المعلومات
1.1	2	3.4	6	17.1	30	54.3	95	24	42	10. يعتمد المصرف على تحليل مكونات الهيكل المالي كأداة لترشيد قرارات منح الائتمان.
1.2	21	4.6	80	15.4	269	47.1	825	31.7	555	المتوسط العام للمحور

المصدر: إعداد الباحث من واقع الدراسة الميدانية، 2018م

يتضح من الجدول رقم (15/2/4) ما يلي:

1. إن نسبة (88.6%) من أفراد العينة ما بين موافقون بشدة وموافقون على (يتبع المصرف أسس وضوابط سليمة وواضحة لمنح الائتمان.)، بينما (1.7%) ما بين غير موافقين وغير موافقين بشدة، وأما أفراد العينة الذين لم يبدوا إجابات محددة فقد بلغت نسبتهم (9.7%).
2. إن نسبة (78.8%) من أفراد العينة ما بين موافقون بشدة وموافقون على أنه (يتأثر قرار الائتمان المصرفي بضعف معايير قياس الجدارة الائتمانية)، بينما (4.6%) ما بين غير موافقين وغير موافقين بشدة، وأما أفراد العينة الذين لم يبدوا إجابات محددة فقد بلغت نسبتهم (16.6%).

3. إن نسبة (84%) من أفراد العينة ما بين موافقون بشدة وموافقون على أنه (تعتمد زيادة كفاءة قرار الائتمان المصرفي على جودة المعلومات المتحصلة عن العميل)، بينما (3.5%) ما بين غير موافقين وغير موافقين بشدة، وأما أفراد العينة الذين لم يبدوا إجابات محددة فقد بلغت نسبتهم (12.6%).
4. إن نسبة (77.7%) من أفراد العينة ما بين موافقون بشدة وموافقون على أنه (يكشف إجراء المقابلة مع طالبي الائتمان شخصية العميل، سمعته، خبرته التجارية ومدى صدقه في المعلومات المقدمة.)، بينما (4%) ما بين غير موافقين وغير موافقين بشدة، وأما أفراد العينة الذين لم يبدوا إجابات محددة فقد بلغت نسبتهم (18.3%).
5. إن نسبة (80%) من أفراد العينة ما بين موافقون بشدة وموافقون على أنه (يقوم المصرف بإجراء تقييم شامل للمقدرة المالية للعميل تشمل تحليل المركز المالي واتجاهات الربحية والتدفقات النقدية.)، بينما (3.4%) ما بين غير موافقين وغير موافقين بشدة، وأما أفراد العينة الذين لم يبدوا إجابات محددة فقد بلغت نسبتهم (16.6%).
6. إن نسبة (85.1%) من أفراد العينة ما بين موافقون بشدة وموافقون على أنه (يقوم المصرف بالحصول على المعلومات الكافية عن العميل من حيث الملاءة المالية، النزاهة و المقدرة على السداد.)، بينما (4%) ما بين غير موافقين وغير موافقين بشدة، وأما أفراد العينة الذين لم يبدوا إجابات محددة فقد بلغت نسبتهم (10.9%).
7. إن نسبة (82.3%) من أفراد العينة ما بين موافقون بشدة وموافقون على أنه (يتأكد المصرف عند اتخاذ القرار من التقييم الحقيقي للضمانات وأن هذا التقييم قد تم إعداده بواسطة جهات متخصصة.)، بينما (2.9%) ما بين غير موافقين وغير موافقين بشدة، وأما أفراد العينة الذين لم يبدوا إجابات محددة فقد بلغت نسبتهم (14.9%).

8. إن نسبة (52%) من أفراد العينة ما بين موافقون بشدة وموافقون على أنه (تتصرف إدارة الائتمان وفقاً لاجتهادات شخصية في اتخاذ قرار منح الائتمان المصرفي.)، بينما (24%) ما بين غير موافقين وغير موافقين بشدة، وأما أفراد العينة الذين لم يبدوا إجابات محددة فقد بلغت نسبتهم (24%).

9. إن نسبة (81.7%) من أفراد العينة ما بين موافقون بشدة وموافقون على أنه (الاستعلام المصرفي عن العملاء له الدور الأكبر في الحصول على المعلومات اللازمة لاتخاذ القرار..)، بينما (6.1%) ما بين غير موافقين وغير موافقين بشدة، وأما أفراد العينة الذين لم يبدوا إجابات محددة فقد بلغت نسبتهم (13.1%).

10. إن نسبة (78.3%) من أفراد العينة ما بين موافقون بشدة وموافقون على أنه (يعتمد المصرف على تحليل مكونات الهيكل المالي كأداة لترشيد قرارات منح الائتمان.)، بينما (4.5%) ما بين غير موافقين وغير موافقين بشدة، وأما أفراد العينة الذين لم يبدوا إجابات محددة فقد بلغت نسبتهم (17.1%).

المتوسط العام: إن نسبة (78.8%) من أفراد العينة ما بين موافقون بشدة وموافقون على مضمون محور قرارات الائتمان المصرفي، بينما (5.8%) ما بين غير موافقين وغير موافقين بشدة، وأما أفراد العينة الذين لم يبدوا إجابات محددة فقد بلغت نسبتهم (15.4%).

-المحور الثالث المخاطر المصرفية:

جدول رقم (16/2/4)

التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة لعبارات المخاطر المصرفية

لا أوافق بشدة		لا أوافق		محايد		أوافق		أوافق بشدة		المحور الثالث: المخاطر المصرفية	
%	عدد	%	عدد	%	عدد	%	عدد	%	عدد	العبارة	
0	0	1.7	3	12.6	22	42.9	75	42.9	75	يوجد بالمصرف إطار متكامل وفاعل لإدارة المخاطر.	1
1.1	2	0.6	1	15.4	27	51.4	90	31.4	55	يوجد بالمصرف نظام تدقيق مالي مبني على المخاطر.	2
4.6	8	22.9	40	27.4	48	30.3	53	14.9	26	يعتمد المصرف بصورة مبالغة على الضمانات و لا يتم التركيز بصورة مباشرة على جدوى المشروع وكفاءة تدفقاته النقدية ومقدرة العميل على السداد.	3
0	0	5.1	9	14.9	26	55.4	97	24.6	43	يلتزم المصرف بقياس الجدارة الائتمانية للعميل قبل منحه الائتمان المصرفي مما يسهم في الحد من المخاطر المصرفية.	4
0.6	1	5.1	9	18.9	33	51.4	90	24	42	يقوم المصرف بمتابعة الظروف المحيطة بالعميل ورصد التغيرات التي تطرأ على البيئة التي يعمل فيها العميل.	5
0	0	1.7	3	14.9	26	50.3	88	33.1	58	يهتم المصرف بتجويد وتفعيل القرارات المالية المبنية على دراسة مكونات الهيكل المالي مما يحد من المخاطر المصرفية.	6
0.6	1	2.9	5	10.9	19	59.4	104	26.3	46	يقوم المصرف بإجراء تقييم شامل لمخاطر العميل واتخاذ الاجراءات المصححة كأداة للحد من المخاطر.	7

1.1	2	5.1	9	17.1	30	54.9	96	21.7	38	يقوم المصرف بمتابعة وتطبيق التطورات المستمرة للضوابط الرقابية والمصرفية اللازمة للحد من المخاطر.	8
0	0	6.3	11	16.8	29	46.3	81	30.9	54	المنافسة الحادة بين المصارف والاسراع في منح التسهيلات الائتمانية التي تفتقد لبعض الاعتبارات المهمة تؤثر على المخاطر وزيادة احتمالية حدوثها.	9
0.6	1	7.4	13	16	28	54.3	95	21.7	38	يلتزم المصرف بعد منح الائتمان المصرفي بمتابعة المركز المالي للعميل وتقييم ربحيته بصورة دورية مما يسهم في الحد من المخاطر المصرفية.	10
0.9	15	5.9	103	16.5	288	49.7	869	27.2	475	المتوسط العام للمحور	

المصدر: إعداد الباحث من واقع الدراسة الميدانية، 2018م

يتضح من الجدول رقم (16/2/4) ما يلي:

1. إن نسبة (85.8%) من أفراد العينة ما بين موافقون بشدة وموافقون على (يوجد بالمصرف إطار متكامل وفاعل لإدارة المخاطر.)، بينما (1.7%) ما بين غير موافقين وغير موافقين بشدة، وأما أفراد العينة الذين لم يبدوا إجابات محددة فقد بلغت نسبتهم (12.6%).
2. إن نسبة (82.8%) من أفراد العينة ما بين موافقون بشدة وموافقون على (يوجد بالمصرف نظام تدقيق مالي مبني على المخاطر.)، بينما (1.7%) ما بين غير موافقين وغير موافقين بشدة، وأما أفراد العينة الذين لم يبدوا إجابات محددة فقد بلغت نسبتهم (15.4%).

3. إن نسبة (45.2%) من أفراد العينة ما بين موافقون بشدة وموافقون على (يعتمد المصرف بصورة مبالغة على الضمانات ولا يتم التركيز بصورة مباشرة على جدوى المشروع وكفاءة تدفقاته النقدية ومقدرة العميل على السداد.)، بينما (27.5%) ما بين غير موافقين وغير موافقين بشدة، وأما أفراد العينة الذين لم يبدوا إجابات محددة فقد بلغت نسبتهم (27.4%).

4. إن نسبة (80%) من أفراد العينة ما بين موافقون بشدة وموافقون على (يلتزم المصرف بقياس الجدارة الائتمانية للعميل قبل منحه الائتمان المصرفي مما يسهم في الحد من المخاطر المصرفية)، بينما (5.1%) ما بين غير موافقين وغير موافقين بشدة، وأما أفراد العينة الذين لم يبدوا إجابات محددة فقد بلغت نسبتهم (14.9%).

5. إن نسبة (75.4%) من أفراد العينة ما بين موافقون بشدة وموافقون على (يقوم المصرف بمتابعة الظروف المحيطة بالعميل ورصد التغيرات التي تطرأ على البيئة التي يعمل فيها العميل)، بينما (5.7%) ما بين غير موافقين وغير موافقين بشدة، وأما أفراد العينة الذين لم يبدوا إجابات محددة فقد بلغت نسبتهم (18.9%).

6. إن نسبة (83.4%) من أفراد العينة ما بين موافقون بشدة وموافقون على (يهتم المصرف بتجويد وتفعيل القرارات المالية المبنية على دراسة مكونات الهيكل المالي مما يحد من المخاطر المصرفية)، بينما (1.7%) ما بين غير موافقين وغير موافقين بشدة، وأما أفراد العينة الذين لم يبدوا إجابات محددة فقد بلغت نسبتهم (14.9%).

7. إن نسبة (85.7%) من أفراد العينة ما بين موافقون بشدة وموافقون على (يقوم المصرف بإجراء تقييم شامل لمخاطر العميل واتخاذ الاجراءات المصححة كأداة للحد من المخاطر)، بينما (3.5%) ما بين غير موافقين وغير موافقين بشدة، وأما أفراد العينة الذين لم يبدوا إجابات محددة فقد بلغت نسبتهم (10.9%).

8. إن نسبة (76.6%) من أفراد العينة ما بين موافقون بشدة وموافقون على (يقوم المصرف بمتابعة وتطبيق التطورات المستمرة للضوابط الرقابية والمصرفية اللازمة للحد من المخاطر)، بينما (6.2%) ما بين غير موافقين وغير موافقين بشدة، وأما أفراد العينة الذين لم يبدوا إجابات محددة فقد بلغت نسبتهم (17.1%).
9. إن نسبة (77.2%) من أفراد العينة ما بين موافقون بشدة وموافقون على (المنافسة الحادة بين المصارف والاسراع في منح التسهيلات الائتمانية التي تفتقد لبعض الاعتبارات المهمة تؤثر على المخاطر وزيادة احتمالية حدوثها)، بينما (6.3%) ما بين غير موافقين وغير موافقين بشدة، وأما أفراد العينة الذين لم يبدوا إجابات محددة فقد بلغت نسبتهم (16.8%).
10. إن نسبة (76%) من أفراد العينة ما بين موافقون بشدة وموافقون على (يلتزم المصرف بعد منح الائتمان المصرفي بمتابعة المركز المالي للعميل وتقييم ربحيته بصورة دورية مما يسهم في الحد من المخاطر المصرفية)، بينما (8%) ما بين غير موافقين وغير موافقين بشدة، وأما أفراد العينة الذين لم يبدوا إجابات محددة فقد بلغت نسبتهم (16%).
11. **المتوسط العام:** إن نسبة (76.9%) من أفراد العينة ما بين موافقون بشدة وموافقون على مضمون محور المخاطر المصرفية، بينما (6.8%) ما بين غير موافقين وغير موافقين بشدة، وأما أفراد العينة الذين لم يبدوا إجابات محددة فقد بلغت نسبتهم (16.5%).

ب. المتوسطات الحسابية والأوزان النسبية لإجابات أفراد عينة الدراسة: وذلك من خلال حساب

المتوسط والانحراف المعياري والوزن النسبي ودرجة الممارسة وهي كالآتي :

- المحور الأول (الهيكل المالي)، من خلال الأبعاد التالية:

- البُعد الأول، التمويل الذاتي (حقوق الملكية):

جدول (17/2/4)

المتوسطات الحسابية والأوزان النسبية لواقع التمويل بحقوق الملكية (الذاتي)

الممارسة	الوزن النسبي	الانحراف المعياري	المتوسط	العبارة	رقم العبارة	الأهمية
كبيرة	0.80	0.85	3.99	تزداد رغبة المصرف في منح الائتمان كلما كان العميل يعتمد على موارده الذاتية.	6	1
كبيرة	0.79	0.77	3.97	التمويل بحقوق الملكية يستدل به على قوة المركز المالي للعميل.	2	2
كبيرة	0.79	0.78	3.96	يعمل التمويل بحقوق الملكية على تقوية الموقف التفاوضي للعميل عند الاقتراض.	4	3
كبيرة	0.79	0.84	3.96	يعطي التمويل بحقوق الملكية انطباعاً قوياً بأن طالب الائتمان قادر على تغطية احتياجاته المالية ذاتياً .	3	4
كبيرة	0.76	0.93	3.79	يعتبر التمويل الذاتي الضامن الوحيد على وجود واستمرارية العميل.	1	5
كبيرة	0.71	0.91	3.54	يعمل التمويل بحقوق الملكية على إضعاف العائد المتحصل للعملاء، إبطاء التوسع الرأسمالي وعدم الاستفادة من الفرص الاستثمارية البديلة.	5	6
كبيرة	0.77	0.85	3.87	المتوسط العام		

المصدر: إعداد الباحث من واقع الدراسة الميدانية، 2018م

يتضح من المؤشرات الإحصائية للمتوسطات الحسابية لواقع مكونات الهيكل المالي للعملاء: التمويل بحقوق الملكية (الذاتي) بالجدول رقم(17/2/4) الحقائق التالية:

1. إن المتوسطات الحسابية لواقع ممارسة مكونات الهيكل المالي للعملاء: التمويل بحقوق الملكية (الذاتي) تتراوح بين (3.99 إلى 3.54 من 5) مع انحرافات معيارية بين (0.77 إلى 0.93)، وهي من مؤشرات فئة المتوسط الرابعة (3.41 إلى 4.20)، ومع نسبة تأكيد تتراوح بين (71% إلى 80%) من إجمالي عينة الدراسة المستطلعة من المصارف السودانية، مما يؤكد من وجهة نظر عينة الدراسة أن مكونات الهيكل المالي للعملاء التمويل بحقوق الملكية (الذاتي) تمارس من جانب العاملين بالمصارف السودانية بدرجة كبيرة.

2. إن الأوزان النسبية تشير أن ما بين (80% إلى 71%) من إجمالي عينة الدراسة المستطلعة تؤكد أن مكونات الهيكل المالي للعملاء: التمويل بحقوق الملكية (الذاتي) تمارس من جانب العاملين بالمصارف السودانية بدرجة كبيرة.

3. يأتي بالمرتبة الأولى لعناصر التمويل بحقوق الملكية (الذاتي) من حيث الممارسة بدرجة كبيرة، مضمون العبارة 6 "تزداد رغبة المصرف في منح الائتمان كلما كان العميل يعتمد على موارده الذاتية"، بينما يأتي بالمرتبة الأخيرة من حيث الموافقة ودرجة الممارسة الكبيرة مضمون العبارة 5 "يعمل التمويل بحقوق الملكية على إضعاف العائد المتحصل للعملاء، وإبطاء التوسع الرأسمالي وعدم الاستفادة من الفرص الاستثمارية البديلة".

4. إن المتوسط الحسابي العام والذي يساوي (3.87 من 5) وانحراف معياري بلغ قدره (0.85) ووزن نسبي بلغ (77%) من إجمالي عينة الدراسة المستطلعة، يعكس أن الصورة العامة لوجهة نظر عينة الدراسة تؤكد أن واقع الممارسة لمكونات الهيكل المالي للعملاء: التمويل بحقوق الملكية (الذاتي) ذات درجة كبيرة بالمصارف السودانية.

- البعد الثاني، التمويل غير الذاتي(حقوق الغير):

جدول رقم (18/2/4)

المتوسطات الحسابية والأوزان النسبية لواقع التمويل بحقوق الغير (غير الذاتي)

الأممية	رقم العبارة	العبارة	المتوسط	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	الممارسة
1	6	تزداد رغبة المصرف في منح الائتمان كلما كان العميل له تجارب سابقة في الاقتراض من المصارف.	4.11	0.79	0.82	كبيرة
2	4	اعتماد العميل على التمويل غير الذاتي في معاملاته مؤشر غير جيد لمانحي الائتمان المصرفي.	3.77	0.93	0.75	كبيرة
3	1	يعمل التمويل بحقوق الغير على اضعاف الموقف التفاوضي للعميل عند الاقتراض.	3.70	0.96	0.74	كبيرة
4	2	كلما زادت الأموال المقترضة كلما انخفضت كلفة التمويل وارتفعت بالمقابل القيمة السوقية للعميل.	3.58	0.94	0.72	كبيرة
5	3	يعطي اعتماد العميل على حقوق الغير انطباعاً قوياً بأن طالب الائتمان غير قادر على تغطية احتياجاته المالية ذاتياً .	3.53	1.01	0.71	كبيرة
6	5	اعتماد العميل على حقوق الغير لا يعني شيئاً لمانحي الائتمان المصرفي.	3.38	1.05	0.68	متوسطة
		المتوسط العام	3.58	0.94	0.72	كبيرة

المصدر :إعداد الباحث من واقع الدراسة الميدانية،2018م

بالمثل يتضح من المؤشرات الإحصائية للمتوسط الحسابية لواقع مكونات الهيكل المالي للعملاء: التمويل بحقوق الملكية (الذاتي) بالجدول رقم (18/2/4) الحقائق التالية:

1. إن المتوسطات الحسابية لواقع ممارسة مكونات الهيكل المالي للعملاء: التمويل بحقوق الغير(غير الذاتي).

تتراوح بين (4.11 إلى 3.38 من 5) مع انحرافات معيارية بين (0.79 إلى 1.05)، وهي من مؤشرات فئة المتوسط الرابعة (3.41 إلى 4.20) والثالثة (2.61 إلى 3.40)، مما يؤكد من وجهة نظر عينة الدراسة أن مكونات الهيكل المالي للعملاء: التمويل بحقوق الغير (غير الذاتي) تمارس من جانب العاملين بالمصارف السودانية ما بين درجة كبيرة ومتوسطة.

2. إن إجمالي عينة الدراسة والتي تؤكد على وجود ممارسة بدرجة كبيرة للتمويل بحقوق الغير (غير الذاتي) تتراوح بين (82% إلى 71%).

3. إن (68%) من إجمالي عينة الدراسة المستطلعة تؤكد وجود ممارسة متوسطة فيما يتعلق بـ " اعتماد العميل على حقوق الغير لا يعني شيئاً لمانحي الائتمان المصرفي".

4. يأتي بالمرتبة الأولى لعناصر التمويل بحقوق الغير (غير الذاتي) من حيث الممارسة بدرجة كبيرة، مضمون العبارة 6 "تزداد رغبة المصرف في منح الائتمان كلما كان العميل له تجارب سابقة في الاقتراض من المصارف" بمتوسط حسابي بلغ (4.11 من 5)، بينما يأتي بالمرتبة الأخيرة من حيث الموافقة ودرجة الممارسة المتوسطة مضمون العبارة 5 "اعتماد العميل على حقوق الغير لا يعني شيئاً لمانحي الائتمان المصرفي" بمتوسط حسابي بلغ مقداره (3.38 من 5).

5. إن المتوسط الحسابي العام والذي يساوي (3.58 من 5) وانحراف معياري بلغ قدره (0.94) ووزن نسبي بلغ (72%) من إجمالي عينة الدراسة المستطلعة، يؤكد على أن وجهة نظر عينة الدراسة في صورتها العامة تؤكد بأن ممارسة التمويل بحقوق الغير (غير الذاتي) ذات درجة كبيرة.

- البعد الثالث، تركيبة أو تشكيلة الهيكل المالي:

جدول رقم (19/2/4)

المتوسطات الحسابية والأوزان النسبية لواقع تركيبة أو (تشكيلة) الهيكل المالي

الممارسة	الوزن النسبي	الانحراف المعياري	المتوسط	العبارة	رقم العبارة	الأهمية
كبيرة	0.81	0.81	4.07	يحظى تحليل مكونات الهيكل المالي لطالبي الائتمان بالاهتمام الكافي من قبل مانحي الائتمان	1	1
كبيرة	0.80	0.78	3.99	يدعم وجود هيكل مالي مثالي موقف مانحي الائتمان بقبول منح الائتمان المصرفي	3	2
كبيرة	0.78	0.86	3.92	تتضمن مكونات الهيكل المالي معلومات تمكن من بناء توقعات مستقبلية عن مقدرة العميل للوفاء بالتزاماته المستقبلية	6	3
كبيرة	0.76	0.90	3.78	التغيرات في هيكل التمويل تؤثر على القيمة السوقية للعملاء.	5	4
كبيرة	0.70	1.07	3.51	يهتم مانحو الائتمان بتقييم جانب الاصول ودراسة الجدوى لطالبي الائتمان دون النظر لجانب الخصوم	2	5
كبيرة	0.70	1.01	3.50	تختلف استخدامات مصادر الهيكل المالي باختلاف المؤهل العلمي لمسؤولي الائتمان.	4	6
كبيرة	0.76	0.90	3.80	المتوسط العام		

المصدر: إعداد الباحث من واقع الدراسة الميدانية، 2018م

بالمثل يتضح من المؤشرات الإحصائية للمتوسطات الحسابية لواقع مكونات الهيكل المالي للعملاء: تركيبة أو (تشكيلة) الهيكل المالي بالجدول (19/2/4) الحقائق التالية:

1. إن المتوسطات الحسابية لواقع ممارسة مكونات الهيكل المالي للعملاء: تركيبة أو (تشكيلة) الهيكل المالي تتراوح بين (4.07 إلى 3.50 من 5) مع انحرافات معيارية بين (0.81 إلى 1.01)، وهي من مؤشرات فئة المتوسط الرابعة (3.41 إلى 4.20)، مما يؤكد من وجهة نظر عينة الدراسة أن مكونات تركيبة أو (تشكيلة) الهيكل المالي تمارس من جانب العاملين بالمصارف السودانية بدرجة كبيرة.

2. إن (81% إلى 70%) من إجمالي عينة الدراسة تؤكد على وجود ممارسة بدرجة كبيرة لمكونات تركيبة أو تشكيلة الهيكل المالي بالمصارف السودانية.

3. يأتي بالمرتبة الأولى لعناصر تركيبة أو (تشكيلة) الهيكل المالي من حيث الممارسة بدرجة كبيرة، مضمون العبارة 1 "يحظى تحليل مكونات الهيكل المالي لطالبي الائتمان بالاهتمام الكافي من قبل مانحي الائتمان" بمتوسط حسابي بلغ (4.07 من 5)، بينما يأتي بالمرتبة الأخيرة من حيث الموافقة ودرجة الممارسة الكبيرة مضمون العبارة 4 "تختلف استخدامات مصادر الهيكل المالي باختلاف المؤهل العلمي لمسؤولي الائتمان" بمتوسط حسابي بلغ مقداره (3.50 من 5).

4. إن المتوسط الحسابي العام والذي يساوي (3.80 من 5) وانحراف معياري بلغ قدره (0.90) ووزن نسبي بلغ (76%) من إجمالي عينة الدراسة المستطلعة، يؤكد على أن وجهة نظر عينة الدراسة في صورتها العامة تؤكد بأن ممارسة مكونات الهيكل المالي للعملاء: تركيبة أو (تشكيلة) الهيكل المالي ذات درجة كبيرة.

- المحور الثاني، قرارات الائتمان المصرفي:

جدول رقم (20/2/4)

المتوسطات الحسابية والأوزان النسبية لواقع قرارات الائتمان المصرفي

الممارسة	الوزن النسبي	الانحراف المعياري	المتوسط	العبارة	رقم العبارة	الأهمية
كبيرة	0.86	0.72	4.31	يتبع المصرف أسسوابط سليمة وواضحة لمنح الائتمان.	1	1
كبيرة	0.84	0.79	4.21	يقوم المصرف بالحصول على المعلومات الكافية عن العميل من حيث الملاءة المالية، النزاهة و المقدره على السداد.	6	2
كبيرة	0.84	0.81	4.19	يتأكد المصرف عند اتخاذ القرار من التقييم الحقيقي للضمانات وأن هذا التقييم قد تم إعداده بواسطة جهات متخصصة.	7	3
كبيرة	0.83	0.81	4.14	يقوم المصرف بإجراء تقييم شامل للمقدرة المالية للعميل تشمل تحليل المركز المالي واتجاهات الربحية والتدفقات النقدية.	5	4
كبيرة	0.82	0.77	4.11	تعتمد زيادة كفاءة قرار الائتمان المصرفي على جودة المعلومات المتحصلة عن العميل.	3	5
كبيرة	0.81	0.85	4.05	الاستعلام المصرفي عن العملاء له الدور الأكبر في الحصول على المعلومات اللازمة لاتخاذ القرار.	9	6
كبيرة	0.81	0.82	4.03	يتأثر قرار الائتمان المصرفي بضعف معايير قياس الجدارة الائتمانية.	2	7

الأهمية	رقم العبارة	العبارة	المتوسط	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	الممارسة
8	4	يكشف إجراء المقابلة مع طالبي الائتمان شخصية العميل، سمعته، خبرته التجارية ومدى صدقه في المعلومات المقدمة.	4.02	0.81	0.80	كبيرة
9	10	يعتمد المصرف على تحليل مكونات الهيكل المالي كأداة لترشيد قرارات منح الائتمان	3.97	0.81	0.79	كبيرة
10	8	تتصرف إدارة الائتمان وفقاً لاجتهادات شخصية في اتخاذ قرار منح الائتمان المصرفي	3.34	1.12	0.67	متوسطة
		المتوسط العام	4.04	0.83	0.81	كبيرة

المصدر: إعداد الباحث من واقع الدراسة الميدانية، 2018م

بالمثل يتضح من المؤشرات الإحصائية للمتوسط الحسابية لواقع قرارات الائتمان المصرفي بالجدول رقم (20/2/4) الحقائق التالية:

1. إن المتوسطات الحسابية لواقع ممارسة الائتمان المصرفي تتراوح بين (4.31 إلى 3.34 من 5) مع انحرافات معيارية بين (0.72 إلى 1.12)، وهي من مؤشرات فئة المتوسط الرابعة (3.41 إلى 4.20)، والثالثة (2.59 إلى 3.40) مما يؤكد من وجهة نظر عينة الدراسة أن قرارات الائتمان تمارس من جانب العاملين بالمصارف السودانية بدرجة كبيرة ومتوسطة.

2. إن (86% إلى 79%) من إجمالي عينة الدراسة تؤكد على وجود ممارسة بدرجة كبيرة لتسع فقرات من قرارات الائتمان المصرفي.

3. إن (67%) من إجمالي عينة الدراسة المستطلعة تؤكد وجود ممارسة متوسطة لقرارات الائتمان المصرفي فيما يتعلق بـ "تتصرف إدارة الائتمان وفقاً لاجتهادات شخصية في اتخاذ قرارات الائتمان المصرفي".

4. يأتي بالمرتبة الأولى لعناصر قرارات الائتمان المصرفي من حيث الممارسة بدرجة كبيرة، مضمون الفقرة "1" يتبع المصرف أسس وضوابط سليمة وواضحة لمنح الائتمان " بمتوسط حسابي بلغ (4.31 من 5)، بينما يأتي بالمرتبة العاشرة الأخيرة من حيث الموافقة ودرجة الممارسة المتوسطة مضمون العبارة 8 "تتصرف إدارة

الائتمان وفقاً لاجتهادات شخصية في اتخاذ قرارات الائتمان المصرفي " بمتوسط حسابي بلغ مقداره (3.38 من 5).

5. إن المتوسط الحسابي العام والذي يساوي (4.04 من 5) وانحراف معياري بلغ قدره (0.83) ونسبة تأكيد (81%) من إجمالي عينة الدراسة المستطلعة، جميعها مؤشرات إحصائية تؤكد أن وجهة نظر عينة الدراسة في صورتها العامة تميل إلى وجود ممارسة لقرارات الائتمان المصرفي بدرجة كبيرة.

-المحور الثالث: الحد من المخاطر المصرفية:

جدول رقم (21/2/4)

المتوسطات الحسابية والأوزان النسبية لواقع الحد من المخاطر المصرفية

الممارسة	الوزن النسبي	الانحراف المعياري	المتوسط	العبرة	رقم العبرة	الأهمية
كبيرة	0.85	0.74	4.27	يوجد بالمصرف إطار متكامل وفاعل لإدارة المخاطر.	1	1
كبيرة	0.83	0.73	4.15	يهتم المصرف بتجويد وتفعيل القرارات المالية المبنية على دراسة مكونات الهيكل المالي مما يحد من المخاطر المصرفية.	6	2
كبيرة	0.82	0.77	4.11	يوجد بالمصرف نظام تدقيق مالي مبنى على المخاطر.	2	3
كبيرة	0.82	0.73	4.08	يقوم المصرف بإجراء تقييم شامل لمخاطر العميل واتخاذ الإجراءات المصححة كأداة للحد من المخاطر.	7	4
كبيرة	0.80	0.85	4.02	المنافسة الحادة بين المصارف والاسراع في منح التسهيلات الائتمانية التي تفتقد لبعض الاعتبارات المهمة تؤثر على المخاطر وزيادة احتمالية حدوثها.	9	5
كبيرة	0.80	0.78	3.99	يلتزم المصرف بقياس الجدارة الائتمانية للعميل قبل منحه الائتمان المصرفي مما يسهم في الحد من المخاطر المصرفية.	4	6

الممارسة	الوزن النسبي	الانحراف المعياري	المتوسط	العبارة	رقم العبارة	الأهمية
كبيرة	0.79	0.83	3.93	يقوم المصرف بمتابعة الظروف المحيطة بالعميل ورصد التغيرات التي تطرأ على البيئة التي يعمل فيها العميل.	5	7
كبيرة	0.78	0.83	3.91	يقوم المصرف بمتابعة وتطبيق التطورات المستمرة للضوابط الرقابية والمصرفية اللازمة للحد من المخاطر.	8	8
كبيرة	0.78	0.85	3.89	يلتزم المصرف بعد منح الائتمان المصرفي بمتابعة المركز المالي للعميل وتقييم ربحيته بصورة دورية مما يسهم في الحد من المخاطر المصرفية.	10	9
متوسطة	0.66	1.11	3.28	يعتمد المصرف بصورة مبالغية على الضمانات ولا يتم التركيز بصورة مباشرة على جدوى المشروع وكفاءة تدفقاته النقدية ومقدرة العميل على السداد.	3	10
كبيرة	0.79	0.82	3.96	المتوسط العام		

المصدر: إعداد الباحث من واقع الدراسة الميدانية، 2018م

بالمثل يتضح من المؤشرات الإحصائية للمتوسط الحسابية لواقع الحد من المخاطر المصرفية بالجدول رقم (21/2/4) الحقائق التالية:

1. إن المتوسطات الحسابية لواقع ممارسة الحد من المخاطر المصرفية تتراوح بين (3.28 إلى 4.427) مع انحرافات معيارية بين (0.73 إلى 1.11)، وهي من مؤشرات فئة المتوسط الرابعة (3.41 إلى 4.20)، والثالثة (2.59 إلى 3.40) مما يؤكد من وجهة نظر عينة الدراسة أن فقرات الحد من المخاطر المصرفية تمارس من جانب العاملين بالمصارف السودانية بين درجة كبيرة ومتوسطة.
2. إن (85% إلى 78%) من إجمالي عينة الدراسة تؤكد على وجود ممارسة بدرجة كبيرة لتسع فقرات من الحد من المخاطر المصرفية.

3. إن (66%) من إجمالي عينة الدراسة المستطلعة تؤكد وجود ممارسة متوسطة للمخاطر المصرفية فيما يتعلق بـ "يعتمد المصرف بصورة مبالغية على الضمانات و لا يتم التركيز بصورة مباشرة على جدوى المشروع وكفاءة تدفقاته النقدية ومقدرة العميل على السداد".

4. يأتي بالمرتبة الأولى لعناصر الحد من المخاطر المصرفية من حيث الممارسة بدرجة كبيرة، مضمون الفقرة 1 "يوجد بالمصرف إطار متكامل وفاعل لإدارة المخاطر" بمتوسط حسابي بلغ (4.27 من 5)، بينما يأتي بالمرتبة العاشرة الأخيرة من حيث الموافقة ودرجة الممارسة المتوسطة مضمون العبارة 3 "يعتمد المصرف بصورة مبالغية على الضمانات و لا يتم التركيز بصورة مباشرة على جدوى المشروع وكفاءة تدفقاته النقدية ومقدرة العميل على السداد " بمتوسط حسابي بلغ مقداره (3.38 من 5).

5. إن المتوسط الحسابي العام والذي يساوي (3.96 من 5) وانحراف معياري بلغ قدره (0.82) ونسبة تأكيد (79%) من إجمالي عينة الدراسة المستطلعة، جميعها مؤشرات إحصائية تؤكد أن وجهة نظر عينة الدراسة في صورتها العامة تميل إلى وجود ممارسة للمخاطر المصرفية بدرجة كبيرة.

المبحث الثالث

اختبار فرضيات الدراسة

يتم اختبار فرضيات الدراسة من خلال الإجراءات أو الأساليب التالية:

أولاً، الإجراءات الأولية لاختبار الفرضيات:

1. تحليل الارتباط بين محاور الدراسة.

2. مؤشرات ملائمة النموذج لتحليل الانحدار المتعدد

حيث تم تحليل الارتباط بين محاور الدراسة وحساب مؤشرات ملائمة النموذج لتحليل الانحدار المتعدد وذلك كما يلي:

أ. للوقوف على نمط العلاقة التي تربط بين المتغيرات المستقلة والمتغير الوسيط والمتغير التابع، لجأت الباحثة إلى حساب مؤشرات ارتباط بيرسون والذي يستخدم في إيجاد معاملات الارتباط بين المتغيرات الكمية، والنتائج يتضمنها الجدول التالي:

جدول رقم (1/3/4)

مصفوفة الارتباطات لبيرسون بين متغيرات الدراسة

المتغير	حقوق الغير	حقوق الملكية	تركيبية الهيكل المالي	قرارات الائتمان	الحدمن المخاطر المصرفية
حقوق الغير	-	**0.581	**0.54	**0.497	**0.350
حقوق الملكية	-	-	**0.552	**0.341	**0.210
تركيبية الهيكل المالي	-	-	-	**0.501	**0.407
قرارات الائتمان	-	-	-	-	**0.564
المخاطر المصرفية	-	-	-	-	-

المصدر: إعداد الباحثة من واقع الدراسة الميدانية، 2018م

** الارتباط دال إحصائياً عند مستوى معنوية (0.01)

يتضح من المؤشرات الإحصائية للجدول رقم (1/3/4) معاملات الارتباط التالية:

1. توجد علاقة ارتباطية طردية دالة إحصائياً عند مستوى معنوية (0.01) بين حقوق الغير، وحقوق الملكية، تركيبة الهيكل المالي، قرارات الائتمان، الحد من المخاطر المصرفية وتتراوح قيمها بين (0.350** إلى 0.581**).
2. توجد علاقة ارتباطية طردية دالة إحصائياً عند مستوى معنوية (0.01) بين حقوق الملكية و تركيبه الهيكل المالي، قرارات الائتمان، الحد من المخاطر المصرفية وتتراوح قيمها بين (0.210** إلى 0.552**).
3. توجد علاقة ارتباطية طردية دالة إحصائياً عند مستوى معنوية (0.01) بين تركيبة الهيكل المالي قرارات الائتمان، الحد من المخاطر المصرفية وتتراوح قيمها بين (0.407** إلى 0.501**).
4. توجد علاقة ارتباطية طردية دالة إحصائياً عند مستوى معنوية (0.01) بين قرارات الائتمان والحد من المخاطر المصرفية وتساوي قيمته (0.564**).

ب. مؤشرات ملائمة النموذج لتحليل الانحدار المتعدد:

جدول رقم (2/3/4)

معاملات تضخم التباين والتباين المسموح به ومؤشر درين واتسون DW

المتغير	تضخم التباين VIF	التباين المسموح به Tolerance	مؤشر درين واتسون DW
حقوق الغير	1.852	0.539	1.923
حقوق الملكية	1.722	0.581	
تركيبه الهيكل المالي	1.780	0.562	
قرارات الائتمان	1.481	0.675	

المصدر: إعداد الباحث من واقع الدراسة الميدانية، 2018م

يتضح من المؤشرات الإحصائية لملائمة المتغيرات المستقلة والوسيط لتحليل الانحدار المتعدد بالجدول رقم

(2/3/4) النتائج التالية:

- إن مؤشرات تضخم التباين VIF لمتغيرات الدراسة تتراوح قيمها بين (1.481 إلى 1.852) وهي جميعها أقل من القيمة (10).
- إن قيم التباين المسموح به للمتغيرات المستقلة تتراوح قيمه بين (0.539 إلى 0.675) وهي جميعها أكبر من (0.05).

- إن قيمة مؤشر درين واتسون DW تساوي (1.923) وهي أقل من القيمة (2).
- نباءً على هذه النتائج تخلص الباحث إلى عدم وجود ارتباطات متعدد بين متغيرات الدراسة وبذلك تكون ملائمة لإجراء تحليلات الانحدار المتعدد بين مكونات الهيكل المالي وقرارات منح الائتمان، وكذلك بين مكونات الهيكل المالي ولحد من المخاطر المصرفية.

ثانياً ، اساليب اختبار الفرضيات:

1 تحليلات الانحدار المتعدد بين المتغيرات المستقلة لمكونات الهيكل المالي وقرارات منح الائتمان المصرفي في المصارف السودانية في سياق الاجابة على فرضية الدراسة الرئيسية الأولى وفرضية الدراسة الرئيسية الثانية.

2. الانحدار الخطي البسيط بين المتغيرات المستقلة بصورة منفردة للإجابة على الفرضيات الفرعية للرئيسية الأولى والفرضيات الفرعية للفرضية الرئيسية الثانية.

3. نموذج تحليل المسار بين المتغيرات المستقلة والمتغير الوسيط ولحد من المخاطر المصرفية للتعرف على التأثيرات المباشرة وغير المباشرة في وجود قرارات الائتمان كمتغير وسيط

اختبار فرضية الدراسة الرئيسية الأولى وفرضياتها الفرعية:

الفرضية الرئيسية: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية بين مكونات الهيكل المالي وقرارات منح الائتمان المصرفي . وتتفرع منها الفرضيات التالية:

أ. يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للتمويل الذاتي (حقوق الملكية) في قرارات الائتمان المصرفي .

ب. يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للتمويل غير الذاتي (حقوق الغير) في قرارات الائتمان المصرفي .

ج. يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للهيكل المالي الأمثل في قرارات الائتمان المصرفي .

تم استخدام الإنحدار الخطي البسيط لاختبار نتائج الفرضية الأولى الرئيسية التي تنص على أنه "يوجد أثر ذو دلالة إحصائية بين مكونات الهيكل المالي وقرارات منح الائتمان المصرفي"، وللتحقق من نتائج الفرضية الأولى الرئيسية لجأت الباحثة إلى إجراء تحليل الانحدار المتعدد بين المتغيرات المستقلة لمكونات الهيكل المالي ومتغير قرارات منح الائتمان، ونتائج ذلك يتضمنها الجدول (3/3/4) التالي:

- نتائج تحليل الانحدار المتعدد:

جدول رقم (3/3/4)

مؤشرات معنوية نموذج الانحدار بين متغيرات مكونات الهيكل المالي وقرارات الائتمان

الدالة	ف	التباين المفسر R2	الارتباط المتعدد R	متوسط المربعات	درجة الحرية	مجموع المربعات	مصدر التباين
>0.000 0.05	27.391	0.325	0.570	489.492	3	1468.476	الانحدار
				17.87	171	3055.844	البواقي
					174	4524.32	المجموع

المصدر: إعداد الباحث من واقع الدراسة الميدانية، 2018م

يتضح من المؤشرات الإحصائية بالجدول رقم (3/3/4) النتائج التالية:

- يوجد أثر معنوي لمتغيرات الدراسة المستقلة في قرارات الائتمان بناءً على قيمة (ف=27.391) وهي دالة عند معنوية (0.05)، إذ بلغت القيمة الاحتمالية (0.000).

- إن قيمة معامل الارتباط المتعدد بين المتغيرات المستقلة ومتغير قرارات الائتمان بلغت (0.570).

- إن إجمالي ما تؤثر به متغيرات مكونات الهيكل المالي في قرارات الائتمان يبلغ (32.5%) وهي قيمة تأثير معنوية ودالة إحصائية استناداً إلى قيمة (ف).

- إن ما تبقى من حجم تأثير في قرارات منح الائتمان المصرفي (100% - 32.5% = 67.5%) تعزوه الباحث إلى متغيرات خارج نطاق الدراسة الحالي.

- تخلص الباحث من هذه النتيجة إلى قبول الفرضية الرئيسية والتي تنص على أنه: "يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لمكونات الهيكل المالي في قرارات منح الائتمان المصرفي".

-الإنحدار التدريجي المتعدد:

لقياس العلاقة بين المتغيرات المستقلة (التمويل الذاتي، التمويل غير الذاتي، تشكيلة هيكل التمويل) والمتغير التابع قرارات منح الائتمان وفقاً للجدول التالي:

جدول (4/3/4)

الانحدار التدريجي المتعدد لقياس أثر مكونات الهيكل المالي في قرارات منح الائتمان

النماذج التدريجية	مؤشرات الانحدار	الارتباط R	معامل التحديد R2	التأثير التدريجي	ف	الدلالة	ت	الدلالة
(الثابت)	18.566			-			7.656	0.000
تركيبية الهيكل المالي	0.483			0.251			4.406	0.000
حقوق الغير	0.465	0.569	0.323	0.073	41.104	0.000	4.295	0.000
حقوق الملكية	-0.045			-			0.548	0.584

المصدر: إعداد الباحث من واقع الدراسة الميدانية، 2018م

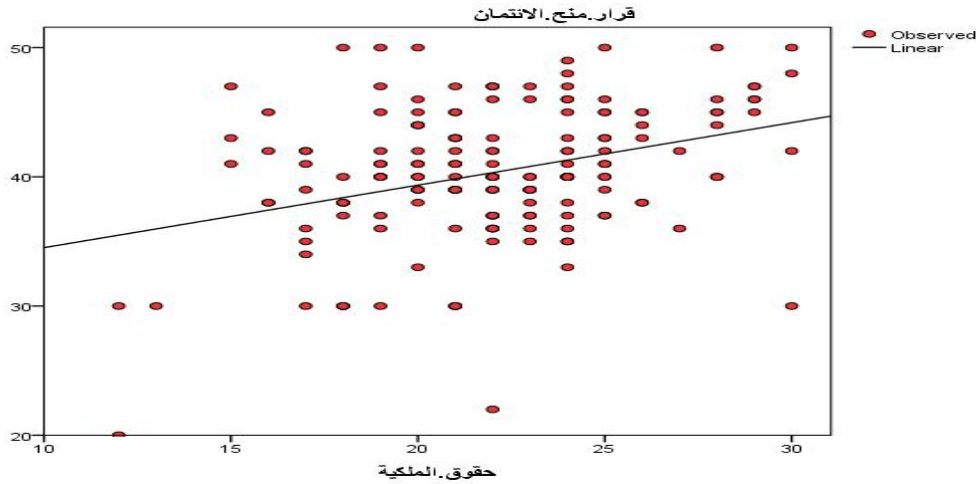
يتضح من المؤشرات الإحصائية لتحليل الانحدار التدريجي بالجدول رقم (4/3/4) النتائج التالية:

نتائج الفرضية الفرعية الأولى: والتي تنص على أنه "يوجد أثر ذو دلالة إحصائية بين التمويل الذاتي (حقوق الملكية) وقرارات الائتمان المصرفي" وبناءً على معطيات جدول (4/3/4) للانحدار التدريجي يتضح للباحثة الآتي:

- إن مؤشر الانحدار بين حقوق الملكية وقرارات الائتمان يساوي (-0.045) وهي قيمة سالبة ضعيفة وغير معنوية بناءً على قيمة (ت = -0.548) وهي غير دالة إحصائية على وجود أثر لحقوق الملكية في قرارات الائتمان، حيث نجد مستوى الدلالة المحسوب والذي يساوي ($0.05 < 0.584$)، واستناداً إلى ذلك فإن الباحث تخلص إلى أن الفرضية الفرعية الأولى والتي تنص على أنه "يوجد أثر ذو دلالة إحصائية بين التمويل الذاتي (حقوق الملكية) وقرارات الائتمان المصرفي"، لم تُثبت.

شكل رقم (1/3/4)

نمط الانتشار للعلاقة الخطية بين حقوق الملكية وقرارات منح الائتمان



المصدر: إعداد الباحث من واقع الدراسة الميدانية، 2018م

- نتائج الفرضية الفرعية الثانية: والتي تنص على أنه " يوجد أثر ذو دلالة إحصائية بين التمويل غير الذاتي (حقوق الغير) وقرارات الائتمان المصرفي" وبالمثل وبناءً على معطيات الجدول (4/3/4) تخلص الباحث إلى النتائج التالية:

- إن مؤشر الانحدار بين التمويل غير الذاتي (حقوق الغير) وقرارات الائتمان يساوي (0.465) وهي مؤشر انحدار طردي بين المتغيرين.

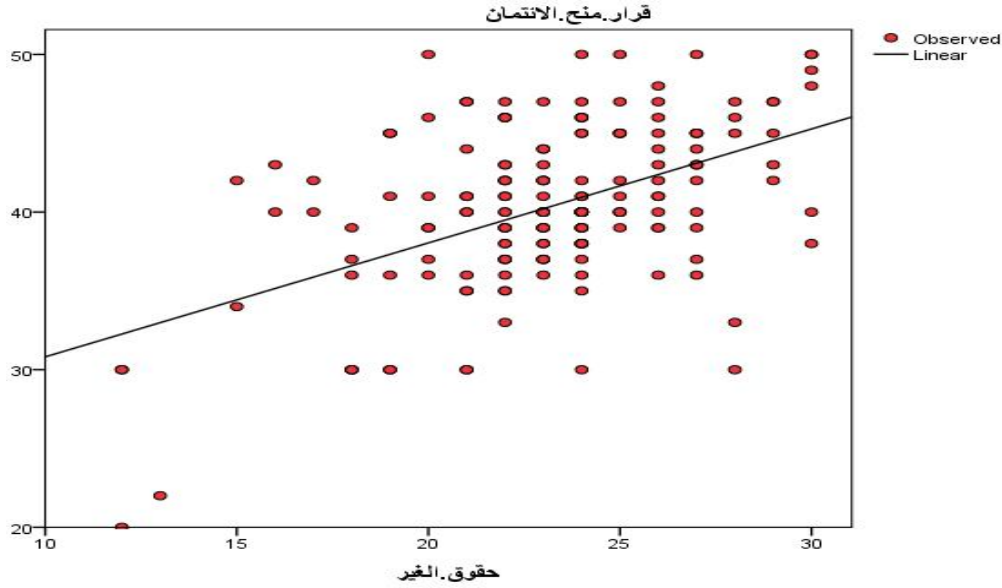
- إن إجمالي حجم الأثر الذي يؤثر به حقوق الغير في قرارات الائتمان = (0.075)، أي أن حقوق الغير تؤثر تأثيراً إيجابياً على قرارات الائتمان في المصارف السودانية بنسبة (7.5%)، وهي قيمة تأثير معنوية ودالة إحصائية بناءً على قيمة (ت = 4.295) مع مستوى معنوية ($0.05 > 0.000$).

- واستناداً إلى ذلك فإن الباحث تخلص إلى أن الفرضية الفرعية الثانية " يوجد أثر ذو دلالة إحصائية بين التمويل غير الذاتي (حقوق الغير) وقرارات الائتمان المصرفي" قد أثبتت.

- خلاصة القول من وجهة نظر الباحث حول هذه النتيجة، أن الزيادة أو الارتفاع في حقوق الغير بدرجة واحدة، يؤدي إلى الارتفاع في قرارات الائتمان ب (7.5%).

شكل رقم (2/3/4)

نمط الانتشار للعلاقة الخطية بين حقوق الغير وقرارات منح الائتمان



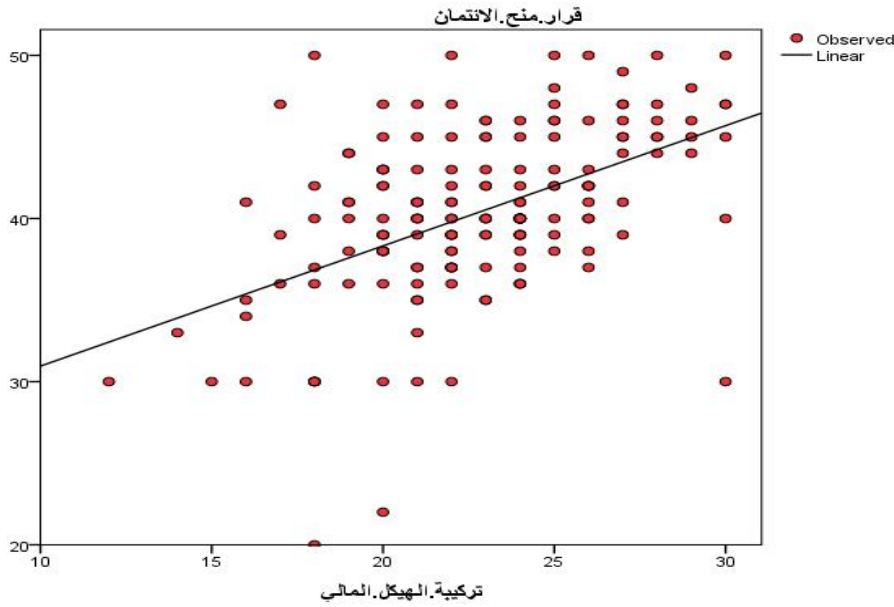
المصدر: إعداد الباحث من واقع الدراسة الميدانية، 2018م

نتائج الفرضية الفرعية الثالثة: والتي تنص على أنه "يوجد أثر ذو دلالة إحصائية بين هيكل التمويل الأمثل (تركيبية الهيكل المالي) وقرارات الائتمان المصرفي"، وبالرجوع إلى معطيات الجدول (4/3/4) يتضح للباحث النتائج التالية:

- إن مؤشر الانحدار بين التمويل الأمثل (تركيبية الهيكل المالي) وقرارات الائتمان يساوي (0.483) وهي مؤشر انحدار طردي بين المتغيرين.
- إن إجمالي حجم الأثر الذي يؤثر به تركيبية الهيكل المالي في قرارات الائتمان = (0.251)، أي أن تركيبية الهيكل المالي تؤثر تأثيراً إيجابياً على قرارات الائتمان في المصارف السودانية بنسبة (25.1%)، وهي قيمة تأثير معنوية ودالة إحصائية بناءً على قيمة (ت = 4.406) مع مستوى معنوية ($0.05 > 0.000$).
- وبناءً على ذلك تخلص الباحث إلى أن نص الفرضية الفرعية الثالثة "يوجد أثر ذو دلالة إحصائية بين هيكل التمويل الأمثل (تركيبية الهيكل المالي) وقرارات الائتمان المصرفي" قد أثبتت.
- خلاصة القول من وجهة نظر الباحث وبناءً على النتيجة المتحصل عليها أعلاه، بأن الزيادة في تركيبية الهيكل المالي بدرجة واحدة فقط يؤدي تلقائياً إلى الارتفاع في قرارات الائتمان بنسبة (25.1%).
-

شكل رقم (3/3/4)

نمط الانتشار للعلاقة الخطية بين تركيبة الهيكل المالي وقرارات منح الائتمان



المصدر: إعداد الباحث من واقع الدراسة الميدانية، 2018م

بناءً على المؤشرات الإحصائية لتحليلات الانحدار التدريجي، تخلص الباحث إلى صياغة معادلة التنبؤ بين

مكونات الهيكل المالي وقرارات منح الائتمان المصرفي كالتالي:

المعادلة:

حيث أن:

قرارات الإئتمان	
التمويل الذاتي	
التمويل غير الذاتي	
تشكيلة التمويل	
الخطأ	

وبذلك تصبح المعادلة:

قرارات الائتمان = 18.566 + (-0.045) حقوق الملكية + (0.465) حقوق الغير + (0.483) تركيبة

الهيكل المالي + خطأ التقدير

اختبار فرضية الدراسة الثانية الرئيسية والفرضيات الفرعية لها:

2. الفرضية الثانية الرئيسية: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لمكونات الهيكل المالي في الحد من المخاطر المصرفية. وتتفرع منها الفرضيات التالية:

أ. يوجد أثر ذو دلالة إحصائية بين التمويل الذاتي (حقوق الملكية) والحد من المخاطر المصرفية.

ب. يوجد أثر ذو دلالة إحصائية بين التمويل غير الذاتي (حقوق الغير) والحد من المخاطر المصرفية.

ج. يوجد أثر ذو دلالة إحصائية بين الهيكل المالي الأمثل (تركيبية الهيكل المالي) والحد من المخاطر المصرفية.

نتائج الفرضية الثانية الرئيسية: والتي تنص على أنه "يوجد أثر ذو دلالة إحصائية بين مكونات الهيكل المالي والحد من المخاطر المصرفية"، وبالمثل للتحقق من نتائج الفرضية الثانية الرئيسية لجأت الباحثة إلى إجراء تحليل الانحدار المتعدد بين المتغيرات المستقلة لمكونات الهيكل المالي والمتغير التابع المخاطر المصرفية، ونتائج تحليل الانحدار المتعدد التي يتضمنها الجدول رقم (5/3/4):

جدول رقم (5/3/4)

معنوية نموذج الانحدار لمكونات الهيكل المالي والحد من المخاطر المصرفية

الانحدار	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	الارتباط المتعدد R	التباين المفسر R2	ف	الدلالة
الانحدار	915.98	3	305.33	0.444	0.197	14.02	0.000
البواقي	3724.61	171	21.78				
المجموع	4640.59	174					

المصدر: إعداد الباحثة من واقع الدراسة الميدانية، 2018م

يتضح من المؤشرات الإحصائية بالجدول رقم (5/3/4) النتائج التالية:

1. توجد معنوية لنموذج الانحدار المتعدد بين متغيرات مكونات الهيكل المالي والحد من المخاطر المصرفية بناءً على قيمة (ف=14.02) وهي دالة عند معنوية (0.05 > 0.000).
2. إن قيمة معامل الارتباط المتعدد بين المتغيرات المستقلة ومتغير الحد من المخاطر المصرفية بلغت (0.444).

3. إن إجمالي ما تؤثر به متغيرات مكونات الهيكل المالي في الحد من المخاطر المصرفية يبلغ (19.7%) وهي قيمة تأثير معنوية ودالة إحصائياً استناداً إلى قيمة (ف: 14.02) ومستوى الدلالة (0.000).

- تخلص الباحث من هذه النتيجة إلى قبول الفرضية الثانية الرئيسية والتي تنص على أنه : " يوجد أثر ذو دلالة إحصائية بين مكونات الهيكل المالي والحد من المخاطر المصرفية".

- إن ما تبقى من حجم تأثير في تباين الحد من المخاطر المصرفية وهو (100% - 19.7% = 80.3%) تعزوه الباحث إلى متغيرات خارج نطاق الدراسة الحالي.

- نتائج الفرضيات الفرعية للفرضية الثانية الرئيسية:

أ. يوجد أثر ذو دلالة إحصائية بين التمويل الذاتي (حقوق الملكية) والحد من المخاطر المصرفية.

ب. يوجد أثر ذو دلالة إحصائية بين التمويل غير الذاتي (حقوق الغير) والحد من المخاطر المصرفية.

ج. يوجد أثر ذو دلالة إحصائية بين الهيكل المالي الأمثل (تركيبية الهيكل المالي) والحد من المخاطر المصرفية.

- نتائج تحليل الانحدار التدريجي:

للتعرف على ترتيب الأهمية النسبية لأثر متغيرات مكونات الهيكل المالي في قرارات الائتمان، لجأت الباحث إلى إجراء تحليل الانحدار التدريجي ونتائج ذلك يتضمنها الجدول رقم (6/3/4):

جدول رقم (6/3/4)

نتائج الانحدار التدريجي لترتيب الأهمية لمتغيرات مكونات الهيكل المالي من حيث التأثير في الحد من المخاطر المصرفية بالمصارف السودانية.

النماذج التدريجية	مؤشرات الانحدار	الارتباط R	معامل التحديد R2	التأثير التدريجي	ف	الدلالة	ت	الدلالة
(الثابت)	22.896			-			8.519	0.000
تركيبية الهيكل المالي	0.458			0.166			3.769	0.000
حقوق الغير	0.272	0.436	0.190	0.24	20.140	0.000	2.066	0.000
حقوق الملكية	-0.114			-			- 1.275	0.204

المصدر: إعداد الباحث من واقع الدراسة الميدانية، 2018م

يتضح من المؤشرات الإحصائية لتحليل الانحدار التدريجي بالجدول رقم (6/3/4) النتائج التالية:

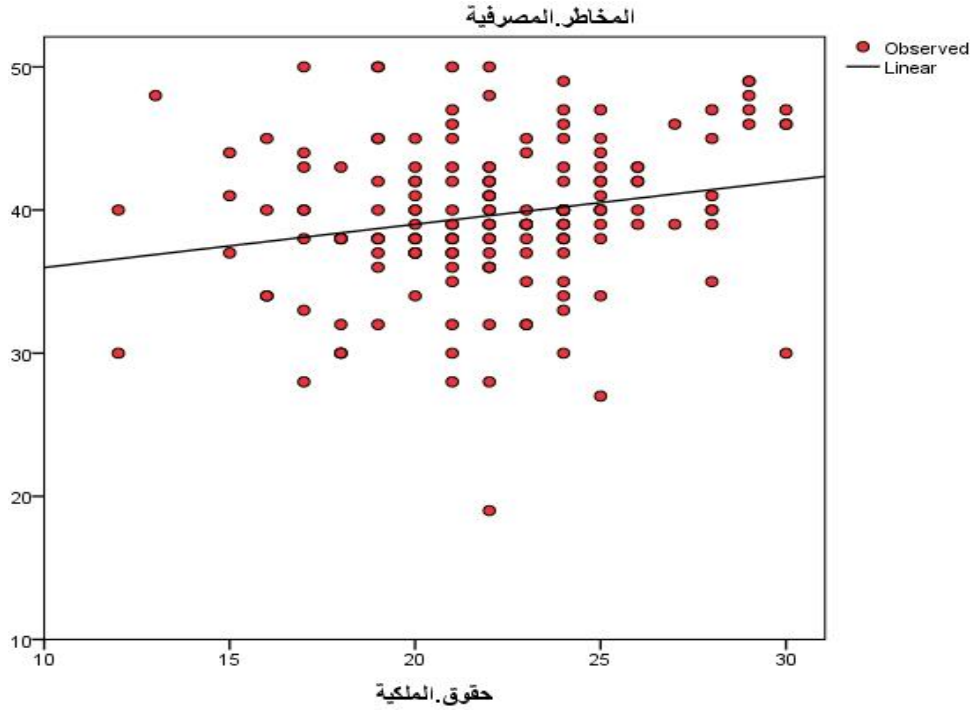
أ- نتائج الفرضية الفرعية الأولى: والتي تنص على أنه " يوجد أثر ذو دلالة إحصائية بين التمويل الذاتي (الأسهم والأرباح (حقوق الملكية) والحد من المخاطر المصرفية" وبناءً على معطيات جدول رقم (6/3/4) للانحدار التدريجي يتضح للباحث الآتي:

- أن مؤشر الانحدار بين حقوق الملكية والحد من المخاطر المصرفية يساوي (-0.114) وهي قيمة سالبة ضعيفة وغير معنوية بناءً على قيمة (ت = -1.275) وهي غير دالة إحصائية على وجود أثر لحقوق الملكية في الحد من المخاطر المصرفية بالمصارف السودانية، حيث نجد مستوى الدلالة المحسوب يساوي (0.204 < 0.05)، واستناداً إلى ذلك فإن الباحث تخلص إلى نص الفرضية الفرعية الأولى للفرضية الثانية الرئيسية والتي تنص على أنه "يوجد أثر ذو دلالة إحصائية بين التمويل الذاتي (حقوق الملكية) والحد من المخاطر المصرفية"، فرضية غير مقبولة.

- خلاصة القول من وجهة نظر الباحث، وجود علاقة تأثيرية عكسية غير دالة إحصائياً بين حقوق الملكية والحد من المخاطر المصرفية في المصارف السودانية.

شكل رقم (4/3/4)

نمط الانتشار للعلاقة الخطية بين حقوق الملكية ومن المخاطر المصرفية



إعداد الباحث:

المصدر

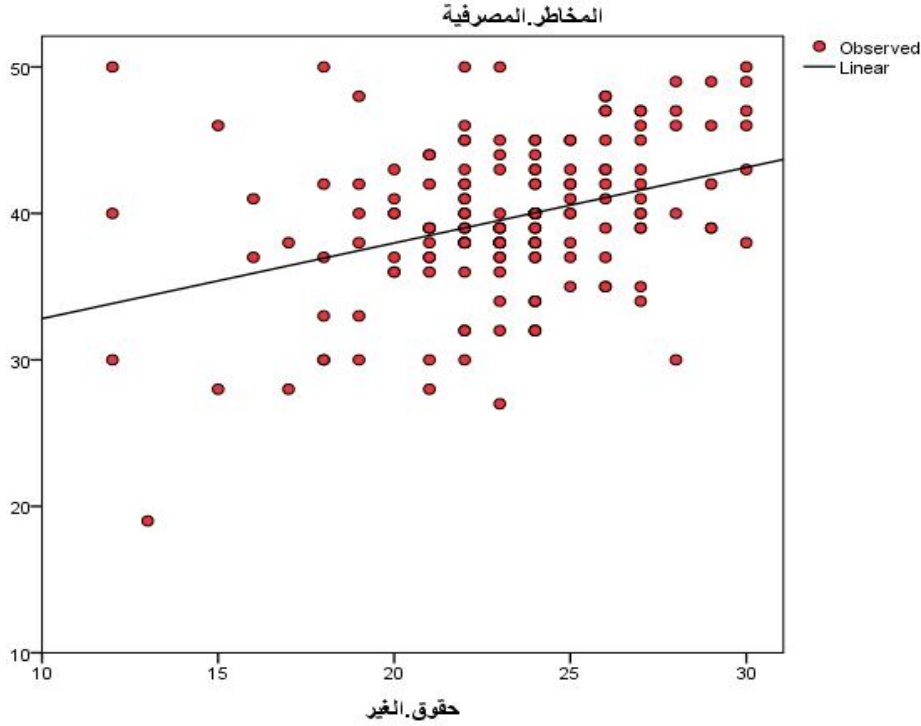
من واقع الدراسة الميدانية، 2018م

ب- نتائج الفرضية الفرعية الثانية: والتي تنص على أنه " يوجد أثر ذو دلالة إحصائية بين التمويل غير الذاتي (حقوق الغير) والحد من المخاطر المصرفية" وبالمثل وبناءً على معطيات الجدول رقم (6/3/4) تخلص الباحث إلى النتائج التالية:

- إن مؤشر الانحدار بين التمويل غير الذاتي (حقوق الغير) والحد من المخاطر المصرفية يساوي (0.272) وهي مؤشر انحدار طردي بين المتغيرين.
- إن إجمالي حجم الأثر الذي يؤثر به حقوق الغير في الحد من المخاطر المصرفية = (0.24)، أي أن حقوق الغير تؤثر تأثيراً إيجابياً على الحد من المخاطر المصرفية في المصارف السودانية بنسبة (2.5%)، وهي قيمة تأثير معنوية ودالة إحصائية بناءً على قيمة (ت = 2.066) مع مستوى معنوية ($0.05 > 0.000$).
- وبناءً على ذلك تخلص الباحث إلى أن نص الفرضية الفرعية الثانية " يوجد أثر ذو دلالة إحصائية بين التمويل غير الذاتي (حقوق الغير) والحد من المخاطر المصرفية" فرضية مقبولة.
- خلاصة القول من وجهة نظر الباحث حول هذه النتيجة، أن الزيادة وارتفاع في حقوق الغير بدرجة واحدة، يؤدي إلى الارتفاع في الحد من المخاطر المصرفية بـ (2.5%).

شكل رقم (5/3/4)

نمط الانتشار للعلاقة الخطية بين حقوق الغير للمخاطر المصرفية



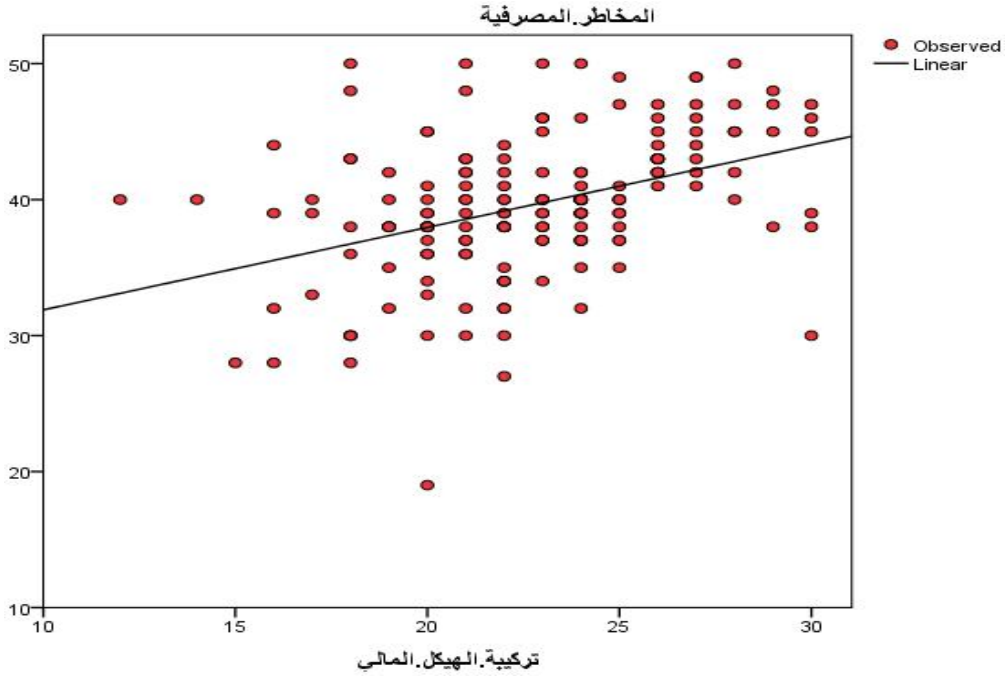
المصدر: إعداد الباحث من واقع الدراسة الميدانية، 2018م

ج- نتائج الفرضية الفرعية الثالثة: والتي تنص على أنه "يوجد أثر ذو دلالة إحصائية بين هيكل التمويل الأمثل (تركيبية الهيكل المالي) ولحد من المخاطر المصرفية"، وبالرجوع إلى معطيات الجدول رقم (6/3/4) يتضح للباحثة النتائج التالية:

- إن مؤشر الانحدار بين التمويل الأمثل (تركيبية الهيكل المالي) ولحد من المخاطر المصرفية يساوي (0.458) وهي مؤشر انحدار طردي بين المتغيرين.
- إن إجمالي حجم الأثر الذي يؤثر به تركيبية الهيكل المالي في الحد من المخاطر المصرفية = (0.166)، أي أن تركيبية الهيكل المالي تؤثر تأثيراً إيجابياً فليحد من المخاطر المصرفية في المصارف السودانية بنسبة (16.6%) وهي قيمة تأثير معنوية ودالة إحصائية بنسبة على قيمة (ت = 3.769) مع مستوى معنوية (0.05 > 0.000).
- وبناءً على ذلك تخلص الباحث إلى أن نص الفرضية الفرعية الثالثة "يوجد أثر ذو دلالة إحصائية بين هيكل المالي الأمثل (تركيبية الهيكل المالي) ولحد من المخاطر المصرفية" فرضية مقبولة.
- خلاصة القول من وجهة نظر الباحثين بناءً على النتيجة المتحصل عليها أعلاه، بأن الزيادة في تركيبية الهيكل المالي بدرجة واحدة فقط، يؤدي تلقائياً إلى الارتفاع في الحد من المخاطر المصرفية بالمصارف السودانية بنسبة (16.6%).

شكل رقم (6/3/4)

نمط الانتشار للعلاقة الخطية بين تركيبة الهيكل المالي والحد من المخاطر المصرفية



المصدر: إعداد الباحث من واقع الدراسة الميدانية، 2018م

بناءً على المؤشرات الإحصائية لتحليلات الانحدار التدريجي، تخلص الباحث إلى صياغة معادلة التنبؤ بين مكونات الهيكل المالي والحد من المخاطر المصرفية كالتالي:

$$\text{الحد من المخاطر المصرفية} = 22.896 + (-0.114) \text{ حقوق الملكية} + (0.272) \text{ حقوق الغير} + (0.458) \text{ تركيبة الهيكل المالي} + \text{خطأ التقدير}$$

اختبار فرضية الدراسة الثالثة:

والتي تنص على أنه "يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لقرارات الائتمان في الحد من المخاطر المصرفية"، ولتحقق من نتائج الفرضية الثالثة وبما أن العلاقة تتمثل بين متغيرين: قرارات الائتمان والحد من المخاطر المصرفية، لجأت الباحثة إلى استخدام أسلوب تحليل الانحدار البسيط، وتحليل المسار بواسطة الحزمة الإحصائية AMOS بين قرارات الائتمان كمتغير مستقل والحد من المخاطر المصرفية كمتغير تابع والنتائج كانت كالتالي:

جدول رقم (7/3/4)

مؤشرات معنوية نموذج الانحدار البسيط بين قرارات الائتمان والحد من المخاطر المصرفية

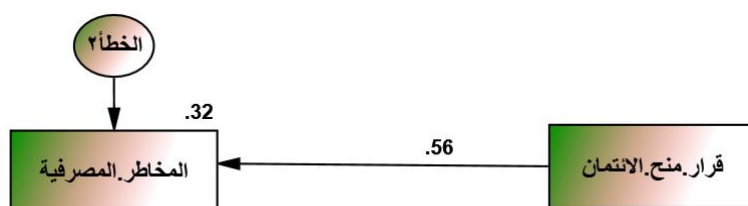
مصدر التباين	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	الارتباط البسيط	التباين المفسر	الثابت B	F	الدلالة	قيمة ت	الدلالة

						R2	R				
								1478.145	1	1478.145	الانحدار
0.00	8.99	0.00	80.86	0.572	16.57	0.319	0.564	18.28	173	3162.449	البواقي
									174	4640.594	المجموع

المصدر: إعداد الباحث من واقع الدراسة الميدانية، 2018م

شكل رقم (7/3/4)

نتائج تحليل المسار لحزمة (AMOS) بين قرارات الائتمان والحد من المخاطر المصرفية



المصدر: إعداد الباحث من واقع الدراسة الميدانية، 2018م

يتضح من المؤشرات الإحصائية بالجدول رقم (7/3/4) والشكل رقم (7/3/4)

النتائج التالية:

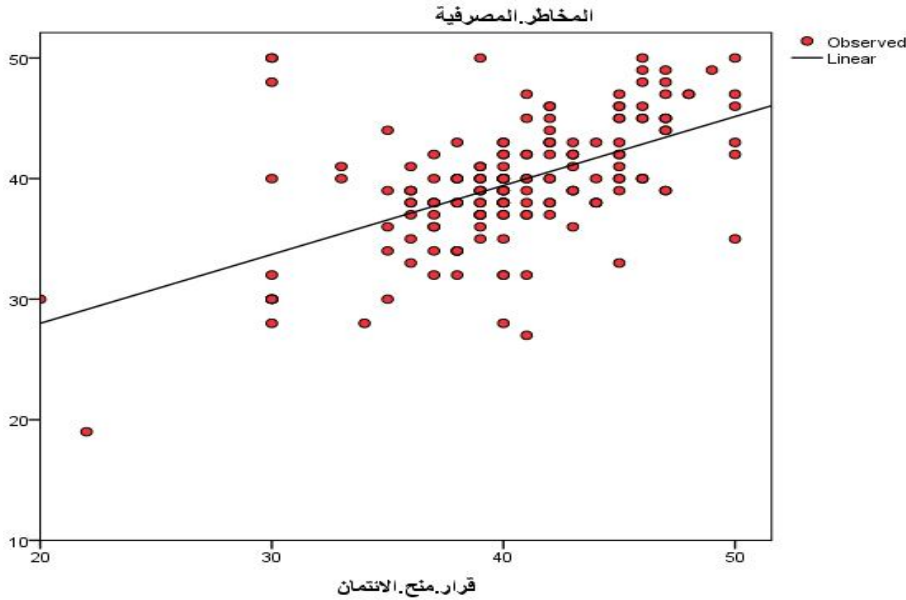
1. توجد معنوية لنموذج الانحدار البسيط بين قرارات الائتمان والحد من المخاطر المصرفية بناءً على قيمة (ف=80.86) وهي دالة عند معنوية (0.000 > 0.05).
 2. إن قيمة معامل الارتباط البسيط بين قرارات الائتمان ومتغير المخاطر المصرفية بلغت (0.564).
 3. إن إجمالي ما تؤثر به قرارات الائتمان في الحد من المخاطر المصرفية يبلغ (31.9%) وهي قيمة تأثير معنوية ودالة إحصائياً استناداً إلى قيمة (ف: 80.86) ومستوى الدلالة (0.05 > 0.000).
- تخلص الباحث من هذه النتيجة إلى قبول الفرضية الثالثة الرئيسية والتي تنص على أنه: "يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لقرارات الائتمان المصرفي والحد من المخاطر المصرفية"، فرضية مقبولة.
- إن ما تبقى من حجم تأثير في الحد من المخاطر المصرفية والذي يساوي (68.1%)، تعزوه الباحث إلى متغيرات خارج نطاق الدراسة الحالي.
- خلاصة القول من وجهة نظر الباحث استناداً إلى هذه النتيجة، أن الزيادة في سلامة قرارات الائتمان بدرجة واحدة فقط، يؤدي إلى الزيادة في الحد من المخاطر المصرفية بمقدار (31.9%).

بناءً على المؤشرات الإحصائية لتحليلات الانحدار البسيط، تخلص الباحث إلى صياغة معادلة التنبؤ بين قرارات الائتمان المصرفي والحد من المخاطر المصرفية كالتالي:

$$\text{الحد من المخاطر المصرفية} = 16.57 + (0.572) \text{ قرارات الائتمان} + \text{خطأ التقدير}$$

شكل رقم (8/3/4)

نمط الانتشار للعلاقة الخطية بين قرارات الائتمان المصرفي والمخاطر المصرفية

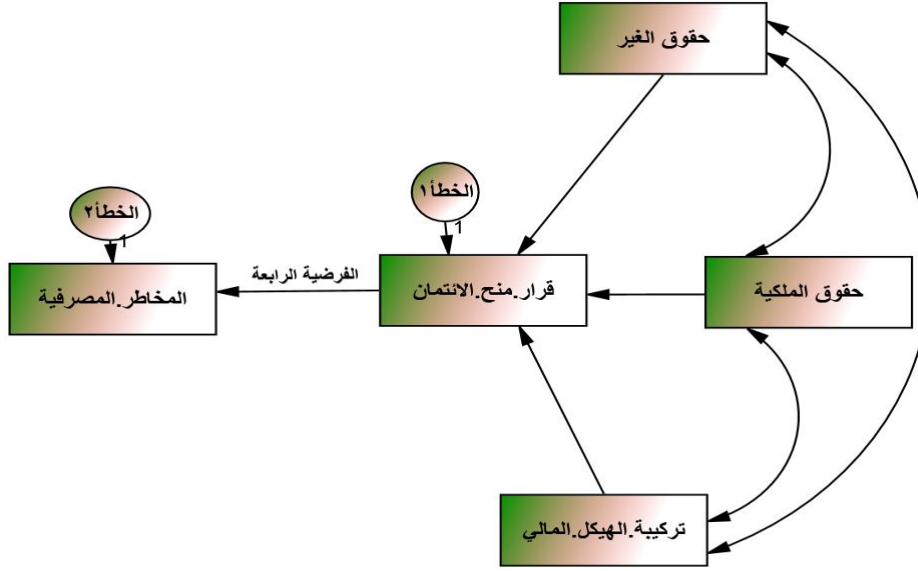


المصدر: إعداد الباحث من واقع الدراسة الميدانية، 2018م

4. نتائج الفرضية الرابعة: والتي تنص على أنه "يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لمكونات الهيكل المالي في قرارات الائتمان يحد من المخاطر المصرفية"، وللتحقق من نتائج الفرضية الرابعة لجأت الباحث إلى بناء تصوري يوضح العلاقة المسارية بين مكونات الهيكل المالي في قرارات الائتمان بواسطة الحزمة الإحصائية (AMOS)، وهي ما يوضحه الشكل رقم (9/3/4):

شكل رقم (9/3/4)

التأثيرات غير المباشرة لمكونات الهيكل المالي من خلال قرارات الائتمان المصرفي في الحد من المخاطر المصرفية



المصدر: إعداد الباحث من واقع الدراسة الميدانية، 2018م

جدول رقم (8/3/4)

التأثيرات غير المباشرة لمكونات الهيكل المالي في قرارات الائتمان للحد من المخاطر المصرفية

Standardized Indirect Effects (Group number 1 - Default model)

المتغير الوسيط	المتغير التابع	حقوق الملكية	تركيبة الهيكل المالي	حقوق الغير	التأثير الكلي
قرارات الائتمان	الحد من المخاطر المصرفية	0.025-	0.194	0.191	0.564

المصدر: إعداد الباحث من واقع الدراسة الميدانية، 2018م

يتضح من المؤشرات الإحصائية للجدول رقم (8/3/4) الحقائق التالية:

1. إن التأثير غير المباشر لحقوق الملكية في وجود قرارات الائتمان المصرفي في الحد من المخاطر المصرفية يساوي (- 2.5%) من إجمالي تأثيرات مكونات الهيكل المالي الكلية غير المباشرة في الحد من المخاطر المصرفية، أي أن الزيادة في حقوق الملكية بوحدة واحدة في ظل وجود قرارات الائتمان المصرفي يخفض من المخاطر المصرفية بـ (2.5%).

2. إن التأثير غير المباشر لتركيب الهيكل المالي في وجود قرارات الائتمان المصرفي في الحد من المخاطر المصرفية يساوي (19.4%) من إجمالي التأثيرات غير المباشرة لمكونات الهيكل المالي على المخاطر

المصرفية في وجود قرارات الائتمان، أي أن الزيادة في تركيبة الهيكل المالي بدرجة واحدة في ظل وجود قرارات الائتمان يزيد من مستوى المخاطر المالية بنسبة (19.4%).

3. إن التأثير غير المباشر لحقوق الغير في وجود قرارات الائتمان في الحد من المخاطر المالية يبلغ (19.1%) من إجمالي التأثيرات غير المباشرة لمكونات الهيكل المالي في الحد من المخاطر المصرفية في وجود قرارات الائتمان.

4. إن إجمالي تأثير مكونات الهيكل المالي في الحد من المخاطر المصرفية في وجود عامل قرارات الائتمان تساوي (56.4%)، أي أن هنالك (43.6%) من التأثيرات تعزوها الباحث إلى متغيرات خارج نطاق الدراسة الحالي.

الخاتمة

وتشمل:

أولاً: النتائج

ثانياً: التوصيات

أولاً ، النتائج:

من خلال الإطار النظري والدراسات الميدانية توصل الباحث الي النتائج التالية:

نتائج عامة:

1. قصور في إجراءات الدراسة الائتمانية وقلة الخبرات الائتمانية في بعض المصارف.
2. عدم الدراسة الكافية لمكونات الهيكل المالي للعميل عند منح التسهيلات الائتمانية والاحفاق في التنبؤ بالمخاطر المصاحبة، مما يؤدي لحصول المغامرين على قروض لم يتمكنوا من الوفاء بها. وتتفق هذه النتيجة مع دراسة الدغيم وآخرون، (2006م) والتي توصلت الى عدم قيام المصرف باجراء تحليلات دقيقة للمخاطر التي ترافق عمليات منح الاقراض واحتساب تكلفتها بدقة.
3. عدم كفاية اساليب متابعة القروض والتسهيلات الائتمانية في كثير من المصارف.
4. انكماش السيولة في السوق وانخفاض سرعة دوران النقود يؤثر على قدرة المقترضين على الوفاء بالتزاماتهم.
5. قرارات الائتمان تعد أداء مهمة تسعى من خلالها المصارف الى تحقيق أهدافها وتتفق هذه النتيجة مع دراسة شعبان محمد، (2010م)، والتي توصلت إلى أن قرارات التمويل تعد أداء مهمة ضمن السياسة المالية التي تسعيمن خلالها المؤسسة الاقتصادية الى تحقيق أهدافها.

نتائج الإحصاء الوصفي:

1. تزداد رغبة المصارف في منح الائتمان كلما كان العميل يعتمد على موارده الذاتية.
2. تزداد رغبة المصارف في منح الائتمان كلما كان العميل له تجارب سابقة في الاقتراض من المصارف.
3. تتبع اغلبية المصارف أسس وضوابط سليمة وواضحة لمنح الائتمان.
4. قلة عدد المحاسبين مقارنة مع التخصصات الأخرى بالنسبة للعاملين في ادارة الائتمان والاستثمار والمخاطر.
5. يوجد بعدد مقدر من المصارف السودانية إطار متكامل وفاعل لإدارة المخاطر.
6. يعتمد الصرف بصورة مبالغة على الضمانات و لا يتم التركيز بصورة مباشرة على جدوى المشروع وكفاءة تدفقاته النقدية ومقدرة العميل على السداد مما يقيد حركة الاصول. وتتفق هذه النتيجة مع دراسة الدغيم وآخرون، (2006م) والتي توصلت الى أنه يتم التركيز على الضمانات المادية اكثر من الاعتماد على مصدر السداد كضمان لهذا الائتمان.
7. يعمل التمويل بحقوق الملكية على إضعاف العائد المتحصل للعملاء و إبطاء التوسع الرأسمالي وعدم الاستفادة من الفرص الاستثمارية البديلة. تختلف هذه النتيجة مع دراسة د. عمر السر الحسن، (2013م) التي توصلت الى اعتماد الشركة السودانية للاتصالات على التمويل غير الذاتي أكثر من التمويل الذاتي أفقدها فرص الاستثمار قصير الأجل الذي يحتاج سيولة سريعة.

نتائج اختبار الفرضيات:

1. يوجد أثر معنوي ذو دلالة إحصائية بنسبة (32.5%) لمكونات الهيكل المالي في قرارات الائتمان المصرفي. وكانت النتائج الفرعية كما يلي:

أ. لا يوجد أثر معنوي ذو دلالة إحصائية للتمويل الذاتي (حقوق الملكية) في قرارات الائتمان المصرفي حيث كانت قيمة الأثر (-0.045) وهي قيمة سالبة ضعيفة وغير معنوية بناءً على قيمة (ت = -0.548).
ب. يوجد أثر معنوي بنسبة (33.8%) ذو دلالة إحصائية للتمويل غير الذاتي (حقوق الغير) في قرارات الائتمان المصرفي.

ج. يوجد أثر بنسبة (34.3%) ذو دلالة إحصائية للهيكل المالي الأمثل (تركيبية الهيكل المالي) في قرارات منح الائتمان المصرفي.

د. إن ما تبقى من حجم تأثير لمكونات الهيكل المالي في قرارات منح الائتمان المصرفي (100% - 32.5% = 67.5%) يعزوه الباحث إلى متغيرات خارج نطاق الدراسة الحالية.

2. يوجد أثر معنوي بنسبة (20%) ذو دلالة إحصائية لمكونات الهيكل المالي في الحد من المخاطر المصرفية بصورة اجمالية، أما الأثر على نتائج الفرضيات الفرعية كان كما يلي:
أ. يوجد أثر غير معنوي بنسبة (-11.4%) ذو دلالة إحصائية للتمويل الذاتي (حقوق الملكية) في الحد من المخاطر المصرفية.

ب. يوجد أثر معنوي بنسبة (23%) ذو دلالة إحصائية بين التمويل غير الذاتي (حقوق الغير) والحد من المخاطر المصرفية.

ج. يوجد أثر معنوي بنسبة (34.6%) ذو دلالة إحصائية لتركيبية الهيكل المالي في الحد من المخاطر المصرفية.

د. إن ما تبقى من حجم تأثير لمكونات الهيكل المالي في الحد من المخاطر المصرفية (100% - 20% = 80%) يعزوه الباحث إلى متغيرات خارج نطاق الدراسة الحالية.

3. إن إجمالي ما تؤثر به قرارات الائتمان في الحد من المخاطر المصرفية يبلغ (31.9%) إن ما تبقى من تأثير يعزوه الباحث إلى متغيرات خارج نطاق الدراسة الحالية.

4. إن إجمالي تأثير مكونات الهيكل المالي في الحد من المخاطر المصرفية في وجود عامل قرارات الائتمان تساوي (56.4%). إن ما تبقى من حجم تأثير يعزوه الباحث إلى متغيرات خارج نطاق الدراسة الحالية.

ثانياً، التوصيات:

بناء على نتائج الدراسة توصي الباحث بالآتي:

1. ضرورة اعتبار مكونات الهيكل المالي للعملاء مؤشر يستدل به عند اتخاذ قرارات منح الائتمان.
2. ضرورة الاهتمام بالدراسات الكافية لمكونات الهيكل المالي قبل اتخاذ قرارات الائتمان المصرفي.
3. ضرورة إجراء دراسة للبيئة المحيطة بالعميل ونتائج أعماله والغرض الممنوح من أجله الائتمان وطريقة وأسلوب السداد قبل اتخاذ القرار.
4. تدريب الكوادر المصرفية على كيفية إجراء الدراسات الائتمانية وكيفية اتخاذ قرارات الائتمان المصرفي .
5. حث المصارف لتبني أسس وضوابط سليمة وواضحة لمنح التمويل وإجراء تقييم دقيق وشامل لقدرة العميل الائتمانية.
6. الحث على وجود مستويات إشرافية متعددة لمتابعة عملية الائتمان ودقة وسلامة الاداء.
7. حث المصارف على اعطاء العناية الواجبة للائتمان التي تدل المظاهر والمؤشرات الى عدم انتظامه في السداد مع ضرورة التدخل المبكر لعلاج اية صعوبات تواجه العميل قبل ان يتعزز الأمر ويحول الي ديون معدومة.
8. التركيز وزيادة نسبة العاملين بإدارات الائتمان والتمويل من تخصص المحاسبة وتزويد غير المحاسبين بالمعرفة المرتبطة بعلم المحاسبة .
9. الاهتمام بوجود أرصدة تعويضية والتي قد تساعد المصارف في السيطرة على مخاطر الائتمان.
10. أهمية وجود متخصصين أكفاء للتأكد من جودة دراسة جدوى المشروع الذي يراد تمويله وربحيته المتوقعة ومستوى تدفقاته النقدية ومدى الاعتماد عليه كمصدر للسداد.
11. ضرورة وجود أنظمة ومخرجات آلية لبيان المخالفات والتجاوزات لأعمال الائتمان مع إصدار إخطارات بشأنها للمختصين.
12. حث المصارف التجارية على اتباع المنهجية المبنية علي المخاطر ووضع ضوابط رقابية داخلية بالاضافة لضوابط البنك المركزي للحد من المخاطر المصرفية.
13. توصي الباحث بإجراء مزيد من البحوث حول الهيكل المالي والمخاطر المصرفية وذلك كمايلي:
أ. أثر تركيز التمويل وتمويل الأطراف ذوي العلاقة على المخاطر المصرفية.
ب. إدارة العقود ودورها في الحد من المخاطر المصرفية.

المصادر و المراجع

قائمة المصادر والمراجع:

القران الكريم

المراجع باللغة العربية:

أولاً، الكتب:

1. ابتهاج مصطفى عبد الرحمن، إدارة البنوك التجارية، ط2 (القاهرة: دار النهضة العربية، 2000م).
2. إبراهيم العيسوي، التنمية في عالم متغير، دراسة في مفهوم التنمية ومؤثراته، (القاهرة: دار الشروق).
3. إبراهيم الكراسنة، أطر أساسية ومعاصرة في الرقابة على البنوك وإدارة المخاطر، (أبو ظبي: صندوق النقد العربي، 2006م).
4. ابن منظور، لسان العرب، (القاهرة: دار المعارف للنشر، 1971م).
5. ابو الفتوح علي فضالة، الهياكل التمويلية، (الإسكندرية: دار الكتب العلمية للنشر والتوزيع، 1994م).
6. أحمد بن محمد الخليل، الأسهم والسندات وأحكامها في الفقه الإسلامي، ط2 (المملكة العربية السعودية: دار ابن الجوزي للنشر والتوزيع، 2005م).
7. أحمد صلاح عطية، محاسبة الإستثمار والتمويل في البنوك التجارية، (الزقازيق: الدار الجامعية للنشر، 2002م-2003م).
8. أحمد غنيم، صناعة قرارات الائتمان والتمويل في إطار الاستراتيجية الشاملة للبنك، ط2، (القاهرة: مطابع المستقبل، 1999م).
9. _____، الديون المتعثرة والائتمان الهارب، (القاهرة: المكتبة العصرية، 2000م).
10. أحمد مختار عمر، بمساعدة فريق عمل، معجم اللغة العربية المعاصرة، (القاهرة: عالم الكتب للنشر والتوزيع 2008م، 1429هـ).
11. أشرف محمد دواية، الصكوك الإسلامية بين النظرية والتطبيق، (القاهرة: دار السلام للنشر، 2009م).
12. أمين السيد أحمد لطفى، المحاسبة الدولية والشركات المتعددة الجنسيات، (الإسكندرية: الدار الجامعية للنشر، 2004م).
13. باري سيجل، النقود والبنوك والاقتصاد_ وجهة نظر النقديين، ترجمة طه عبدالله منصور، (الرياض: دار المريخ للنشر، 1987م).
14. بشير العلاق، أسس الإدارة الحديثة نظريات ومفاهيم، (عمان: دار اليازوري الجامعية، 1999م).

15. توماس ماير وآخرون، **النقود والبنوك والاقتصاد**، ترجمة السيد أحمد عبد الخالق، (الرياض : دار المريخ للنشر، 1998م).
16. جبران مسعود، **الرائد معجم لغوي عصري**، (بيروت: دار العلم للملايين، 1992م).
17. جميل سالم عودة الزيدانين، **إدارة المؤسسات المالية المتخصصة**، (عمان: مؤسسة الزهران للنشر، 1995م).
18. حسن أحمد غلاب، **المحاسبة في المنشآت المالية**، (القاهرة: مكتبة عين شمس، 1999م).
19. حسني علي خريوش وآخرون، **الأسواق المالية مفاهيم وتطبيقات**، (عمان: دار زهران للنشر والتوزيع، 1998م).
20. حسين بلعجوز، **مخاطر صيغ التمويل في البنوك الاسلامية والبنوك الكلاسيكية**، (الإسكندرية: مؤسسة الثقافة الجامعية، 2009م).
21. حسين حسين شحاتة، **منهج وأساليب الرقابة وتقييم الأداء**، (القاهرة: ب.د، 2005م).
22. حسين حسين شحاتة، **عطية فياض، الضوابط الشرعية للتعامل في سوق الأوراق المالية-البورصة**، (القاهرة: دار الطباعة والنشر الاسلامية، 2001م).
23. حكمت أحمد البدوي، **نظم المعلومات المحاسبية**، (عمان: مكتبة الثقافة للنشر، 1999م).
24. حمد صالح الحناوي، **دراسات جدوى المشروع**، (الإسكندرية: الدار المصرية الحديثة، 1981م).
25. حمزة محمود الزبيدي، **إدارة الاستثمار والتمويل**، (عمان: دار عمار للنشر والتوزيع، 2000م).
26. _____، **إدارة الائتمان المصرفي والتحليل الائتماني**، (عمان: دار الوراق للنشر والتوزيع، 2000م).
27. _____، **الإدارة المالية المتقدمة**، (عمان: مؤسسة الوراق للنشر، 2004م).
28. _____، **الاستثمار في الاوراق المالية**، (عمان: دار الوراق للنشر، 2001م).
29. حياة شحاتة، **مخاطر الائتمان في المصارف التجارية**، (القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية، 1999م).
30. حيدر يونس الموسوي، **المصارف الاسلامية أدائها المالي وأثارها في سوق الأوراق المالية**، (عمان: دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، 2011م).
31. خالد وهيب الراوي، **إدارة العمليات المصرفية**، ط3 (عمان: دار المناهج للنشر والتوزيع، 2003م).
32. خليل الشماع، **تحليل وتقييم أداء المصرف**، (عمان: الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، 2002م).
33. خيرى علي الجزيري، **إدارة مالية**، (القاهرة: الدار العربية للنشر، 1993م).

34. رسمية قرياقص، أسواق المال، (الاسكندرية: الدار الجامعية، 2003 م).
35. رضوان وليد العمار، أساسيات في الإدارة المالية مدخل الى قرارات الاستثمار وسياسات التمويل، (عمان: دار الميسرة للنشر والتوزيع والطباعة، 1997م).
36. زاهر الرمحي، المراجعة على أسس المخاطر، (عمان: أصول للتدريب والأستشارات، 2010م).
37. زياد رمضان، الإدارة المالية في الشركات المساهمة، (عمان: دار صفا للنشر والتوزيع، 1998م).
38. _____، مبادئ الإستثمار المالي والحقيقي، (عمان: دار وائل للنشر، 2005م).
39. زياد سليم رمضان، أساسيات في الإدارة المالية، (عمان: دار صفاء للنشر والتوزيع، 1996م).
40. سامر مظهر قنطججي، صناعة التمويل في المصارف والمؤسسات المالية الاسلامية، (حلب: شعاع للنشر والعلوم، 2010م).
41. سعد صادق بحيري، إدارة المشروعات باستخدام الكمبيوتر، (الإسكندرية: الدار الجامعية، 2003م-2004م).
42. سعيد السامرائي، القاموس الاقتصادي الحديث، (بغداد: مطبعة المعارف، 1980م).
43. سلامة عبد الله، الخطر والتأمين الأصول العلمية والعملية، (القاهرة: دار النهضة العربية، 1970م).
44. سمية كمال محمد حسن، الإدارة المالية، (الخرطوم: المكتبة الوطنية، 2012م).
45. سمير سليم حمود، التحليل الائتماني، (لبنان: دار الوحدة للطباعة والنشر، 1993م).
46. سمير محمد عبد العزيز، التمويل وإصلاح خلل الهياكل المالية، (القاهرة: مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، 1977م).
47. سيد محمد الهواري، الإدارة المالية منهج اتخاذ قرارات، ط 6 (القاهرة: مكتبة عين شمس، 1996م).
48. سيد محمد الهواري ود. سعيد توفيق عبيد، الإدارة المالية قرارات الأجل الطويل وقيمة المنشأة، (القاهرة: مكتبة عين شمس للنشر، 1998م).
49. شقيري نوري موسى وآخرون، إدارة المخاطر، (عمان: دار المسيرة للنشر والتوزيع، 2012م).
50. صلاح الدين الهواري وآخرون، المعجم الوسيط المدرسي، (بيروت: دار ومكتبة الهلال، 2007م).
51. صلاح الدين حسن السيبي، قضايا مصرفية معاصرة، (القاهرة: دار الفكر العربي، 2004م).
52. صلاح السيد جودة، بورصة الأوراق المالية، (الأسكندرية: مكتبة الإشعاع، 2000م).
53. ضياء مجيد، البورصات، أسواق رأس المال وأدواتها، الأسهم والسندات، (الاسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة، 2003م).
54. طارق الحاج، مبادئ التمويل، (عمان: دار صفاء للنشر والتوزيع، 2010م).

55. طارق طه، إدارة البنوك في بيئة العولمة والانترنت، (الإسكندرية: دار الفكر الجامعي، 2007م).
56. طارق عبد العال حماد، إدارة المخاطر-أفراد، إدارات، شركات، بنوك-(الاسكندرية، الدار الجامعية، 2003م).
57. _____، التقارير المالية أسس الإعداد والعرض والتحليل،(القاهرة: الدار الجامعية، 2000م).
58. _____، بورصة الأوراق المالية، (الاسكندرية: الدار الجامعية، 2002م).
59. _____، تحليل القوائم المالية لأغراض منح الائتمان والاستثمار،(الاسكندرية: الدار الجامعية، 2006م).
60. _____، دليل المستثمر في بورصة القيم المنقولة،(القاهرة: الدار الجامعية للنشر، 2006م).
61. طاهر حيدر حردان، مبادئ الاستثمار،(الاردن: دار المستقبل للنشر، 1997م) .
62. عادل عبد الفضيل عيد، الائتمان والمدائيات في البنوك الاسلامية،(الاسكندرية: دار الفكر الجامعي، 2008م).
63. عادل مبروك محمد، إدارة الاصول الراسمالية،(القاهرة: الدار العربية للنشر، 1994م).
64. عاطف محمد عبيد، مصادر تمويل المشروعات، (القاهرة: دار النهضة العربية للنشر، 1989م).
65. عاطف وليم اندراوس، التمويل والإدارة المالية للمؤسسات،(الإسكندرية: دار الفكر الجامعي، 2006م).
66. عباس مهدي الشيرازي، نظرية المحاسبة،(الكويت: ذات السلاسل للنشر، 1991م).
67. عبد الاله نعمة، محاسبة المنشآت المالية،(عمان: مكتبة الفلاح للنشر والتوزيع، 1996م).
68. عبد الحكيم كراجه، الادارة والتحليل المالي، ط2 (عمان: دار الصفاء للنشر، 1998م).
69. عبد الغفار حنفي، البورصات، (الأسكندرية: المكتب العربي الحديث ، 1995م) .
70. _____، تقييم الأداء المالي ودراسات الجدوى،(الإسكندرية: الدار الجامعية، 2005م).
71. عبد الغفار حنفي، رسمية زكي قرياض، أساسيات التمويل والإدارة المالية،(الاسكندرية: الدار الجامعية، 2004م).
72. عبد الغفار حنفي، ود.عبد السلام أبوقحف، الإدارة الحديثة في البنوك التجارية،(بيروت: الدار الجامعية، 1991م).
73. عبد الغفار حنفي ود.رسمية قرياقص، الأسواق والمؤسسات المالية،(الاسكندرية: الدار الجامعية، 2001م).

74. _____، _____، أساسيات الإستثمار والتمويل، (الأسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة للنشر، 2000م).
75. عبد الفتاح دياب حسين، إدارة التمويل في مشروعات الأعمال، (القاهرة: الناشر المجموعة الاستشارية العربية، 1996م).
76. عبد اللطيف عبد الحميد، البنوك الشاملة عملياتها وإدارتها، (مصر: الدار الجامعية الاسكندرية، 2000م).
77. عبد المطلب عبد الحميد، الائتمان المصرفي ومخاطره منهج متكامل، (القاهرة: الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات والنشر، 2010م).
78. عبد المعطي رضا أرشيد، د. محفوظ أحمد جودة، إدارة الائتمان، (عمان: دار وائل للنشر، 1999م).
79. عبد المنعم مبارك، النقود والصيرفة والسياسة النقدية، (الاسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة، 1984م).
80. عبد الهادي محمد قرطم، اتخاذ القرارات الاستثمارية، (جدة: جامعة الملك عبد العزيز، 1989م).
81. عبد الوهاب نصر علي، القياس والإفصاح المحاسبي وفقاً لمعايير المحاسبة العربية والدولية، ج2 (الإسكندرية: الدار الجامعية، 2007م).
82. عدنان تايه النعيمي وآخرون، الإدارة المالية النظرية والتطبيق، (عمان: دار المسيرة للنشر والتوزيع، 2007م).
83. عدنان تايه النعيمي ود. أرشد فؤاد التميمي، الإدارة المالية المتقدمة، (عمان: دار اليازوري العلمية للنشر و التوزيع، 2009م).
84. عدنان تايه النعيمي، إدارة الائتمان منظور شمولي، (عمان: دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، 2009م).
85. عرفات إبراهيم فياض، إدارة الأعمال الدولية، (عمان: دار البداية للنشر والتوزيع، 2011م).
86. عصام فهد العريبي، المحاسبة الإدارية، (عمان: دار المناهج للنشر والتوزيع، 2003م).
87. عطية فياض، الاسواق المالية في ميزان الفقه الاسلامي، (القاهرة: دار الجامعات للنشر، 1998م).
88. علي عباس، الإدارة المالية، (عمان: إثراء للنشر والتوزيع، 2008م).
89. فاطمة محمود، نوري الشمري، أساسيات الاستثمار العيني والمالي، (عمان: دار وائل للطباعة والنشر، 1999م).

90. فرد وستون ويوجين برجام، تعريب عدنان داغستاني، التمويل الاداري، (الرياض: دار المريخ للنشر، 2000م).
91. فريد النجار، البورصات والهندسة المالية، (الاسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة، 1999م).
92. محمد السيد سرايا، عبدالله عبد العظيم هلال، محاسبة شركات الأموال، (الاسكندرية: الدار الجامعية، 2004م).
93. محمد الفاتح محمود بشير المغربي، الإدارة المالية، (القاهرة: دار النشر للجامعات، 2014م).
94. محمد أيمن عبد اللطيف، الأصول العلمية والعملية للإدارة المالية والتمويل في منظمات الأعمال، (القاهرة: ب.د، 2007م).
95. محمد أيمن عزت الميداني، الإدارة التمويلية في الشركات، ط3 (الرياض: مكتبة العبيكان، 1999م).
96. محمد بن مكرم منظور المصري، لسان العرب، ط4 (بيروت: دار الكتب العلمية، ب.ت).
97. محمد سعيد أنور سلطان، إدارة البنوك، (الاسكندرية: دار الجامعة الجديدة، 2005م).
98. محمد سمير الصبان ود. عبد الله هلال، المحاسبة في شركات الأموال، (الإسكندرية: الدار الجامعية للنشر، 2000م).
99. محمد شفيق وآخرون، أساسيات الإدارة المالية في القطاع الخاص، (عمان: دار المستقبل للطباعة والنشر، 1997م).
100. محمد صالح الحناوي، الإدارة المالية والتمويل، (الاسكندرية: الدار الجامعية، 1998م).
101. محمد عباس بدوي، دراسات في نهاية ومشاكل معاصرة، (الأسكندرية: الدار الجامعية للنشر، 2006م).
102. محمد عثمان إسماعيل حميد، أساسيات التمويل الإداري وأخذ قرارات الاستثمار، (القاهرة: دار النهضة العربية، 1983م).
103. محمد كمال خليل الحمزاوي، اقتصاديات الائتمان المصرفي، ط2 (الاسكندرية: منشأة المعارف، 2000م).
104. محمد محمود المكاوي، الاحتياط ضد مخاطر التمويل المصرفي الاسلامي، (المنصورة: دار الفكر والقانون للنشر والتوزيع، 2015م).
105. _____، التمويل المصرفي الاسلامي - المبادئ، الاساليب، الضوابط، التطوير، (القاهرة: المكتبة العصرية للنشر والتوزيع، 2004م).
106. محمد مطر، الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي والائتماني، (عمان: دار وائل للنشر، 2003م).
107. محمد مطر، فايز تيم، إدارة المحافظ الاستثمارية، (عمان: دار وائل للنشر، 2005م).

108. محمد نوري الشمري، طاهر البياتي، اساسيات الاستثمار العيني والمالي، (الاردن: دار وائل للنشر، 1999م).
109. محمد يونس خان، هشام صالح غرابيه، الإدارة المالية، (عمان: جون وايلي وابنائيه، 1986م).
110. محمد عوض عبد الجواد، علي إبراهيم الشديفات، الاستثمار في البورصة أسهم - سندات - أوراق مالية، (عمان: دار حامد للنشر والتوزيع، 2006م).
111. محمود صبح، الإدارة المالية طويلة الأجل، (القاهرة: البيان للطباعة والنشر، 2000م).
112. _____، رأس المال العامل وتمويل المشروعات الصغيرة، (القاهرة: الناشر عالم الكتب، 1998م).
113. محمود محمد الداغر، الأسواق المالية، (عمان: دار الشروق للنشر، 2005م).
114. مروان عطون، الأسواق النقدية والمالية والبورصات ومشكلاتها في عالم النقد والمال، (الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2003م).
115. مصطفى نجيب شاويش، الادارة الحديثة، ط3، (عمان: دار الفرقان للنشر، 1993م).
116. مفلح محمد عقل، مقدمة في الإدارة المالية والتحليل المالي، (عمان: مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، 2000م).
117. منير إبراهيم هندي، الإدارة المالية مدخل تحليلي معاصر، (الإسكندرية: المكتب العربي الحديث، 1999م).
118. _____، أساسيات الاستثمار في الأوراق المالية، (الإسكندرية: منشأة المعارف، 1999م).
119. _____، الأوراق المالية وأسواق رأس المال، (الإسكندرية: منشأة المعارف، 1999م).
120. _____، إدارة البنوك التجارية، ط3، (الإسكندرية: المكتب العربي الحديث، 2000م).
121. _____، الفكر الحديث لهيكل تمويل الشركات، (الإسكندرية: منشأة المعارف، 2003م).
122. _____، سلسلة الفكر الحديث في مجال الإدارة المالية (2) - الفكر الحديث في مجال مصادر التمويل، (الإسكندرية: منشأة المعارف، 2003م).
123. منير شاكر محمد وآخرون، التحليل المالي مدخل صناعة القرارات، ط3 (عمان: دار وائل للنشر والتوزيع، 2008م).
124. مؤيد عبد الحسين الفضل، عبد الكريم هادي صالح، الموسوعة الشاملة إلى ترشيد القرارات الإدارية بأسلوب التحليل الكمي، (عمان: دار زهران للنشر والتوزيع، 2003م).
125. ناظم محمد، أحمد زكريا، أساسيات الاستثمار العيني والمالي، (عمان: دار وائل للنشر، 1999م).

126. نظام سويدان، محفوظ جودة، اتخاذ القرارات الإدارية، (عمان: دار حامد للنشر والتوزيع، 1999م).
127. نظير رياض محمد الشحات، الإدارة المالية والعمولة، (المنصورة: المكتبة العصرية، 2001م).
128. هشام أحمد حسبو، النسب المالية للإدارة، (القاهرة: مكتبة عين شمس، 2007م).
129. همت مصطفى أحمد هندي، المؤشرات الشاملة للأداء في المصارف، (القاهرة: كلية التجارة، جامعة عين شمس، 2005م).
130. يحيى يوسف محمد عثمان، ملخص في الإدارة المالية، (الخرطوم: دار جامعة إفريقيا العالمية للطباعة، 2003م).
131. يوسف مصطفى سعادة، محاسبة شركات الأموال، (عمان: دار المناهج للنشر والتوزيع، 2002م).
- ثانياً، الدوريات العلمية:
1. ابتهاج مصطفى عبد الرحمن، تأثير حجم البنك على خصائص الهيكل المالي وأداء البنوك التجارية في القطاع البنكي المصري، (القاهرة: بحث منشور، مجلة المحاسبة والإدارة والتأمين، كلية التجارة، جامعة القاهرة، العدد السابع، 2008م).
 2. إبراهيم محمد علي الجزراوي، نادية شاكر النعيمي، تحليل الائتمان المصرفي باستخدام مجموعة من المؤشرات المالية المختارة دراسة نظرية تطبيقية في مصرف الشرق الأوسط، (بغداد: دراسة منشورة، مجلة الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد، 2010م).
 3. أشرف محمد دوابه، إدارة مخاطر الصكوك الإسلامية، (القاهرة: دراسة منشورة، المجلة المصرية للدراسات التجارية، مجلة المصرفي، المجلد 34، العدد الأول، 2010م).
 4. السيدة عبد الفتاح عبد السلام إسماعيل، العلاقة بين هيكل الملكية والأداء والهيكل المالي في البنوك التجارية المصرية، (مصر: دراسة منشورة، المجلة المصرية للدراسات التجارية، كلية التجارة، جامعة المنصورة، المجلد 28، العدد الثاني، 2004م).
 5. الجيلي محمد الحسن بابكر، هلال يوسف صالح، تقويم كفاءة رأس المال العامل بالمصارف السودانية، (الخرطوم: دراسة منشورة، مجلة العلوم الاقتصادية، كلية الدراسات التجارية، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، المجلد 16، العدد الأول، 2015م).
 6. جميل حسن النجار، مدى تأثير الرفع المالي على الأداء المالي للشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة فلسطين، (غزة: دراسة منشورة، مجلة جامعة الأزهر، سلسلة العلوم الإنسانية، المجلد 15 العدد الأول، 2013م).
 7. حسن عيسى أبو حمام، جبر إبراهيم الداعور، أساليب المحاسبة الإدارية الإستراتيجية المطبقة من قبل الشركات المدرجة في بورصة فلسطين (PEX) وتأثيرها على الهيكل التمويلي لتلك الشركات، (القاهرة :

- دراسة منشورة، مجلة الفكر المحاسبي، كلية التجارة، جامعة عين شمس، العدد الثالث، السنة 17، أكتوبر 2013م).
8. حسين خشارمة، مستوى الإفصاح في البيانات المالية للبنوك والشركات المالية المشابهة، (نابلس: دراسة منشورة، جامعة النجاح الوطنية، مجلة جامعة النجاح الوطنية للأبحاث، كلية العلوم الإنسانية، المجلد 17، العدد الأول، 2003م).
9. حسين محمد سمحان، نحو استخدام مؤشرات مالية إسلامية في تقييم المشروعات الاقتصادية، (الجزائر: دراسة منشورة، مجلة إقتصاديات شمال إفريقيا جامعة حسيبة بن بو علي، العدد السابع، يونيو 2012م).
10. خميس محمد محمد، مخصص مواجهة مخاطر الاستثمار في البنوك الإسلامية، (دبي: دراسة منشورة، مجلة الاقتصاد الإسلامي، بنك دبي الإسلامي، العدد الثامن والسبعون، 9 يناير 1989م).
11. دادن عبد الغني، قرار التمويل تحت تأثير الضرائب وتأثير تكلفة التمويل، (الجزائر: دراسة منشورة، مجلة الباحث كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، العدد السادس، 2008 م).
12. دادن عبد الوهاب، تحليل المقاربات النظرية حول أمثلية الهيكل المالي الإسهامات النظرية الأساسية، (الجزائر: دراسة منشورة، مجلة الباحث كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية، جامعته ورقلة، العدد الرابع، 2006م).
13. سليمان شلاش وآخرون، العوامل المحددة للهيكل المالي في شركات الأعمال حالة تطبيقه في الشركات المساهمة العامة الأردنية المدرجة في سوق عمان المالي للفترة 1997م-2001م، (عمان: دراسة منشورة، مجلة المنارة، المجلد 14، العدد الأول، 2006 م).
14. صالح طاهر الزرقان، التحليل المالي وأثره في المخاطر الائتمانية، (العراق: دراسة منشورة، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، العدد الثالث والعشرون، 2010م).
15. طلال خليف الهيلع، دراسة تحليلية لدور المراجع الخارجي في إدارة المخاطر المصرفية في ظل متطلبات الحوكمة، (مصر: دراسة منشورة، مجلة كلية التجارة، جامعة بورسعيد، العدد الأول، يونيو 2012م).
16. عبد الباسط محمد المصطفى جلال، آراء ومناقشات، آليات إدارة مخاطر التشغيل في المصارف السودانية، (الخرطوم: مجلة دراسات مصرفية ومالية، العدد الرابع والعشرون، مركز البحوث والنشر والاستشارات أكاديمية السودان للعلوم المصرفية والمالية، يوليو 2014م).
17. عبد الستار علي قطان، صكوك التمويل الإسلامية، ضوابط شرعية وقضايا تطبيقية، (الكويت: مجلة النور، بيت التمويل الكويتي، العدد 196، جمادى الآخرة 1422هـ، أغسطس 2001م).
18. عبد العزيز الدغيم وآخرون، التحليل الائتماني ودوره في ترشيد عمليات الاقراض المصرفي بالتطبيق على المصرف الصناعي السوري، (سوريا: بحث منشور، مجلة الدراسات والبحوث العلمية، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، جامعة تشرين، المجلد 28، العدد الثالث، 2006م).

19. عبد المجيد قدي، عبد الوهاب دادن، دراسة وتحليل خصوصيات الهيكل المالي والمردودية في مقاولات البناء والأشغال العمومية بالجزائر- تحليل إحصائي متعدد الأبعاد لعينة من المؤسسات،(الجزائر: دراسة منشورة، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد الثالث عشر، 2013م).
20. عبد الوهاب أحمد عبد الله مسعود عياش وهلال يوسف صالح، مخاطر صيغ التمويل الإسلامي وأثرها على قرار التمويل،(الخرطوم: دراسة منشورة، مجلة العلوم الاقتصادية، كلية الدراسات التجارية، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، المجلد 17، العدد الأول، 2016م).
21. عبد الوهاب دادن، تحليل المقاربات حول أمثلية الهيكل المالي،(الجزائر: مجلة الباحث، العدد 4، جامعة ورقلة، 2006م).
22. عبدالعزيز الدغيم وآخرون، التحليل الائتماني ودوره في ترشيد عمليات الاقراض المصرفي بالتطبيق على المصرف الصناعي السوري،(سوريا: دراسة منشورة، مجلة الدراسات والبحوث العلمية، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، جامعة تشرين، المجلد 28، العدد الثالث، 2006م).
23. عبدالله كاظم حسن، رباب إبراهيم كاظم، قياس المخاطرة الائتمانية،(بغداد: بحث منشور، مجلة القادسية للعلوم الادارية والاقتصادية، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة القادسية، العدد الثاني، المجلد 8، تشرين الثاني 2006م).
24. عصام محمد البحيصي، دور المعلومات المحاسبية في ترشيد السياسات الائتمانية دراسة تطبيقية على البنوك التجارية العاملة في فلسطين(غزة: دراسة منشورة، مجلة سلسلة الدراسات الانسانية، الجامعه الاسلاميه، المجلد 19، العدد الثاني، 2011م).
25. علاء محمد عبد الله، دراسة العلاقة التأثيرية بين هيكل رأس المال وحجم الشركة ومعدل نمو المبيعات وتعظيم قيمة الشركة، (مصر: بحث منشور، مجلة التجارة والتمويل، كلية التجارة، جامعه طنطا، المجلد 1، العدد الثاني، 2011م).
26. على عبدالله أحمد شاهين، مدخل عملي لقياس مخاطر الائتمان المصرفي في البنوك التجارية (مصر: دراسة منشورة، مجلة الدراسات والبحوث التجارية، كلية التجارة، جامعة بنها، المجلد 2، العدد الثاني، 2010م).
27. على عبدالله أحمد شاهين، مدخل عملي لقياس مخاطر الائتمان المصرفي في البنوك التجارية (مصر: بحث منشور، مجلة الدراسات والبحوث التجارية، كلية التجارة، جامعة بنها، المجلد 2، العدد الثاني، 2010م).
28. عمر أحمد حسن الحريف، آراء ومناقشات آليات إدارة مخاطر التشغيل في المصارف السودانية، (الخرطوم: مجلة دراسات مصرفية ومالية، العدد الرابع والعشرون، مركز البحوث والنشر والاستشارات أكاديمية السودان للعلوم المصرفية والمالية، يوليو 2014م).

29. عمر السر الحسن محمد، مؤشرات الرفع المالي وأثرها في اختيار مكونات هيكل التمويل في الشركات (عدن: دراسة منشورة، مجلة العلوم الإدارية والإقتصادية، المجلد 6، العدد الثاني عشر، ديسمبر 2013م).
30. عمر محمد أحمد إبراهيم كرار وإبراهيم فضل المولى البشير، دور المخاطر في العلاقة بين عناصر منح التمويل والأداء المالي للمصارف، (الخرطوم: بحث منشور، مجلة العلوم الاقتصادية، كلية الدراسات التجارية، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، المجلد 17، العدد الأول، 2016م).
31. غازي فلاح المؤمني، على محمود حسن، محددات اختيار الهيكل المالي بشركات الأعمال، (لاردن: دراسة منشورة، مجلة دراسات العلوم الادارية، الجامعة الاردنية، المجلد 38، العدد الثاني 2011م).
32. الفاتح الشريف يوسف الطاهر، نور الهدى محمد، الترميز الائتماني ودوره في الحد من مخاطر الائتمان المصرفي في السودان، (الخرطوم: دراسة منشورة، مجلة العلوم الاقتصادية، كلية الدراسات التجارية، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، المجلد 14، العدد الأول، 2013م).
33. فالح عبد الكريم الشخيلي، سياسات وإجراءات الاقراض، (بغداد: بحث منشور، مجلة الرشيد المصرفي، العدد الثاني، 2001م).
34. فتح الرحمن علي محمد، أدوات النقد الإسلامي مدخل للهندسة المالية، (الخرطوم: بنك السودان المركزي، مجلة المصرفي، العدد 26، ديسمبر 2003م).
35. مالك حسين الحافظ، أثر كلفة التمويل على التشكيلة التمويلية، (الاسكندرية: مجلة المنصورون، العدد الثاني عشر، 2009م).
36. مثير حسين الخزرجي، السياسة الائتمانية في منح القروض الائتمانية، (بغداد: مجلة الرشيد المصرفي، جامعة القادسية، العدد السابع، تشرين الثاني 2002م).
37. محمد أحمد عمر طه، آليات إدارة مخاطر التشغيل في المصارف السودانية، (الخرطوم: مجلة دراسات مصرفية ومالية، العدد الرابع والعشرون، مركز البحوث والنشر والاستشارات أكاديمية السودان للعلوم المصرفية والمالية، يوليو 2014م).
38. محمد مطر، دور المحاسب الإداري في عملية صناعة القرارات، (عمان: مجلة المجمع العربي للمحاسبين القانونيين، العدد 120، 2001م).
39. مفيد الظاهر وآخرون، العوامل المحددة لتعثر التسهيلات المصرفية في المصارف الفلسطينية، (فلسطين: مجلة جامعة النجاح للأبحاث - العلوم الإنسانية، المجلد 21، العدد الثاني، 2007م).
40. منير موسى لطفي، مصادر المعلومات المستخدمة من قبل مسؤولي الاقتراض والائتمان في البنوك التجارية العاملة في الاردن، (عمان: مجلة دراسات للعلوم الإدارية، المجلد 29، العدد الأول، 2002م).

41. نظير رياض الشحات، هاجر أحمد فهمي أبو القمصان، العلاقة بين الاختلالات في هيكل التمويل والقيمة السوقية لأسعار الأسهم، (مصر: بحث منشور، المجلة المصرية للدراسات التجارية، كلية التجارة، جامعة المنصورة، المجلد 36، العدد الثاني، 2012م).

42. نوال بن عمارة، تجربة السوق المالية الإسلامية الدولية-البحرين، (الجزائر: بحث منشور مجلة الباحث، العدد 9، جامعة ورقلة الجزائر، 2011م).

43. هنادي عبد المنعم أحمد الأحمر، أثر مكونات هيكل رأس المال في القرارات التمويلية والاستثمارية بقطاع التأمين السوداني، (الولايات المتحدة الأمريكية: دراسة منشورة، مجلة الأكاديمية الأمريكية العربية للعلوم والتكنولوجيا، المجلد 9، العدد الثامن والعشرون، 2018م).

44. وليد إبراهيم حسن إبراهيم، اختبار نموذج الترتيب الانتقائي في هيكل رأس المال، (مصر: بحث منشور، مجلة المحاسبة والإدارة والتأمين، كلية التجارة، جامعة القاهرة، العدد السابع والسبعون، 2010م).
ثالثاً، الرسائل الجامعية:

1. إبراهيم آدم عربي علي، أثر هيكل التمويل في الأداء المالي للمنشآت الصناعية السودانية، (السودان: دراسة دكتوراه في إدارة الأعمال، غير منشورة، جامعة أم درمان الإسلامية، كلية العلوم الإدارية، 2017م).

2. إبراهيم حسين باسي، أثر تطبيق معيار الإفصاح المحاسبي الدولي رقم "30" للمصارف في الحد من مخاطر الائتمان المصرفي، (الخرطوم: دراسة دكتوراه غير منشورة في فلسفة المحاسبة والتمويل، جامعه السودان للعلوم والتكنولوجيا، كلية الدراسات العليا، 2013م).

3. أسامه محمود موسى، دور المعلومات المحاسبية في ترشيد القرارات الائتمانية، (فلسطين: دراسة ماجستير في المحاسبة والتمويل غير منشورة، جامعه الاسلاميه غزة، كلية الدراسات العليا، 2010م).

4. إسلام فيصل أحمد أحمد خليل، أثر الهيكل التمويلي على ربحية الشركات المساهمة العامة الأردنية وعلى سياساتها في توزيع الأرباح، (الأردن: بحث ماجستير في المحاسبة، غير منشور، جامعة الشرق الأوسط، كلية الأعمال، 2011م).

5. إسماعيل محمد أحمد شبو، أهمية المعلومات المالية لأسواق الأوراق المالية، (رسالة دكتوراه غير منشورة في المحاسبة والتمويل، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، كلية الدراسات العليا، 2006م).

6. الخير على الشيخ محمد، دور الديون المتعثرة وأثرها في التمويل المصرفي، (الخرطوم: بحث ماجستير، في المحاسبة والتمويل غير منشور، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، كلية الدراسات العليا، 2009م).

7. الجيلي محمد الحسن بابكر، تقويم كفاءة رأس المال العامل وأثره على قرارات الاستثمار والتمويل بالمصارف التجارية، (الخرطوم: بحث دكتوراه، في المحاسبة والتمويل غير منشور، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، كلية الدراسات العليا، 2014م).

8. إيمان أنجرو، التحليل الائتماني ودوره في ترشيد عمليات الإقراض، (سوريا: بحث ماجستير في المحاسبة، غير منشور، جامعة تشرين، كلية الاقتصاد، 2007م).
9. إيمان حابس، دور التحليل المالي في منح القروض، (الجزائر: دراسة ماجستير غير منشورة في البنوك والمالية، جامعة قاصدي مرباح، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2011م).
10. بشير بكري عجيب، جودة معلومات قائمة التدفقات النقدية وأثرها في إتخاذ القرارات الإستثمارية والتمويلية (الخرطوم: جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، رسالة دكتوراه في المحاسبة والتمويل غير منشورة، 2014م).
11. بن عرفة لامية، هادفي و داد، دور السياسة الائتمانية في تفعيل العمل المصرفي (الجزائر: دراسة ماجستير غير منشورة في نقود ومالية، جامعة العربي التبسي، كلية العلوم التجارية وعلوم التسيير، 2016م).
12. جاسر محمد سعيد الخليل، أثر سياسة البنوك التجارية الائتمانية على الاستثمار الخاص في فلسطين، (نابلس: رسالة ماجستير في إدارة السياسة الاقتصادية، غير منشورة، جامعة النجاح الوطنية، 2004م).
13. جميل جابر علاونه، بناء وهيكل رأس مال الشركات المساهمة العامة الفلسطينية غير المالية، (السودان: بحث دكتوراه في الإدارة، غير منشور، جامعة النيلين، كلية الدراسات العليا، 2004م).
14. حسان الدباس، العوامل المؤثرة في عملية اتخاذ القرار الائتماني في المصارف العاملة في سوريا (سوريا: دراسة ماجستير غير منشورة في الاقتصاد المالي والنقدي، جامعة دمشق، كلية الاقتصاد، 2014م).
15. حيدر أحمد حسن صالح، كفاءة الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية وأثره في صناعة القرار، (الخرطوم: جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، رسالة ماجستير في المحاسبة والتمويل غير منشورة، 2014م).
16. دعاء محمد زائدة، التسهيلات الائتمانية المتعثرة في الجهاز المصرفي الفلسطيني، (غزة: بحث ماجستير في المحاسبة والتمويل غير منشور، الجامعة الإسلامية، كلية التجارة، 2006م).
17. سامي نصر أبو شمالة وآخرون، أثر هيكل المديونية على الأداء المالي للمنشآت الصناعية السودانية، (السودان: دراسة دكتوراه في إدارة الأعمال، غير منشورة، جامعة أم درمان الإسلامية، كلية العلوم الادارية، 2017م).
18. سمية بلجبلية، أثر التضخم على عوائد الأسهم، (الجزائر: بحث ماجستير في علوم التسيير، غير منشور، جامعة منتوري قسنطينة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، 2010م).
19. سمية لزغم، أثر الهيكل المالي على القرارات المالية في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، (الجزائر: بحث ماجستير في العلوم المالية والمحاسبية، غير منشور، جامعة قاصدي مرباح، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2013م).

20. سيف هشام صباح الفخري، الائتمان المصرفي ودور التوسع الائتماني في الأزمات المصرفية، (حلب:جامعة حلب، كلية الاقتصاد، دراسة ماجستير في العلوم المالية والمصرفية غير منشورة، 2009م)
21. شعبان محمد، نحو إختيار هيكل تمويلي أمثل للمؤسسة الاقتصادية، (الجزائر: بحث ماجستير، غير منشور، في مالية المؤسسة، كلية العلوم الاقتصادية، 2010م) .
22. طارق أبو القاسم أحمد، دور بطاقة الأداء المتوازن في قياس مخاطر الائتمان المصرفي في المصارف السودانية،(الخرطوم: دراسة دكتوراه في المحاسبة، غير منشورة، جامعه الرباط الوطني، كلية الدراسات العليا، 2016م).
23. عائشة مخلوفي، دور إدارة مخاطر الائتمان المصرفي وأثرها على الأداء المالي للبنوك التجارية،(الجزائر: دراسة ماجستير، في علوم المالية والمحاسبة، غير منشورة ، جامعة قاصدي مباح ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2017م).
24. عبد السلام لفته سعيد، المخاطرة الائتمانية وأثرها في سياسات الإقراض، دراسة تطبيقية في عينة من المصارف العراقية، (العراق: دراسة دكتوراه غير منشورة في الادارة والاقتصاد، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة بغداد، 1996م).
25. على عبدالله شاهين، بهيه مصباح صباح، أثر إدارة المخاطر على درجة الامان في الجهاز المصرفي الفلسطيني،(غزة: بحث ماجستير في محاسبة وتمويل ،غير منشور،الجامعه الاسلاميه، كلية التجارة، 2011م).
26. فارس علوش بادي السبيعي، دور الشفافية والمساءلة في الحد من الفساد الاداري في القطاعات الحكومية،(الرياض: دراسة ماجستير غير منشورة في العلوم الأمنية، جامعة نايف العربية، كلية العلوم الأمنية، 2010م).
27. مجاهد الصديق عبد القادر محمد،التخطيط المالي ودوره في خفض مخاطر الائتمان المصرفي، (السودان: بحث دكتوراه في إدارة الأعمال، غير منشور، جامعه السودان للعلوم والتكنولوجيا، كلية الدراسات العليا، 2017م).
28. محمود محمد أحمد سالم، مصادر التمويل وأثرها على قيمة شركات المساهمة العامة بالسودان، (دراسة دكتوراه، غير منشورة، في المحاسبة ، جامعة وادي النيل، كلية الدراسات العليا ، 2009م).
29. ميرفت علي ابوكمال، الإدارة الحديثة لمخاطر الائتمان في المصارف وفقاً للمعايير الدولية"بازل II" ، (غزة : بحث ماجستير في الإدارة ، غير منشور، الجامعة الاسلامية، كلية الدراسات العليا، 2007م).
- رابعاً، المؤتمرات والندوات:

1. جمعة محمود عباد، الأزمة المالية الاقتصادية العالمية وآثارها الحالية والمتوقعة على الجهاز المصرفي الأردني، ورقة عمل مقدمة بمؤتمر الأزمة المالية العالمية وكيفية علاجها من منظور النظام الاقتصادي الغربي

والاسلامي،رقم (4/19) 178 في الدورة التاسعة عشر (لبنان: جامعة الجنان،13-14مارس 2009م،1430هـ).

2. شريف مصباح أبو كرش، إدارة مخاطر الائتمان المصرفي، ورقة عمل مقدمة إلى المؤتمر العلمي الأول، الاستثمار والتمويل في فلسطين بين آفاق التنمية والتحديات المعاصرة، المنعقد بكلية التجارة، الجامعة الاسلامية،(غزة : الفترة من 8-9 مايو 2005م).

3. على محيي الدين القره داغي، البدائل الشرعية لسندات الخزنة العامة والخاصة، أعمال الندوة الفقهية الثالثة،(الكويت: بيت التمويل الكويتي، 1993م).

4. علي عبد الله شاهين، منهج تطوير هيئات التمويل وتطبيقاتها المحاسبية فيالمصارف الاسلامية- بحث مقدم للمؤتمر العالمي الثاني للتسويق الاسلامي،(أبو ظبي: الامارات العربية المتحدة-)،الفترة من 16-18 يناير 2012م).

5. فتح الرحمن علي محمد صالح، بعنوان دور الصكوك الاسلامية في تمويل المشروعات التنموية،ورقة عمل مقدمة لمنتدى الصيرفة الاسلامية، (بيروت: يوليو 2008م).

6. موقع الفقة الإسلامي، ما انتهى إليه مجمع الفقة الإسلامي الدولي لبيان ماهية التصكيك،(قرار رقم (4/19) 178 في الدورة التاسعة عشر 1430 هـ، 2009م).

7. نادية أمين محمد علي، صكوك الاستثمار الشرعية وخصائصها وأنواعها،بحث مقدم لمؤتمر المؤسسات المالية الإسلامية، (الامارات: كلية الشريعة والقانون ، جامعة الإمارات، مايو 2005م).
خامساً، أخرى:

1. الأمانة العامة لإتحاد المصارف العربية، المحاسبة الإدارية، ط2، (بيروت لبنان، اتحاد المصارف العربية،أكتوبر، 1999م).

2. جمهورية السودان، قانون سوق الخرطوم للأوراق المالية لسنة 1994م، المادة 5.

3. زاهر الرمحي،المراجعة على أسس المخاطر،(الخرطوم: برنامج خاص ب أصول للتدريب والاستشارات، ورشة عمل في الفترة من 21-25 نوفمبر 2010م).

4. زمزم محمد بلة، أبعاد المخاطر التشغيلية في المصارف الاسلامية، الإدارة العامة لتنظيم وتنمية الجهاز المصرفي، بنك السودان المركزي، 2017م.

سادساً، التقارير السنوية:

1. بنك امدرمان الوطني، تقرير مجلس الإدارة للعام المالي 2012م، (الخرطوم: بنك امدرمان الوطني، الاجتماع السنوي السابع عشر للجمعية العمومية، 2012م).

2. بنك فيصل الاسلامي، تقرير مجلس الإدارة للعام المالي 2011م، (الخرطوم: بنك فيصل الاسلامي، الاجتماع السنوي الثالث والثلاثين للجمعية العمومية، 2011م).
3. سوق الخرطوم للأوراق المالية، التقرير السنوي الثاني والعشرون ، العام 2016م.
4. سوق الخرطوم للأوراق المالية، التقرير السنوي الثالث والعشرون، العام 2017م.

المراجع باللغة الانجليزية:

A. Books

1. Bill Rees, **Financial Analysis**, (Y.K.: Prentice Hall, 1990).
2. Jay S. Rich and Others ,**Cornerstones of Financial and Managerial Accounting**, (U.S.A.: South-Western Engage Learning, 2010).
3. Megginson, William, L".Corporate Finance Theory .“Reading, Mass. adison-Wesely, 1997.
4. Petty, J., et al., **Basic Financial Management**, (N.J .Prentice – Hall, 1982).
5. Reed, E and et.al, .**Commercial Banking** 2nded,(Englewood Cliffs, N.J Prentice-Hall ,1989).
6. Reed, E., Cotter R., Gill E. and Smith R., (1984) **Commercial Banking**, (2nded) Prentice Hall.
7. Rose, P. And Fraser, **Financial Institutions and Markets in Changing World**, UMI Library (3 ed, B.p.CO, 1987).
8. Shapiro, Alan, **Modern Corporate Finance**, (New York, Macmillan, 1991).
9. Siegel, Joel G. **Financial management** ,Barron's Educational Series, 1991.
10. Stephen A. Ross & et al., Corporate Finance, 6e, (New Delhi: New Age International (P) Ltd., Publishers & Others, 2009).
11. Vaughan, Emmett .J. And others “**Fundamentals of Risk & Insurance**”.Reading, Mass. Addison-Wesely, 1999.
12. W. New Man, & Others, **The Process of Management**, (N.J: prentice Hall Inc, 1972).
13. Weston J. F. & Brigham E., **Essential of Managerial Finance**, (N.Y. The Dryden Press, 1993)

B. Periodicals

1. AbbasAli Pouraghajan and Esfandiar Malekian ,**The Relationship between capital structure and performance valuation**, (Tehran: international journal of business and commerce,vol NO 1 , 2 may2012).
2. Bariev, B. & J. Livant, **The Information Content of Funds Statement Ratios**, Journal of Accounting, Auditing & Finance, Fall,1990.
3. Jasmine Ara, Humaira Begum, **Factors Influencing Customers in Bank Selection**,(Northern Region of Bangladesh: IOSR Journal of Business and Management (IOSR-JBM) e-ISSN: 2278-487X,. Volume 20, Issue 7. July. 2018)
4. Khlaf Taani ,**The relationship between capital structure and firm performance evidence from Jordan** (Irbid, golobal advanced Research journal ,Faculty of finance and administrative sciences ,irbid national university, vol.2(11),November,2013).
5. Lucy Wamugo Mwamugo and another,**Relationship between capital structure and performance of Non-financial companies in the Nairobi exchange** (Kenya ,Global journal of contemporary research in accounting and business, vol. 2014).
6. Malcolm Baker and Jeffrey wurgler, **Market timing and capital structure** (Wiley online library, the journal of finance.vol.lv11,no.1, feb.2002).
7. Spathis, Ch., Audit qualification, **firm litigation and Financial information an empirical analysis in Greece**) International Journal of Auditing, Vol. 7 No. 1, 2003.
8. Stefanesc, Catalina A., Tunaru,Radu B. ,Turnbull ,Stuart C. **The Credit Rating Process and Estimation of Transition Probabilities** (Management Science and Operations, London Business School,VOI.G21-C52,NO.09).
9. Suleiman M. Abbadi, Sharif M.Abukarsh, **Methods of evaluating credit Risk used by commercial bank**(paklastine: international research of finance and Economics, issue111, July 2013).

C. Internet:

1. [http:// bankofkhartoum.com/Arabic/about-book](http://bankofkhartoum.com/Arabic/about-book).
2. <http://qu.edu.iq/ade/wp->.
3. <http://saudisb.sd>.
4. <http://shamela.ws/index.php/book/8356>.
5. <http://sib.sd>.
6. <http://www.alnilebank.com>.
7. <http://www.alsalam-bank.net>.
8. <http://www.ar-bank.sd/index.aspx>.
9. <http://www.fibaonline.com/article.php?id=7>.
- 10.<http://www.hama-univ.edu.sy/newsites/economy/wp-/>.

11. <http://www.kse.com.sd>.
12. http://www.sanabelfs.com/arabic/company_chart.aspx?company=613.
13. http://www.sfbank.net/arbic/about_arb_004.html.
14. https://bu.univ-ouargla.dz/master/pdf/Zahri_Akila.pdf?idmemoire=2432.
15. <https://giem.kantakji.com/index>.
16. <https://onlinelibrary.wiley.com/doi/abs/10.1002/3527602135.biblio>.
17. <https://www.alarabiya.net/ar/aswaq>.
18. <https://www.almohasb1.com/2010/02/provisions-reserves.html>.
19. <https://www.bayt.com/ar/specialties/q/99167>.
20. <https://www.cibeg.com/Arabic/Business/Pages/Risk-Management.aspx>.
21. <https://www.journalofaccountancy.com/issues/2009/oct/ethics.html>.
22. <https://www.shib.sd/page.aspx?CatID=2&SubCatid=1>.

الملاحق

ملحق رقم (1)

استمارة الاستبانة



جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا
كلية الدراسات العليا

الأخ الكريم / الأخت الكريمة

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

الموضوع: استمارة استبانة

يقوم الباحث بإعداد دراسة كأحد متطلبات الحصول على الدكتوراه في المحاسبة والتمويل بعنوان: مكونات الهيكل المالي وأثرها في قرارات الائتمان المصرفي للحد من المخاطر المصرفية (دراسة ميدانية على عينة من المصارف السودانية المدرجة بسوق الخرطوم للأوراق المالية).

عليه نرجو كريم تفضلكم بالإجابة على هذه العبارات بكل دقة ووضوح، علماً بأن هذه البيانات سوف تعامل بسرية تامة وستستخدم لأغراض البحث العلمي فقط. ويشكر لكم الباحث حسن تعاونكم للمساهمة في تعزيز مسيرة البحث العلمي.

الباحث / بلقيس أحمد البشير محمد

ت: _____

القسم الأول، البيانات الشخصية:

الرجاء التكرم بوضع علامة (√) أمام الخيار الذي تراه مناسباً

1/العمر	أقل من 30 سنة <input type="checkbox"/> 30 سنة وأقل من 40 سنة <input type="checkbox"/> 40 سنة وأقل من 50 سنة <input type="checkbox"/> 50 سنة <input type="checkbox"/> 60 سنة وأقل من 60 سنة <input type="checkbox"/> 60 سنة فأكثر <input type="checkbox"/>
2/المؤهل العلمي	بكالوريوس <input type="checkbox"/> دبلوم عالي <input type="checkbox"/> ماجستير <input type="checkbox"/> دكتوراه <input type="checkbox"/> آخر <input type="checkbox"/>
3/التخصص العلمي	محاسبة وتمويل <input type="checkbox"/> تكاليف ومحاسبة إدارية <input type="checkbox"/> إدارة أعمال <input type="checkbox"/> اقتصاد <input type="checkbox"/> دراسات مصرفية ومالية <input type="checkbox"/> إحصاء <input type="checkbox"/> نظم معلومات محاسبية <input type="checkbox"/> آخر <input type="checkbox"/>
4/المؤهل المهني	زمالة المحاسبين القانونيين البريطانية <input type="checkbox"/> زمالة المحاسبين القانونيين الأمريكية <input type="checkbox"/> زمالة المحاسبين القانونيين العربية <input type="checkbox"/> زمالة المحاسبين القانونيين السودانية <input type="checkbox"/> زمالة أخرى <input type="checkbox"/> لا يوجد <input type="checkbox"/>
5/المسمى الوظيفي	مدير فرع <input type="checkbox"/> مدير إدارة <input type="checkbox"/> نائب مدير إدارة <input type="checkbox"/> رئيس قسم <input type="checkbox"/> موظف <input type="checkbox"/> مراجع داخلي <input type="checkbox"/> مراجع خارجي <input type="checkbox"/> محلل مالي <input type="checkbox"/> أكاديمي <input type="checkbox"/> محاسب <input type="checkbox"/> آخر <input type="checkbox"/>
6/سنوات الخبرة	أقل من 5 سنوات <input type="checkbox"/> 5 سنة وأقل من 10 سنوات <input type="checkbox"/> 10 سنة وأقل من 15 سنة <input type="checkbox"/> 15 سنة وأقل من 20 سنة <input type="checkbox"/> 20 سنة فأكثر <input type="checkbox"/>

القسم الثاني، محاور الدراسة:

المحور الأول: مكونات الهيكل المالي للعملاء:

م	العبرة	أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق	لا أوافق بشدة
البعد الأول : التمويل بحقوق الملكية (الذاتي)						
1	يعتبر التمويل الذاتي الضامن الوحيد على وجود واستمرارية العمل.					
2	التمويل بحقوق الملكية يستدل به على قوة المركز المالي للعمل.					
3	طي التمويل بحقوق الملكية انطباعاً قوياً بأن طالب الائتمان قادر على تغطية احتياجاته لمالية ذاتياً .					
4	يعمل التمويل بحقوق الملكية على تقوية الموقف التفاوضي للعمل عند الاقتراض.					
5	يعمل التمويل بحقوق الملكية على إضعاف العائد المتحصل للعملاء ، وإبطاء التوسع الرأسمالي وعدم الاستفادة من الفرص الاستثمارية البديلة.					
6	تزداد رغبة المصرف في منح الائتمان كلما كان العميل يعتمد على موارده الذاتية.					
البعد الثاني: التمويل بحقوق الغير (غير الذاتي)						
1.	يعمل التمويل بحقوق الغير على اضعاف الموقف التفاوضي للعمل عند الاقتراض.					
2.	كلما زادت الأموال المقترضة كلما انخفضت كلفة التمويل وارتفعت بالمقابل القيمة السوقية للعمل.					
2.	كلما زادت الأموال المقترضة كلما انخفضت كلفة التمويل وارتفعت بالمقابل القيمة السوقية للعمل.					
3.	يعطي اعتماد العميل على حقوق الغير انطباعاً قوياً بأن طالب الائتمان غير قادر على تغطية احتياجاته لمالية ذاتياً .					
4.	إعتماد العميل على التمويل غير الذاتي في معاملته					

					مؤشر غير جيد لمانحي الائتمان المصرفي.
					5. اعتماد العميل على حقوق الغير لايعني شيئاً لمانحي الائتمان المصرفي.
					6. تزداد رغبة المصارف في منح الائتمان كلما كان العميل له تجارب سابقة في الاقتراض من المصرف.
البعد الثالث: تركيبة أو (تشكيلة) الهيكل المالي					
					1 يحظى تحليل مكونات الهيكل المالي لطالبي الائتمان بالاهتمام الكافي من قبل مانحي الائتمان.
					2 يهتم مانحو الائتمان بتقييم جانب الاصول ودراسة الجدوى لطالبي الائتمان دون النظر لجانب الخصوم .
					3 يدعم وجود هيكل مالي مثالي موقف مانحي الائتمان بقبول منح الائتمان المصرفي.
					4 تختلف استخدامات مصادر الهيكل المالي باختلاف المؤهل العلمي لمسؤولي الائتمان.
					5 التغيرات في هيكل التمويل تؤثر على القيمة السوقية للعملاء.
					6 تتضمن مكونات الهيكل المالي معلومات تمكن من بناء توقعات مستقبلية عن مقدرة العميل للوفاء بالتزاماته المستقبلية.

المحور الثاني: قرارات الائتمان المصرفي

م	العبارة	أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا اوافق	لا أوافق بشدة
1	يتبع المصرف أسس وضوابط سليمة وواضحة لمنح الائتمان.					
2	يتأثر قرار الائتمان المصرفي بضعف معايير قياس الجدارة الائتمانية.					
3	تعتمد زيادة كفاءة قرار الائتمان المصرفي على جودة المعلومات المتحصلة عن العميل.					
4	يكشف إجراء المقابلة مع طالبي الائتمان شخصية العميل، سمعته، خبرته التجارية ومدى صدقه في المعلومات المقدمة.					
5.	يقوم المصرف بإجراء تقييم شامل للمقدرة المالية للعميل تشمل تحليل المركز المالي واتجاهات الربحية والتدفقات النقدية.					
6.	يقوم المصرف بالحصول على المعلومات الكافية عن العميل من حيث الملاءة المالية، النزاهة و المقدره على السداد.					
7.	يتأكد المصرف عند اتخاذ القرار من التقييم الحقيقي للضمانات وأن هذا التقييم قد تم إعداده بواسطة جهات متخصصة .					
8.	تتصرف إدارة الائتمان وفقاً لاجتهادات شخصية في اتخاذ قرار منح الائتمان المصرفي.					
9.	الاستعلام المصرفي عن العملاء له الدور الأكبر في الحصول على المعلومات اللازمة لاتخاذ القرار.					
10.	يعتمد المصرف على تحليل مكونات الهيكل المالي كأداة لترشيد قرارات منح الائتمان.					

المحور الثالث: المخاطر المصرفية

م	العبارة	أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا اوافق	لا أوافق بشدة
1	يوجد بالمصرف إطار متكامل وفاعل لإدارة المخاطر.					
2	يوجد بالمصرف نظام تدقيق مالي مبني على المخاطر.					
3	يعتمد المصرف بصورة مبالغة على الضمانات و لا يتم التركيز بصورة مباشرة على جدوى المشروع وكفاءة تدفقاته النقدية ومقدرة العميل على السداد.					
4	يلتزم المصرف بقياس الجدارة الائتمانية للعميل قبل منحه الائتمان المصرفي مما يسهم في الحد من المخاطر المصرفية.					
5	يقوم المصرف بمتابعة الظروف المحيطة بالعميل ورصد التغيرات التي تطرأ على البيئة التي يعمل فيها العميل.					
6	يهتم المصرف بتجويد وتفعيل لقرارات المالية المبنية على دراسة مكونات الهيكل المالي مما يخدم المخاطر المصرفية.					
7	يقوم المصرف بإجراء تقييم شامل لمخاطر العميل واتخاذ الاجراءات المصححة كأداة للحد من المخاطر.					
8	يقوم المصرف بمتابعة وتطبيق التطورات المستمرة للضوابط الرقابية والمصرفية اللازمة للحد من المخاطر.					
9	المنافسة الحادة بين المصارف والاسراع في منح التسهيلات الائتمانية التي تفتقد لبعض الاعتبارات المهمة تؤثر على المخاطر وزيادة احتمالية حدوثها.					
10	يلتزم المصرف بعد منح الائتمان المصرفي بمتابعة المركز المالي للعميل وتقييم ربحيته بصورة دورية مما يسهم في الحد من المخاطر المصرفية.					

ملحق رقم (2)
محكمو الاستبانة

الدرجة العلمية	الجهة	الاسم	المتسلس
بروفيسور	جامعة ام درمان الاسلامية	أ. د عبد الماجد عبد الله حسن	.1
أستاذ مشارك	جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا	د. بابكر ابراهيم الصديق	.2
أستاذ مشارك	جامعة النيلين	د. الهادي ادم محمد	.3
أستاذ مشارك	جامعة النيلين	د. عبد الرحمن البكري منصور	.4
أستاذ مشارك	جامعة النيلين	أ.د. كمال أحمد يوسف	.5
أستاذ مساعد	جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا	د. زهير أحمد علي	.6
أستاذ مساعد	اكاديمية السودان للعلوم المصرفية والمالية	د. عبد الباسط محمد المصطفى	.7
أستاذ مساعد	جامعة الضعيفين	د.علي يونس بريمة	.8
أستاذ مساعد	جامعة القرآن الكريم والعلوم الاسلامية	د.بشير بكري عجيب	.9
أستاذ مساعد	جامعة الامام الهادي	د.مها عبدالله محمد موسى	.10
نائب مدير	بنك السودان المركزي	أ. عبد المنعم محمد أحمد	.11

ملحق رقم (3)

النتائج الإحصائية للتحليلات

النتائج الإحصائية لتحليلات الحزمة SPSS ونتائج حزمة تحليل المسارات والنماذج البنائية AMOS

• مخرجات نتائج خصائص عينة البحث:

Statistics

		العمر	المؤهل	المؤهل المهني	الوظيفة
N	Valid	175	175	175	175
	Missing	0	0	0	0

العمر

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	أقل من 30 سنة	38	21.7	21.7	21.7
	من 30 إلى أقل من 40 سنة	68	38.9	38.9	60.6
	أقل من 40 إلى أقل من 50 سنة	46	26.3	26.3	86.9
	من 50 إلى أقل من 60 سنة	22	12.6	12.6	99.4
	أكثر من 60 سنة	1	.6	.6	100.0
	Total	175	100.0	100.0	

المؤهل

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	دكتوراوس	93	53.1	53.1	53.1
	دبلوم عالي	21	12.0	12.0	65.1
	ماجستير	43	24.6	24.6	89.7
	دكتوراه	9	5.1	5.1	94.9
	أخرى	9	5.1	5.1	100.0
	Total	175	100.0	100.0	

التخصص

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	محاسبة وتمويل	37	21.1	21.1	21.1
	تكاليف ومحاسبة إدارية	10	5.7	5.7	26.9
	إدارة أعمال	33	18.9	18.9	45.7
	اقتصاد	30	17.1	17.1	62.9
	دراسات مصرفية ومالية	28	16.0	16.0	78.9
	إحصاء	4	2.3	2.3	81.1
	نظم معلومات محاسبية	1	.6	.6	81.7
	أخرى	32	18.3	18.3	100.0
	Total	175	100.0	100.0	

المؤهل المهني

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	زمالة المحاسبين القانونيين البريطانية	3	1.7	1.7	1.7
	زمالة المحاسبين الأمريكية	2	1.1	1.1	2.9
	زمالة المحاسبين العربية	2	1.1	1.1	4.0
	زمالة المحاسبين السودانية	8	4.6	4.6	8.6
	زمالة أخرى	17	9.7	9.7	18.3
	لا يوجد	143	81.7	81.7	100.0
	Total	175	100.0	100.0	

الوظيفة

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	مدير فرع	3	1.7	1.7	1.7
	مدير إدارة	10	5.7	5.7	7.4
	ناكب مدير إدارة	11	6.3	6.3	13.7
	رئيس قسم	33	18.9	18.9	32.6
	موظف	97	55.4	55.4	88.0
	مراجع داخلي	4	2.3	2.3	90.3
	مراجع خارجي	1	.6	.6	90.9
	محلل مالي	1	.6	.6	91.4
	أكاديمي	1	.6	.6	92.0
	محاسب	4	2.3	2.3	94.3
	أخرى	10	5.7	5.7	100.0
	Total	175	100.0	100.0	

الخبرة

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	أقل من 5 سنوات	40	22.9	22.9	22.9
	من 5 إلى أقل من 10 سنوات	44	25.1	25.1	48.0
	من 10 إلى أقل من 15 سنة	8	4.6	4.6	52.6
	من 15 إلى أقل من 20 سنة	44	25.1	25.1	77.7
	من 20 سنة فأكثر	39	22.3	22.3	100.0
	Total	175	100.0	100.0	

• نتائج الاتساق الداخلي لارتباط بيرسون

Correlations

		الاستبانة
محور 1	Pearson Correlation	.756**
	Sig. (2-tailed)	.000
	N	175
محور 2	Pearson Correlation	.664**
	Sig. (2-tailed)	.000
	N	175
محور 3	Pearson Correlation	.768**
	Sig. (2-tailed)	.000
	N	175
محور 4	Pearson Correlation	.814**
	Sig. (2-tailed)	.000
	N	175
محور 5	Pearson Correlation	.732**
	Sig. (2-tailed)	.000
	N	175
الاستبانة	Pearson Correlation	1
	Sig. (2-tailed)	
	N	175

** Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed).

• نتائج تحليل النماذج والمسارات لفرضيات البحث

(Group number 1 - Default model)

Scalar Estimates (Group number 1 - Default model)

Maximum Likelihood Estimates

Regression Weights: (Group number 1 - Default model)

	Estimate	S.E.	C.R.	P	Label
حقوق الغير <--- قرار منح الائتمان	.492	.118	4.180	***	الفرضية الأولى ب
تركيبه الهيكل المالي <--- قرار منح الائتمان	.505	.116	4.350	***	الفرضية الأولى ج
حقوق الملكية <--- قرار منح الائتمان	-.064	.116	-.553	.580	الفرضية الأولى أ

Standardized Regression Weights: (Group number 1 - Default model)

	Estimate
حقوق الغير <--- قرار منح الائتمان	.338
تركيبه الهيكل المالي <--- قرار منح الائتمان	.343
حقوق الملكية <--- قرار منح الائتمان	-.045

Covariances: (Group number 1 - Default model)

		Estimate	S.E.	C.R.	P	Label
حقوق.الغير	<--> تركيبة.الهيكل.المالي	6.517	1.040	6.263	***	par_4
حقوق.الغير	<--> حقوق.الملكية	7.282	1.099	6.628	***	par_5
حقوق.الهيكل.المالي	<--> حقوق.الملكية	6.840	1.073	6.378	***	par_6

Correlations: (Group number 1 - Default model)

		Estimate
حقوق.الغير	<--> تركيبة.الهيكل.المالي	.540
حقوق.الغير	<--> حقوق.الملكية	.581
حقوق.الهيكل.المالي	<--> حقوق.الملكية	.552

Variances: (Group number 1 - Default model)

	Estimate	S.E.	C.R.	P	Label
حقوق.الغير	12.221	1.310	9.327	***	par_7
تركيبية.الهيكل.المالي	11.939	1.280	9.327	***	par_8
حقوق.الملكية	12.846	1.377	9.327	***	par_9
e1	17.462	1.872	9.327	***	par_10

Squared Multiple Correlations: (Group number 1 - Default model)

	Estimate
قرار.منح.الاتئمان	.325

Matrices (Group number 1 - Default model)**Total Effects (Group number 1 - Default model)**

	حقوق.الغير	تركيبية.الهيكل.المالي	حقوق.الملكية
قرار.منح.الاتئمان	.492	.505	-.064

Standardized Total Effects (Group number 1 - Default model)

	حقوق.الغير	تركيبية.الهيكل.المالي	حقوق.الملكية
قرار.منح.الاتئمان	.338	.343	-.045

Direct Effects (Group number 1 - Default model)

	حقوق.الغير	تركيبية.الهيكل.المالي	حقوق.الملكية
قرار.منح.الاتئمان	.492	.505	-.064

Standardized Direct Effects (Group number 1 - Default model)

	حقوق.الغير	تركيبية.الهيكل.المالي	حقوق.الملكية
قرار.منح.الاتئمان	.338	.343	-.045

Indirect Effects (Group number 1 - Default model)

	حقوق.الغير	تركيبة.الهيكل.المالي	حقوق.الملكية
قرار.منح.الاتئمان	.000	.000	.000

Standardized Indirect Effects (Group number 1 - Default model)

	حقوق.الغير	تركيبة.الهيكل.المالي	حقوق.الملكية
قرار.منح.الاتئمان	.000	.000	.000

Estimates (Group number 1 - Default model)

Scalar Estimates (Group number 1 - Default model)

Maximum Likelihood Estimates

Regression Weights: (Group number 1 - Default model)

	Estimate	S.E.	C.R.	P	Label
الفرضية الثانية ج <--- المخاطر.المصرفية	.515	.128	4.018	***	تركيبة.الهيكل.المالي
الفرضية الثانية ب <--- المخاطر.المصرفية	.340	.130	2.614	.009	حقوق.الغير
الفرضية الثانية أ <--- المخاطر.المصرفية	-.164	.128	-1.286	.199	حقوق.الملكية

Standardized Regression Weights: (Group number 1 - Default model)

	Estimate
تركيبة.الهيكل.المالي <--- المخاطر.المصرفية	.346
حقوق.الغير <--- المخاطر.المصرفية	.230
حقوق.الملكية <--- المخاطر.المصرفية	-.114

Covariances: (Group number 1 - Default model)

	Estimate	S.E.	C.R.	P	Label
حقوق.الغير <--> تركيبة.الهيكل.المالي	6.517	1.040	6.263	***	par_4
حقوق.الملكية <--> حقوق.الغير	7.282	1.099	6.628	***	par_5
حقوق.الملكية <--> تركيبة.الهيكل.المالي	6.840	1.073	6.378	***	par_6

Correlations: (Group number 1 - Default model)

	Estimate
حقوق.الغير <--> تركيبة.الهيكل.المالي	.540
حقوق.الملكية <--> حقوق.الغير	.581
حقوق.الملكية <--> تركيبة.الهيكل.المالي	.552

Variances: (Group number 1 - Default model)

	Estimate	S.E.	C.R.	P	Label
تركيبة.الهيكل.المالي	11.939	1.280	9.327	***	par_7
حقوق.الغير	12.221	1.310	9.327	***	par_8
حقوق.الملكية	12.846	1.377	9.327	***	par_9
e2	21.283	2.282	9.327	***	par_10

Squared Multiple Correlations: (Group number 1 - Default model)

	Estimate
المخاطر.المصرفية	.197

Matrices (Group number 1 - Default model)

Total Effects (Group number 1 - Default model)

	حقوق.الغير	حقوق.الملكية	تركيبة.الهيكل.المالي

	الهيكل المالي	حقوق الغير	حقوق الملكية
المخاطر المصرفية	.515	.340	-.164

Standardized Total Effects (Group number 1 - Default model)

	الهيكل المالي	حقوق الغير	حقوق الملكية
المخاطر المصرفية	.346	.230	-.114

Direct Effects (Group number 1 - Default model)

	الهيكل المالي	حقوق الغير	حقوق الملكية
المخاطر المصرفية	.515	.340	-.164

Standardized Direct Effects (Group number 1 - Default model)

	الهيكل المالي	حقوق الغير	حقوق الملكية
المخاطر المصرفية	.346	.230	-.114

Indirect Effects (Group number 1 - Default model)

	الهيكل المالي	حقوق الغير	حقوق الملكية
المخاطر المصرفية	.000	.000	.000

Standardized Indirect Effects (Group number 1 - Default model)

	الهيكل المالي	حقوق الغير	حقوق الملكية
المخاطر المصرفية	.000	.000	.000